

الله یجتبی الیه من یشاء ویهدی الیه من ینیب

نحمد الله الذی وفقنا الطبع هذه المجموعة النادرة بحواشی جدیدة وقدیمة اعنی

مجموعه شرح تهذیب محشی

ملا جلال الدوانی وبهامشه حواشی متفرقه مولوی عبد الحی — محشی بحواشی مولانا اخوند شیخ البخاری رح

میر زاهد هروی وبهامشه مولوی عبد العلی بحر العلوم — التعلیق العجیب لحل حاشیه الجلال لمنطق التهذیب

کتاب خواجه جمال الملة والدین وبهامشه — مولانا اخوند الشیخ البخاری رح

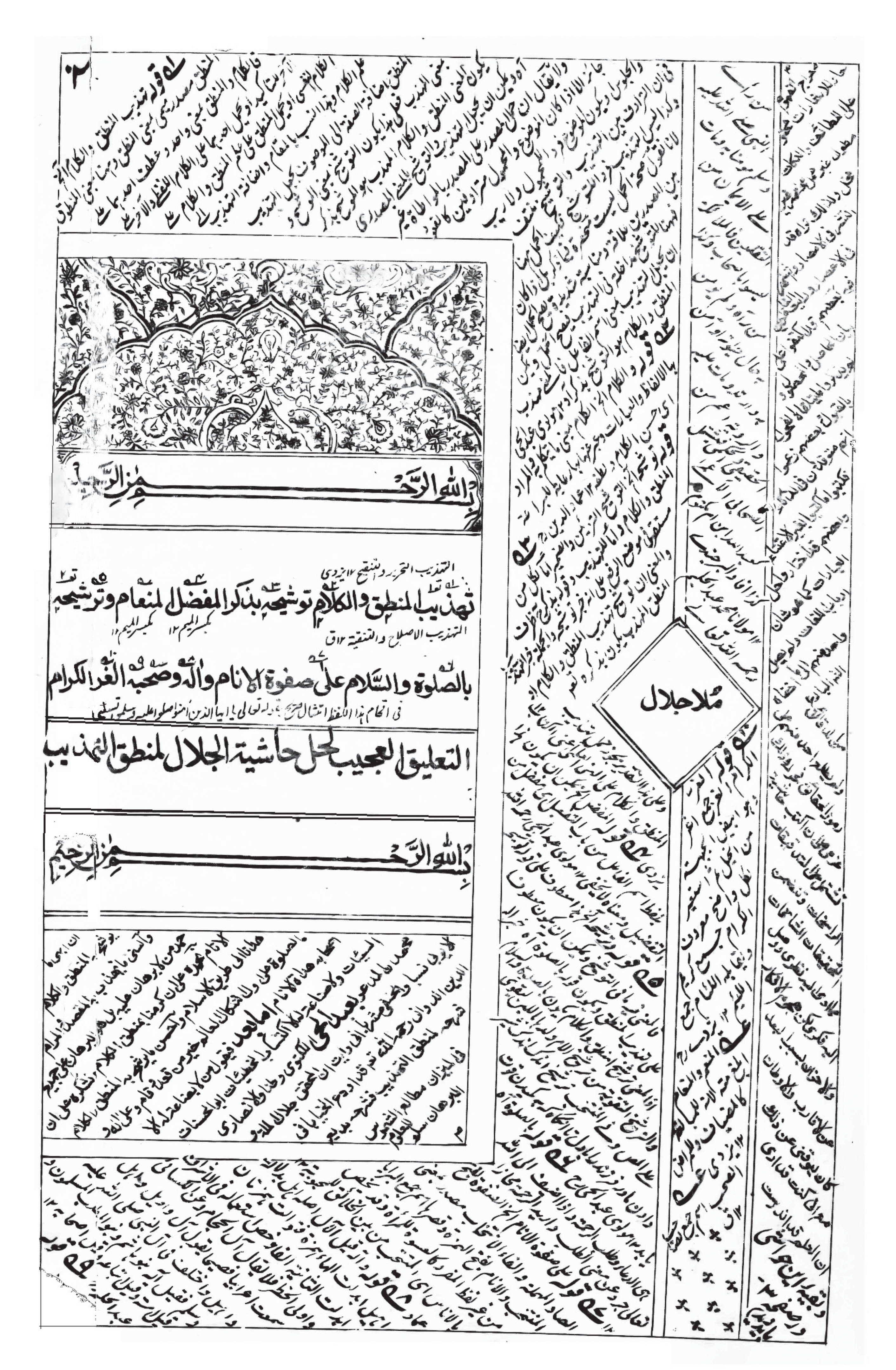
کتاب اخوند کلان وبهامشه — مولانا اخوند الشیخ البخاری رح

هذه المجموعة المرتبة لحاج الحرمین الشریفین خواجه جلال خجندی تاجر کتب سنه ۱۳۳۶ه

فی المطبع الفخر المطابع الواقع فی لکنو

(باهتمام محمد فخر الدین تاجر کتب لکهنو طبع گردید)

تعداد ۱۵۰۰



بسم الله الرحمن الرحيم

التهذيب التحرير والتنقيح ١٢ يزدي

تهذيب المنطق والكلام توشيحه بذكر المفضل المنعام وترشيحه

بكسر الميم ١٢ بكسر الميم ١٢

التهذيب الاصلاح والتنقية ١٢ ق

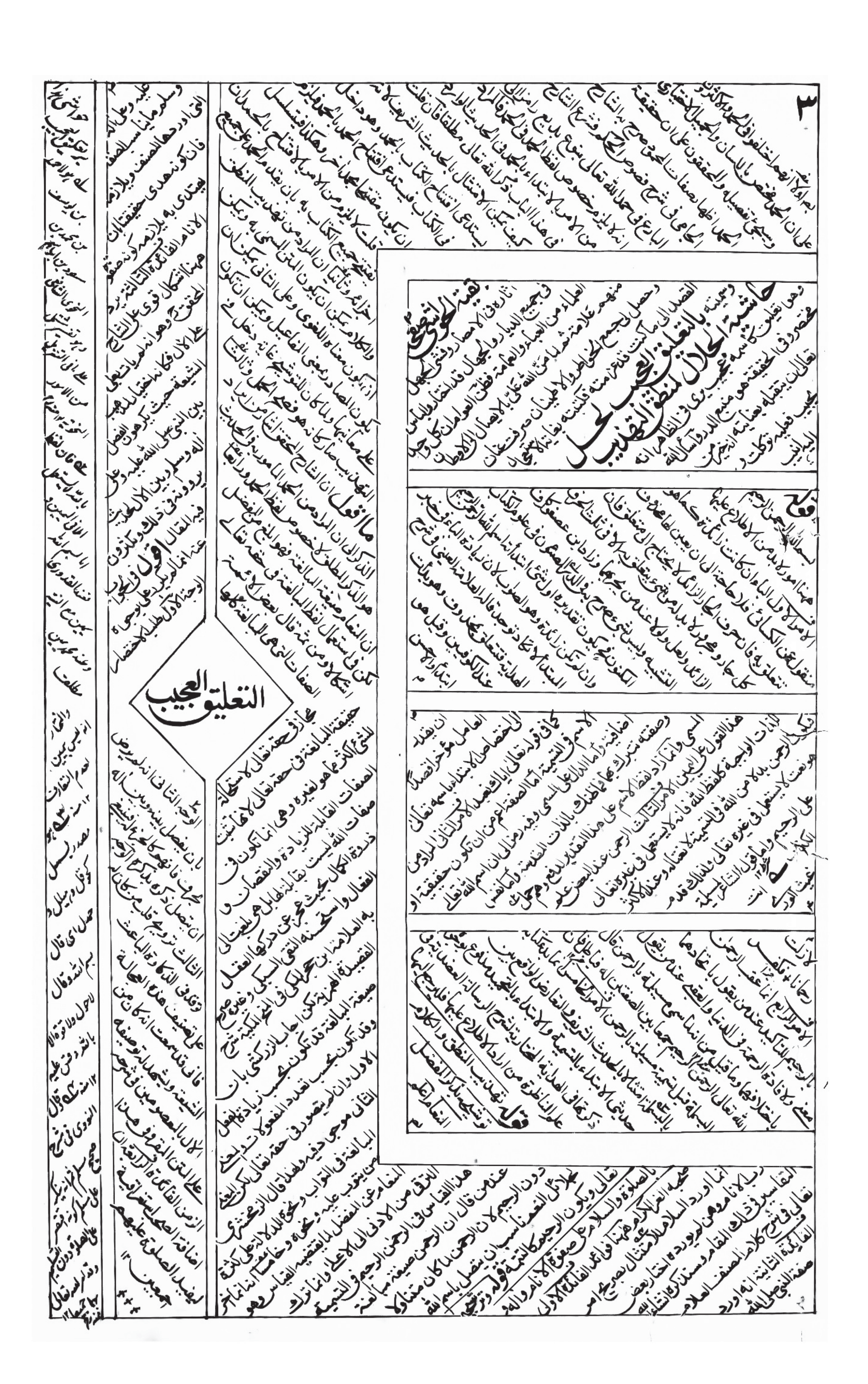
بالصلوة والسلام على صفوة الانام وآله وصحبه الغر الكرام

في اتمام هذا اللفظ امتثال الحرجة لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما

التعليق العجيب لحل حاشية الجلال لمنطق التهذيب

بسم الله الرحمن الرحيم

ملا جلال



حاشية الجلال لمنطق التهذيب

تتمة الحواشي

قوله

التعليق العجيب



وبعد فهذه عجالة نافعة وعُلالة رائعة تروي غليل طالبي

صناعة الميزان وتشفي عليل السائقين الى مشاق البرهان لم التفت

الى ما اشتهر فالحق احق بالاتباع ولم اجمد على ما ذكر فلمسلك النظر اتساع

بل محضت النصح لنصيح ومخضت عن زبد الحق الصريح واتيت بتحقيقات

خلا عنها الزبر المتداولة واشرت الى تدقيقات تحوها الصحف

المتطاولة المتناولة مع اني امليتها بالاستعجال على طريق الارتجال حال

اشتغال بعض من له توقد في الذكاء والاشتعال وفقه الله تعالى بالاستكمال

ورقاه الى معارج الكمال بمنطق التهذيب الذي هو العلم في رشاقة الترتيب

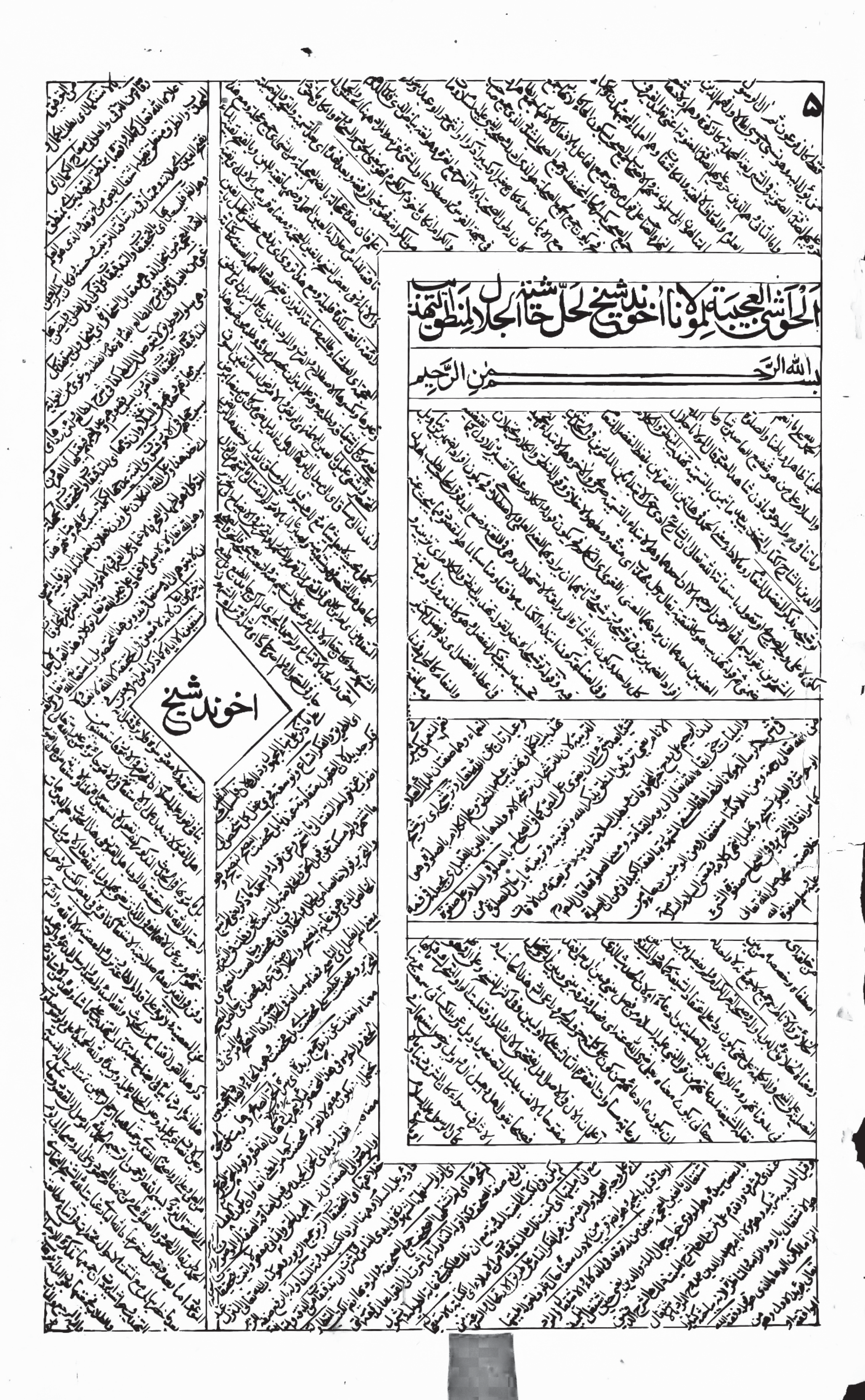
فليسعد بها كل ذكي وليبعد عنها كل غبي وغوي فلئن ردها القاصرون

فيقبلها الماهرون وان ذمها الجهلة فسوف يمدحها الكملة

هذا وعلى الله التكلان انه خير من اعان لا نعبد ولا نستعين الا اياه

ملا جلال

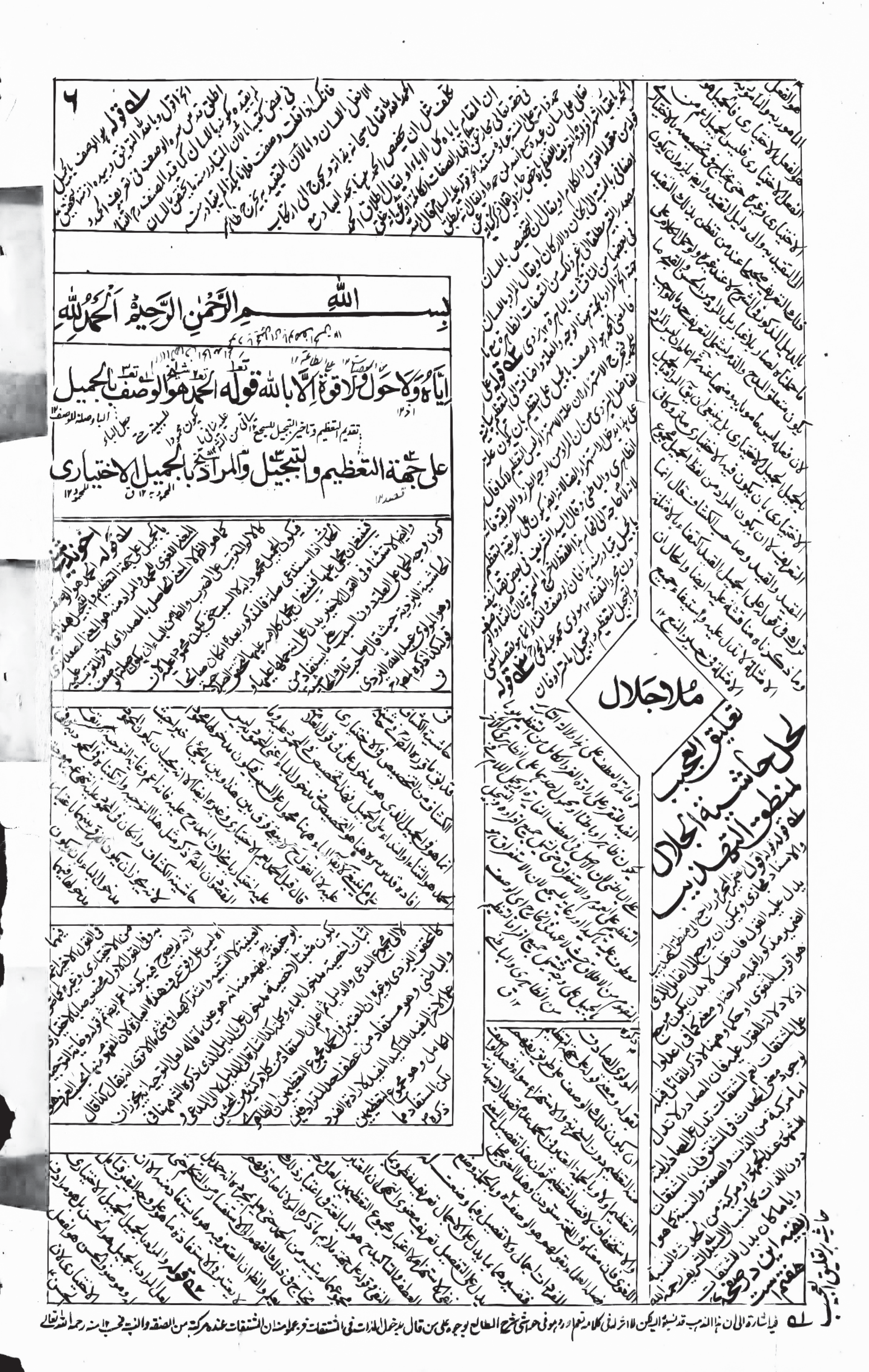
والضلال نعلمه در الشارح البارع حيث اتى بدعاء نافع لمرتبي الدنيا والاخرة قوله وعلى الله التكلان اقول لما كان هذا التصنيف من الامور المهمة توكل فيه على الله المستعان



الحواشي العجيبة لمولانا اخوند شيخ لحل حاشية الجلال المنطق تهذيب

بسم الله الرحمن الرحيم

اخوند شيخ



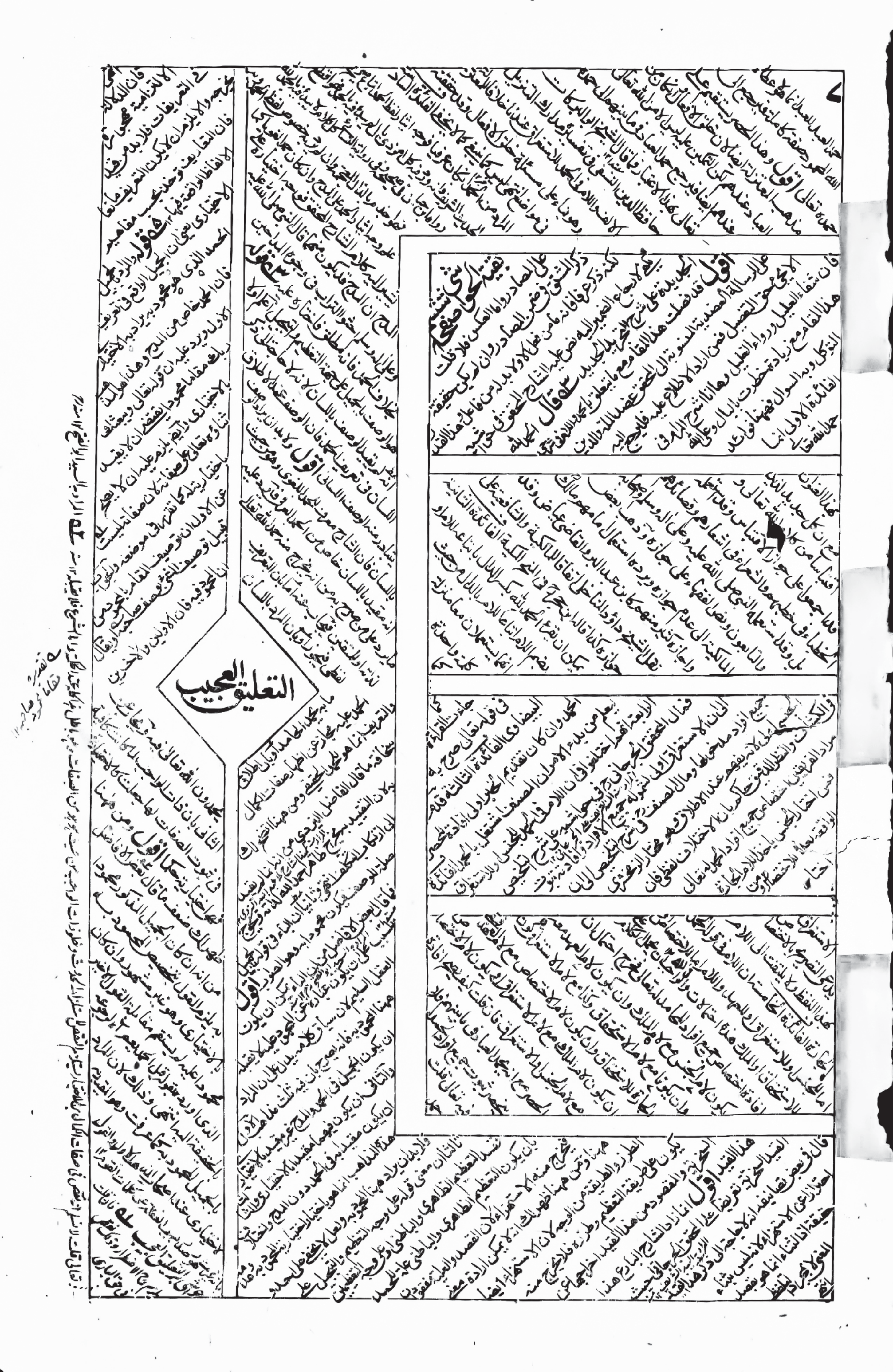
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله

إياه ولا حول ولا قوة إلا بالله قوله الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل والمراد بالجميل الاختياري

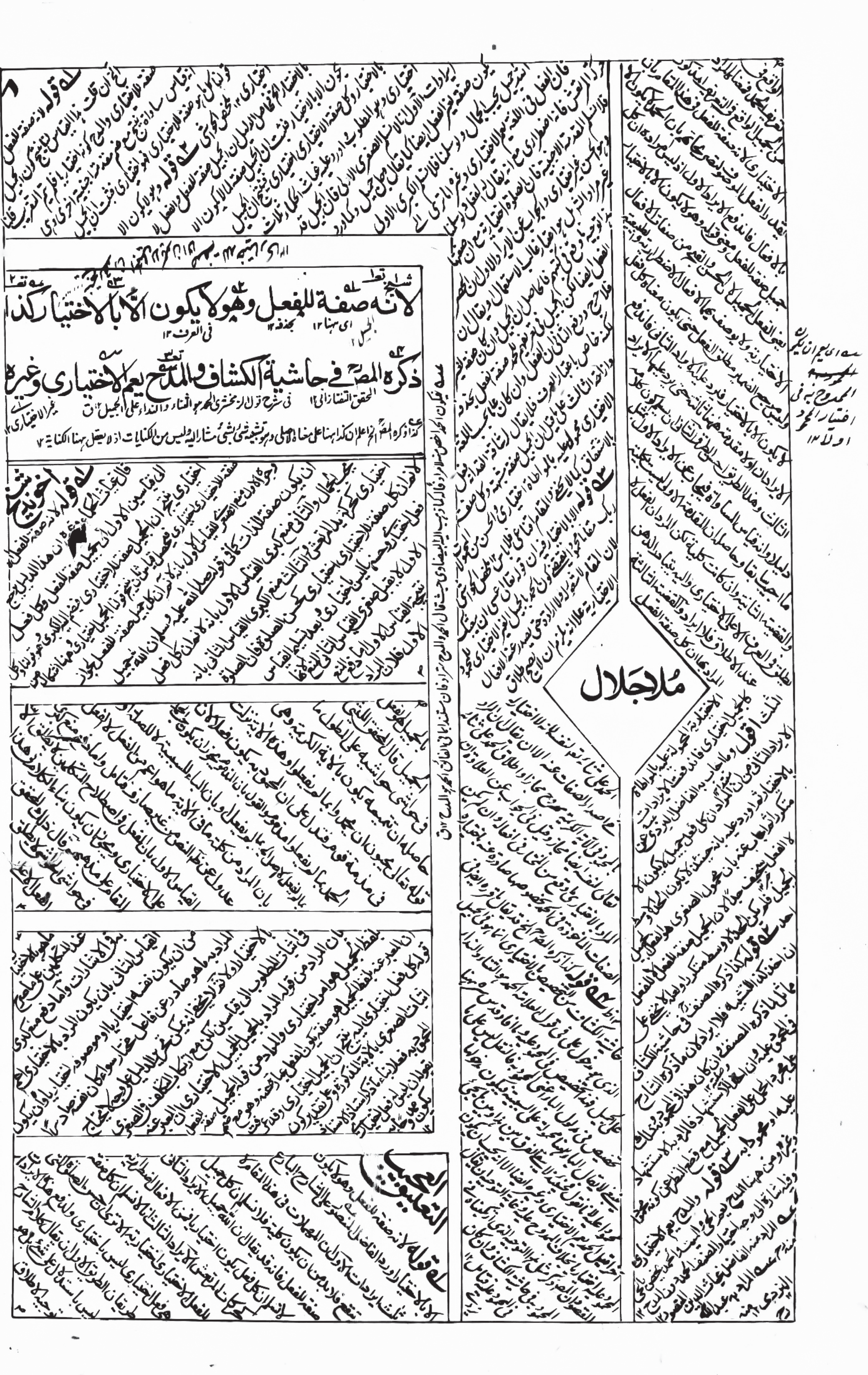
ملا جلال

تعليق العجب لحل حاشية الجلال لمنطق التهذيب

ـه فيه إشارة إلى أن هذا المذهب قد نسبوه إليه لكن لا أثر له في كلامه تعم ورد هو في حواشي شرح المطالع بوجوه على من قال بدخول الذات في المشتقات فزعموا أن المشتقات عنده مركبة من الصفة والنسبة فحسب انتهى رحمه الله تعالى



التعليق العجيب



لانه صفة للفعل وهو لا يكون الا بالاختيار كذا

ذكره المص في حاشية الكشاف والمدح يعم الاختياري وغيره

ملا جلال

التعليق العجيب

يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا يقال حمدتها

استشهاد على كون الجميل في الحمد اختياريا وفي المدح اعم ١٢

وقيل المدح ايضا مخصوص بالاختياري ومثال

قائله السيد السند قدس سره و دليله ان كل ذي عقل اذا رجع الى وجدانه لا يفرق بين الحمد والمدح في اختيارية

اللؤلؤ مصنوع وقيل الحمد يعم الاختياري وغيره

اي مدحت اللؤلؤ على صفائها ١٢ لم يسمع استعماله عن العرب والكلام كالاعم في هذا الباب فلا يصح تعميمه بل الظاهر تخصيصه بالفاعل

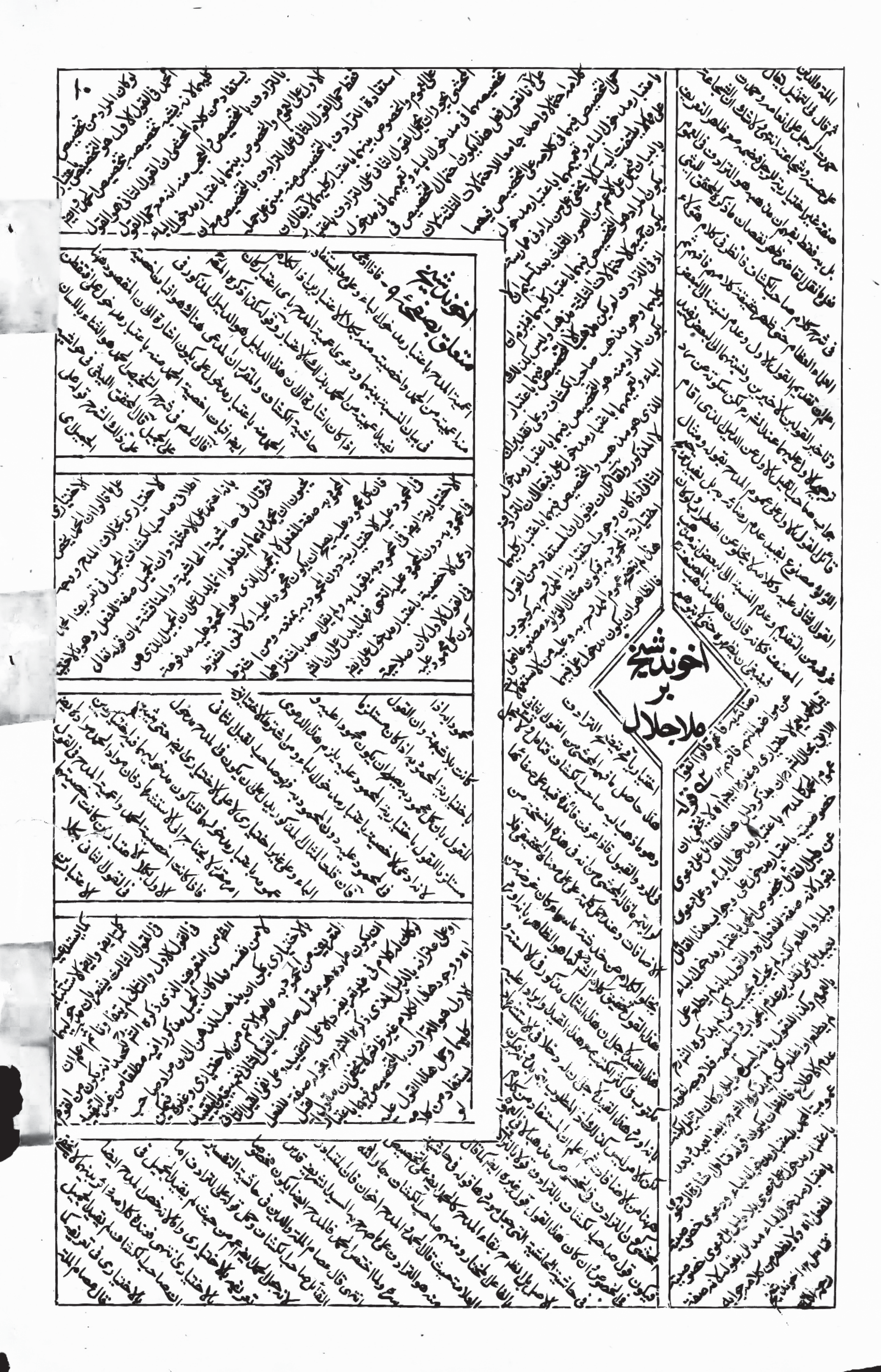
ايضا كالمدح الا انه يجب ان يكون المحمود عليه

اي كما ان المدح يعم الاختياري وغيره ١٢ هذا بيان الفرق بين الحمد والمدح ١٢

اختياريا بخلاف الممدوح عليه لانه اعم فتامل

ملا جلال

التعليق العجيب



اخوند شیخ بر ملا جلال

متعلق اخوند شیخ بصفحه ۹

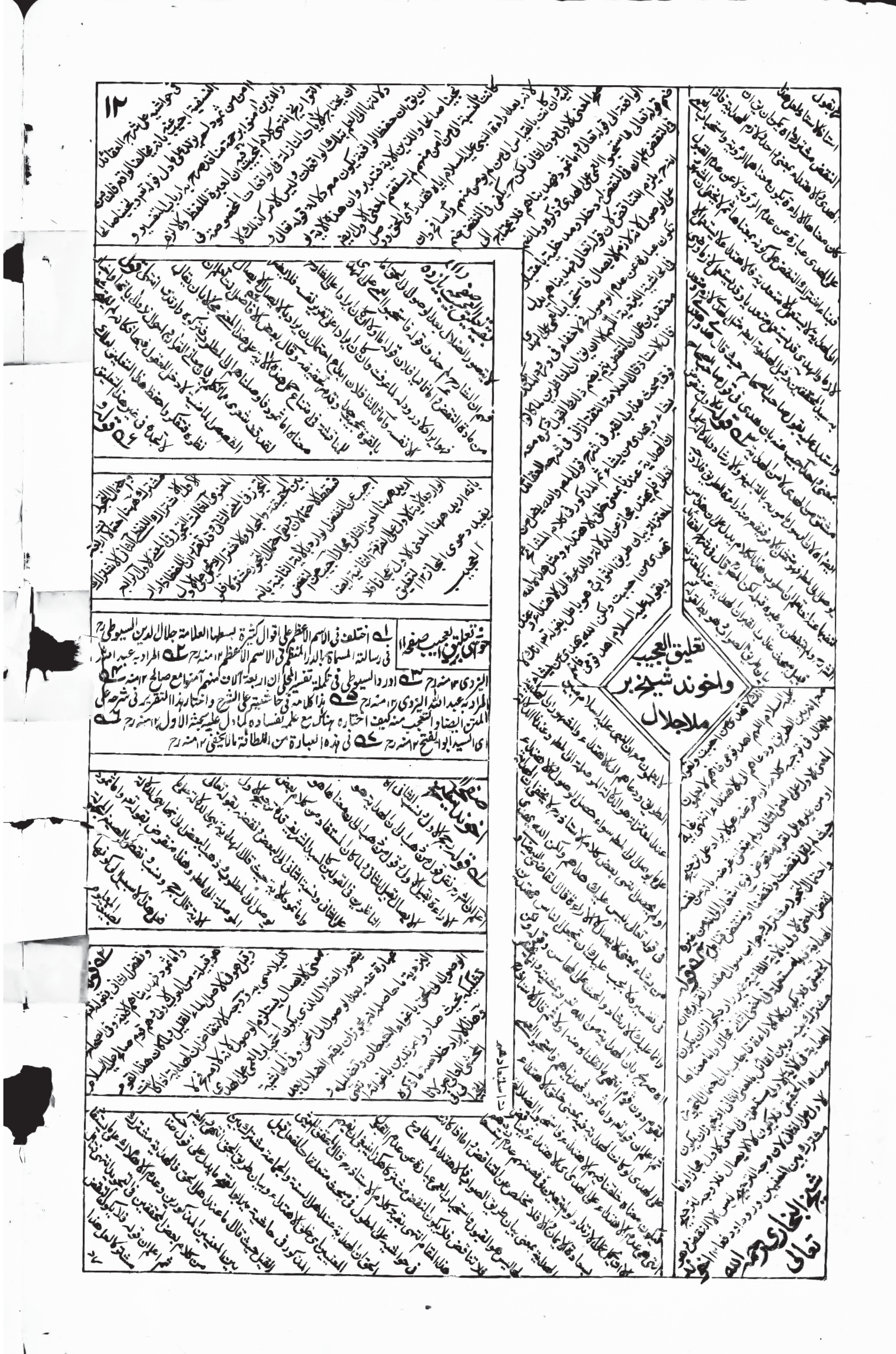


الذی ھدانا

قوله الذی ھدانا اه قیل الھدایة الدلالة علی ما یوصل الی المطلوب وقیل بل الدلالة الموصلة الی المطلوب ورجح الاول ونسب الثانی الی البعض ونقض الثانی بقوله تعالی واما ثمود فھدیناھم والاول منقوض ایضا بقوله تعالی انک لا تھدی من احببت واحتمال التجوز مشترک

ملا جلال

التعلیق العجیب



تعليق العجيب

واخوند شيخ بر

ملاجلال

حواشى برئا ب تعليق العجيب صفحه ١١

له اختلف فى الاسم الاعظم على اقوال كثيرة بسطها العلامة جلال الدين السيوطى رح فى رسالته المسماة بالدر المنظم فى الاسم الاعظم ١٢ منه رح

عه المراد به عبد الله اليزدى ١٢ منه رح

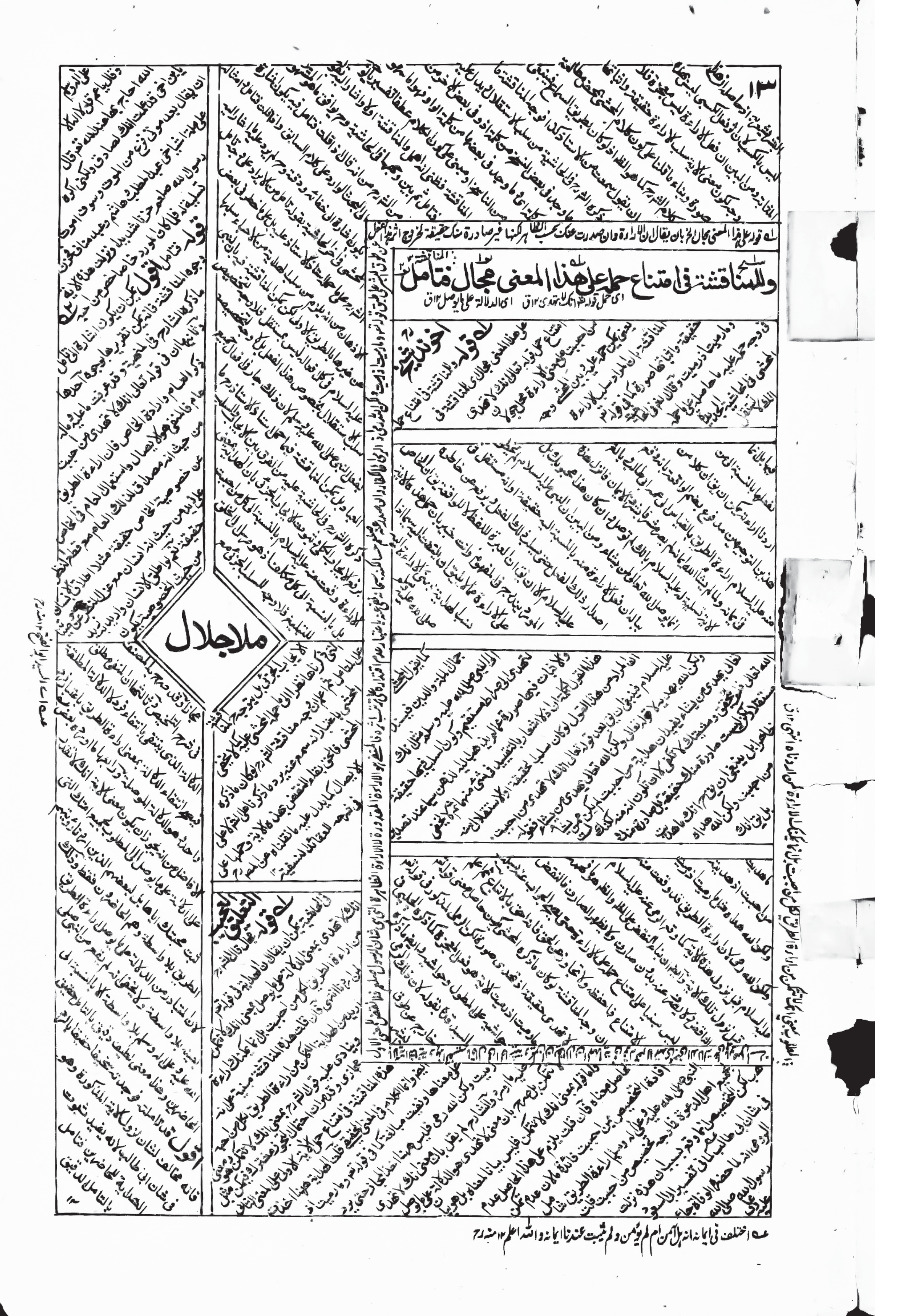
سه اورد السيوطى فى تكملة تفسير المحلى ان اربعة آلاف منهم آمنوا مع صالح ١٢ منه رح

سه المراد به عبد الله اليزدى ١٢ منه رح

ه هذا كلامه فى حاشيته على الشرح واختار هذا التقرير فى شرحه على المتن ايضا والتعجب منه كيف اختاره هناك مع علمه بفساده كما دل عليه بحثه الاول ١٢ منه رح

له اى السيد ابو الفتح ١٢ منه رح

كه فى هذه العبارة من اللطافة ما لا يخفى ١٢ منه رح



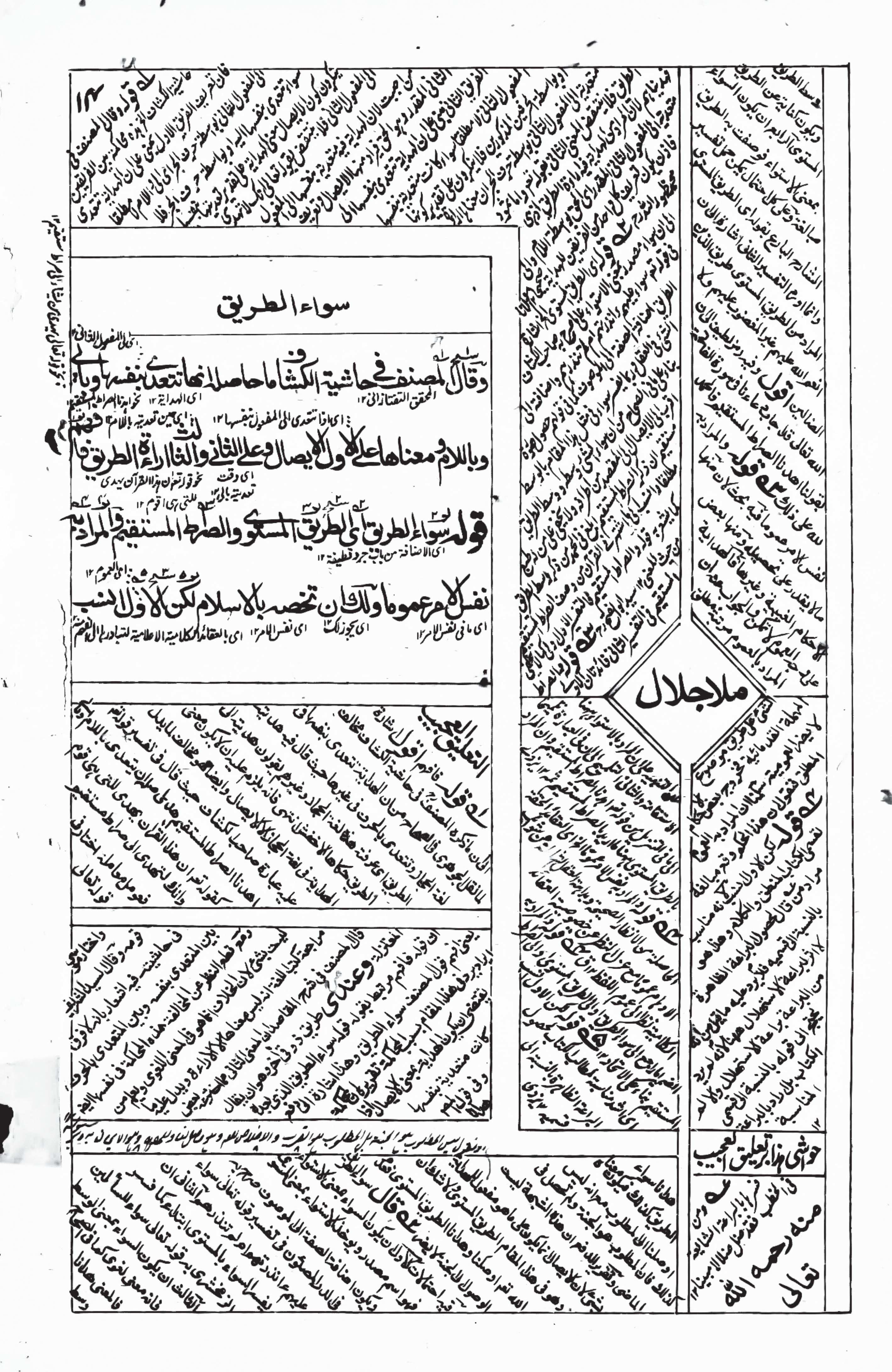
له قوله على هذا المعنى مجال الخ بان يقال ان الارادة وان صدرت عنك بحسب الظاهر لكنها غير صادرة منك حقيقة لخروج اثره

وللمناقشة في امتناع حمله على هذا المعنى مجال فتأمل

اى حمل قوله تعالى انك لا تهدي ١٢ ق — اى الدلالة على ما يوصل ١٢ ق

ملا جلال

ع اختلف في ايمانه انه هل آمن ام لم يؤمن ولم يثبت عندنا ايمانه والله اعلم ١٢ منه رح



ملا جلال

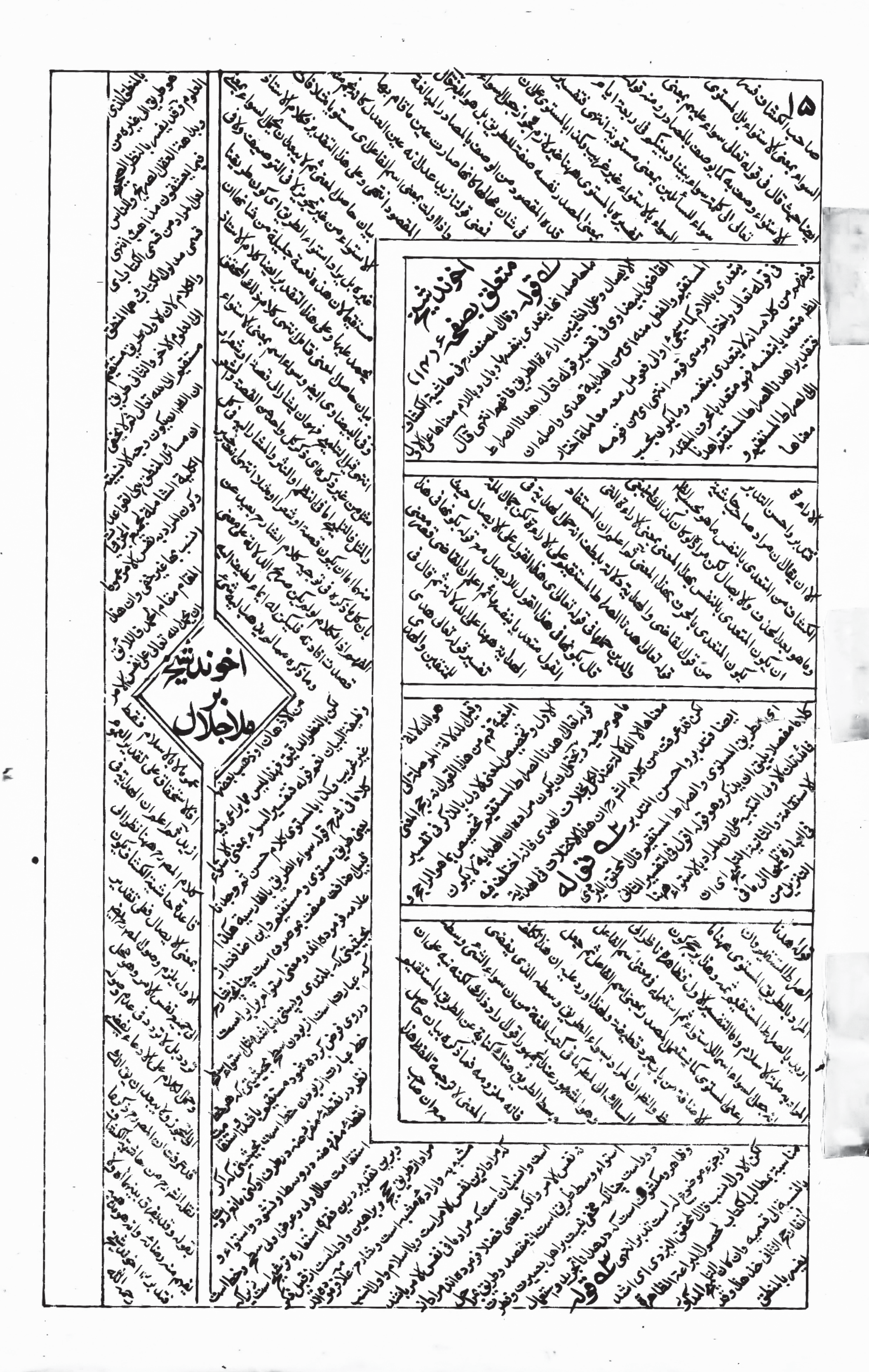
سواء الطريق

وقال المصنف في حاشية الكشاف ما حاصله انها تتعدى بنفسها وبالى وباللام ومعناها على الاول الايصال وعلى الثاني والثالث اراءة الطريق فافهم

قوله سواء الطريق اي الطريق المستوي والصراط المستقيم والمراد به نفس الامر عموما ولك ان تخصه بالاسلام لكن الاول انسب

التعليق العجيب

حواشي هذا التعليق العجيب



اخوند شیخ بر ملا جلال

متعلق بصفحه ٤ (٣)



التعليق العجيب

ملا جلال

وجعل لنا التوفيق خير رفيق

قوله وجعل لنا التوفيق خير رفيق التوفيق جعل الاسباب موافقة للمطلوب

الخير وحاصله توجيه الاسباب باسرها نحو المسببات

حواشي هذا التعليق العجيب



ای اللفظ یابی عن تعلقه برفیق ١٢

المذکور بعده ١٢

وقوله لنا الظاهر فيه من حيث المعنى تعلقه برفيق لكن اللفظ

المساعدة مدد کردن ١٢ · دليل لعدم مساعدة اللفظ ١٢

لا يساعده لامتناع تقديم ما في حيز المضاف اليه عليه ولان المعمول

ای لما بطل تعلقه برفیق المذکور ١٢ · ای المضاف الیه

لا يقع الا حيث يصح وقوع العامل فاما ان يتعلق بمحذوف يفسره

ای لنا ١٢ · ای بلفظ محذوف

المذكور او يقال الظرف مما يتوسع فيه اذ يكفيه رائحة من الفعل

فی صحة التعلق برفیق ١٢ ق · مالا یتوسع فی غیره ١٢ ق

التعليق العجيب

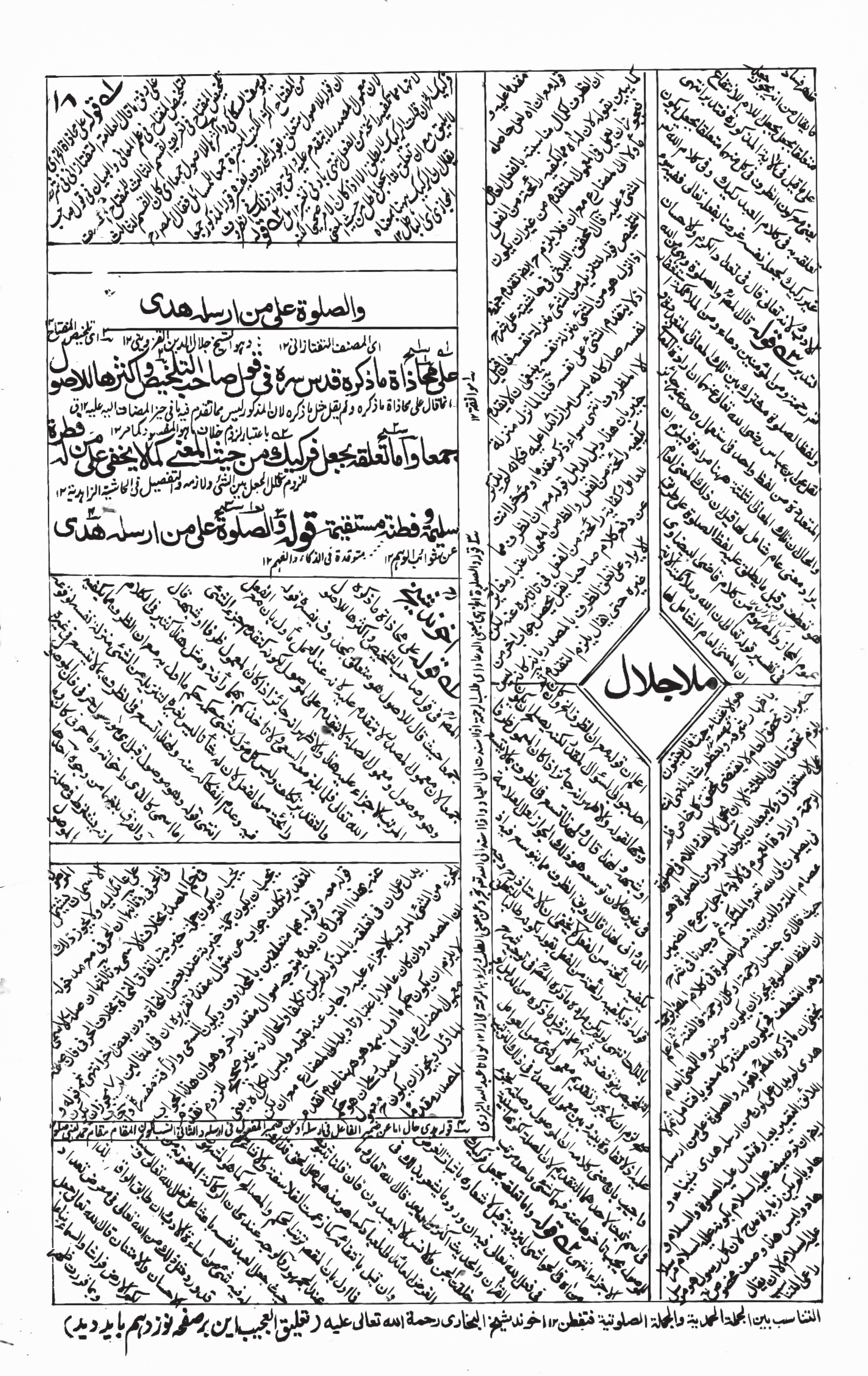
ملا جلال

التعليق العجيب

اخوند شيخ رح

سه المراد به السيد الهروی ١٢ منه

سه المراد به القاضی محمد مبارک الکوفاموی ١٢ منه



ملا جلال

والصلوة على من ارسله هدى

اي المصنف التفتازاني ١٢ — وهو الشيخ جلال الدين القزويني ١٢ — اي تلخيص المفتاح

على محاذاة ما ذكره قدس سره في قول صاحب التلخيص واكثرها للاصول

انما قال على محاذاة ما ذكره ولم يقل مثل ما ذكره لان المذكور ليس مما تقدم فيها في حيز المضاف اليه عليه ١٢ ق

باعتبار لزوم خلاف ما هو المقصود كما مر ١٢

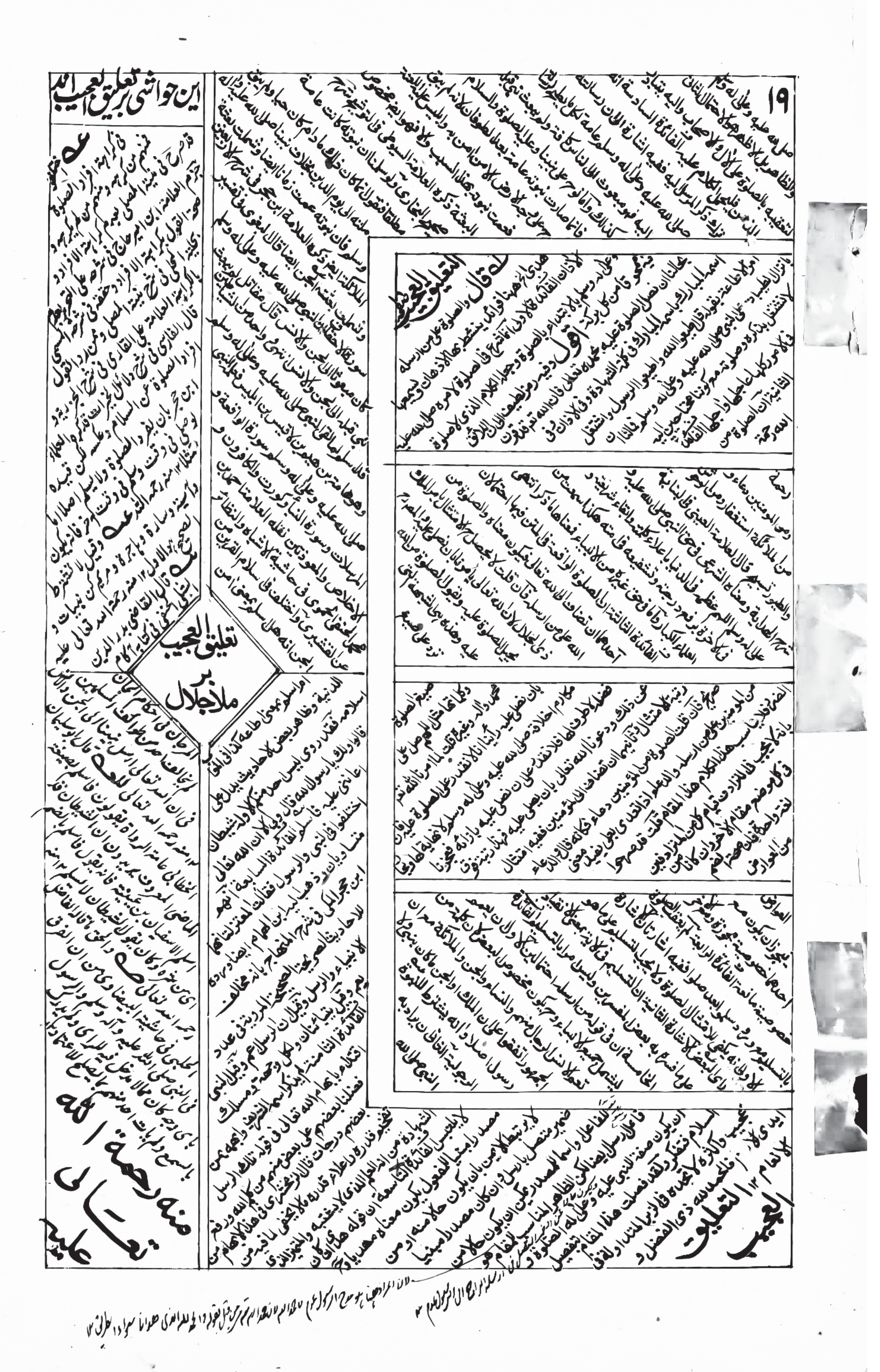
جمعا واما تعلقه بجعل فركيك من حيث المعنى كما لا يخفى على من له

للزوم تخلل الجعل بين الشئ ولازمه والتفصيل في الحاشية الزاهدية ١٢

سليمة وفطنة مستقيمة قوله والصلوة على من ارسله هدى

عن شوائب الوهم ١٢ — مستوقدة في الذكاء والفهم ١٢

التناسب بين الجملة الحمدية والجملة الصلوتية فتفطن ١٢ اخوند شيخ البخاري رحمة الله تعالى عليه (تعليق العجيب اين برصفحه نوزدهم بايد ديد)



ایں حواشی بر تعلیق العجیب است

التعلیق العجیب

تعلیق العجیب بر ملا جلال

التعلیق العجیب

هو بالاقتداء حقيق ونورا به الاهتداء يليق

قيل هو مصدر بمعنى اسم الفاعل والظاهر انه اسم للحاصل بالمصدر

انما قال اسم للحاصل بالمصدر

وجه الظهور افادة المبالغة بخلاف الاول ١٢

اطلق عليه مبالغة قوله هو بالاقتداء مصدر مبنى للمفعول

اى على النبى وعلى الله تعالى ١٢

اى بان يقتدى به قوله ونورا به الاهتداء يليق مصدر

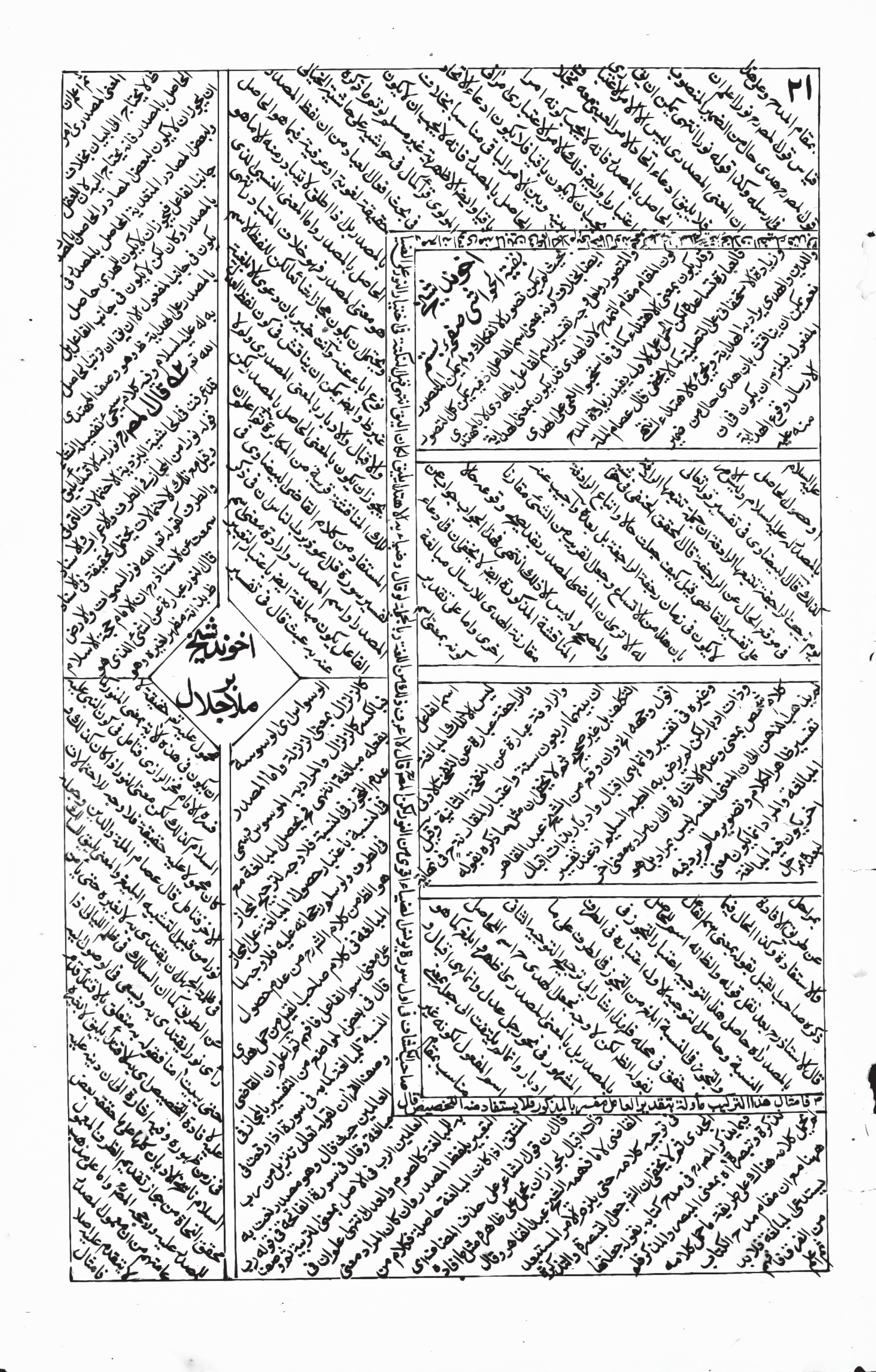
مبنى للمفعول اى بان يهتدى به قوله به متعلق بالاهتداء

لا مبنى للفاعل كما مر ١٢

اخوند شيخ البخارى

ملا جلال

التعليق العجيب



اخوند شيخ بن ملا جلال

قال المصنف رحمه الله



التعليق العجيب

وعلى آله واصحابه الذين سعدوا فى مناهج الصدق بالتصديق وصعدوا معارج الحق بالتحقيق

ولا يليق تعلقه بيليق فافهم قوله وعلى آله واصحابه الذين سعدوا فى مناهج الصدق بالتصديق متعلق بسعدوا والباء للسببية قوله وصعدوا معارج الحق بالتحقيق يحتمل تعلقه بصعدوا والباء للسببية كما سبق فى قوله بالتصديق فالمعنى صعدوا معارج الحق وبلغوا اقصاه بسبب التحقيق والايقان ويحتمل الاستقرار والمعنى هذا الحكم محقق لا ريب فيه فتامل

ملا جلال

قوله وان يستوي لقلبه يليق … ان كانت متعلقة بيليق فعلى هذا التقدير الاعتقاد الا غير اما ان يكون مبنيا للفاعل واما ان يكون مبنيا للمفعول فان كان الاول …
اما ان يكون رسول عموم واما ان يكون غيره فان كان الاول فعلى هذا الى خلاف المقصود لان مقصود … هذا المقام …
… التقدير يكون الاعتقاد صفة للقول … فعلى هذا لا تحصيل … وعلى هذا التقدير لا تحصيل … وان كان الثاني فعلى
الحرف … ههنا وان كان موجودا لكنه متعلق بقوله يليق قوله فانهم فيه رشارة الى الجواب عن هذا الاعتراض …

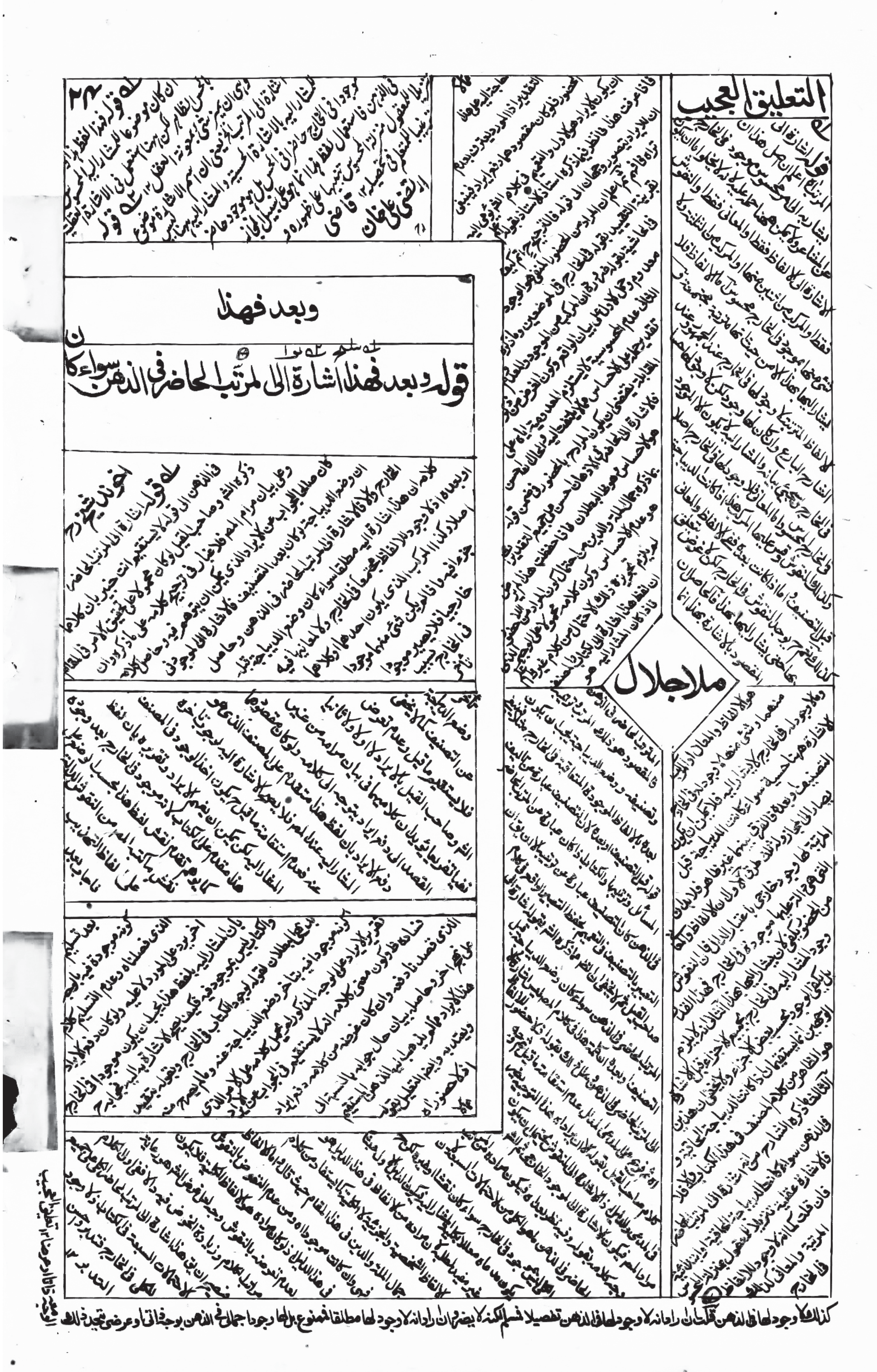
… رضي الله عنهم وغيرهم
من الفرق المبتدعة الضالة
اللهم لا تجعلنا منهم الفائدة الخامسة ان
اريد بالاصحاب الاصحاب الاصطلاحية
وهم الذين صحبوا النبي صلى الله عليه وعلى
آله وسلم مع الايمان وماتوا عليه ليكون قوله
الذين سعدوا صفة كاشفة وان اريد
الاصحاب اللغوية بمعنى من صاحب النبي صلى
الله عليه وعلى آله وسلم يكون الصفة المخصصة
احترازا عن الذين ارتدوا … وصولوا الى
الحق بعد موت النبي صلى الله عليه وعلى آله
وسلم كما يدل عليه ما روى البخاري عن
عبد الله بن مسعود رض قال قال رسول
الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم انا فرطكم …

التعليق العجيب

بقية الحواشي …

التعليق العجيب بر ملا جلال

حواشي … بر تعليق العجيب اند

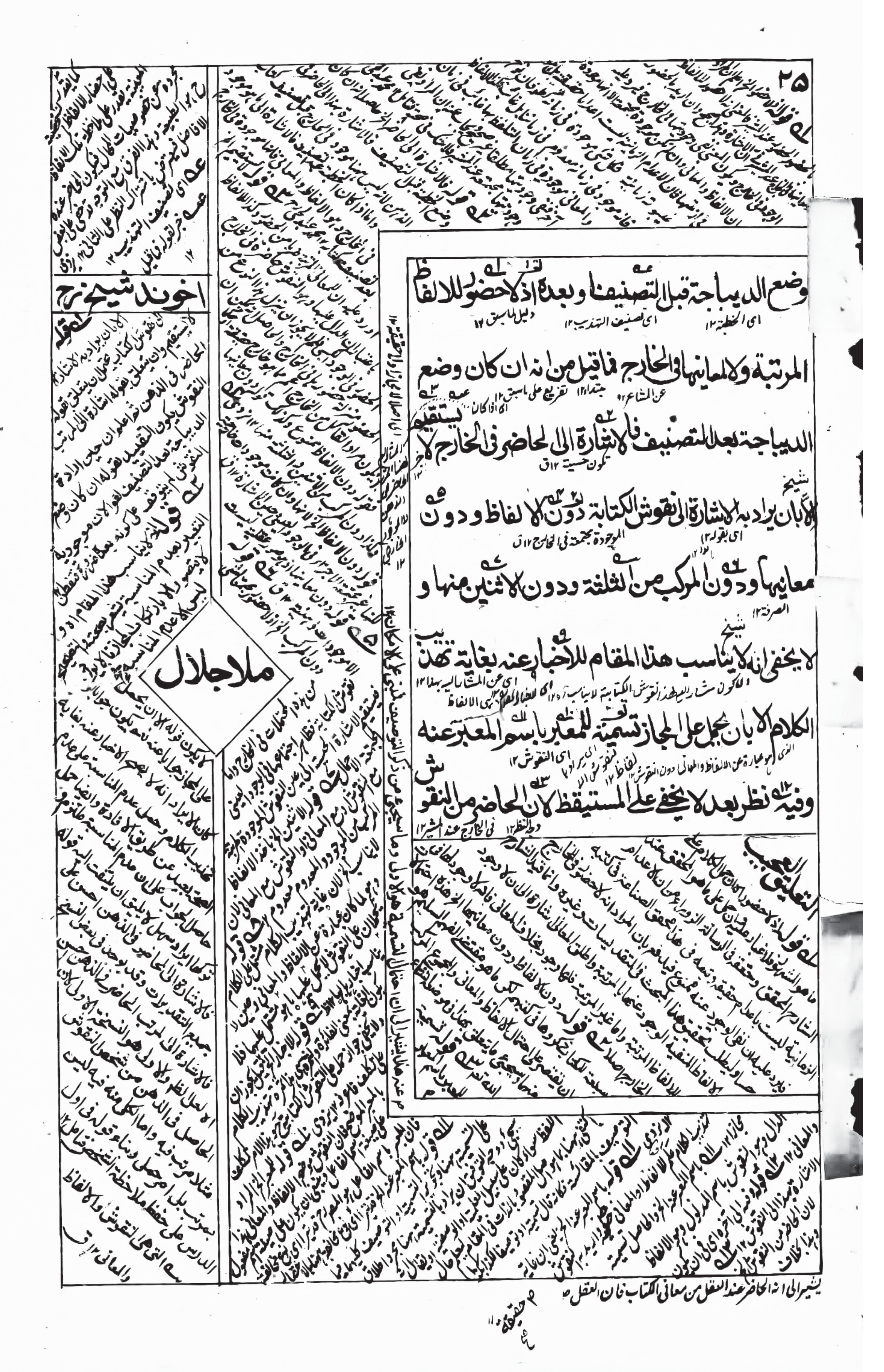


وبعد فهذا

قوله وبعد فهذا اشارة الى المرتب الحاضر في الذهن سواء كان

ملا جلال

كذلك فلا وجود لها في الذهن قلت ان اراد انه لا وجود لها في الذهن تفصيلا فمسلم لكنه لا يضر وان اراد انه لا وجود لها مطلقا فممنوع بل لها وجود اجمالي في الذهن بوجه ذاتي او عرضي تجدد ذلك



اخوند شیخ

ملا جلال

وضع الديباجة قبل التصنيف وبعده اذ لا حضور للالفاظ

المرتبة ولا لمعانيها في الخارج فما قيل من انه ان كان وضع

الديباجة بعد التصنيف فالاشارة الى الحاضر في الخارج لا يستقيم

الا بان يراد به الاشارة الى نقوش الكتابة دون الالفاظ ودون

معانيها ودون المركب من الثلثة ودون الاثنين منها و

لا يخفى انه لا يناسب هذا المقام للاخبار عنه بغاية تهذيب

الكلام الا بان يحمل على المجاز تسمية للمعبر باسم المعبر عنه

وفيه نظر بعد لا يخفى على المستيقظ لان الحاضر من النقوش

التعليق العجيب

يشير الى انه الحاضر عند النقل من معاني الكتاب فان النقل

من قبيل اعلام الاجناس الموضوعة للطبيعة من حيث انها متعينة في الذهن تعينا غير شخصي

لا يكون الا شخصا ومن البين انه ليس المراد وصف ذلك الشخص

ولا تسمية ذلك الشخص بذلك الاسم بل الغرض وصف نوعه وتسميته

وهو النقش الكتابي الدال على تلك الالفاظ المخصوصة اعم من

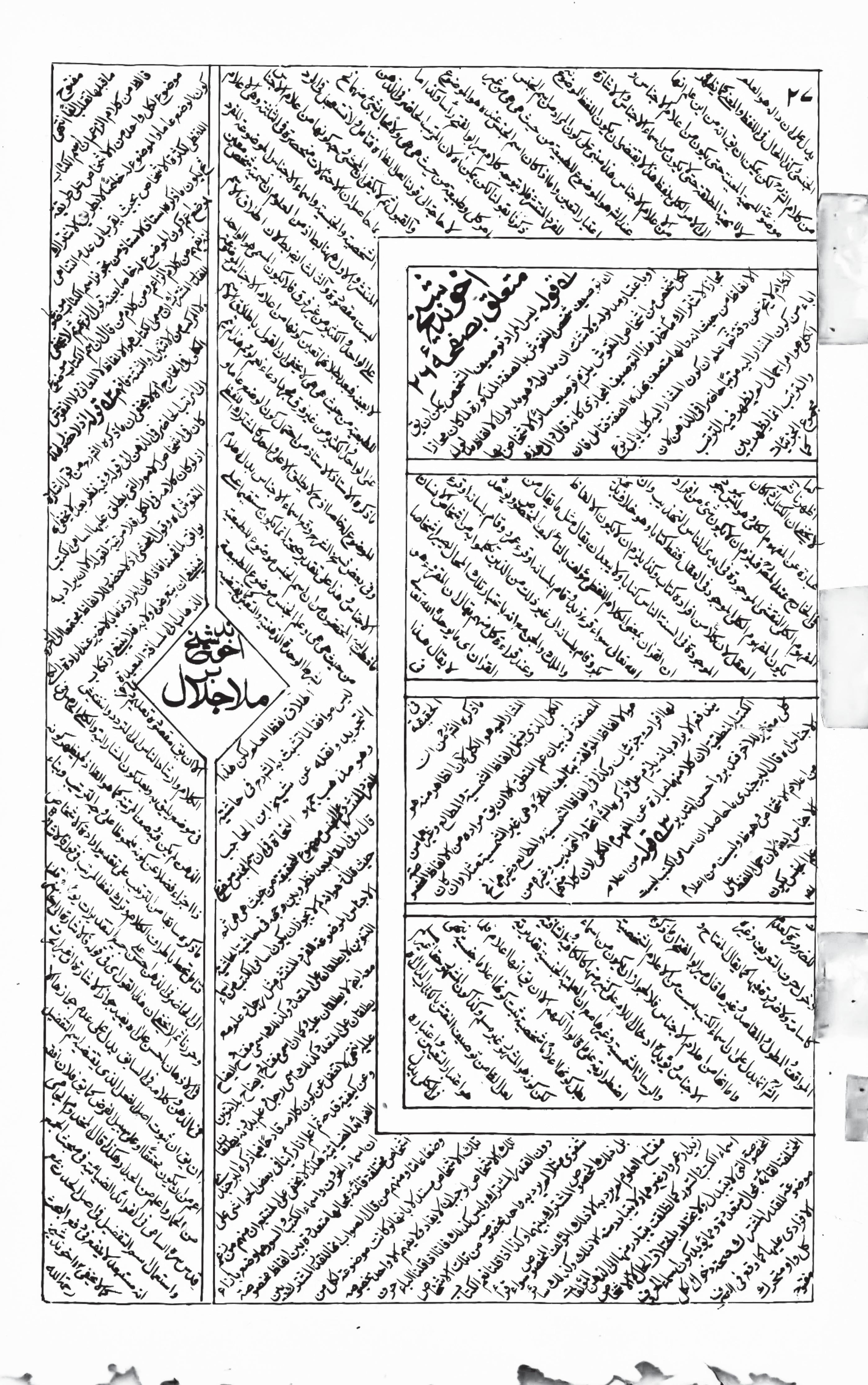
ان يكون ذلك الشخص وغيره مما يشاركه في ذلك المفهوم ولاشك

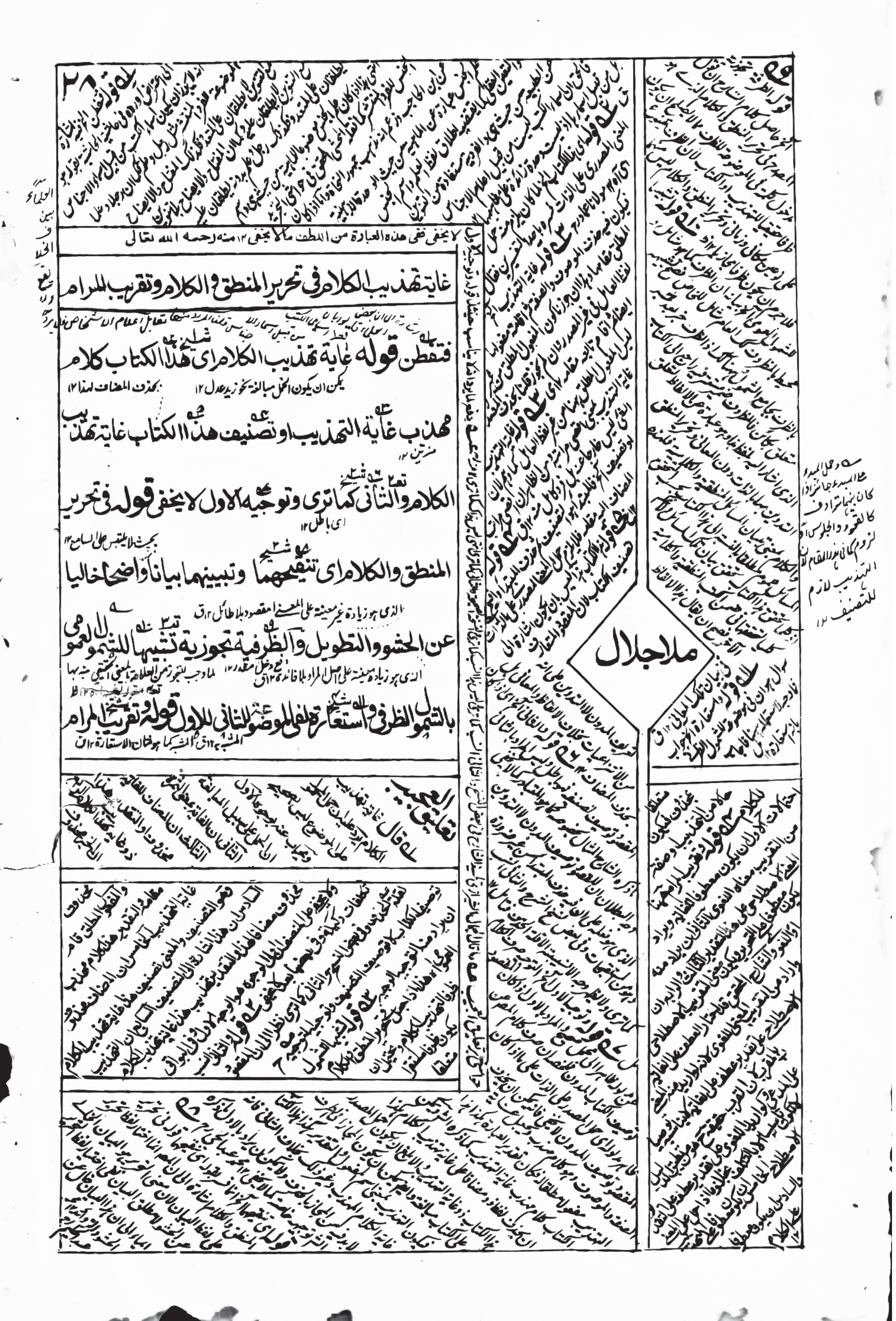
في انه لا حضور لهذا الكلي في الخارج فالاشارة الى الحاضر

في الذهن احسن على جميع التقديرات ومن ههنا

علمت ان اسامي الكتب من قبيل اعلام الاجناس

ملا جلال


متعلق بصفحه ٢٦ قوله ليس المراد
ملا جلال
اخوند شیخ



لا يخفى في هذه العبارة من اللطف ما لا يخفى ١٢ منه رحمه الله تعالى

غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام وتقريب المرام

فتفطن قوله غاية تهذيب الكلام اى هذا الكتاب كلام

يمكن ان يكون الحمل مبالغة نحو زيد عدل ١٢ — بحذف المضاف لهذا ١٢

مهذب غاية التهذيب او تصنيف هذا الكتاب غاية تهذيب

الكلام والثانى كما ترى وتوجيه الاول لا يخفى قوله فى تحرير

اى باطل ١٢ — بحيث لا يلتبس على السامع ١٢

المنطق والكلام اى تنقيحهما وتبيينهما بيانا واضحا خاليا

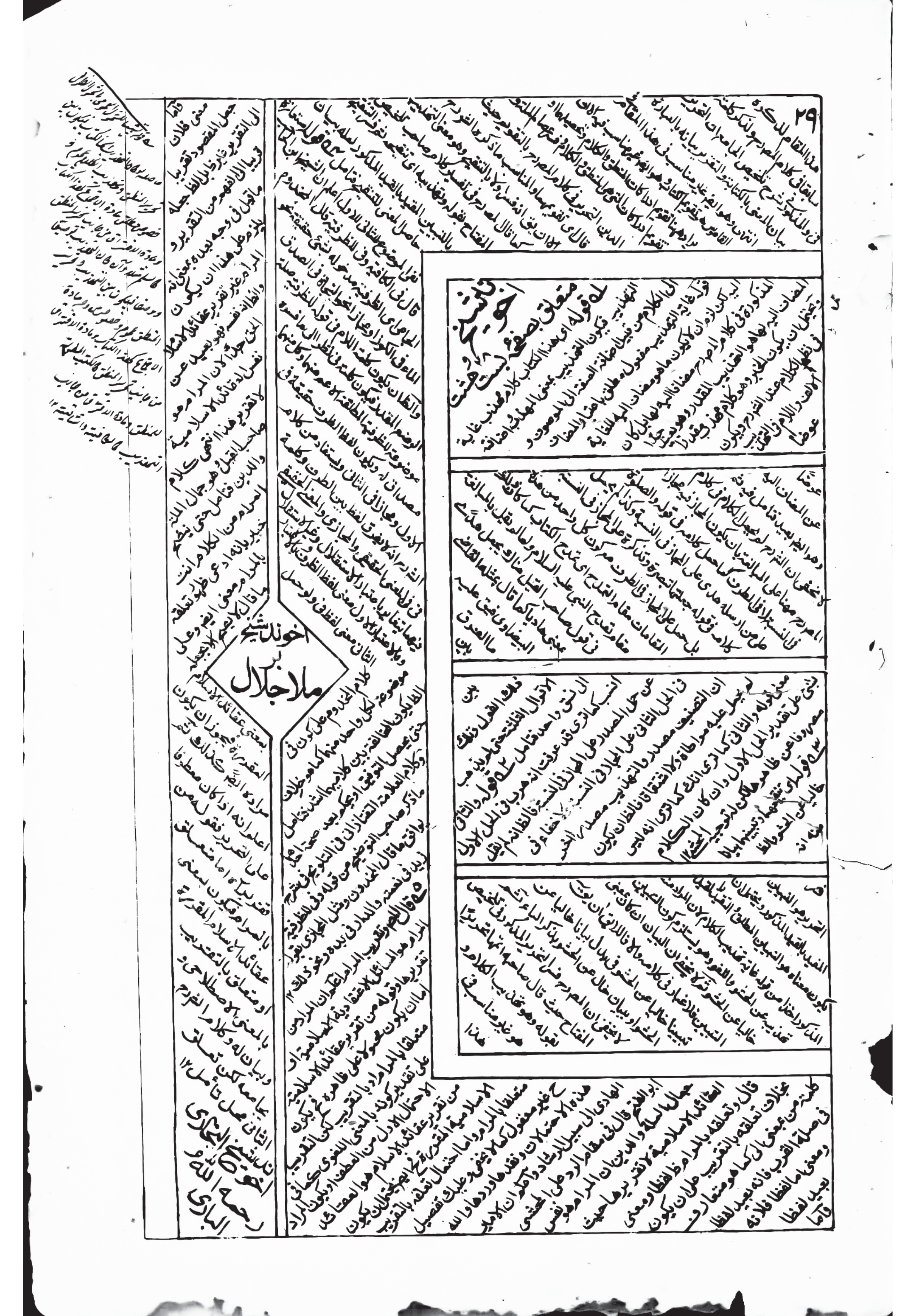
الذى هو زيادة غير معينة على المعنى مقصود بلا طائل ١٢ ق

عن الحشو والتطويل والظرفية تجوزية تشبيها للتعميم والعموم

الذى هو زيادة معينة على اصل المراد بلا فائدة ١٢ ق

بالتمام الظرفى واستعارة لفظ الموضوع للثانى للاول قوله وتقريب المرام

ملا جلال



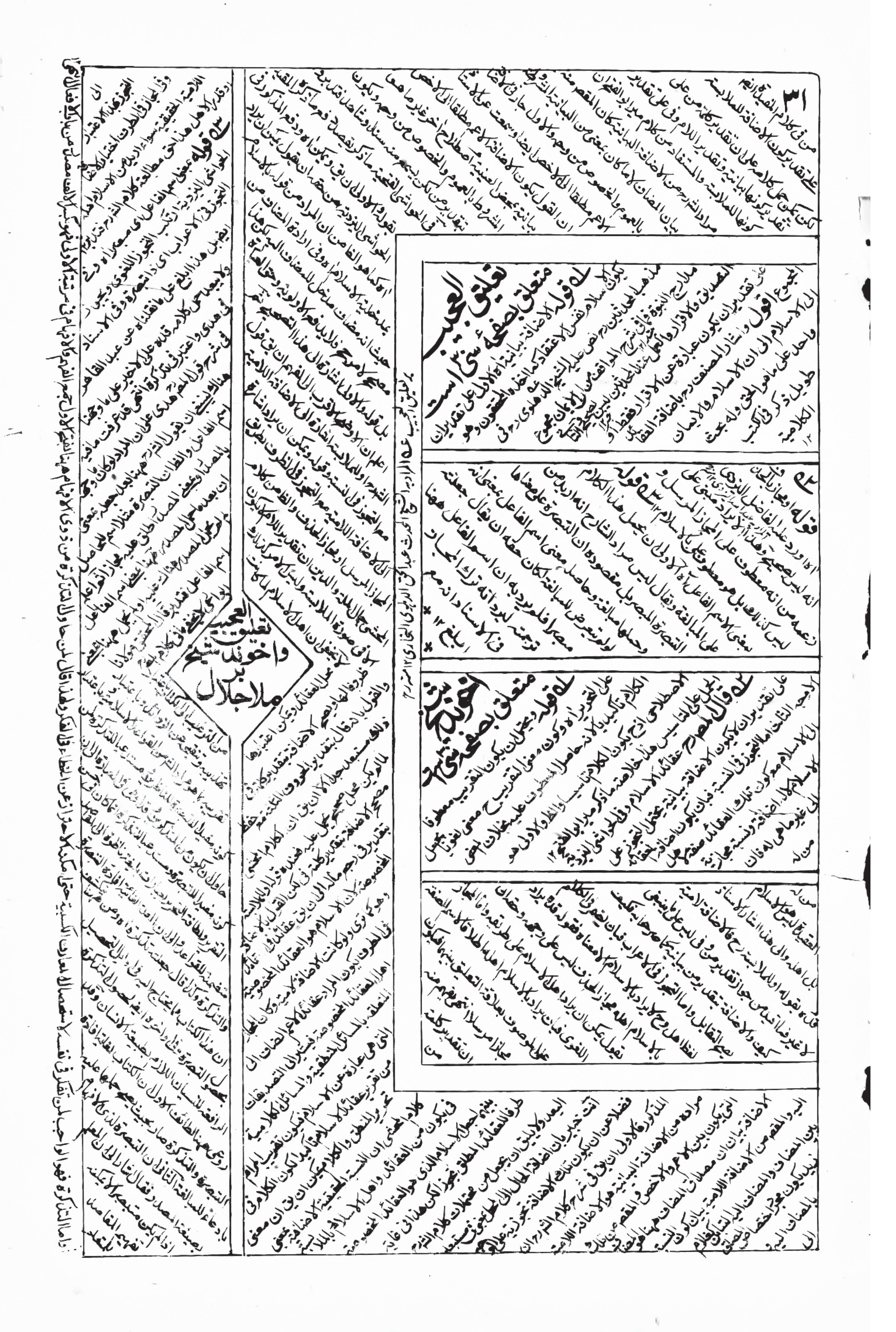
اخوند شيخ بن ملا جلال



من تقرير عقائد الاسلام جعلته تبصرة لمن حاول التبصر

اي هذا مقرب على صيغة اسم الفاعل غاية التقريب للمرام الى الافهام ويحتمل ان يكون التقريب معطوفا على التحرير والمعنى غاية تهذيب الكلام في تقرير المقاصد اي سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب قوله من تقرير يحتمل ان يكون بيانا للمرام والتعلق بالتقريب بعيد قوله عقائد الاسلام الاضافة بيانية او للملابسة ويمكن ان يراد بالاسلام اهله على طريق المجاز المرسل ومجاز بالحذف قوله جعلته تبصرة بمعنى اسم الفاعل اي مبصرا وكذا تذكرة

ملا جلال

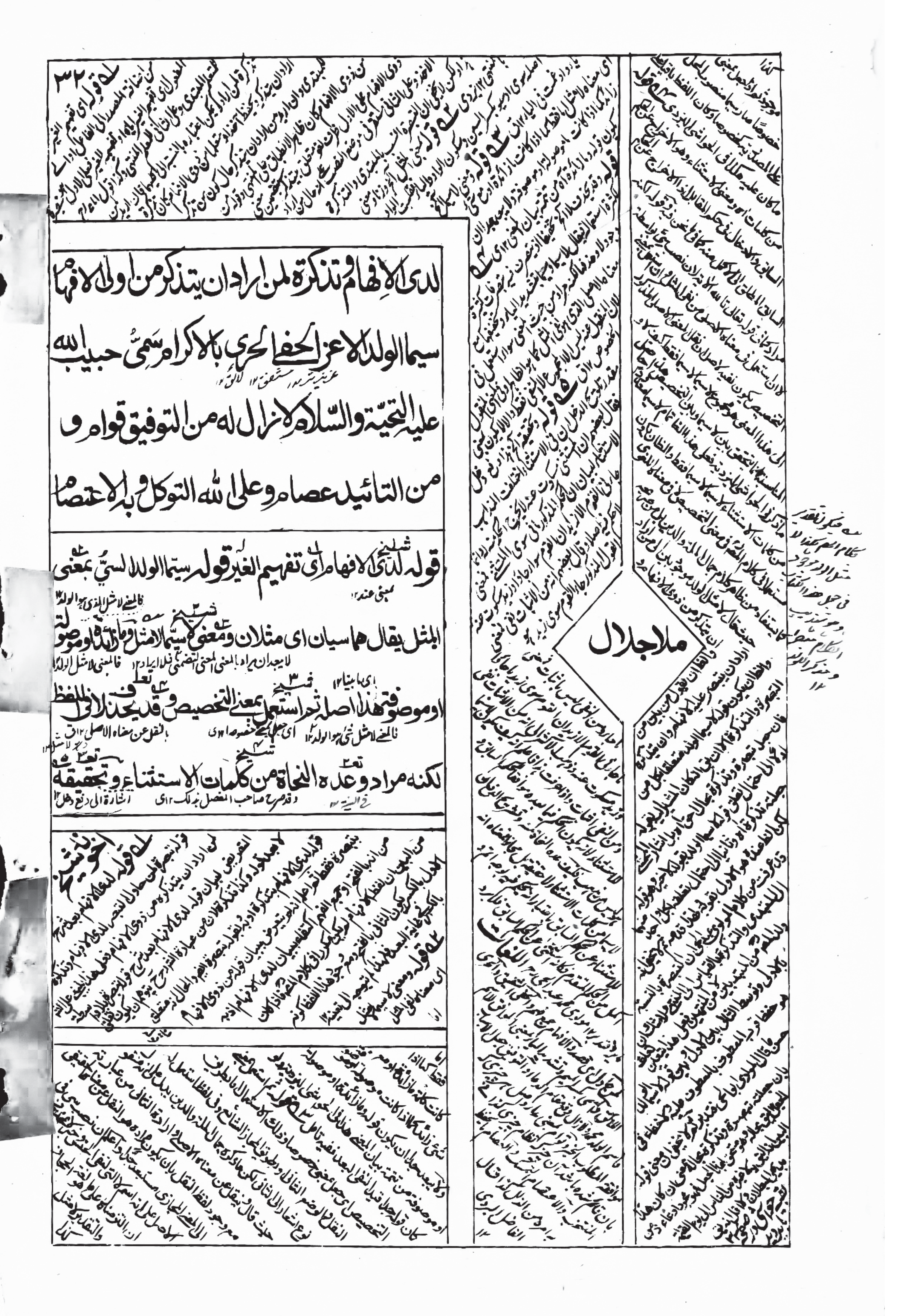


تعليق العجيب واخوند شيخ بر ملا جلال

تعليق العجيب

متعلق بصفحة ...

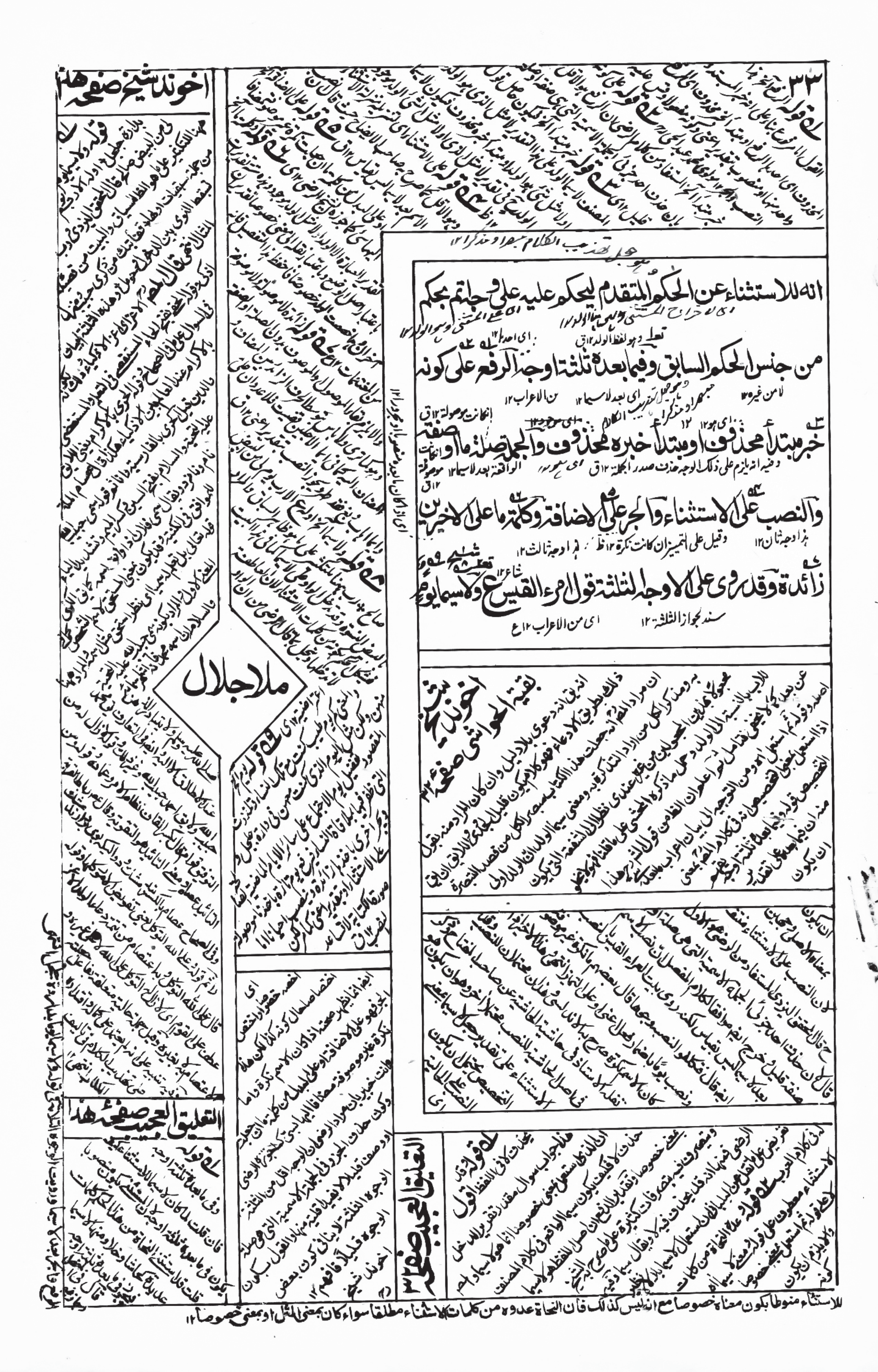
له قوله الاضافة بيانية اه الاول على تقدير ان يكون الاسلام نفس الاعتقاد كما اخذه المحققون وهو مذهب المحدثين رح نص عليه الشيخ عبد الحق الدهلوي رح في مدارج النبوة وفي شرح المواقف من ان الايمان مجموع التصديق والاقرار والعمل عند المحدثين ليس بصحيح ١٢ فقط او على تقدير ان يكون عبارة عن الاقرار فقط او بكل المجموع اقول واشار المصنف رح باضافة العقائد الى الاسلام الى ان الاسلام والايمان واحد على ما هو الحق وله بحث طويل ذكر في الكتب الكلامية ١٢



ملا جلال

لدى الافهام وتذكرة لمن اراد ان يتذكر من اولى الافهام
سيما الولد الاعز الحفى الحرى بالاكرام سمى حبيب الله
عليه التحية والسلام لا زال له من التوفيق قوام و
من التائيد عصام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام

قوله لدى الافهام اى تفهيم الغير قوله سيما الولد السى بمعنى
المثل يقال هما سيان اى مثلان ومعنى لا سيما الاشل وما زائدة او موصولة
او موصوفة هذا اصله ثم استعمل بمعنى التخصيص وقد يحذف لا فى اللفظ
لكنه مراد وعده النحاة من كلمات الاستثناء وتحقيقه



اخوند شيخ صفحه هذا

ملا جلال

الله للاستثناء عن الحكم المتقدم ليحكم عليه على خلافه بحكم
من جنس الحكم السابق وفيما بعده ثلثة اوجه الرفع على كونه
خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ خبره محذوف والجملة صلة ما او صفته
والنصب على الاستثناء والجر على الاضافة وكلمة ما على الاخيرين
زائدة وقد روي على الاوجه الثلثة قول امرء القيس ع ولا سيما يوم

بقية الحواشي اخوند شيخ صفحه ٣٢

التعليق العجيب صفحه هذا

التعليق العجيب صفحه ٣٢

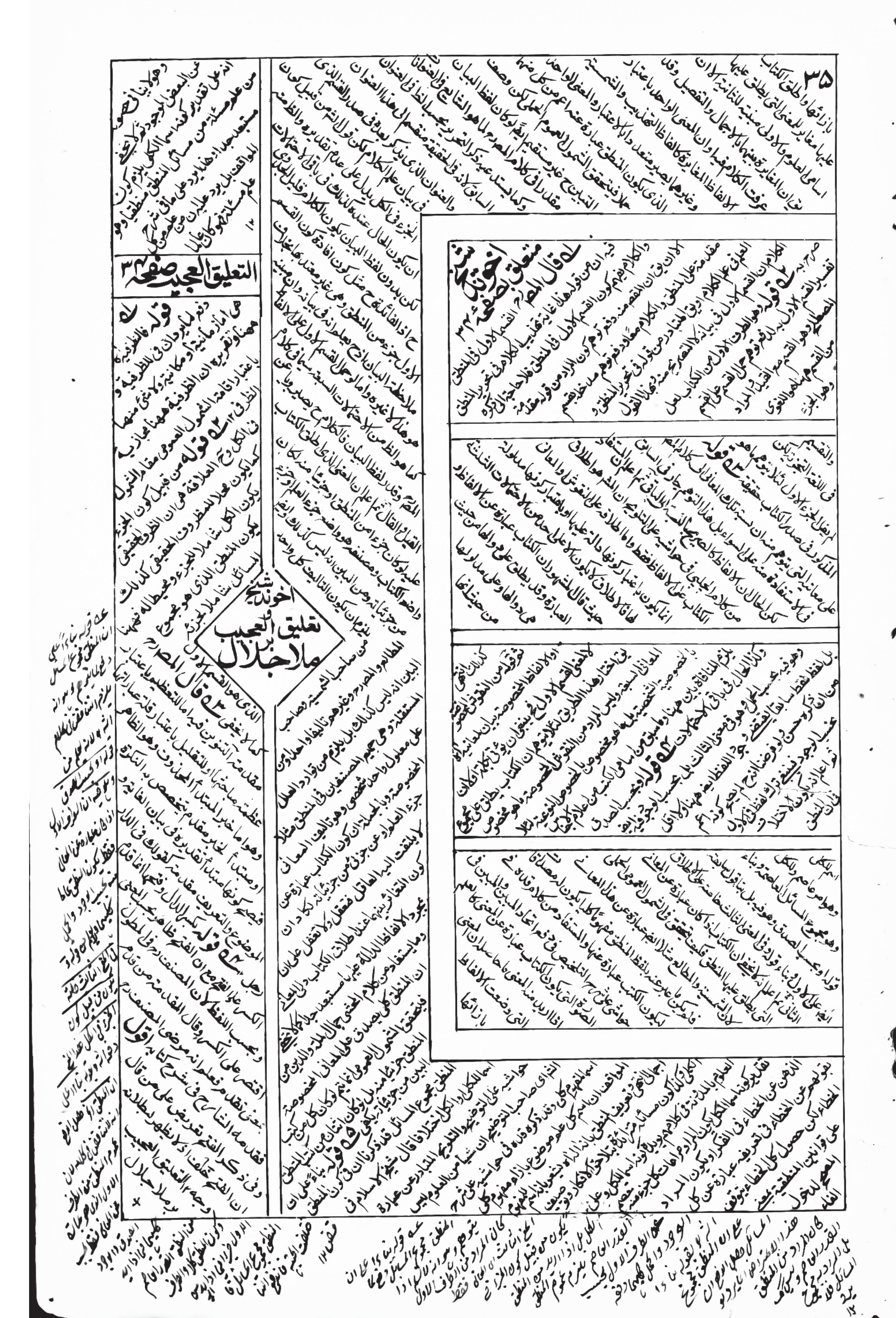
للاستثناء منوطا بكون معناه خصوصا مع انه ليس كذلك فان النحاة عدوه من كلمات الاستثناء مطلقا سواء كان بمعنى المثل او بمعنى خصوصا ١٢



القسم الاول فی المنطق المقدمة

بدارة جلجل قوله القسم الاول فی المنطق القسم الاول
هو الطرف الاول من الكتاب على معانيه التي سبقت
الاشارة اليها من النقوش المخصوصة او الالفاظ المخصوصة
باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة او المعاني المخصوصة
من حيث عبر عنها بالالفاظ المخصوصة او المركب من
اثنين منها او من ثلث منها فمعانيه المحتملة سبعة ثلثة احاد
وثلثة ثنائية وواحد ثلاثي وعلى التقادير فالظرفية
في قوله في المنطق مجازية اقامة للشمول العمومي مقام
الشمول الظرفي اما بحسب الوجود فقط وهو فيما سوى
المعنى الثالث او بحسب الصدق وهو فيه في المعنى الثالث
خاصة يكون من قبيل كون الجزء في الكل بناء على ان
المنطق مجموع المسائل قوله مقدمة الخ بكسر الدال

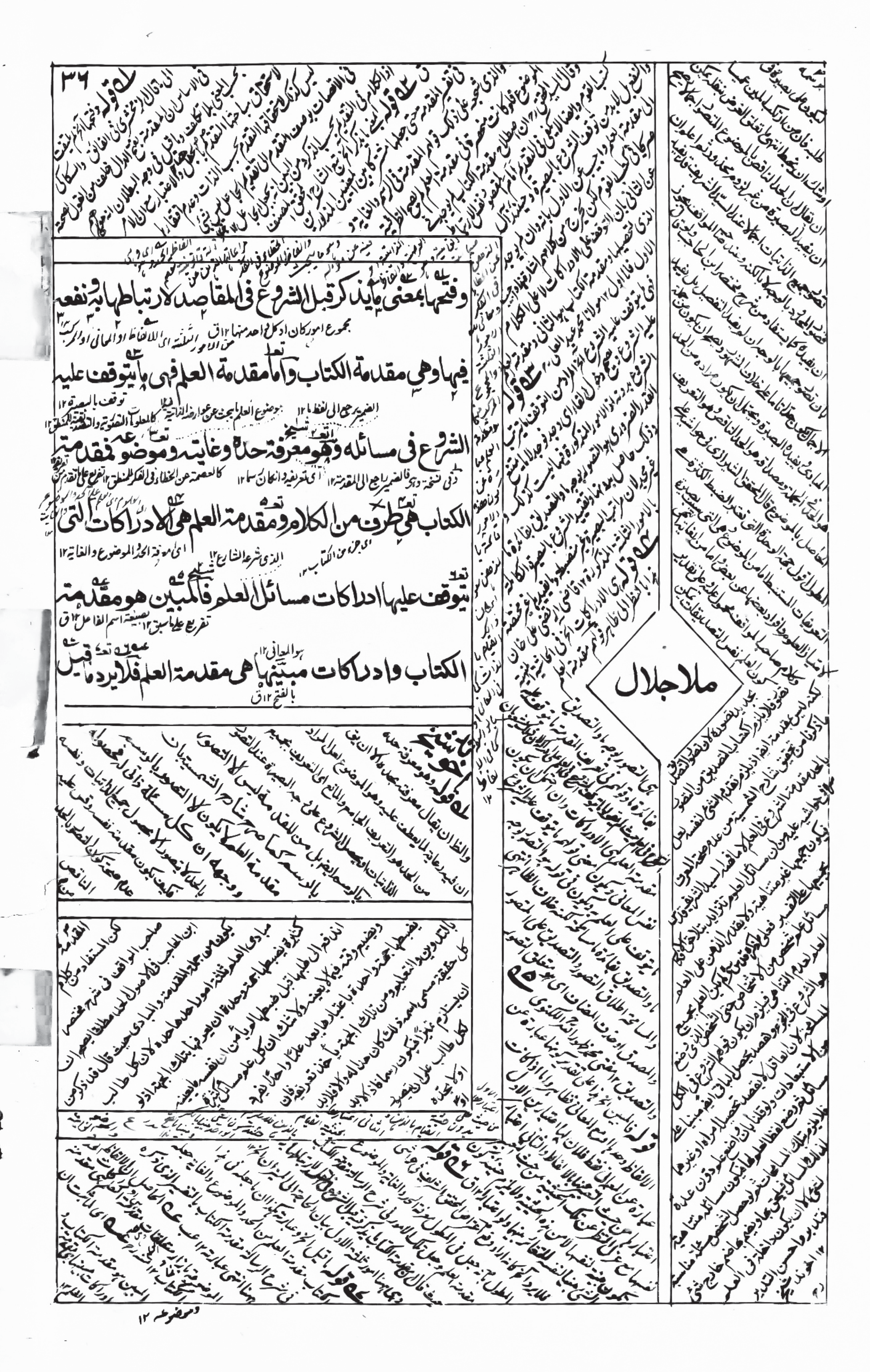
ملا جلال



اخوند شيخ

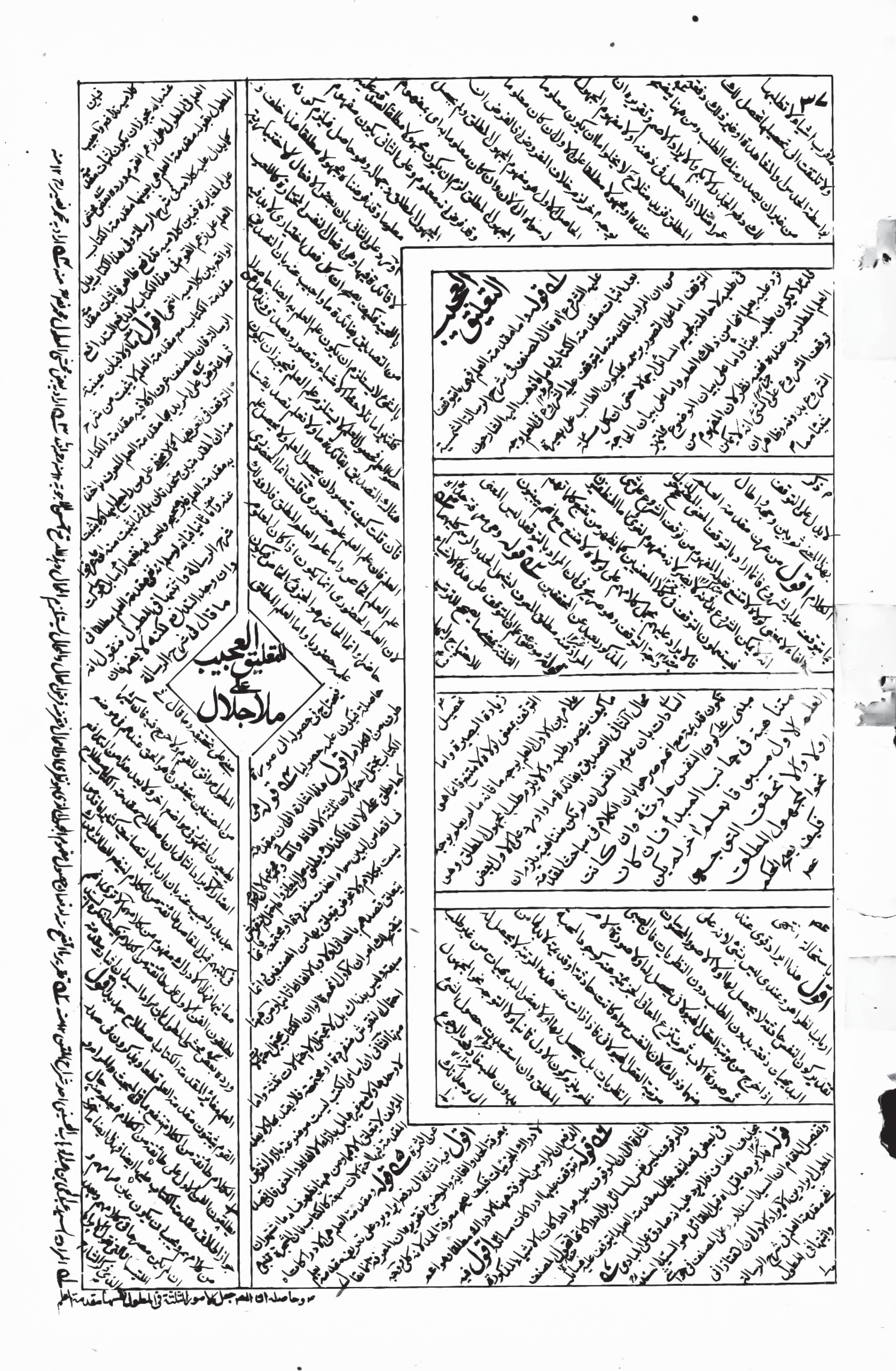
تعليق العجيب

ملا جلال



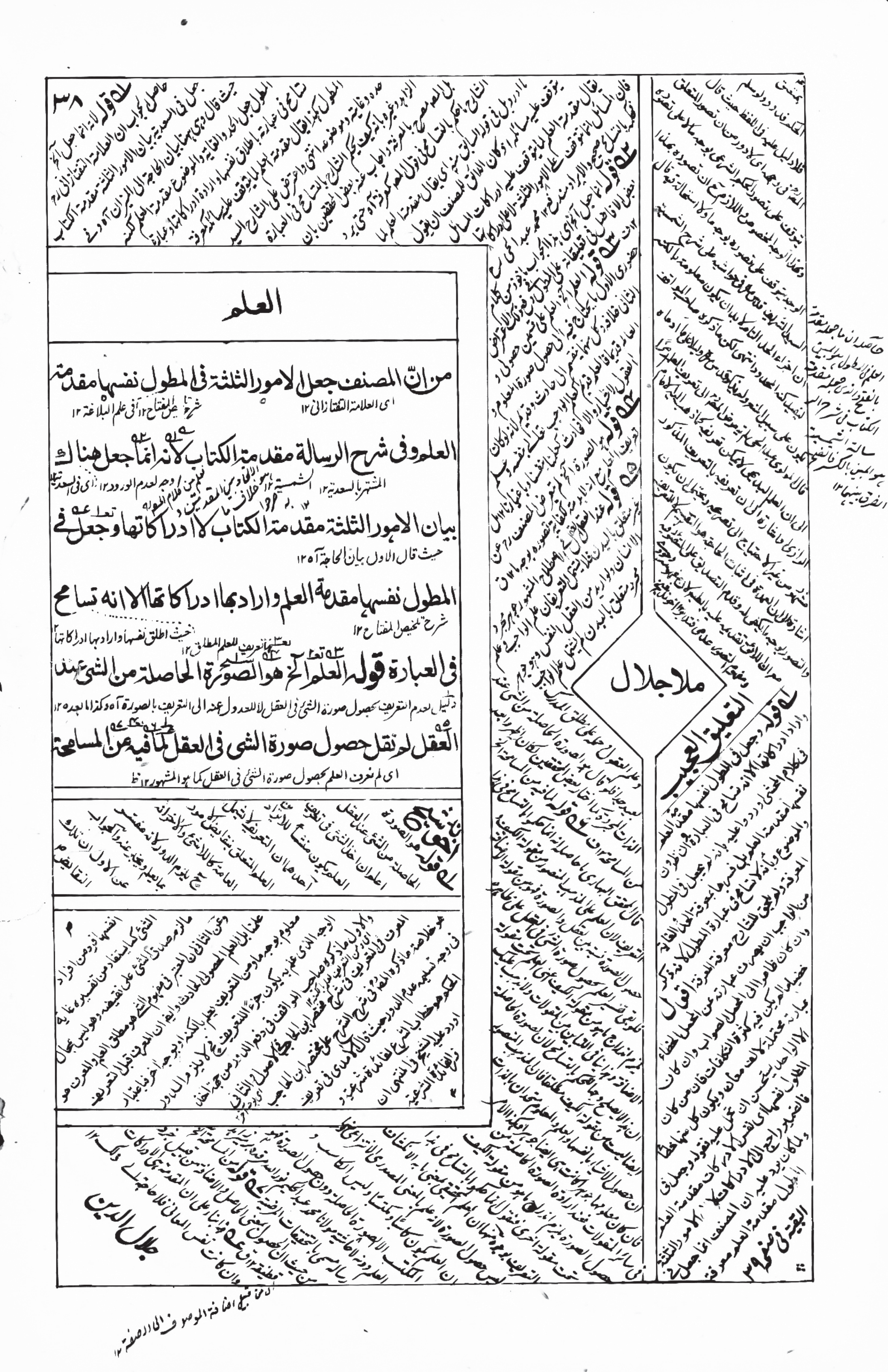
وفتحها بمعنى ما يذكر قبل الشروع في المقاصد لارتباطها به ونفعه
فيها وهي مقدمة الكتاب واما مقدمة العلم فهي ما يتوقف عليه
الشروع في مسائله وهو معرفة حده وغايته وموضوعه فمقدمة
الكتاب هي طرف من الكلام ومقدمة العلم هي الادراكات التي
يتوقف عليها ادراكات مسائل العلم فالمبين هو مقدمة
الكتاب وادراكات مبينها هي مقدمة العلم فلا يرد ما قيل

ملا جلال



التعليق العجيب على ملا جلال

التعليق العجيب



ملا جلال

التعليق العجيب

العلم

من ان المصنف جعل الامور الثلثة في المطول نفسها مقدمة العلم وفي شرح الرسالة مقدمة الكتاب لانه انما جعل هناك بيان الامور الثلثة مقدمة الكتاب لا ادراكاتها وجعل في المطول نفسها مقدمة العلم واراد بها ادراكاتها الا انه تسامح في العبارة قوله العلم الخ هو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل لم نقل حصول صورة الشيء في العقل لما فيه من المسامحة

اي العلامة التفتازاني ١٢ — شرح تلخيص المفتاح ١٢ اي في علم البلاغة ١٢

المشتهر بالسعدية ١٢ — الشمسية ١٢

حيث قال الاول بيان الحاجة آه ١٢

شرح تلخيص المفتاح ١٢ — حيث اطلق نفسها واراد بها ادراكاتها ١٢

دليل لعدم التعريف بحصول صورة الشيء في العقل اي لعدول عنه الى التعريف بالصورة آه وكذا ما بعده ١٢

اي لم نعرف العلم بحصول صورة الشيء في العقل كما هو المشهور ١٢ ظ

جلال الدين



التعليق العجيب على ملا جلال

حواشي بر تعليق عجيب

عه المراد به مولانا قطب الدين الرازي ١٢ منه رح
عه اي مولانا السيد الزاهد الكابلي الهروي ١٢ منه رحمه الله
عه اي العلامة القوشجي ١٢ منه رحمه الله تعالى
لعه المراد به استاذ استاذ الاستاذ مولانا محمد ولي الفرنگي محلي ١٢
عه اراد به السيد الزاهد الهروي ١٢ منه رح
ه الفاضل علام يحيى البهاري ١٢ منه
عه ناظر الى تضعيف حمل الحصة الدهرية ١٢ منه
له المراد به السيد ابو الفتح ١٢ منه



من حيث ان العلم هو نفس الصورة لانه من مقولة الكيف
على الاصح لا حصولها الذي هو النسبة بين الصورة والعقل

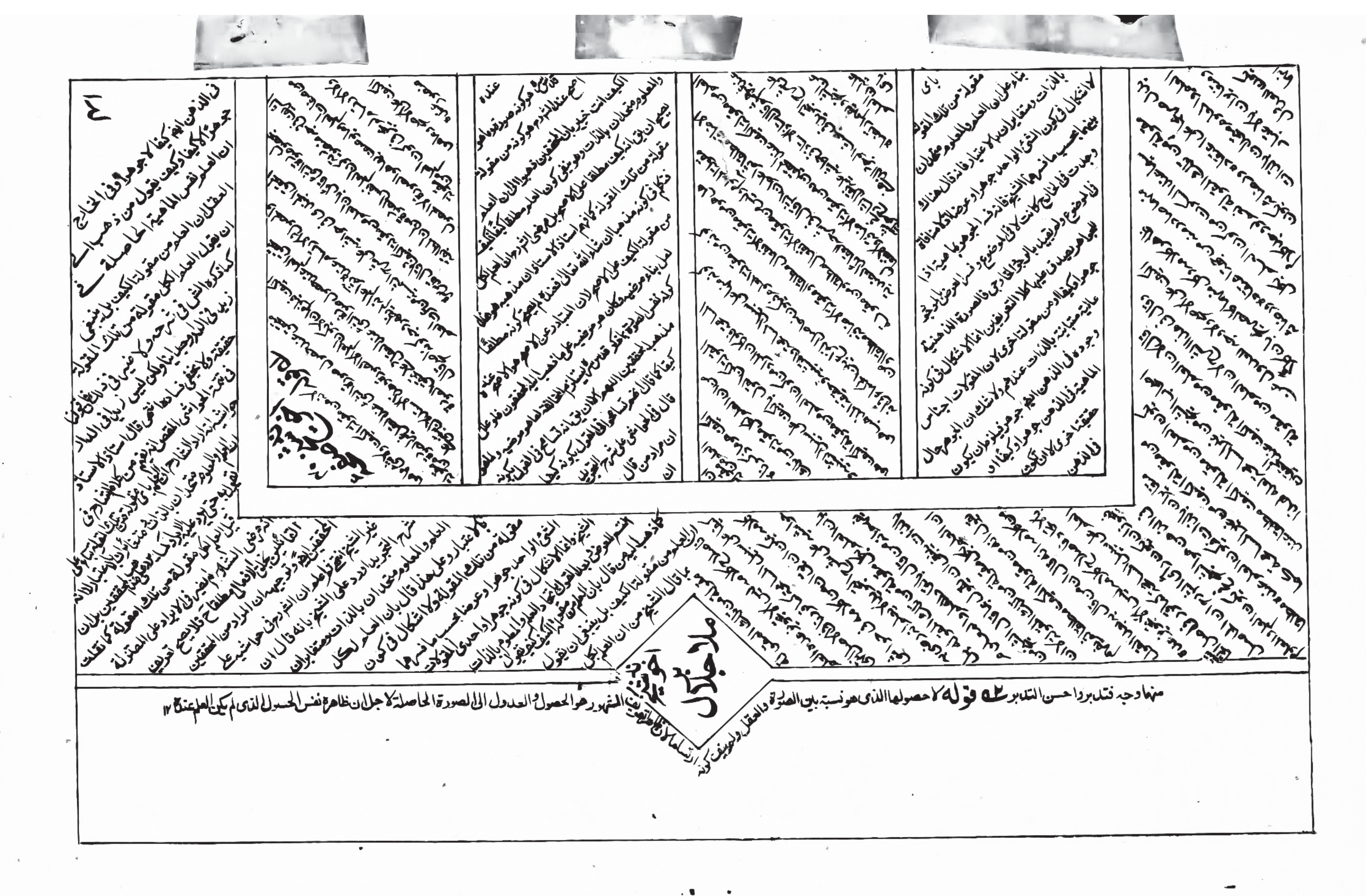
ملا جلال

التعليق العجيب

حواشي ہذا بر تعليق عجيب

له المراد به السيد الشريف ١٢ منه رح ٢ اي مولانا قطب الدين الرازي ١٢ منه رح ٣ اي الشيخ الرئيس ابو علي بن سينا ١٢ منه رح ٤ اي العلامة القوشجي ١٢ منه ٥ المراد به مولانا صدر الدين محمد الشيرازي معاصر الشارح المحقق ١٢ منه رح ٦ اي السيد الزاهد ١٢ منه رح ٧ المراد به مولانا شمس الدين الخضري ١٢ منه ٨ المراد به الشيخ ابو علي بن سينا ١٢ منه ٩ فان قلت المقولات متباينة فكيف يصدق الجوهر والعرض على شيء واحد قلت التباين باعتبار الذات بمعنى انه لا يمكن

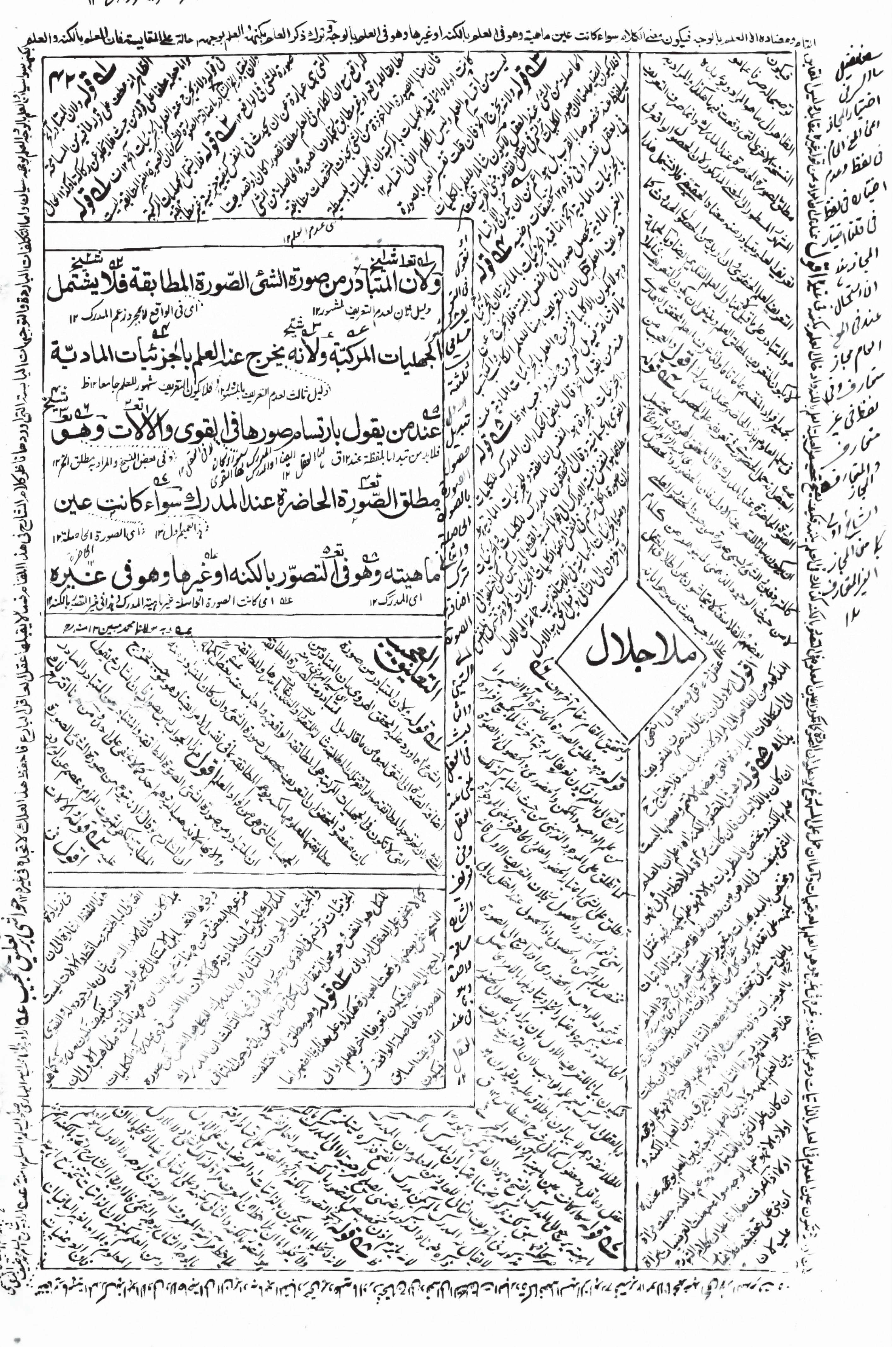
عه ان يكون لشيء واحد جنسان عاليان واما عرض احدهما للآخر فلا حرج فيه وههنا كذلك فان العلم عرض حقيقة وجوهرية عارضة ١٢ منه رحمه الله ٥ وجوابه لا يابى العقل من كون الامر بغير المستقل منشأ للانكشاف فلا تعجب ١٢ منه



فی الذهن انه کیفا لا جوهرا وفی الخارج جوهرا لا کیفا وکیف یقول من ذهب الی ان العلم نفس الماهیة الحاصلة فی العقل ان العلم من مقولة الکیف بل ینبغی ان یقول العلم الکلی مقولة من تلک المقولة کما ذکره الشیخ فی شرحه ولا غبی فی ذلک فان زید فی الذهن ایضا ولکن لیس زیادته فی الذهن [illegible] حقیقة ولا یخفی فسادها انتهی قال استاذ الاستاذ فی تتمة الحواشی القصد انه یفهم من کلام الشارح فی [illegible]

ملا جلال

منها وجه فتدبر واحسن التدبر ١٢ **قوله** لا حصولها الذی هو نسبة بین الصورة والعقل ولم یعرف کونه [illegible] ان سلمنا لان [illegible] تعریف المشهور هو الحصول والعدول الی الصورة الحاصلة لاجل ان ظاهره نفس الحصول الذی لم یکن العلم عنده ١٢



ملا جلال

ای عدم العلم ١٢

ولان المتبادر من صورة الشئ الصورة المطابقة فلا يشتمل

دليل ثان لعدم التعريف المشهور ١٢ — ای فی الواقع لا بمجرد زعم المدرك ١٢

الجهليات المركبة ولانه يخرج عنه العلم بالجزئيات المادية

دليل ثالث لعدم التعريف بالمشهور ١٢ فلا يكون التعريف المشهور للعلم جامعا ١٢

عند من يقول بارتسام صورها فى القوى والآلات وهو

فى بعض النسخ والمراد به مطلق الحصول ١٢

مطلق الصورة الحاضرة عند المدرك سواء كانت عين

ای الصورة الحاصلة ١٢

ماهيته وهو فى التصور بالكنه او غيرها وهو فى غيره

ای المدرك ١٢ — ای كانت الصورة الحاصلة غير ماهية المدرك وهذا فى غير التصور بالكنه ١٢

حواشي ملا جلال

حواشي صفحة ٤٢

قوله ولان المتبادر من صورة الشيء الصورة المطابقة
ان كان معطوفا على قوله لما فيه من المسامحة كما هو الظاهر فح ان فهذا
الوجه ايضا مسامحة لان الارادة من صورة الشيء ما هو الاعم من الصورة
المطابقة وغير المطابقة يكون على سبيل المسامحة فتحمل كون كلمة من تبعيضية
عند المصنف مسامحة وان كان معطوفا على قوله من حيث فالمتبادر اعادة
كلمة من لان كلمة اللام يمكن ان يقال ان معنى كلامه ان لفظ التعريف
محمول على ما هو المتبادر منه والتبادر من صورة الشيء هو الصورة المطابقة
فلا يكون التعريف جامعا لعدم تناوله الجهليات المركبات مع انها
من افراد المعرف لان يكون معناه ان المراد من صورة
الشيء ما هو الاعم من المطابقة وغيرها فح
العدول عن كلمة في الى كلمة
عند ليحتمل

الجزء الاول من المحصور يعني يتعلق به لا بمجموع جزئيه او ان كلمة عند يفيد حصول الصورة الحاصلة عند الذات المجردة وذلك يستدعي كونها حاصلة لا غير حاصلة ولهذا تقول ان التصور الاول

ملا جلال

عه أي الموجودة في الخارج عن المشاعر المكتنفة بالعوارض العينية ١٢

وسواء كانت تلك الصور غير الصور الخارجية وهو في العلم الحصولي

أو عينها وهو في العلم الحضوري وسواء كانت في ذات المدرك

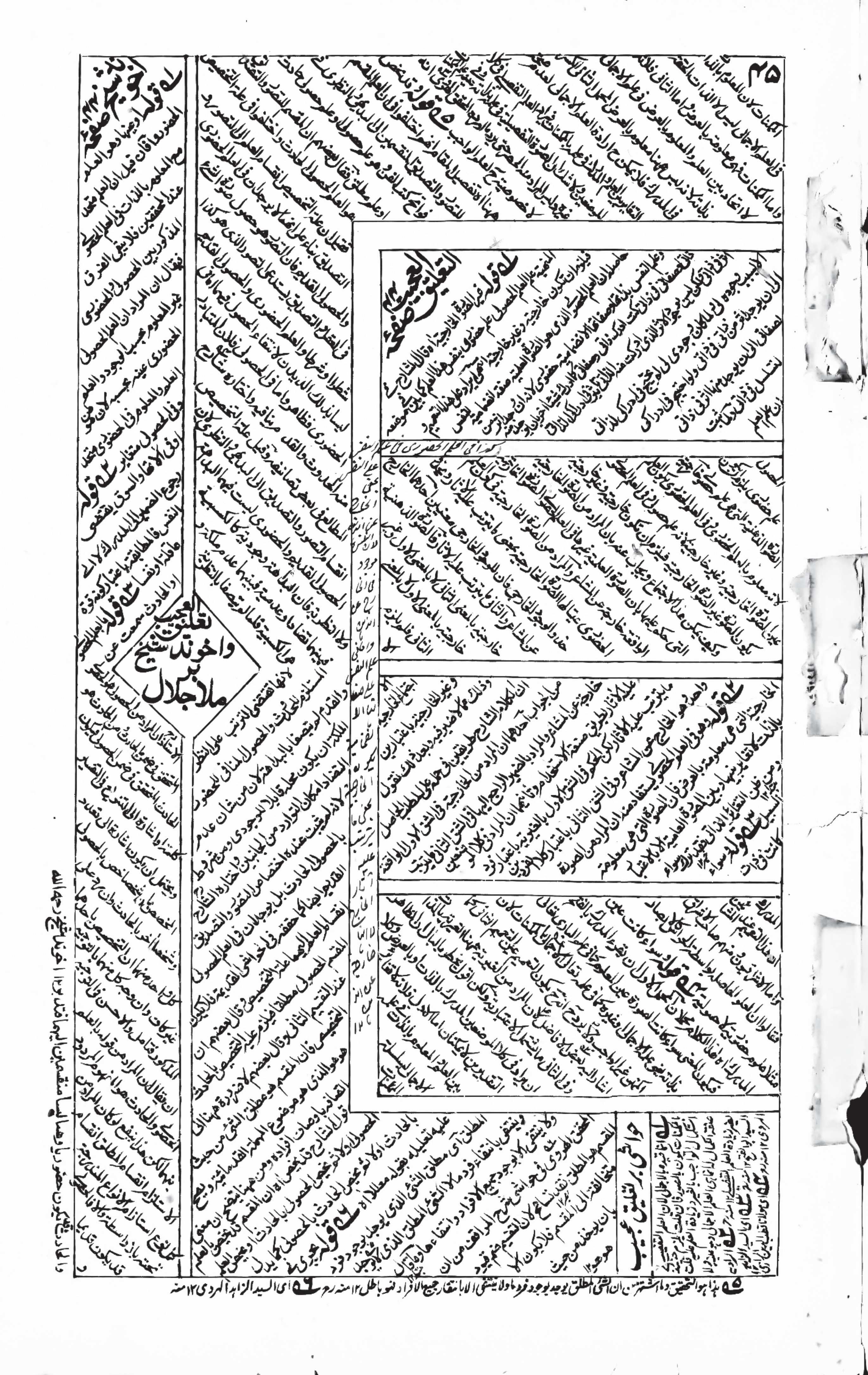
كما في علم النفس بالكليات أو في آلاتها كما في علمها بالمحسوسات

وسواء كانت عين المدرك كما في علم الباري تعالى شأنه بذاته

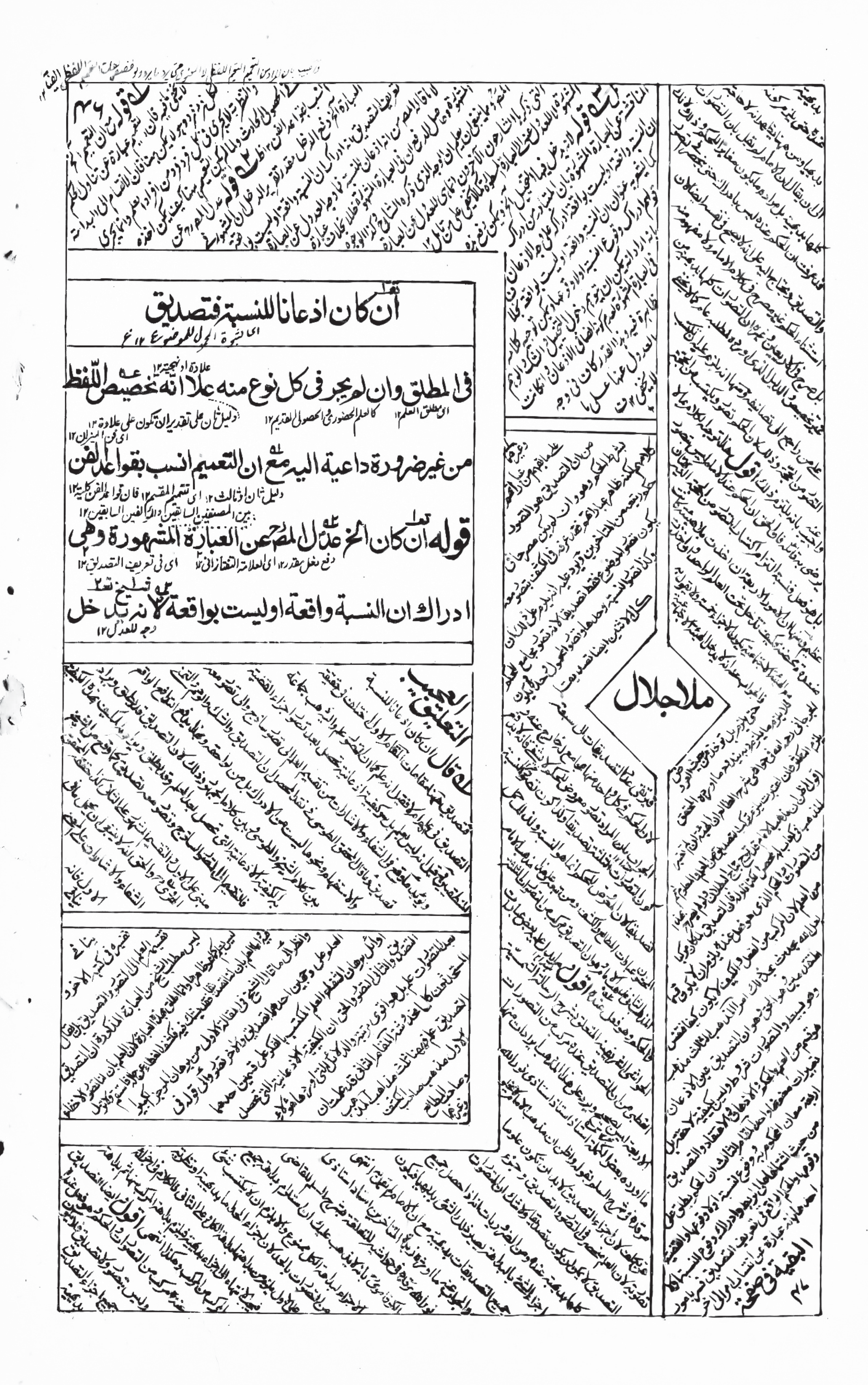
أو غيره كما في علمه تعالى بسلسلة الممكنات وقد يخص ههنا

بالعلم الحصولي أو الحادث معللا بأن الانقسام إلى البداهة

والكسبية إنما يجري فيهما ولا حاجة إليه فإن الانقسام يجري



تعليق العجيب
واخوند شيخ بن ملا جلال



ملاجلال

ان كان اذعانا للنسبة فتصديق

في المطلق وان لم يجر في كل نوع منه على انه تخصيص اللفظ

من غير ضرورة داعية اليه مع ان التعميم انسب بقواعد الفن

قوله ان كان الخ عدل المصنف عن العبارة المشهورة وهي

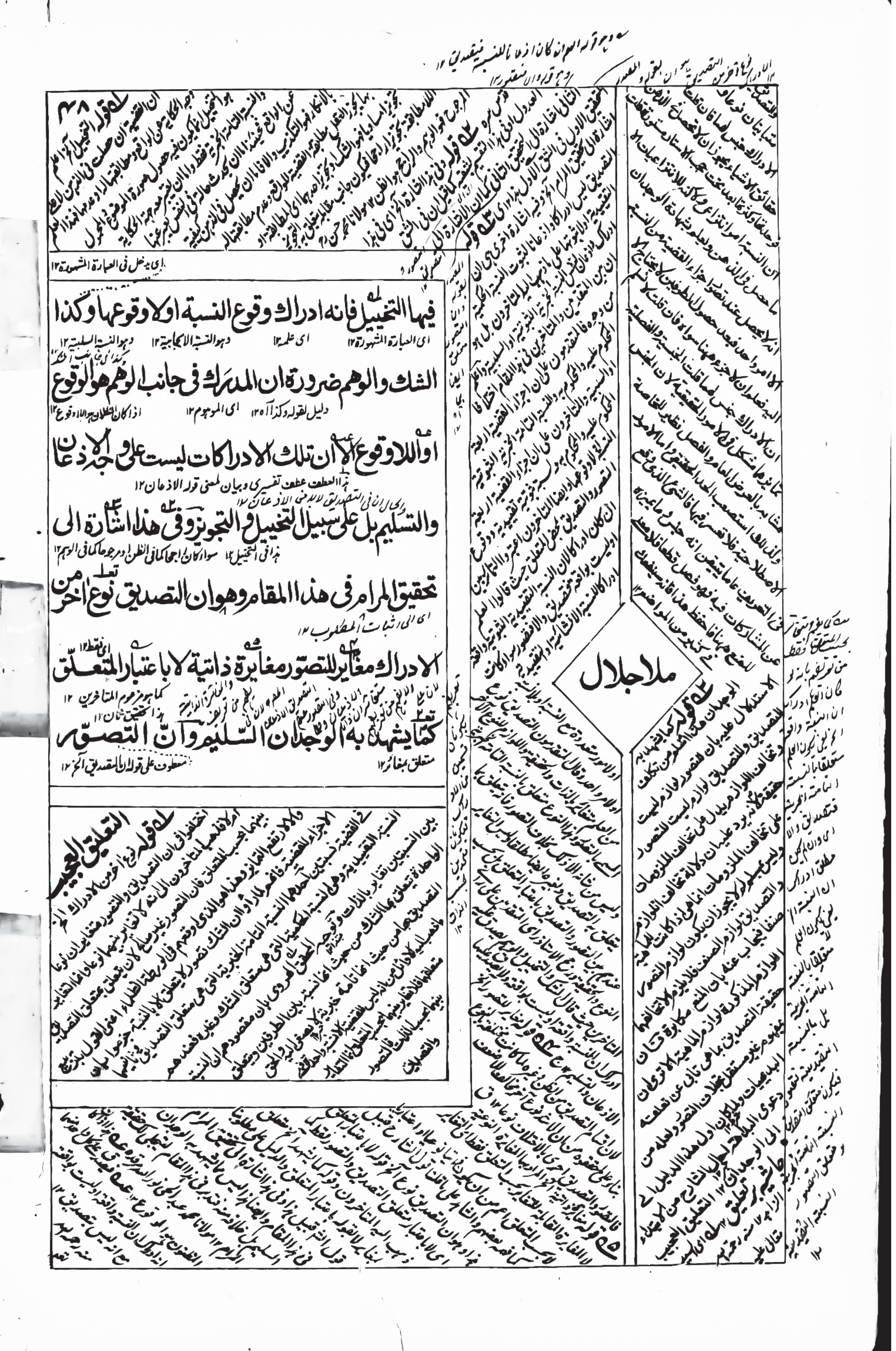
ادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة لانه يدخل

قوله الانسان يحتج فيها التخييل كما قال الشيخ في الشفاء
التخييل ادراك التي لا تختص بالانسان بل الحيوانات ايضا ولا عقلا بل وهما
فان الانسان قوة لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات
اذا استعملها العقل سمى متفكرة واذا استعملها الوهم سميت متخيلة
انتهى وظاهر ان المدلول ليس ذلك المعنى بل
القضية من التخييل

بقية التعليق العجيب في صفحه ۴۶

ايجابا او سلبا وثانيها بانه عبارة عن تعقل النفس ان
النسبة واقعة او ليست بواقعة وتفسيره بالنسبة في هذا المقام
كما وقع من شارح المطالع في بعض تصانيفه غير مناسب
الحكم قال الاخر وهو انه قال ان الحكم فعل من افعال النفس
المتأخرين اختاره الامام وتبعه المحقق الجرجاني في حواشيه
على شرح الرسالة بان الالفاظ التي يعبر بها عن الحكم من الانتساب
والايقاع والانتزاع والايجاب والسلب ونحو ذلك تدل على
ذلك فلذلك توهموا انه فعل ويرد عليه ان منشأ توهمهم لو كان
كون تلك الالفاظ بحسب معانيها الاصطلاحية

تعليق العجيب و اخوند شيخ بر ملا جلال



اي يدخل في العبارة المشهورة ١٢

فيها التخييل فانه ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها وكذا

الشك والوهم ضرورة ان المدرك في جانب الوهم هو الوقوع

او اللاوقوع الا ان تلك الادراكات ليست على جد الاذعان

والتسليم بل على سبيل التخييل والتجويز وفي هذا اشارة الى

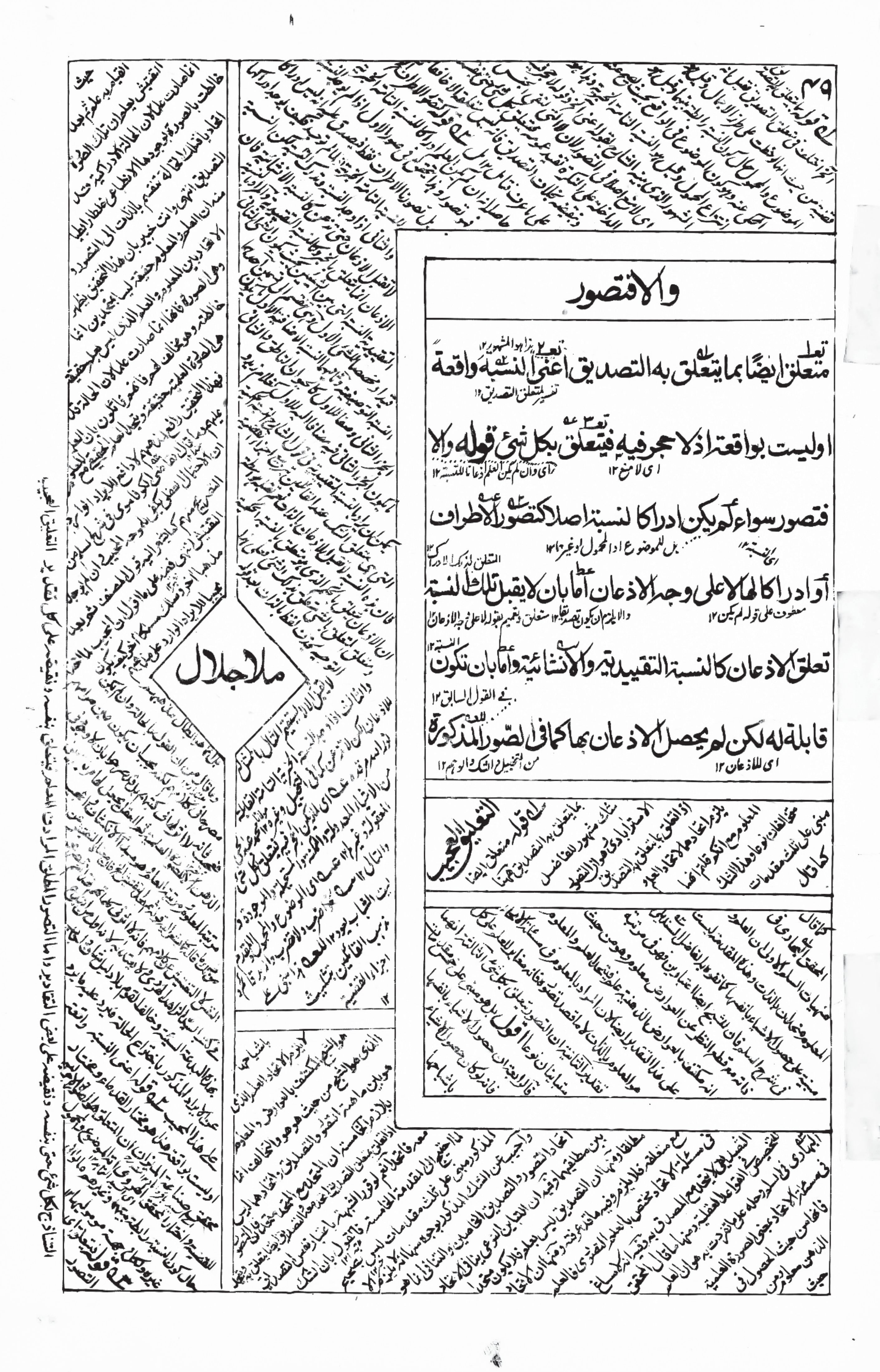
تحقيق المرام في هذا المقام وهو ان التصديق نوع اخر من

الادراك مغاير للتصور مغايرة ذاتية لا باعتبار المتعلق

كما يشهد به الوجدان التسليم وان التصور

ملا جلال

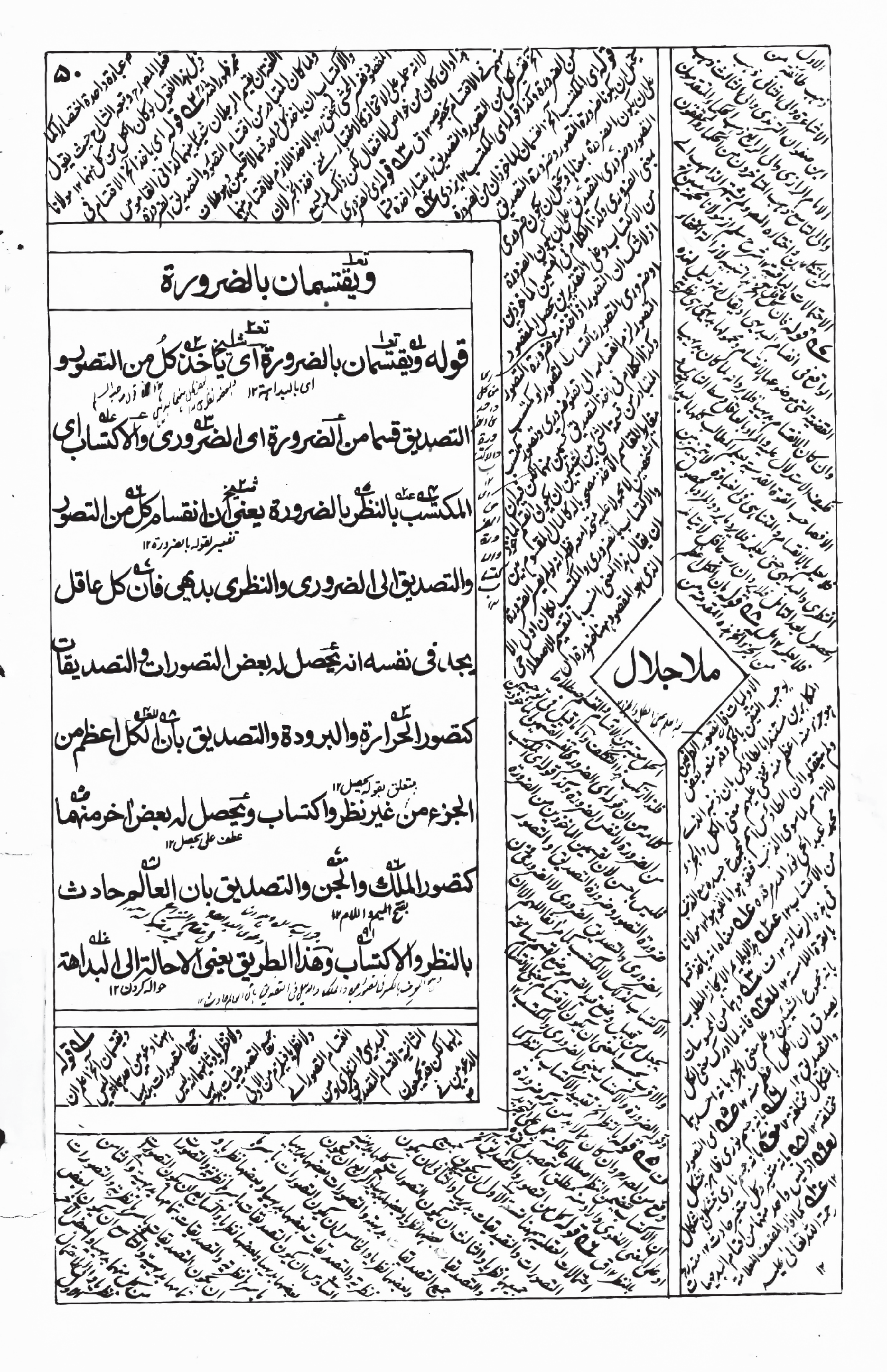
التعليق العجيب



ملا جلال

ولا تصور

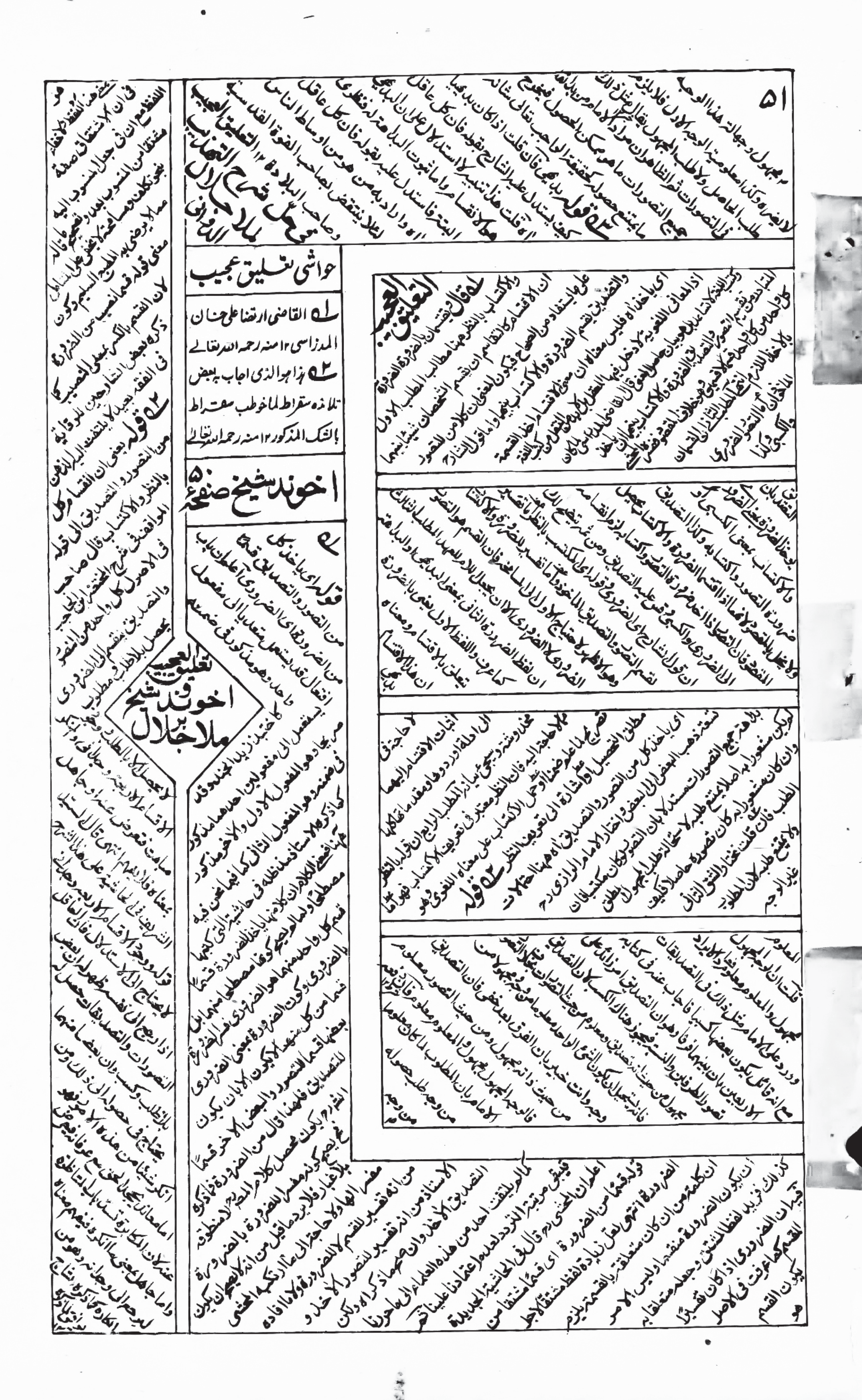
متعلق ايضا بما يتعلق به التصديق اعني النسبة واقعة
او ليست بواقعة اذ لا حجر فيه فيتعلق بكل شيء قوله ولا
تصور سواء لم يكن ادراكا لنسبة اصلا كتصور الاطراف
او ادراكا لها لا على وجه الاذعان اما بان لا يقبل تلك النسبة
تعلق الاذعان كالنسبة التقييدية والانشائية واما بان تكون
قابلة له لكن لم يحصل الاذعان بها كما في الصور المذكورة



ويقتسمان بالضرورة

قوله ويقتسمان بالضرورة اي يأخذ كل من التصور و التصديق قسما من الضرورة اي الضروري والاكتساب اي المكتسب بالنظر بالضرورة يعني ان انقسام كل من التصور والتصديق الى الضروري والنظري بديهي فان كل عاقل يجد في نفسه انه يحصل له بعض التصورات و التصديقات كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان الكل اعظم من الجزء من غير نظر واكتساب ويحصل له بعض آخر منهما كتصور الملك والجن والتصديق بان العالم حادث بالنظر والاكتساب وهذا الطريق يعني الاحالة الى البداهة

ملا جلال



التعليق العجيب على شرح ملا جلال الدواني

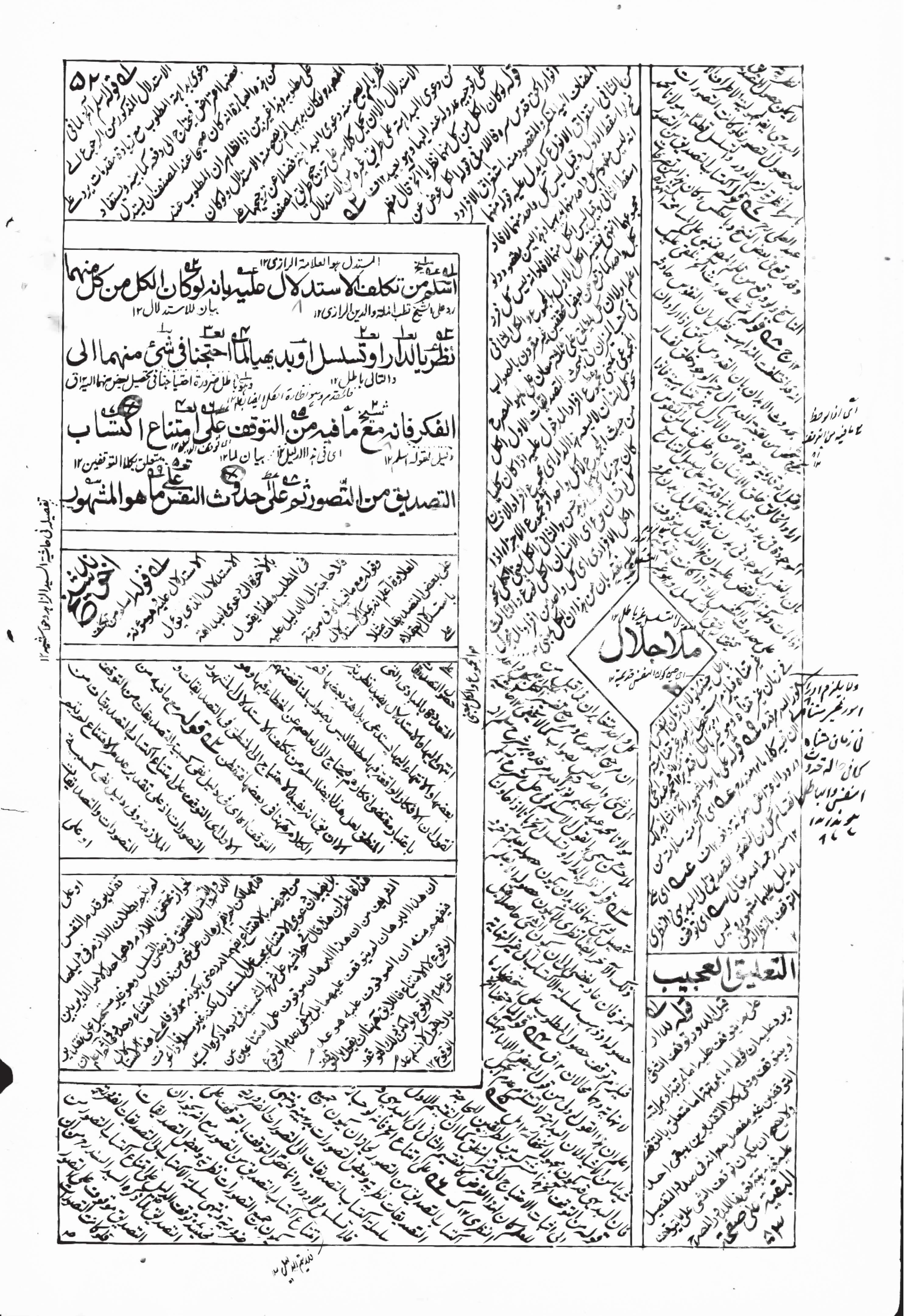
حواشي تعليق عجيب

١ القاضي ارتضا علي خان المدراسي ١٢ منه رحمه الله تعالى

٢ هذا هو الذي اجاب به بعض تلامذة سقراط لما خوطب سقراط بالشك المذكور ١٢ منه رحمه الله تعالى

اخوند شيخ صفحه ٥

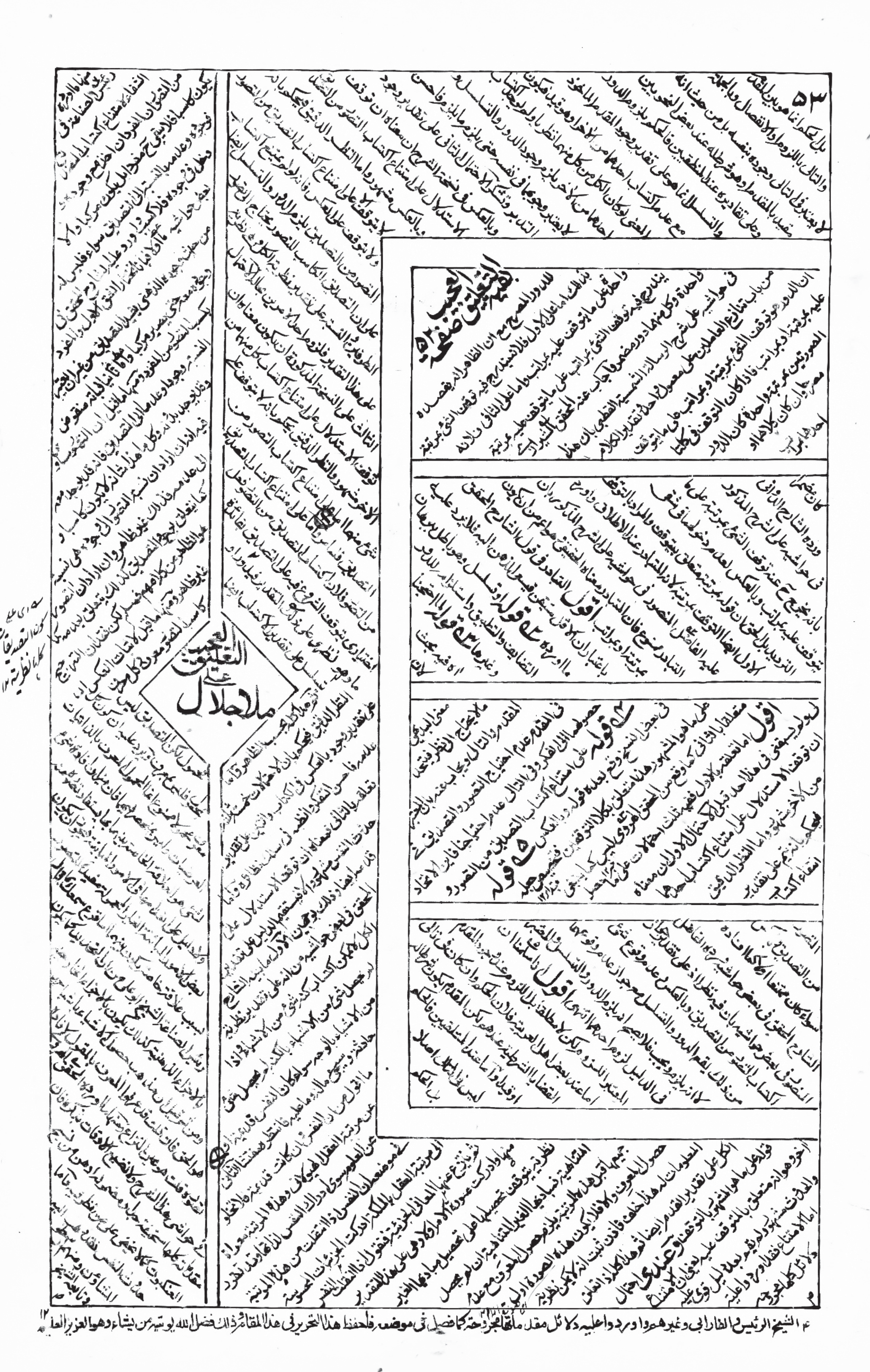
التعليق العجيب في اخوند شيخ بر ملا جلال



ملا جلال

اسلم من تكلف الاستدلال عليه بانه لو كان الكل من كل منهما نظريا لدار او تسلسل او بديهيا لما احتجنا في شيء منهما الى الفكر فانه مع ما فيه من التوقف على امتناع اكتساب التصديق من التصور ثم على حدوث النفس على ما هو المشهور

التعليق العجيب



التعليق العجيب على ملا جلال

ع الشيخ الرئيس والفارابي وغيرهم واوردوا عليه دلائل مقدماتها مجروحة كما فصل في موضعه فاحفظ هذا التحرير في هذا المقام ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وهو العزيز العليم ١٢

سوى التصديقات كلها نظرية ١٢



ملا جلال

لا يتم الا بدعوى البداهة فى مقدمات الدليل واطرافها

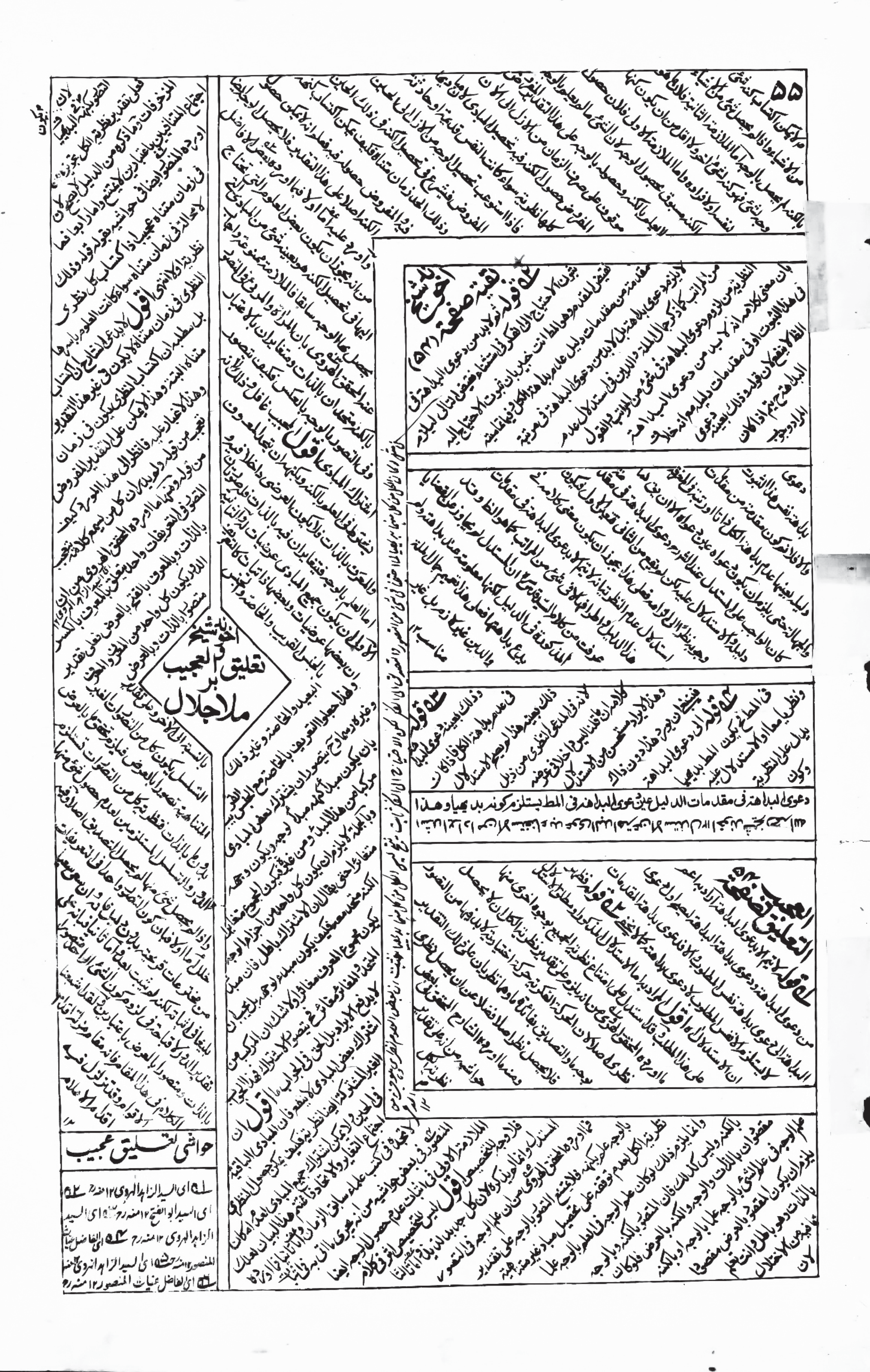
وذلك كاف فى نفى كسبية الكل فلا حاجة الى الدليل

عليه ثم لا بد من دعوى البداهة فى ثبوت الاحتياج الى

الفكر وذلك بعينه دعوى البداهة فى عدم بداهة الكل

فظهر ان الاستدلال يؤل بالآخرة الى دعوى البداهة

البقية على صفحة ٥٥



تعلیق بر العجیب ملا جلال

دعوی البداهة فی مقدمات الدلیل عین دعوی البداهة فی المطلوب یستلزم کونه بدیهیا وهذا

حواشی تعلیق عجیب

ثم لم يتصف المعلوم بهما عنده بالذات

صفتان للعلم بالذات وللمعلوم فمن قال انهما صفتان للعلم بالذات وانما يتصف بالعرض بعد حصول العلم به فتفكر فيه فانه دقيق ٤٤ قوله بانها تكون بديهية بالنسبة اليه

اخوند شیخ رحمه الله

ملا جلال

الضرورة والاكتساب بالنظر

في المطلوب فليكتف به والّا فافهم ذلك فانه مما لاتجده من غيرنا وانظمه في سلك

نظائره المنشورة في هذه الحواشي قوله الضرورة والاكتساب بالنظر المشهور في

تعريف الضروري والنظري ما يتوقف حصوله على النظر وما لايتوقف حصوله

عليه ويرد عليه ما من تصور وتصديق الا ويمكن حصوله بلانظر بل بالحدس لان

صاحب القوة القدسية يعلم المطالب كلها بالحدس ولا يمكن الجواب بانها تكون

التعليق العجيب

تعريف النظري والبديهي قال الشارح المحقق في بعض حواشيه ولو قيل النظر ما حصل بالفكر والبديهي ما حصل بدونه لم

بديهية بالنسبة اليه نظرية بالنسبة الى غيره اذ حصول تلك

القوة لكل فرد ممكن فلا يتوقف حصوله بالنسبة اليه على الفكر

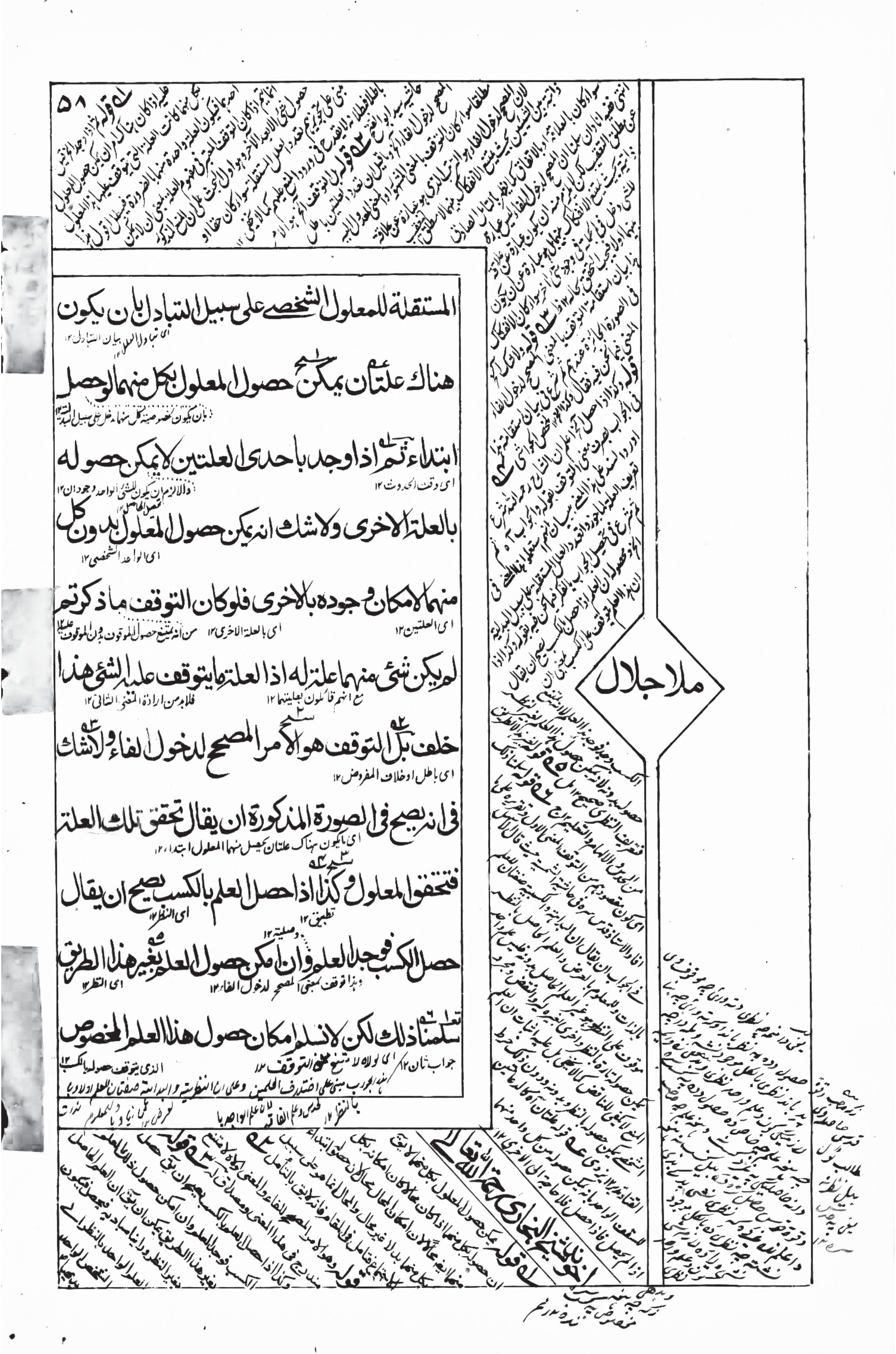
اذ التوقف ان لا يمكن حصول الشئ الا بعد شئ آخر والجواب

انا لا نسلم ان التوقف ما ذكرتم فانهم جوزوا تعدد العلل

التعليق

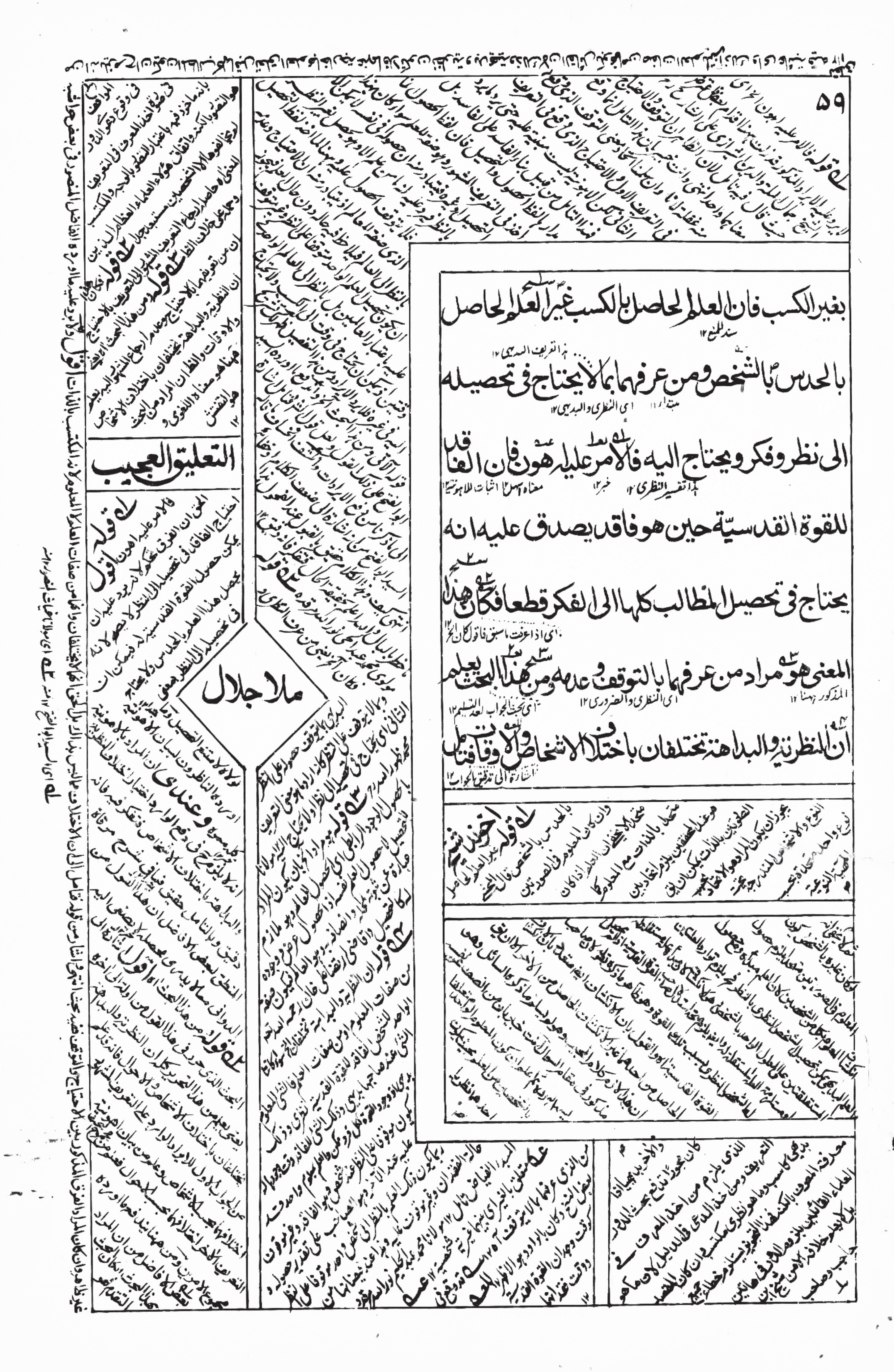
اخوند شيخ رحمه الله

ملا جلال



ملا جلال

المستقلة للمعلول الشخصي على سبيل التبادل بان يكون
هناك علتان يمكن حصول المعلول بكل منهما لو حصل
ابتداء ثم اذا وجد باحدى العلتين لا يمكن حصوله
بالعلة الاخرى ولا شك انه يمكن حصول المعلول بدون كل
منهما لامكان وجوده بالاخرى فلو كان التوقف ما ذكرتم
لم يكن شئ منهما علة له اذ العلة ما يتوقف عليه الشئ هذا
خلف بل التوقف هو الامر المصحح لدخول الفاء ولا شك
في انه يصح في الصورة المذكورة ان يقال تحقق تلك العلة
فتحقق المعلول وكذا اذا حصل العلم بالكسب يصح ان يقال
حصل الكسب فوجد العلم وان امكن حصول العلم بغير هذا الطريق
سلمنا ذلك لكن لا نسلم امكان حصول هذا العلم المخصوص



التعليق العجيب

ملا جلال

بغير الكسب فان العلم الحاصل بالكسب غير العلم الحاصل
بالحدس بالشخص ومن عرفهما بما لا يحتاج في تحصيله
الى نظر وفكر ويحتاج اليه فالامر عليه هين فان الفاقد
للقوة القدسية حين هو فاقد يصدق عليه انه
يحتاج في تحصيل المطالب كلها الى الفكر قطعا فكان هذا
المعنى هو مراد من عرفهما بالتوقف وعدمه ومن هذا البحث يعلم
ان النظرية والبداهة تختلفان باختلاف الاشخاص والاوقات



وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول

قوله وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول اه لما كان معرفة

القسم الثاني بل القسمين موقوفا على معرفة النظر عرفه

والملاحظة توجه النفس نحو المعلوم كما يظهر لك اذا

حصل فيك صورة الشئ والتفت اليه بها وربما

يتخلف الملاحظة عن حصول صورة الشئ بان يجعل

تلك الصورة التي الملاحظة غير ذلك كما في معاني الحروف

وغيرها فالنظر هو توجه النفس والتفاتها الى المعقول اي حصل

ملا جلال

التعليق العجيب



ملا جلال

صورة في العقل لتحصيل امر مجهول تصورا كان ذلك

ای کالنتیجة هذا فی المطلوبات التصوریة ١٢

المعقول والمجهول وتصديقا واحدا كان ذلك التصور

هذا فی المطلوبات التصدیقیة ١٢

كما في الحد بالفصل وحده والرسم بالخاصة وحدها

ویسمی بالحد الناقص کتعریف الانسان بالناطق ١٢

او كثيرا كما في غيرهما واعلم ان النظر والفكر

كالمترادفين على ما قاله ناقد المحصل والمشهور في

لان النظر ملاحظة المعقولات مطلقا والفکر ملاحظتها بدونها فیکون مفهوم الاول مرکبا ومفهوم الثانی بسیطا والحق انهما عین المترادفین لانه قد تقرر ان مدار الترادف علی الاتحاد فی المفهوم

تعريفهما ترتيب امور معلومة ليتادى الى مجهول

ای النظر والفکر ١٢

واورد عليه بانه يخرج منه التعريف بالمفرد كالفصل

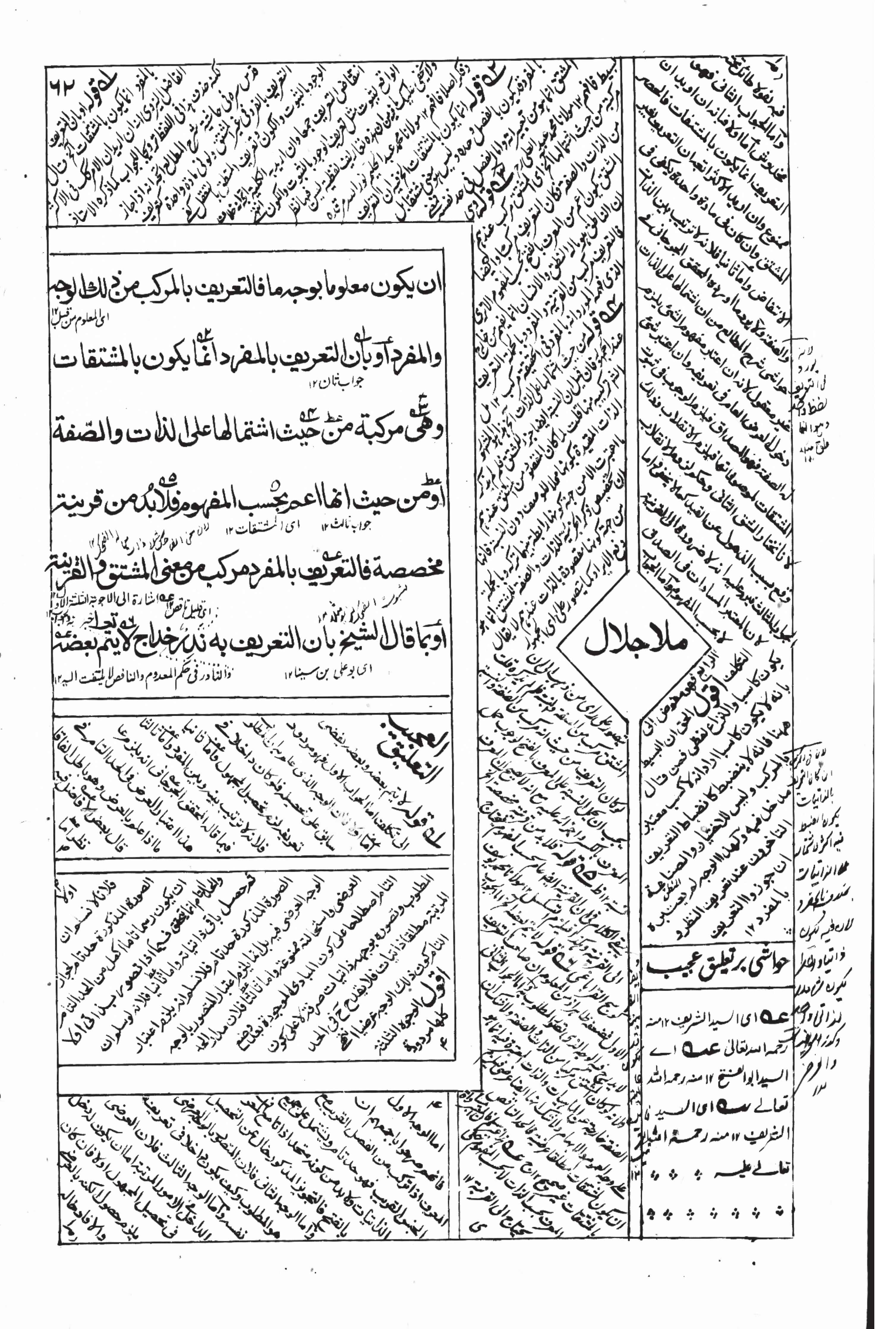
مثال للمفرد ١٢

ای علی التعریف المشهور ١٢

وحده والخاصة وحدها والجواب بان المعرف يجب

جواب اول ١٢

مبتدأ خبره قوله الآتی لا یتم ١٢



ان يكون معلوما بوجه ما فالتعريف بالمركب من ذلك الوجه

اى المعلوم من قبل ١٢

والمفرد أو بان التعريف بالمفرد انما يكون بالمشتقات

جواب ثان ١٢

وهى مركبة من حيث اشتمالها على الذات والصفة

أو من حيث انها اعم بحسب المفهوم فلابد من قرينة

جواب ثالث ١٢ — اى المشتقات ١٢

مخصصة فالتعريف بالمفرد مركب مع معنى المشتق والقرينة

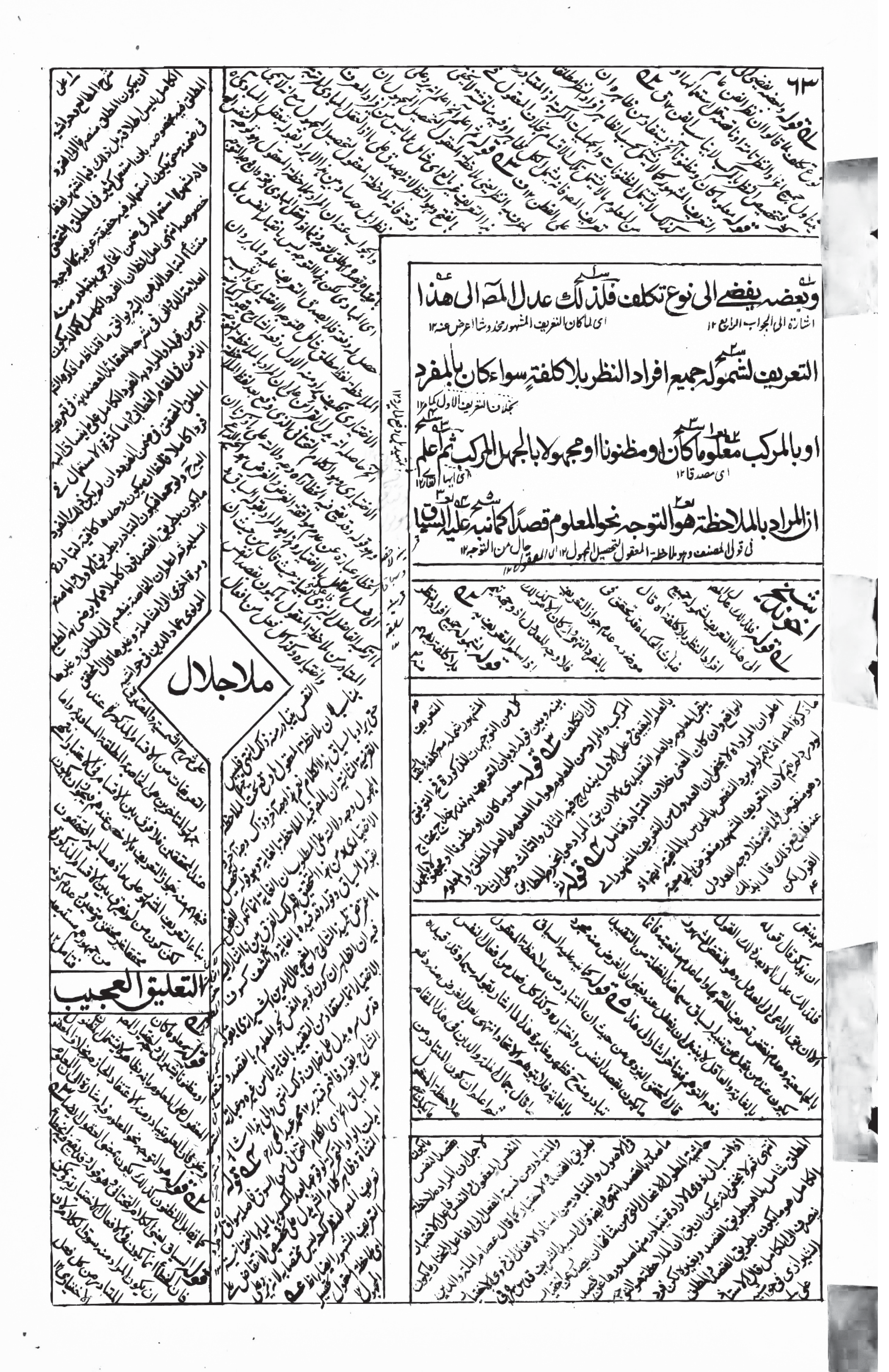
أو بما قال الشيخ بان التعريف به نادر خداج لا يتم بعضه

اى ابو على بن سينا ١٢ — والنادر فى حكم المعدوم والناقص لا يلتفت اليه ١٢

ملا جلال

حاشى بر تعليق عجيب

عه اى السيد الشريف ١٢ منه رحمه الله تعالى عه اى السيد ابو الفتح ١٢ منه رحمه الله تعالى سه اى السيد الشريف ١٢ منه رحمة الله تعالى عليه



وبعضه يفضي الى نوع تكلف فلذلك عدل المص الى هذا
اشارة الى الجواب الرابع ۱۲ — اى لما كان التعريف المشهور مجروحا شاء اعرض عنه ۱۲

التعريف لشموله جميع افراد النظر بلا كلفة سواء كان بالمفرد
بخلاف التعريف الاول كما مر ۱۲

او بالمركب معلوما كان او مظنونا او مجهولا بالجهل المركب ثم اعلم
اى مصدقا ۱۲ — اى ايها القارى ۱۲

ان المراد بالملاحظة هو التوجه نحو المعلوم قصدا كما نبه عليه السياق
اى قول المصنف وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول ۱۲ — حال من التوجه ۱۲

شرح جديد

ملا جلال

التعليق العجيب



وقد يقع فيها الخطأ فاحتيج الى قانون يعصم عنه وهو المنطق

سيما وقد قيده بالغاية فلا ينتقض بتعقل المبادى المرتبة دفعة

بالحدس لانه ليس بقصد النفس واختياره بل سنح له بغير

اختياره واما عقيب شوق وتعب او بدونهما فافهم قوله وقد

يقع فيها الخطأ فاحتيج الى قانون يعصم عنه وهو المنطق

اى وقد يقع فيها الخطأ كما نشاهده منا ومن غيرنا اذ لولاه

لما تناقض النتائج التى تتادى اليها الافكار فاحتيج الى قانون اى قاعدة

ملا جلال



التعليق العجيب

كلية يستنبط منها احكام الجزئيات يعصم ذلك القانون
الذهن عن الخطاء اذا روعى وهذا التقرير وان لاحاجة
اى الى الدليل المستقل على اثبات الحاجة الى المنطق ١٢
فيه الى اثبات عدم كفاية الفطرة الانسانية فى التميز بين
رد على صاحب المطالع ١٢ ايزدى — متعلق بالكفاية ١٢
الخطأ والصواب اذ وقوع الخطأ فى الفكر كاف فى استلزام
الاحتياج الى العاصم علا انه لو كفت لم يقع الخطأ وقوعا

ملا جلال

اخوند



شائعا حسبما يدل عليه لفظ قد التحقيقية والهيئة الاستقبالية

الاستمرارية ثم طوى حديث نظرية المنطق وبداهته اذ لا حاجة

اليه في بيان الحاجة فان قلت ان وقوع الخطأ بالفعل انما

يستلزم الاحتياج الى الطرق الفكرية وموادها على الوجه

الجزئي لا على الوجه الكلي فانه ما لم يعرف الطرق الجزئية

لم يحصل التمييز بين الخطأ والصواب ولئن تنزلنا عن ذلك

فنقول انما ثبت الاحتياج الى معرفتها اما على الوجه الكلي وعلى الوجه

الجزئي فقد ثبت الاحتياج الى الاعم من المنطق لا اليه فلا يتم التقريب

ملا جلال

التعليق العجيب

التعليق العجيب في حل حاشية الجلال للمنطق التهذيب لمولانا محمد عبد الحي اللكنوي الفرنگي محلي رحمة الله تعالى عليه



ملا جلال

وموضوعه

قلت وقوع الخطأ بالفعل يستلزم عدم بداهة جميع تلك الطرق والمواد وقد بين ان العلم اليقيني بالجزئيات النظرية انما يحصل من الكليات فقد ثبت الاحتياج الى قانون في اكتساب المطالب في الجملة ولا نعني بالاحتياج ههنا الا هذا القدر وفيه نظر وله جواب قوله وموضوعه اه

ای فی ہذا البیان نظر الخ ١٢

التعليق العجيب

له قوله وقوع الخطأ بالفعل يستلزم اه اى وقوع الخطأ عن الفضلاء المتصدين للاحتراز عن الخطأ يستلزم عدم بداهة جميع الطرق فمنع الاستلزام كما وقع من شارح المطالع بعيد عن الفضلاء ١٢ قوله وقد بين اه وذلك لان العلم بحال الكلي من احوال الجزئيات الذي هو الاستقراء والعلم بحال الجزئي من حال جزئي آخر الذي هو التمثيل من الظنيات وانما المفيد لليقين هو البرهان قوله وفيه نظر وله جواب نقل عنه هو انا لا نسلم ان وقوع الخطأ بالفعل يستلزم عدم بداهة الجميع ولئن سلمنا فلا نسلم ان العلم اليقيني بالجزئيات لا يحصل

حواشي هذا التعليق العجيب

عله اى السيد ابو الفتح ١٢ منه رحمه الله

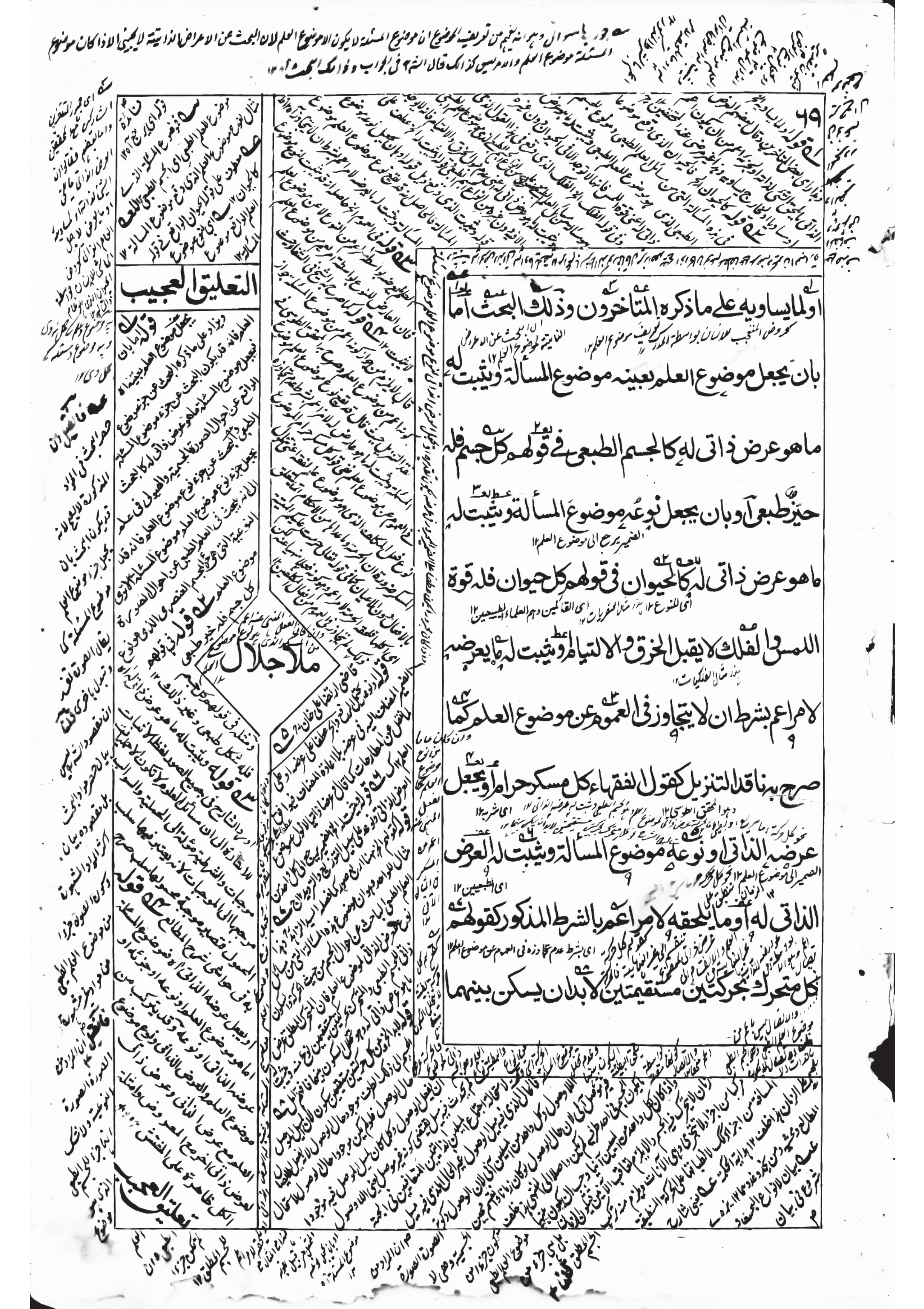
عله اى السيد الشريف ١٢ منه رحمه الله عله اراد

مولانا عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة ١٢ منه رحمه الله

موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اي يرجع البحث اليها وهي الخارج المحمول الذي يلحق الشيء لذاته

ملا جلال

حاشیہ میر زاہد بر قطبی



اولما يساويه على ماذكره المتأخرون وذلك البحث اما
بان يجعل موضوع العلم بعينه موضوع المسألة ويثبت له
ماهو عرض ذاتى له كالجسم الطبعى فى قولهم كل جسم فله
حيز طبعى او بان يجعل نوعه موضوع المسألة ويثبت له
ماهو عرض ذاتى له كالحيوان فى قولهم كل حيوان فله قوة
اللمس والفلك لايقبل الخرق والالتيام ويثبت له مايعرضه
لامر اعم بشرط ان لايتجاوز فى العموم عن موضوع العلم كما
صرح به ناقد التنزيل كقول الفقهاء كل مسكر حرام او يجعل
عرضه الذاتى او نوعه موضوع المسألة ويثبت له العرض
الذاتى له او مايلحقه لامر اعم بالشرط المذكور كقولهم
كل متحرك بحركتين مستقيمتين لابد ان يسكن بينهما

التعليق العجيب

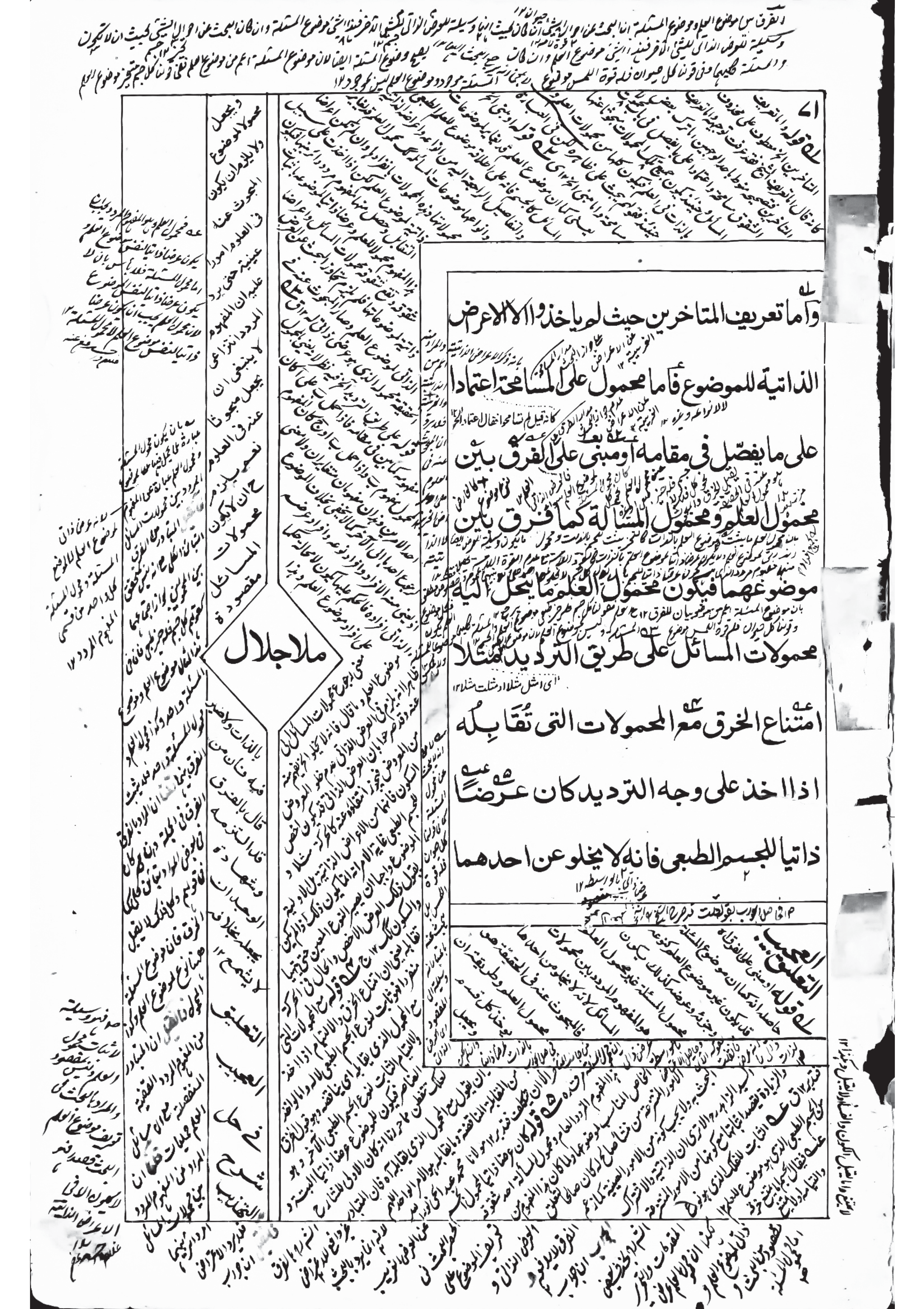
ملا جلال



التعليق العجيب

ملا جلال

فقولهم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية مجمل تفسيره
ماذكرناه اذ لا ريب في انه يبحث في العلم عن الاحوال
المختصة بانواع موضوع العلم كما مر بل ما من علم
الا ويوجد فيه ذلك كما يظهر لمن تتبع وقد نص الشيخ
في الشفاء بعد ما عرف موضوع الصناعة بما يبحث فيه
عن الاحوال المنسوبة اليها والعوارض الذاتية لها
على ان المسائل هي القضايا التي محمولاتها اعراض
ذاتية لهذا الموضوع او لانواعه او عوارضه
ويمكن ان يكون قوله عن الاحوال المنسوبة
اليها اشارة الى المحمولات التي ليست اعراضا
ذاتية لنفس موضوع العلم كما مر تفصيله



وأما تعريف المتاخرين حيث لم ياخذوا الاعراض
الذاتية للموضوع فاما محمول على المسامحة اعتمادا
على ما يفصل في مقامه أو مبني على الفرق بين
محمول العلم ومحمول المسألة كما فرق بين
موضوعهما فيكون محمول العلم ما يحمل اليه
محمولات المسائل على طريق الترديد مثلا
امتناع الخرق مع المحمولات التي تقابله
اذا اخذ على وجه الترديد كان عرضا
ذاتيا للجسم الطبعي فانه لا يخلو عن احدهما

التعليق العجيب

له یعنی لیس هذا الاعتراض علی الشمول والمعترض اثبته علی سبیله ۱۲

فان قلت لا حاجة الی ذلک اذ المعتبر فی العرض الذاتی

شموله لجمیع افراد الموضوع اما علی الانفراد او علی سبیل التقابل

وکل من محمولات المسائل مع مقابلاتها اعنی محمولات المسائل

الاخر شامل لجمیع افراد الموضوع فیکون عرضا ذاتیا له قلت قد

صرح الشیخ وغیره بان ما یلحق الشیء لامر اخص وکان الشیء محتاجا فی

لحوقه الی ان یصیر نوعا متهیا لقبوله لیس عرضا ذاتیا له فان قلت لم یجعله

الشیخ خارجا عن العرض الذاتی مطلقا کیف وقد مثل العرض الذاتی

علی سبیل التقابل بالاستقامة والانحناء فی الزوجیة والفردیة

ملا جلال

التعليق العجيب صفحہ ۲

ملا جلال

مع انه قد حقق هو وغيره ان المستقيم والمنحني مختلفان نوعا

وكذا الزوج والفرد بل انما اخرجه عن القسم المختص على الاطلاق

حيث قال في الفصل الرابع من المقالة الثانية من الشفاء

والقسمة المستوفاة الاولية اما ان تكون بفصول واما

ان تكون بعوارض هي للجنس ايضا اولية مثل قولنا كل كم

اما مساو او غيره وقولنا كل جسم اما متحرك او ساكن واما بعوارض

لا تكون للجنس اولية وان كانت القسمة بها اولية وذلك

اذا كانت العوارض انما تعرض للجنس اذا صار نوعا معينا

مثل قولنا كل عدد اما زوج او فرد فالزوج والفرد ليسا

بعوارض للعدد اولا فانما لم يصر العدد نوعا معينا لم يكن زوجا

او فردا لان الزوج والفرد عوارض لازمة لانواعه وكذلك

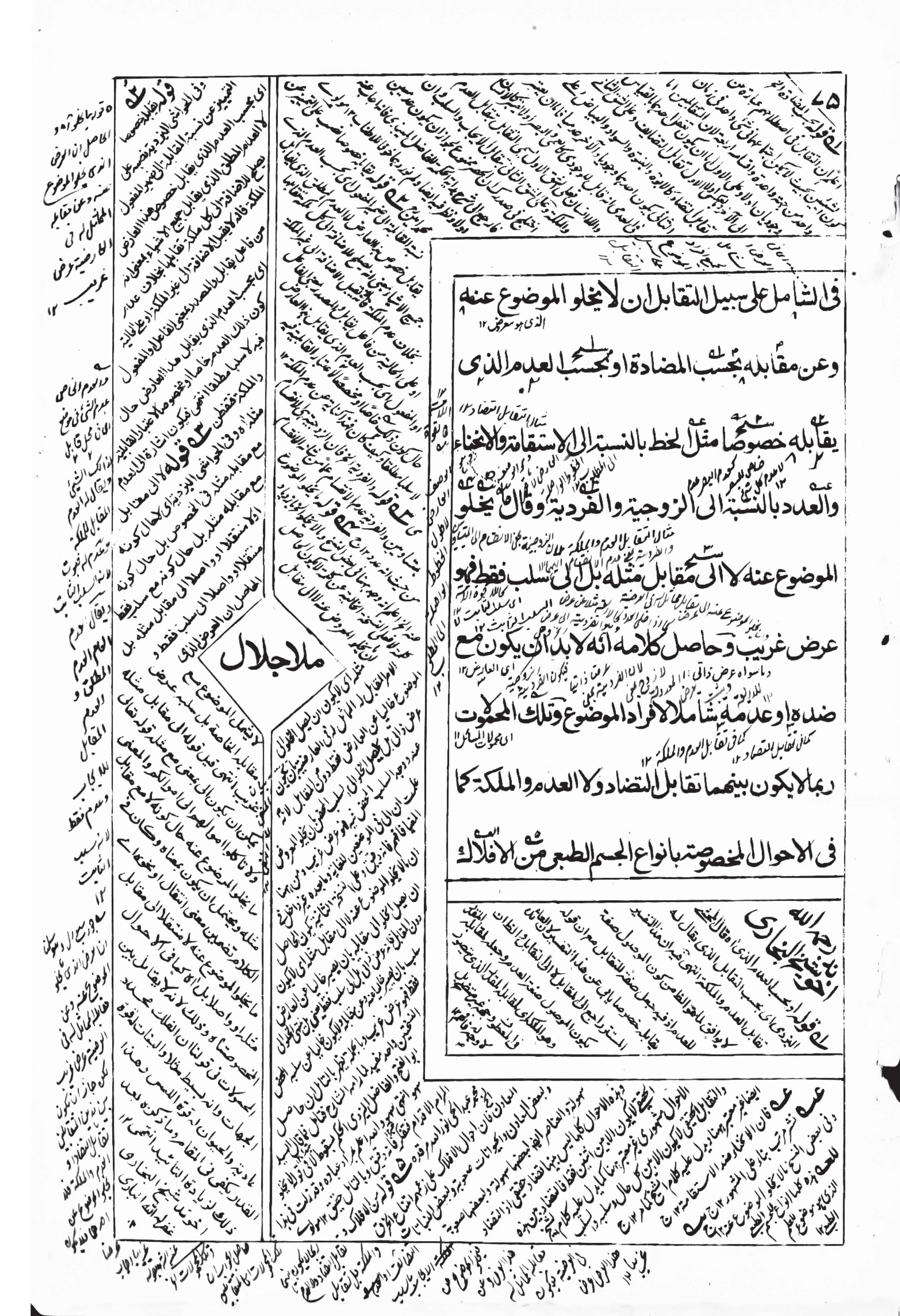


اخوند شيخ البخاري رح

تعليق العجيب

ملا جلال

قسمة الحيوان الى الضاحك وغير الضاحك لان هذه
عوارض تعرض للانسان وغيره بعد ان قامت طبائعها
النوعية ولا يكفي طبيعة الجنس في ان يعرض لها
شئ من هذه العوارض فهي من حيث القسمة اولية
للجنس واما بذاتها فليست اولية قلت هذا الكلام من
الشيخ تصريح بان عد الشامل على سبيل التقابل من
الاعراض الذاتية مسامحة وان العرض الذاتي ههنا
بالحقيقة هو القسمة لا كل واحد من القسمين ولا شك
ان البحث لم يقع صريحا في شئ من المسائل عن المفهوم
المردد بين القسمين الذي هو العرض الذاتي
بالحقيقة فلا بد ان يصار الى ما ذكرنا وايضا قد شرط الشيخ



في الشامل على سبيل التقابل ان لا يخلو الموضوع عنه
وعن مقابله بحسب المضادة او بحسب العدم الذي
يقابله خصوصا مثل الخط بالنسبة الى الاستقامة والانحناء
والعدد بالنسبة الى الزوجية والفردية وقال ما يخلو
الموضوع عنه لا الى مقابل مثله بل الى سلب فقط فهو
عرض غريب وحاصل كلامه انه لا بد ان يكون مع
ضده او عدمه شاملا لافراد الموضوع وتلك المحمولات
ربما لا يكون بينهما تقابل التضاد ولا العدم والملكة كما
في الاحوال المخصوصة بانواع الجسم الطبعي من الافلاك

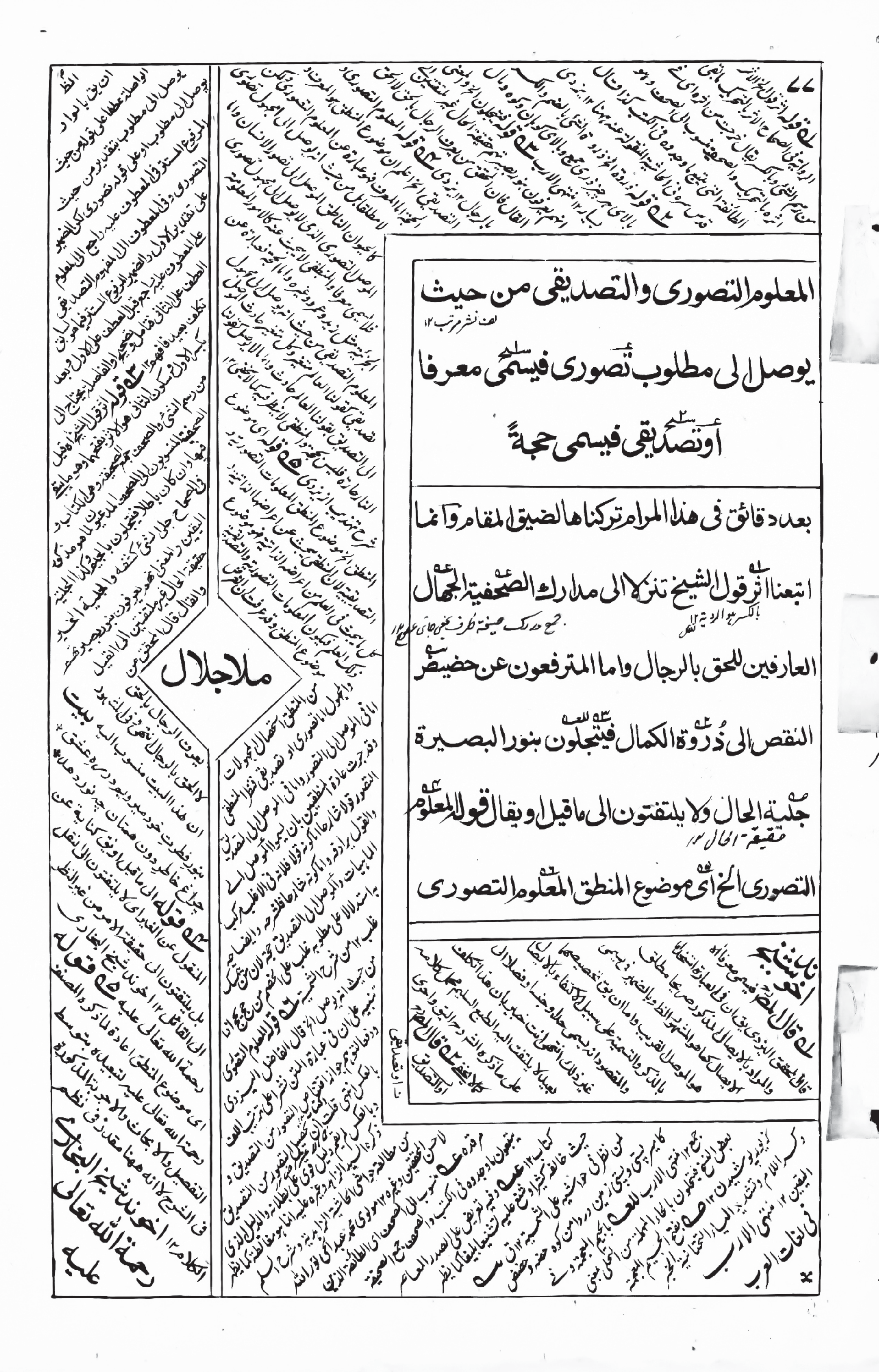
ملا جلال



والمعادن والنباتات والحيوانات اذ المراد بالتضاد
ههنا التضاد الحقيقي والذي يدل عليه انه قال
القسمة الاولية بالاعراض الذاتية قد يكون
بتقابل كقولنا كل خط اما مستقيم او منحن وكل
عدد اما زوج او فرد وقد يكون بغير تقابل
كقولنا ان من الحيوان ما هو سابح وما هو ماش و
منه زاحف ومنه طائر فقد جعل القسمة الاخيرة
لا على سبيل التقابل مع تحقق التضاد المشهوري
فيما بين الاقسام ولقد اسبغنا الكلام وقد بقي

ملا جلال

اخوند شیخ



المعلوم التصوری والتصدیقی من حیث

یوصل الی مطلوب تصوری فیسمی معرفا

او تصدیقی فیسمی حجة

بعد دقائق فی هذا المرام ترکناها لضیق المقام وانما

اتبعنا اثر قول الشیخ تنزلا الی مدارك الصحفیة الجهال

العارفین للحق بالرجال واما المترفعون عن حضیض

النقص الی ذروة الکمال فیتجلون بنور البصیرة

جلیة الحال ولا یلتفتون الی ما قیل ویقال قوله المعلوم

التصوری الخ ای موضوع المنطق المعلوم التصوری

ملا جلال



ملا جلال

من حيث انه يوصل الى مطلوب تصوري والمعلوم

اي المعلوم التصوري ١٢ — اي المجهول التصوري ١٢

التصديقي من حيث انه يوصل الى مطلوب تصديقي

اي المعلوم التصديقي ١٢

وقد خالف الظاهر المشهور في قصر البحث على الموصل

اي المصنف التفتازاني ١٢

القريب في القسمين حيث قال في الاول فيسمى معرفا

اي الموصل التصوري ١٢

وفي الثاني يسمى حجة فان بحث المنطق في التصورات

اي المعلوم التصديقي الموصل ١٢ — بيان المخالفة ١٢

والتصديقات لا يختص بالموصل القريب الذي هو

المعرف والحجة بل يبحث عن الايصال البعيد فيهما والا

بعد في التصديقات ولعل ذلك تصرف منه بضم النشر

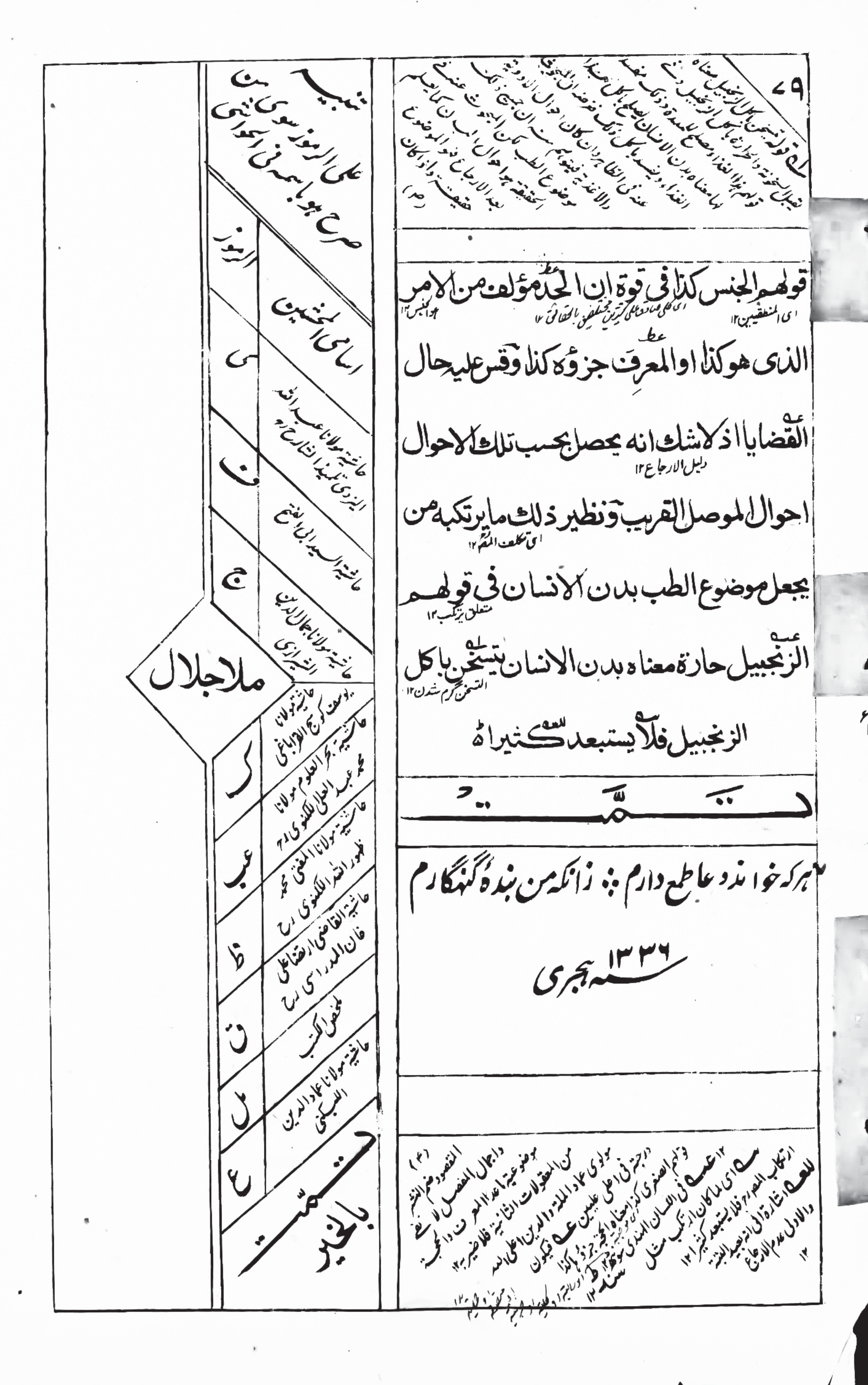
اشارة الى دفع الاشكال ١٢

وارجاع جميع المباحث الى الموصل القريب حتى يكون

البعيدة ١٢

اخوند بشير

قوله وقد خالف الظاهر المشهور اي خالف المصنف رح اياه كما هو الظاهر هو المستفاد من المنقول في الحاشية اليزدية ويحتمل ان يكون المراد خالف ظاهر كلام المص رح المشهور في قصر البحث متعلق بقوله خالف [illegible] العبارة اخذ المص رح عدم القصر وليس الامر كذلك بل اخذ القصر الا ان يجعل كلمة في على التعليل كما في قوله عليه السلام عذبت امرأة في



قولهم الجنس كذا في قوة ان الحد مؤلف من الامر

الذي هو كذا او المعرف جزؤه كذا وقس عليه حال

القضايا اذ لاشك انه يحصل بحسب تلك الاحوال

احوال الموصل القريب ونظير ذلك ما يرتكبه من

يجعل موضوع الطب بدن الانسان في قولهم

الزنجبيل حارة معناه بدن الانسان يتسخن باكل

الزنجبيل فلا يستبعد كثيرا ه

تمت

هر كه خواند دعا طمع دارم ۞ زانكه من بندهٔ گنهگارم

سنه ۱۳۳۶ هجری

تنبيه على الرموز سوى من صرح باسمه في الحواشي

الرموز	اسامی المحشين
س	حاشية مولانا عبد الله اليزدي تلميذ الشارح
ف	حاشية السيد ابي الفتح
ج	حاشية مولانا جلال الدين الشيرازي
ك	حاشية مولانا يوسف كوسج القراباغي
عب	حاشية بحر العلوم مولانا محمد عبد العلي اللكنوي
ظ	حاشية مولانا المفتي محمد ظهور الله اللكنوي
ق	حاشية القاضي ارتضا علي خان المدراسي
مل	ملخص الكتب
ع	حاشية مولانا عماد الدين اللبكني

ملا جلال

تمت بالخير

قوله ليس المراد الخ فيه اشارة الى الاعتراض وهو انه يعلم من قول الشارح المرتبة ان ترتب الحاصل بالمصدر على المصدر مثل ترتب احد المتغايرين على المتغاير الآخر بالذات مع ان الامر ليس كذلك
لان بين المصدر والحاصل بالمصدر اتحادا بالذات وتغايرا بالاعتبار لان الحدث اسم [illegible] اذا اخذ من حيث انه صادر عن الفاعل فهو مصدر واذا اخذ من حيث انه مترتب على المصدر فهو
الحاصل بالمصدر فيكونان متحدين بالذات ومتغايرين بالاعتبار اي باعتبار الحيثية وخلاصته [illegible] وبقوله وليس المراد الخ حاصل الدفع انه ليس ترتب الحاصل بالمصدر مثل ترتب ما
الالم على الضرب اي مثل ترتب احد المتغايرين بالذات على المتغاير الآخر بالذات بل ترتبه على المصدر مثل ترتب احد المتحدين على المتحد الآخر فان قيل اذا كانا
متحدين بالذات فكيف يكون احدهما من مقولة الفعل والآخر من مقولة الكيف قلنا ان الاحكام تختلف باختلاف الحيثيات



حاشیۃ میر زاهد علی ملا جلال

بسم اللہ الرحمن الرحیم

قوله الحمد لله الخ المراد بالحمد المعنى المصدری وهو ما يعبر عنه بالفارسية بستودن او الحاصل بالمصدر وهو ما يعبر عنه بستايش

اى قول الشارح ١٢ — الواقع فى قول المصنف ١٢ — هذا تفسير للمصدر المعلوم ١٢ — بالفارسية ١٢ — تفسير للحاصل بالمصدر المعلوم ١٢

ع يحتمل القدر المشترك كما حققه بعض المحققين ١٢ منه ع قيل

بين المعانى الستة للمصدر ١٢

المعنى المصدری من مقولة الفعل والانفعال فهو امر غير قار الذات و

حين كون المصدر مجهولا ١٢ — حين كون المصدر معلوما ١٢

الحاصل بالمصدر الهيئة القارة المترتبة عليه فالحمد بالمعنى المصدری يعبر عنه

مصدر معلوم و مجهول ١٢

بستودن والحاصل بالمصدر بستايش وليس المراد منه الاثر الذی يترتب على المعنى

المصدری كالالم على الضرب ١٢ منه سه تفسير الحاصل بالمصدر المعلوم و

ويكون مغايرا له ١٢

الاكتفاء به لكونه اصلا و لعلك تتفطن مما ذكرنا ان للمصدر ستة معان ١٢ منه

میرزاهد

بحر العلوم على الميرزاهد ملاجلال

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا الى منطق فصيح يعبر عما فى الصدور

من الحاجات واشهد ان لا اله الا الله شهادة على ما اعترفنا بجاه نعمائه واعطانا بجوده وكرمه ورحمته من الائه ونشكره على ما خصصنا بالجود والكرم وجعلنا من افضل الامم واشهد ان محمدا عبده ورسوله بعثه بشيرا ونذيرا وداعيا وسراجا منيرا المعصوم صلى عليه افضل الصلوة واعظم التحيات وعلى اله واصحابه الذين هم هداة الاسلام للفوز الى دار السلام لاسيما على الخلفاء الراشدين الهادين للخلق الى الله وعلى من تبعهم باحسان اجمعين ط

قوله المراد بالحمد الخ تفصيله انه اذا اقام حالة بشيء يكون ذلك الشيء متصفا بها وقائما لها لا محالة وبعض منها يكون متعلقا بامر اخر تعلقا وقوعيا فيحدث فيه وصف اعتبارى هو كونه متعلقا بها فتلك الحالة هى الحاصل بالمصدر على ما صرح به الصدر الشريف وغيره من المحققين كالصلح [illegible] وهى ربما تكون موجودا فيها والانصاف بها معنى مصدرى اعتبارى وكون الاول متعلقا بها مصدر مجهول نحو ان يعتبر معنى المشتق اى الذات والنسبة مع الصلح العلوم وهو المصلح المبنى للفاعل وقد يعتبر مع المصدر المجهول فهو المصلح المبنى للمفعول فهذه ثمة [illegible] حالة اخرى فى الفعل سوى وقوع الحالة القائمة بالفاعل حتى يكون حاصلا بالمصدر المجهول

فانقل فى الحاشية ان المصدر الحاصل منه معان مادتها الحاصل بالمصدر المجهول لا يظهر له وجه عند التدقيق النظر فى المعنى المصدرى قد يكون انفعالا وقد يكون فعلا اى تاثرا او تاثيرا او الوجود وجوده ايضا انفعال بهذا المعنى وان لم يكن من مقولته حقيقة واما كونه غير قار الذات حتى يندرج تحت مقولة الفعل او الانفعال لحقيقتهما فهو ظاهر كيف وقد يكون كثير من المعانى المصدرية [illegible] والحالة الحاصلة بالمصدر لا يلزم كونها اعراضا قار الذات ولا كونها كيفا كيف والحالة [illegible] هى الحركة ليست قارة ولا كيفا وقد صرح صاحب التوضيح والمصباح

بحر العلوم

مولانا محمد عبد العلى بحر العلوم رحمه الله



او المصدر المبني للفاعل وهو الحامدية او المصدر المبني للمفعول

وهو المحمودية وكان معنى الاخيرين هو بعينه معنى الاولين

لكن من حيث اضافتهما الى الحامد والمحمود فان قيل الحمد قول

خاص فيلزم ان يكون المقول هو المحمود لانهما مفعولاهما

ع وعلى هذا التقدير اللام في الحمد للعهد الخارجي وفيه اشارة الى الحامدية

الكاملة وهي حامدية الله تعالى لذاته وعلى كل تقدير الحمد

لله يحتمل الانشاء والاخبار والاول اوفق بالحديث ١٢ منه

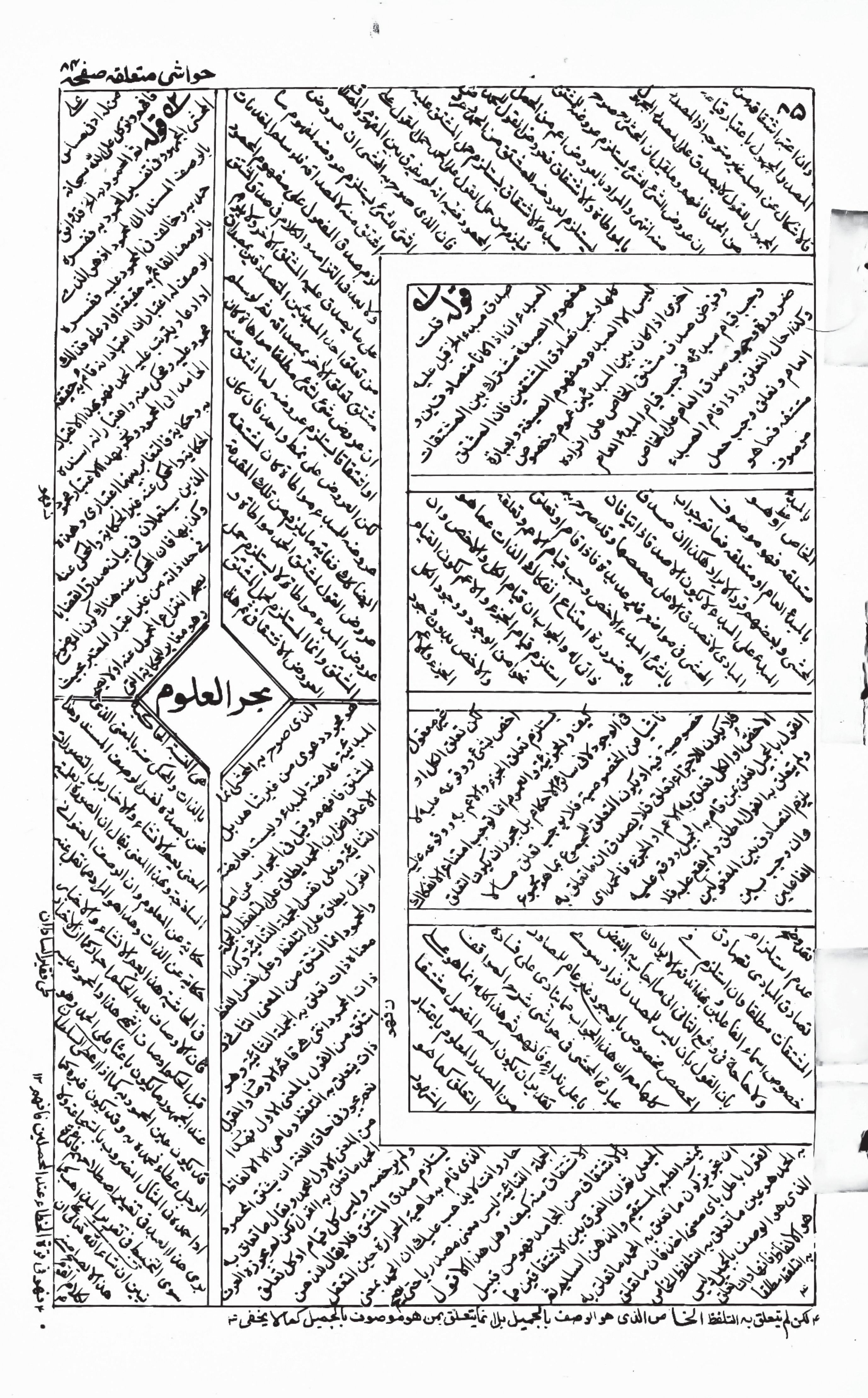
ميرزاهد



ميرزاهد

قلت صدق مبدأ على مبدأ لا يستلزم صدق المشتق على ما يصدق عليه المشتق الآخر كما ان صدق مشتق على ما يصدق عليه مشتق آخر يستلزم صدق المبدأ على المبدأ وانما يلزم ذلك لو كان بين المبدأين ترادف واتحاد في المفهوم ومن المعلوم انه ههنا منتف ثم المحمود به ما يحمد به من اسناد وصف حسن الى المحمود والمحمود عليه ما يترتب عليه الحمد

ع الحاصل ان ما ان اريد بقوله الحمد قول خاص الاتحاد بحسب المفهوم فهذه المقدمة ممنوعة وان اريد به الاتحاد بحسب الصدق فالمقدمة الثانية ممنوعة لكن اجرى الكلام في الجواب على الشق الثاني لان الشق الاول بعيد كل البعد ١٢ منه عفي عنه والتفصيل ان الظاهر من المحمود عليه ما يترتب ويبتني عليه الحمد وهو ليس الا ما يحكى عنه بالمحمود به وح لا يكون بينهما تغاير بالذات ولا يتصور اختيارية احدهما وعدم اختيارية الآخر ويبطل القول الثالث بالضرورة الا ان يكون المراد ما يقع محمودا عليه في الكلام وان فسر المحمود عليه بالباعث على الحمد يمكن ان يكون بينهما تغاير بالذات ويتصور اختيارية احدهما وعدم اختيارية الآخر لكن يأبى عنه الفهم السليم والذهن المستقيم ١٢ منه



بحر العلوم

لكن لم يتعلق به التلفظ الخاص الذي هو الوصف بالجميل بلا تماسيتعلق بمن هو موصوف بالجميل كما لا يخفى



قوله فلا فرق الخ

المراد بها ههنا محامدها والاخراج المدائح من الحمد ضرورى عند الشارح كيف والمدح عنده غير الحمد ١٢ ط

من اتصاف المحمود بوصف حسن فلا فرق بينهما فى الحقيقة
اى المحمود به والمحمود عليه بهذا التفسير

الا بحسب الحكاية والمحكى عنه فما يصلح لاحدهما يصلح للاخر الا
من الاختيارية وعدمها ١٢

ان يفرق بينهما بان يوخذ احدهما اختياريا فتدبر قوله
فيه رد على اليزدى ١٢

على جهة التعظيم والتبجيل الخ اى على وجه التعظيم الظاهرى
يعنى يكون علة الحمد التعظيم الظاهرى والباطنى فلا فائدة فى قول الشارح ظاهرا وباطنا ١٢

والباطنى كليهما فيخرج السخرية لانتفاء التعظيم الباطنى ولا يخرج مدائح
والاستهزاء ١٢

هذا يشتمل الاخبار والانشاء لان الاوصاف بعد الحكم اخبار
المحمود ١٢ والاسناد ١٢

كما ان الاخبار قبل الحكم اوصاف ١٢ منه
اى الاسناد ١٢

بحر العلوم

قوله ولا يخرج مدائح الشعراء الخ يعنى ان الشاعر مبالغ ومعتقد انه ممدوح من قبل المدح ... التعظيم الباطنى فلا يخرج وانما ... المعقود الاعتقاد بظواهرها ... وظاهرها وصف به مبالغة وما نقل من السيد السند المحقق قدس سره اذا عرى عن مطابقة الاعتقاد وخالفه افعال الجوارح كان سخرية واستهزاء لا حمدا فلعله اراد به انه اذا جرى عن مطابقة الاعتقاد بانه ممدوح ومقصود بالمدح والا فهو كما ترى للبس على ما ينبغى فافهم ١٢ بحر العلوم

ميرزاهد

بحر العلوم

الشعراء لتحقق التعظيم الظاهري والباطني ان لم يتحقق الاعتقاد بناء على

هو العلم الجازم المطابق للواقع الثابت ١٢ — يعني مضامين الشعر ١٢

ان القضايا الشعرية ليس فيها تصديق ذو اعتقاد بل تخييل وتصوير

هو تصور الشيء مع قطع النظر عن حصول كيفية النشاط وغيره

قوله والمراد بالجميل الخ حمل الجميل في هذا التعريف على الاختياري

اي تعريف الحمد ١٢ — الشارح ١٢

معللا بان المراد بالجميل في تعريف الحمد الفعل الجميل والفعل لا يطلق

بجعل اللام للعهد لان كل جميل فهو فعل ١٢

في العرف الا على الاختياري فانه لا يقال لصباحة الخد ورشاقة

خوبي وجمال ١٢ رخساره ١٢ حسن ١٢ — في حاشية الكشاف ١٢

القد ونحوهما افعال هكذا حمل المصنف الجميل في قول صاحب الكشاف

اي المحقق التفتازاني ١٢

الحمد هو الثناء والنداء على الجميل معللا بهذا التعليل ولا يخفى ما فيه

في زيادة هذا اللفظ نداء بان المراد من الثناء والنداء باللسان ١٢ المراد بالجميل في تعريف الحمد الخ

اي ظني مؤلف من مقدمات مظنونة ١٢ مولوي احمد علي رح

لكن المقام خطابي قوله والمدح الخ الاحتمالات العقلية نظرا الى

يعني الاحتمالات التي تذهب اليه العقل

ميرزاهد



بحر العلوم

میر زاهد

في الكلام لكن يفهم اشارة الى اللؤلؤ فبهذا الاعتبار يكون ممدوحا به ايضا فيصح التمسك على عدم اختيارية الممدوح به ١٢

اعتبار كون المحمود به والمحمود عليه والممدوح به والممدوح عليه اختياريا او لا

اختياريا كثيرة والمذاهب ههنا ثلث الاول ان يكون المحمود به

فقط اختياريا والثاني ان يكون المحمود به والممدوح به اختياريين

والثالث ان يكون المحمود عليه فقط اختياريا

والمحشي اختار الاول وتمسك بمثال اللؤلؤ وتوجيهه ان الممدوح به

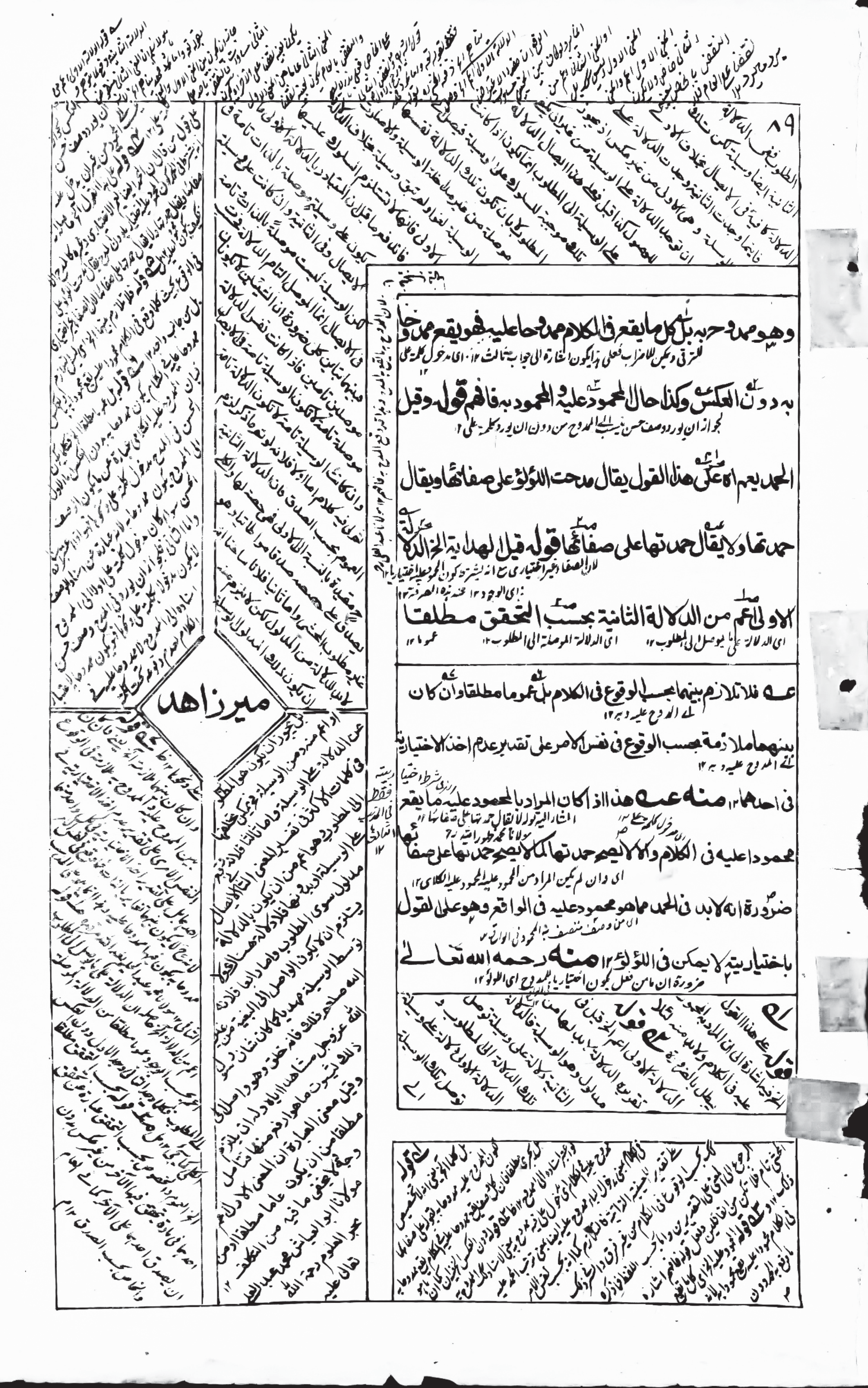
في هذا المثال سواء كان المثال اخبارا او انشاء هو كون اللؤلؤ ممدوحة

على صفائها وهو ليس اختياريا وايضا فيه اسناد الصفاء الى اللؤلؤ

ع هذا جواب سوال مقدر وهو ان هذا المثال للممدوح عليه لا

للممدوح به حيث اتى بلفظ على فكيف يصح مثالا للممدوح به ١٢ منه

مولانا ابو العياش عبد العلي بحر العلوم رحمة الله تعالى عليه



ميرزاهد

وهو محمود به بل كل ما يقع في الكلام محمودا عليه فهو يقع محمودا به دون العكس وكذا حال المحمود عليه والمحمود به فافهم قوله وقيل الحمد يعم الخ اعلم ان على هذا القول يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ويقال حمدتها ولا يقال حمدتها على صفائها قوله قيل الهداية الخ الدلالة الاولى اعم من الدلالة الثانية بحسب التحقق مطلقا

عه فلا تلازم بينهما بحسب الوقوع في الكلام بل عموما مطلقا وان كان بينهما ملازمة بحسب الوقوع في نفس الامر على تقدير عدم اخذ الاختيارية في احدهما ١٢ منه عفي عنه هذا اذا كان المراد بالمحمود عليه ما يقع محمودا عليه في الكلام والا لا يصح حمدتها على صفائها ضرورة انه لابد في الحمد مما هو محمود عليه في الواقع وهو على القول باختياريته لا يمكن في اللؤلؤ ١٢ منه رحمه الله تعالى

قوله على هذا القول



لا بحسب الصدق مطلقا وغير مستلزمة للايصال المستلزم
للوصول والثانية مستلزمة للايصال المستلزم له
فالمعنى الاول يشتمل المؤمن والكافر والمعنى الثاني
يختص بالمؤمن والمراد بالايصال في كلا المعنيين الايصال
بالفعل ضرورة ان الايصال بالقوة ليس ايصالا في الحقيقة
ولو كان المراد اعم منه لم يكن فرق بين المعنيين تحققا

ميرزاهد

بحر العلوم

لا يخلو اعن اشكال فافهم



فالنقض بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم ظاهر الورود لان ثمود لم يؤمنوا بنبيهم صالح عليه السلام ومعنى الاية على ماذكره المصنف في شرح المقاصد دعونا ثمود الى طريق الحق فاستحبوا الضلال اى فقدان طريق يوصل الى المطلوب على الهدى اى وجدان طريق يوصل اليه قوله واحتمال التجوز

عـه فيما قال بعض المتاخرين ان هذا النقض مشترك لان استحباب العمى على الايصال هو عدم الوصول واستحباب العمى على الاراءة هو عدم الرؤية وكما لا يتصور بعد الايصال عدم الوصول لانه مطاوعه كذلك لا يتصور بعد الاراءة عدم الرؤية لانه مطاوعها ساقط مع ان فيه خلطا بين الهداية والهدى واشتباها في مورد النقض ١٢ منه

بحر العلوم

ميرزاهد



بحر العلوم

ميرزاهد

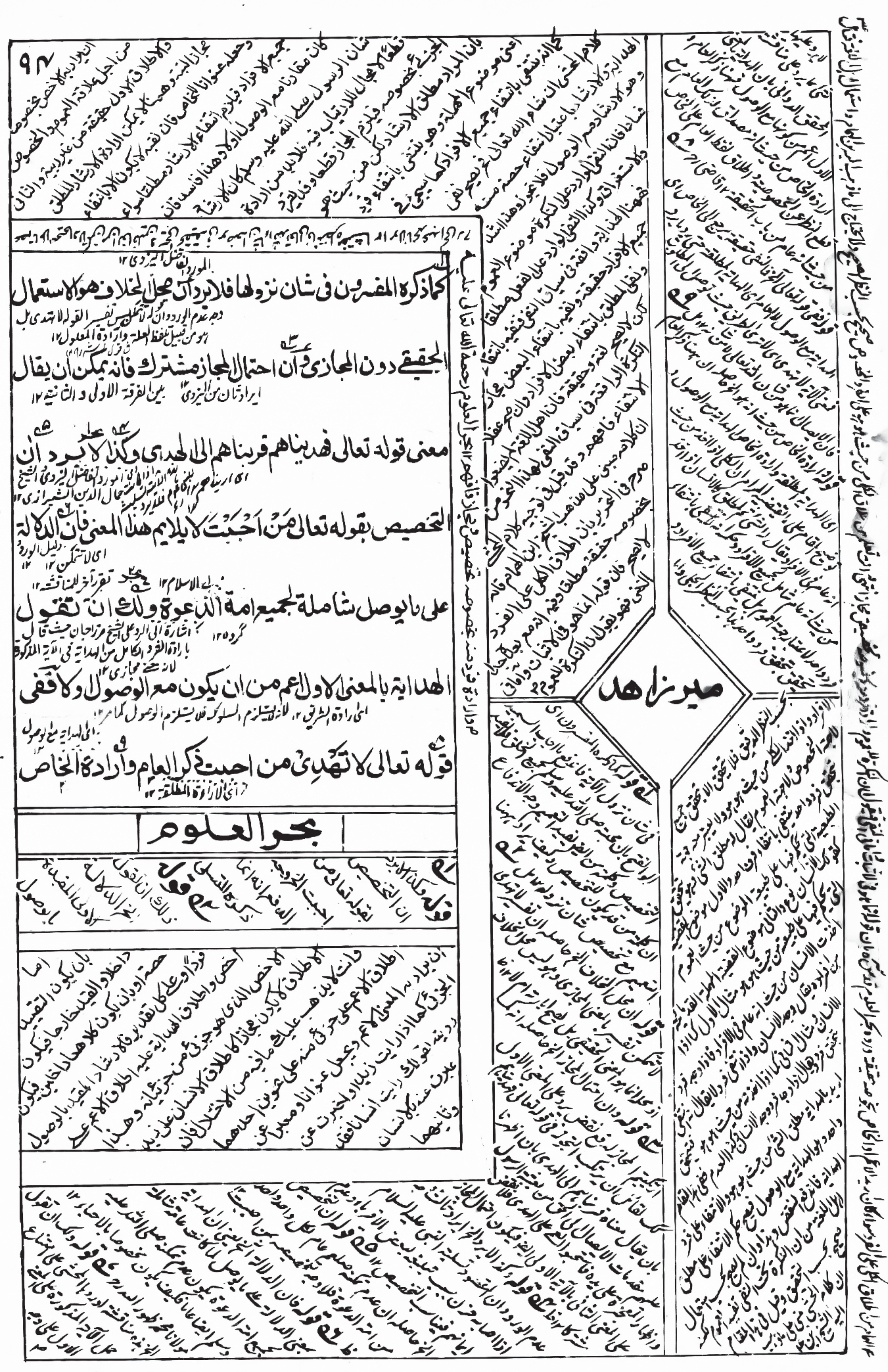
مشترك والاحتمالات ههنا اربعة التجوز في المعنى الاول
والتجوز في المعنى الثاني والاشتراك اللفظي و
الاشتراك المعنوي والظاهر هو الاحتمال الثاني وهو ان يكون الهداية
حقيقة في المعنى الاول ومجازا في المعنى الثاني لان المعنى الاول هو المعنى
اللغوي فانه فسر في كتب اللغة الهداية براه نمودن والهادي براه
نمائى ومن المعلوم ان النقل خلاف الاصل وقد تقرر في موضعه
ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز وبين الاشتراك يحمل على
الحقيقة والمجاز وقد صرح المص في شرح المقاصد بان القول
الثاني مما اخترعه بعض المعتزلة قوله والمناقشة في امتناع حمله الخ

ع وهو كون اللفظ الواحد موضوعا لكل واحد من معنيا ١٢ منه
ع وهو ان يكون له معنى ومعنى اخر فرد كالة ١٢ منه



میرزاهد

قال في الحاشية يمكن ان يقال الهداية في قوله تعالى لا تهدي
بمعنى الدلالة على ما يوصل لا حاصله ان الهداية بالمعنى
الاول وان كان بحسب الظ منسوبا الى النبي صلى الله عليه وسلم
لكن بحسب الحقيقة مستند ومنسوب الى الله تعالى فان
الاقتدار على الدعوة الى طريق الحق من الله تعالى والدعوة
لا تحصل الا بنصب الدلائل وخلق المعجزات وناصبها وخالقها ليس
الا هو وكان في هذه الآية تسلية للنبي صلى الله عليه وسلم فانه عليه
السلام دعا بعض اقربائه الى الايمان دعوة بليغة وهم لم يؤمنوا
واختاروا النار على العار وحصل له بسبب ذلك حزن



كما ذكره المفسرون فى شان نزولها فلا يرد ان محل الخلاف هو الاستعمال

الحقيقى دون المجازى وان احتمال المجاز مشترك فانه يمكن ان يقال

معنى قوله تعالى فهديناهم قربناهم الى الهدى وكذا لا يرد ان

التخصيص بقوله تعالى من احببت لا يلايم هذا المعنى فان الدلالة

على ما يوصل شاملة لجميع امة الدعوة ولك ان تقول

الهداية بالمعنى الاول اعم من ان يكون مع الوصول ولا فقى

قوله تعالى لا تهدى من احببت ذكر العام وارادة الخاص

بحر العلوم

ميرزاهد



من حيث انه هو فليس ههنا مجاز لما تقرر في موضعه ان اطلاق
الانسان على زيد مثلا من حيث انه انسان اطلاق حقيقي
وما قال المصنف في شرح المقاصد لا الآيات المشتملة على اتصاف
الباري تعالى بالهداية والاضلال كقوله تعالى انك لا تهدي
من احببت ونحوه راجعة عندنا الى خلق الايمان و
الاهتداء والكفر والضلال ينبغي ان يحمل على ذلك فتأمل
قوله تتعدى بنفسها اي الى المفعول الثاني مثل اهدنا
الصراط المستقيم وهذا القران يهدي للتي هي اقوم ويهدي

ع٥ يعني ان اطلاق الانسان على زيد مثلا من حيث انه انسان
مع عزل النظر عن خصوصية اطلاق حقيقي لانه استعمال اللفظ
فيما وضع له واما اطلاقه عليه من حيث الخصوصية فهو مجازي
لانه استعمال اللفظ الموضوع للمعنى الكلي في غير الموضوع
له وهو الفرد المخصوص ١٢ منه

ميرزاهد

ميرزاهد

الموضع الاول نظاهر واللام يصح تفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم واما في الموضع الثاني فلا تقتضاء تخصيص الهداية

اى كلام المصنف ١٢ / اى في حاشية الكشاف

مَنْ يَشَاءُ اِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيْمٍ ولا يتوهم من هذا الكلام

فههنا المفعول الثاني الصراط المستقيم وقد تعدت اليه بواسطة الى ١٢

الاشتراك اللفظي فانه يدل على تعدد نحو استعمال الهداية

مع انه قد ثبت نفيه بما سبق ١٢ · دليل لعدم التوهم ١٢ طريقه ١٢

زخامته ١٢

في المعنيين لا على تعدد وضعها للمعنيين ولا يتوهم ايضا

الارادة والايصال ١٢

ان التزام التقييد من امارات المجاز والمتعدى بالحرف

يفهم معنى لم يكن مفهوما بدونه ١٢ · الامارة العلامة ١٢

دليل لعدم التوهم ١٢ · سؤال ثاني العدم ١٢

مقيد بها فيكون المعنى الاول معنى مجازيا لان المتعدى

مع انه قد سبق من المحشي اثبات حقيقة المعنى الاول ومجازية الثاني ١٢ · الارادة ١٢

بالحرف مقيد بالمفعول والحرف واسطة في التقييد

اى التقييد بالمفعول ١٢ · لا بالحرف ١٢

ع بعض الناظرين من المشهورين قد زل في قرءة قوله تعالى انك

اى جمال الشيرازي ١٢ · الافراد باعتبار المضاف ١٢

لا تهدى من احببت ولكن الله يهدى من يشاء وهو اعلم بالمهتدين

اى الذين ١٢ · الهداية بقولون

فقرء الى صراط مستقيم بعد قوله ولكن الله يهدى من يشاء

بيان الزلل ١٢

وتوهم ان هذا الكلام ينتقض بهذه الاية فان الهداية الواقعة في

اى كلام المص في حاشية الكشاف ١٢ · اى المراد الموضع ١٢

الموضعين ههنا بمعنى الايصال بقرينة التخصيص مع ان الهداية في

اى في قوله لا تهدى وقوله ولكن الله يهدى ١٢ · اى تخصيص الهداية بسبحانه تعالى ١٢

الموضع الثاني متعدية بالى ١٢ منه

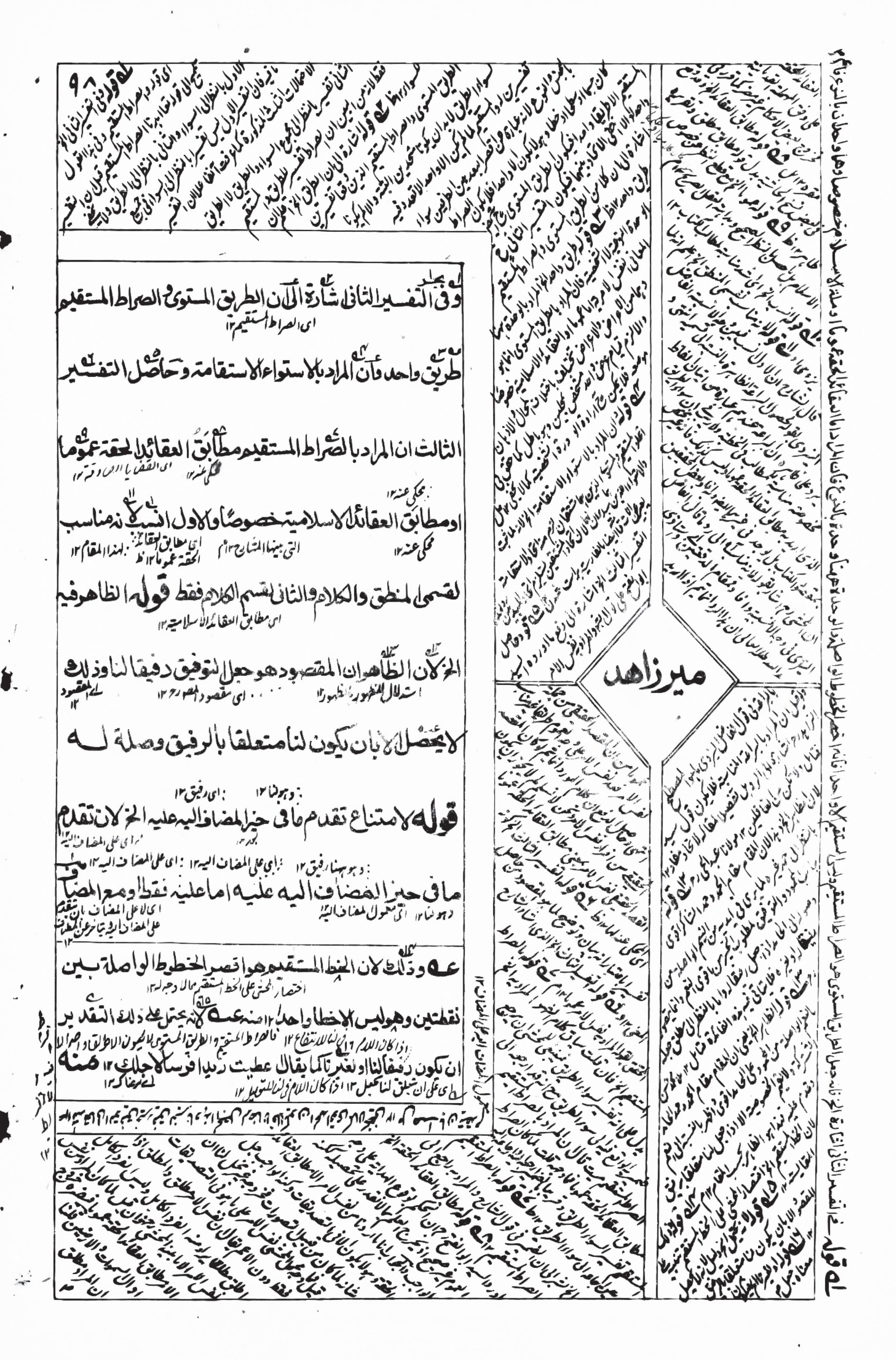
اى قوله تعالى ولكن الله يهدى من يشاء ١٢

قوله ولا يتوهم · بحر العلوم



وقد نقل الجوهري ان الهداية تتعدى بنفسها في لغة الحجاز وتتعدى
بالحرف في غيرها فيقال في لغة الحجاز هديته الطريق وفي غيرها
هديته الى الطريق والله الهادي الى الطريق ومنه الوصول الى
التحقيق **قوله** اي الطريق المستوي ه في التفسير الاول اشارة
الى ان اضافة السواء الى الطريق من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
فان السواء اما بمعنى المستوي او بمعنى الاستواء فوصف به الطريق مبالغة
بمعنى الوسط فوصف به الطريق كناية عن الطريق المستوي ويحتمل ان يكون
هذا التفسير للطريق ويكون المعنى هدانا سواء الطريق المستوي

ميرزاهد



ميرزاهد

وفى التفسير الثانى اشارة الى ان الطريق المستوى والصراط المستقيم
طريق واحد وان المراد بالاستواء الاستقامة وحاصل التفسير
الثالث ان المراد بالصراط المستقيم مطابق العقائد الحقة عموما
او مطابق العقائد الاسلامية خصوصا والاول انسب لانه مناسب
لقسمى المنطق والكلام والثانى بقسم الكلام فقط **قوله** الظاهر فيه
الخ لان الظاهر ان المقصود هو جعل التوفيق رفيقا لنا وذلك
لا يحصل الا بان يكون لنا متعلقا بالرفيق وصلة له
قوله لامتناع تقدم ما فى حيز المضاف اليه عليه الخ لان تقدم
ما فى حيز المضاف اليه عليه اما عليه فقط او مع المضاف
وذلك لان الخط المستقيم هو اقصر الخطوط الواصلة بين
نقطتين وهو ليس الا خطا واحدا منه لانه يحتمل على ذلك التقدير
ان يكون رفيقا لنا او نعتا له كما يقال عطيت زيدا فرسا لاجلك منه



فيلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه او تقدم المضاف اليه على المضاف

فان تقدم المعمول يستلزم تقدم العامل فالفرق بين الوجهين ان

الوجه الاول بالنظر الى خصوص المضاف اليه ومعموله والى لزوم

الفصل بين المضاف والمضاف اليه وتقدم المضاف اليه على المضاف لا على

التعين والوجه الثاني بالنظر الى مطلق العامل ومعموله انكان

العامل والمعمول ههنا المضاف اليه ومعموله والى لزوم تقدم المضاف اليه على

المضاف على التعين قوله واما تعلقهما ود وذلك لان الخبر معتبر

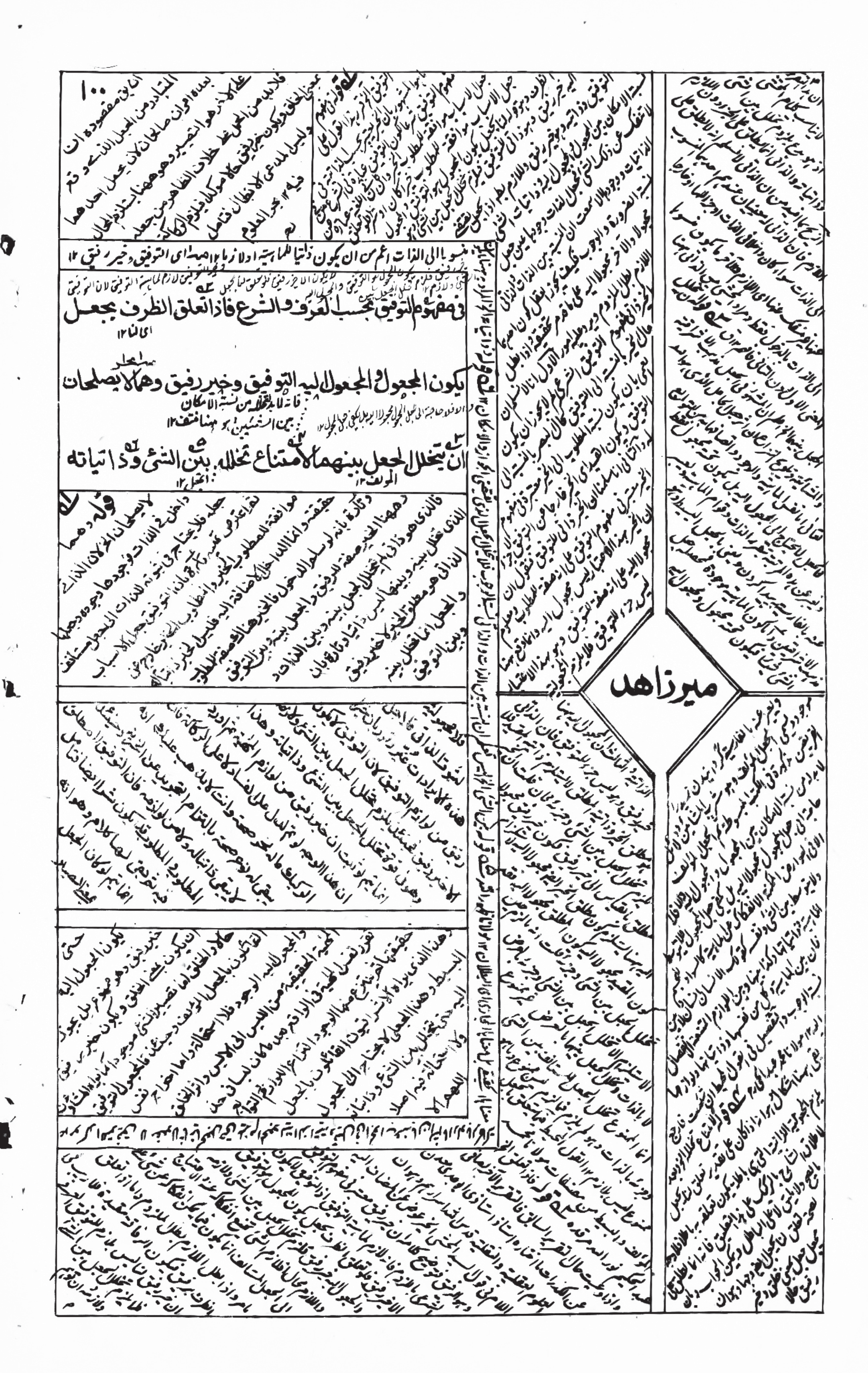
عه النسخ ههنا مختلفة بعضها مع الواو في قوله وذلك ومع اليه في قوله المضاف

اليه وبعضها مع الواو فقط بدون اليه وبعضها بالعكس وبعضها يكون بدون الواو وبدون

اليه والظاهر ان النسخ التي بدون الواو غير صحيحة لان امتناع تقدم ما في حيز

المضاف والمضاف اليه عليهما من ضروريات العربية لا يحتاج الى البيان ١٢ منه

ميرزاهد



ميرزاهد

منسوبا الى الذات اعم من ان يكون ذاتيا للماهية او لازما لها ١٢ منهما اى التوفيق وخير رفيق ١٢

فى مفهوم التوفيق بحسب العرف والشرع فاذا تعلق الظرف بجعل

يكون المجعول والمجعول اليه التوفيق وخير رفيق وهما لا يصلحان

ان يتخلل الجعل بينهما لامتناع تخلله بين الشئ وذاتياته

ميرزاهد

اى بلزوم المجهولة الذاتية على تقدير تعين لنا بجعل

وبهذا يظهر حال تعلق لنا بالتوفيق وبالخير ولذا لم يتعرض له وبهذا

المحقق الدوانى ١٢ — فهو ليس بجائز ١٢ و هو جائز ١٢

فى قوله لنا ١٢

يندفع ما قيل انه يجوز ان يتعلق بجعل و اللام للانتفاع كما فى قوله تعالى

القائل الفاضل اليزدى فى شرحه على التهذيب ١٢ — لا للغرض حتى يلزم كون افعاله تعالى معللة بالاغراض ١٢ — فى سورة البقرة ١٢

تفسير جلالين

وَجَعَلَ لَكُمُ الْاَرْضَ فِرَاشًا وَّالسَّمَآءَ بِنَآءً و غير ذلك فافهم قوله

اى نفعكم ١٢ — اشارة الى ما سبق — كقوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ١٢ — فى قول المصنف ١٢ — فى بحث الجعل ١٢

والظاهر انه يعنى ان هذا ليس مصدرا بمعنى اسم الفاعل حتى يكون

اى الهادى ١٢ — راه هدايت كردن ١٢

انما سمى لانه لا يكون الا فى طرف الجملة ١٢ — الحاصل بالمصدر ١٢ — اى هدايت كردن ١٢

المجاز فى الطرف بل اسم للحاصل بالمصدر واطلق على الفاعل مبالغة لان المجاز

وقد يسمى المجاز فى المفرد ايضا ١٢ — اى الهادى — الرسول — وقد يسمى مجازا عقليا ومجازا فى الاسناد ومجازا حكميا ١٢

اى فى علم المعانى والبيان ١٢

فى النسبة ابلغ من المجاز فى الطرف كما تقرر فى موضعه ويمكن تاييده

لانه يفيد المبالغة ١٢ — فى بحث الحقيقة والمجاز ١٢

استعمال مجازی فتأمل فیه فانه موضع تامل ۱۲ مولانا محمد عبد الحی نور الله مرقده

بان الرسول صلى الله عليه وسلم كان هاديا بعد الارسال

لا حال الارسال وقد بين فى موضعه ان المشتق وما هو بمعناه

يطلق على من ثبت له مبدأ الاشتقاق فى المستقبل تجوزا فعلى

تقدير المجاز فى الطرف يكون ههنا مجاز اخر لا يناسب هذا المقام

وانما جعل الهدى اسم المصدر لان المصدر ربما يقع بمعنى اسم الفاعل

بخلاف اسم المصدر والسر فيه ان المصدر قد اعتبر فيه تلبس الفاعل

به وصدوره عنه واسم المصدر لم يعتبر فيه ذلك صرح به

ع اسم الفاعل ونحوه من الصفات المشتقة حقيقة حال قيام

المعنى المشتق منه بالموصوف كالضارب لمن هو فى الضرب ومجاز

بعد انقضائه وزواله عن الموصوف كالضارب لمن صدر عنه الضرب و

انقضى وقيل بل حقيقة وقيل ان كان الفعل مما يمكن بقاؤه كالحركة

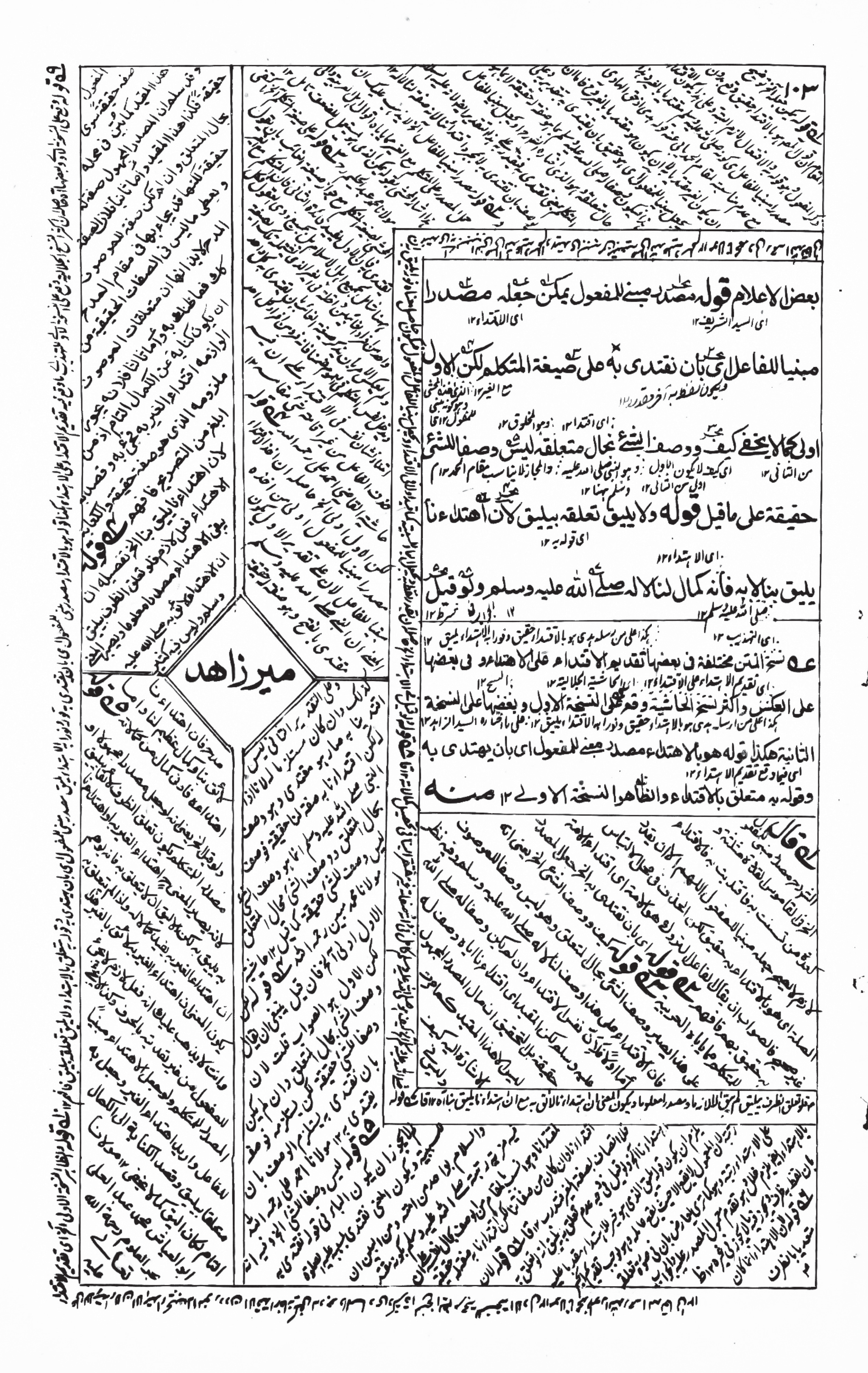
والتكلم ونحو ذلك فحقيقة والا فمجاز واما قبل قيام المعنى به كما

فيما نحن فيه فمجاز بالاتفاق فلا يقال الضارب لمن يصدر عنه الضرب

ولا يضرب ولكنه سيضرب حقيقة بل مجاز ۱۲ منه

میر زاهد

احاد المجاز ليس شرطا نعم ان ثبت من ائمة اللغة النص على عدم صحة التجوز بهذا النحو تم الكلام لكن الدليل عليه بعد تسليم هذا هو النص لا هذا السر فافهم ۱۲ بحر العلوم



ميرزاهد

بعض الاعلام قوله مصدر مبني للمفعول يمكن جعله مصدرا
مبنيا للفاعل اي بان نقتدي به على صيغة المتكلم لكن الاول
اولى كما لا يخفى كيف ووصف الشيء بحال متعلقه ليس وصفا للشيء
حقيقة على ما قيل قوله ولا يليق تعلقه بيليق لان اهتداءنا
يليق بنا لا به فانه كمال لنا لا له صلى الله عليه وسلم ولو قيل

ع نسخ المتن مختلفة في بعضها تقديم الاقتداء على الاهتداء وفي بعضها
على العكس واكثر نسخ الحاشية وقع على النسخة الاولى وبعضها على النسخة
الثانية هكذا قوله هو بالاهتداء مصدر مبني للمفعول اي بان يهتدي به
وقوله به متعلق بالاقتداء والظاهر النسخة الاولى ١٢ منه

وان ... قيع على ما سبق لكن ارادة المعنى العرفي المتعارف وان

ميرزاهد

فى الاهتداء ان يكون مبنيا للمفعول او مبنيا للفاعل على طبق

ما قلنا فى الاقتداء لكان تعلق به بليق لا تقا لكن الاول ليق

على ما مر فى قوله بالاقتداء قوله وبلغوا اقصاه اه هذا مستفاد من

معارج الحق فان الجمع المضاف يفيد العموم وكذا يستفاد من مناهج

الصدق انهم سعدوا فى كل منهج من مناهج الصدق ووصلوا منتهاه

بسبب التصديق والايمان وهذا ايضا يحتمل الاستقرار اى سعدوا متلبسين

بالتصديق كما ان الثانى يحتمله بمعنى ان هذا الحكم متلبس بالتحقيق لكنه

لم يتعرض به لان السلوك فى مناهج الصدق لا يتصور بدون التصديق

ثم التلبس ينبغى ان يكون من افعال العموم كالكون والحصول والثبوت

والوجود اذ ما من فعل له تعلق بالغير الا وهو متلبس به فاطلاق الظرف

المستقر ههنا لا ينافى المشهور من ان الظرف المستقر ما يكون متعلقه

قوله ... على ان اطلاق المستقر ههنا مبنى على اصطلاح السيد المحقق قدس سره وهو ان الظرف المستقر ما كان عامله مقدرا سواء كان عاما او خاصا لا على اصطلاح الجمهور



ميرزاهد

مقدراً عاماً وليس مبنياً على ما قال السيد قدس سره في حاشية

الكشاف ان الظرف المستقر ما يكون متعلقه مقدراً سواء كان

عاماً او خاصاً قوله اشارة الى المرتب الحاضر في الذهن اه الالفاظ

المرتبة ومعانيها حين الاشارة حاصلة في الذهن توجهاً اجمالياً

يتحد ذلك الوجه معها بالذات او بالعرض فالحضور في الذهن ان كان

عبارة عن الحصول فيه فهو اعم من ان يكون بالذات او بالعرض



ميرزاهد

وان كان عبارة عن التفات الذهن وملاحظته فليس الا بالذات

لان في علم الشئ بالوجه الوجه حاصل في الذهن بالذات وملتفت

اليه بالعرض والشئ حاصل في الذهن بالعرض وملتفت اليه

بالذات فالاشارة ههنا اشارة عقلية وهي تعيين العقل شيئا

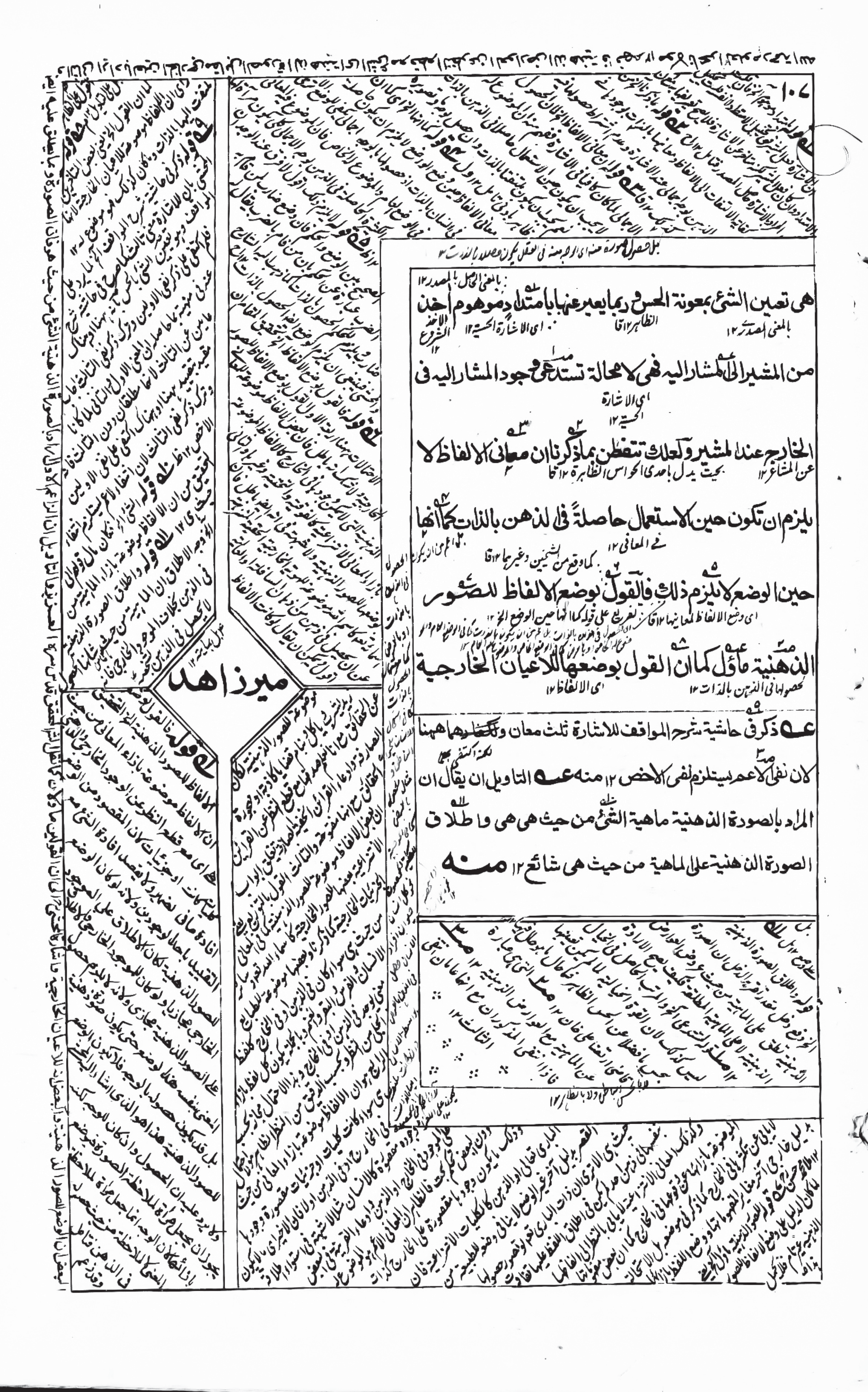
بدون معونة الحس وهو يقتضي توجه العقل الى ذلك الشئ بالذات

وحصول صورة منه في العقل كذلك سواء كانت تلك الصورة

متحدة معه بالذات او بالعرض وتخييل الاشارة الحسية

ههنا بان المرتب في الخيال حال في الخيال الحال في المتحيز بالذات

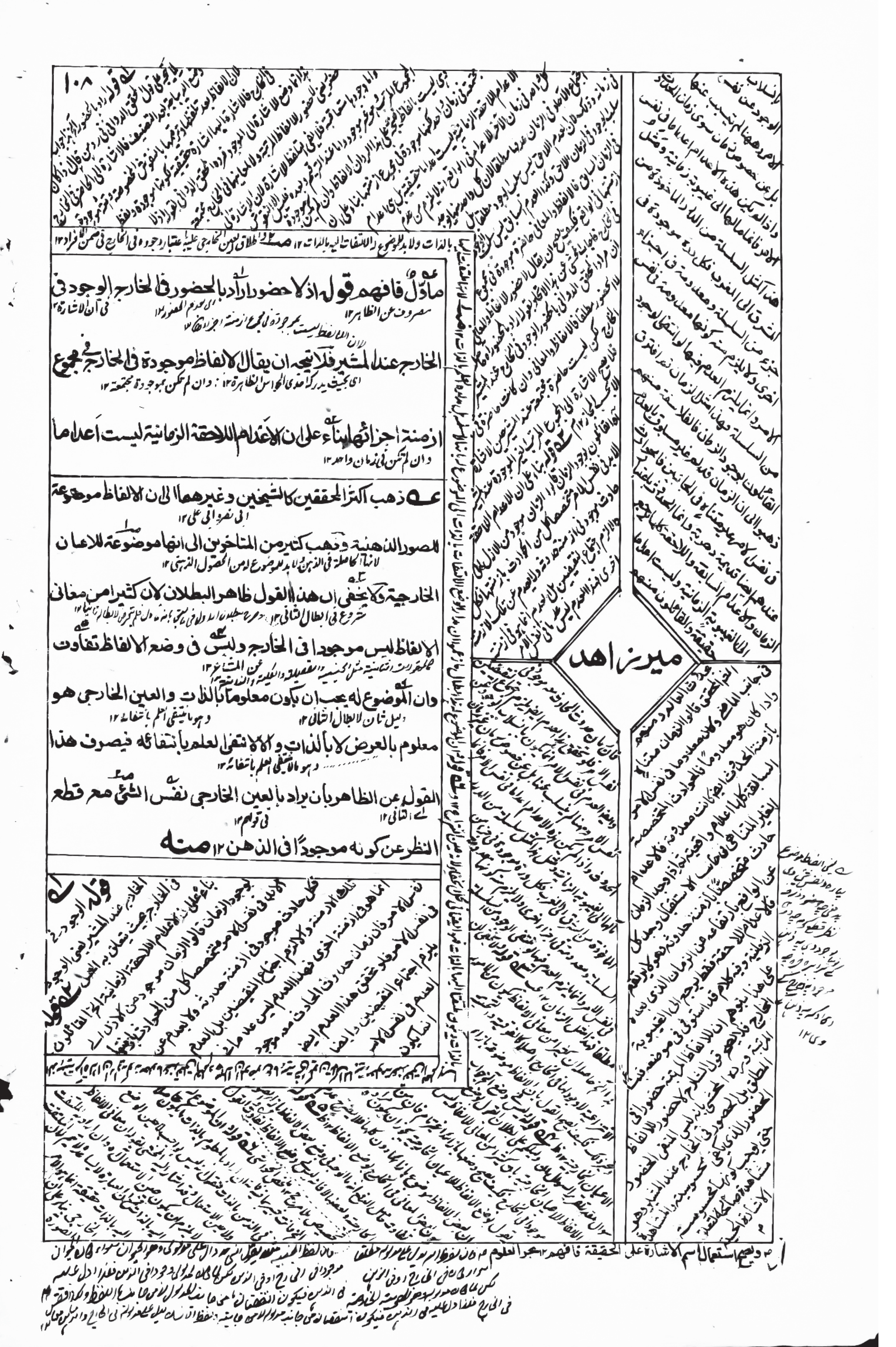
فيقبل الاشارة الحسية تخييل خال عن التحصيل فان الاشارة الحسية



ميرزاهد

هى تعين الشئ بمعونة الحس وربما يعبر عنها بامتداد موهوم اخذ من المشير الى المشار اليه فهى لا محالة تستدعى وجود المشار اليه فى الخارج عند المشير ولعلك تتفطن بما ذكرنا ان معانى الالفاظ لا يلزم ان تكون حين الاستعمال حاصلة فى الذهن بالذات كما انها حين الوضع لا يلزم ذلك فالقول بوضع الالفاظ للصور الذهنية مأول كما ان القول بوضعها للاعيان الخارجية

ع ذكر فى حاشية شرح المواقف للاشارة ثلث معان وتركناها ههنا لان نفى الاعم يستلزم نفى الاخص ١٢ منه ع التاويل ان يقال ان المراد بالصورة الذهنية ماهية الشئ من حيث هى هى واطلاق الصورة الذهنية على الماهية من حيث هى شائع ١٢ منه



ميرزاهد

ما اوّل فافهم قوله اذ لا حضور اذ اريد بالحضور في الخارج الوجود في

الخارج عند المشير فلا يتجه ان يقال الالفاظ موجودة في الخارج في مجموع

ازمنة اجزائها بناءً على ان الاعدام اللاحقة الزمانية ليست اعداما

قوله ذهب اكثر المحققين كالشيخين وغيرهما الى ان الالفاظ موضوعة

للصور الذهنية وذهب كثير من المتاخرين الى انها موضوعة للاعيان

الخارجية ولا يخفى ان هذا القول ظاهر البطلان لان كثيرا من معاني

الالفاظ ليس موجودا في الخارج وليس في وضع الالفاظ تفاوت

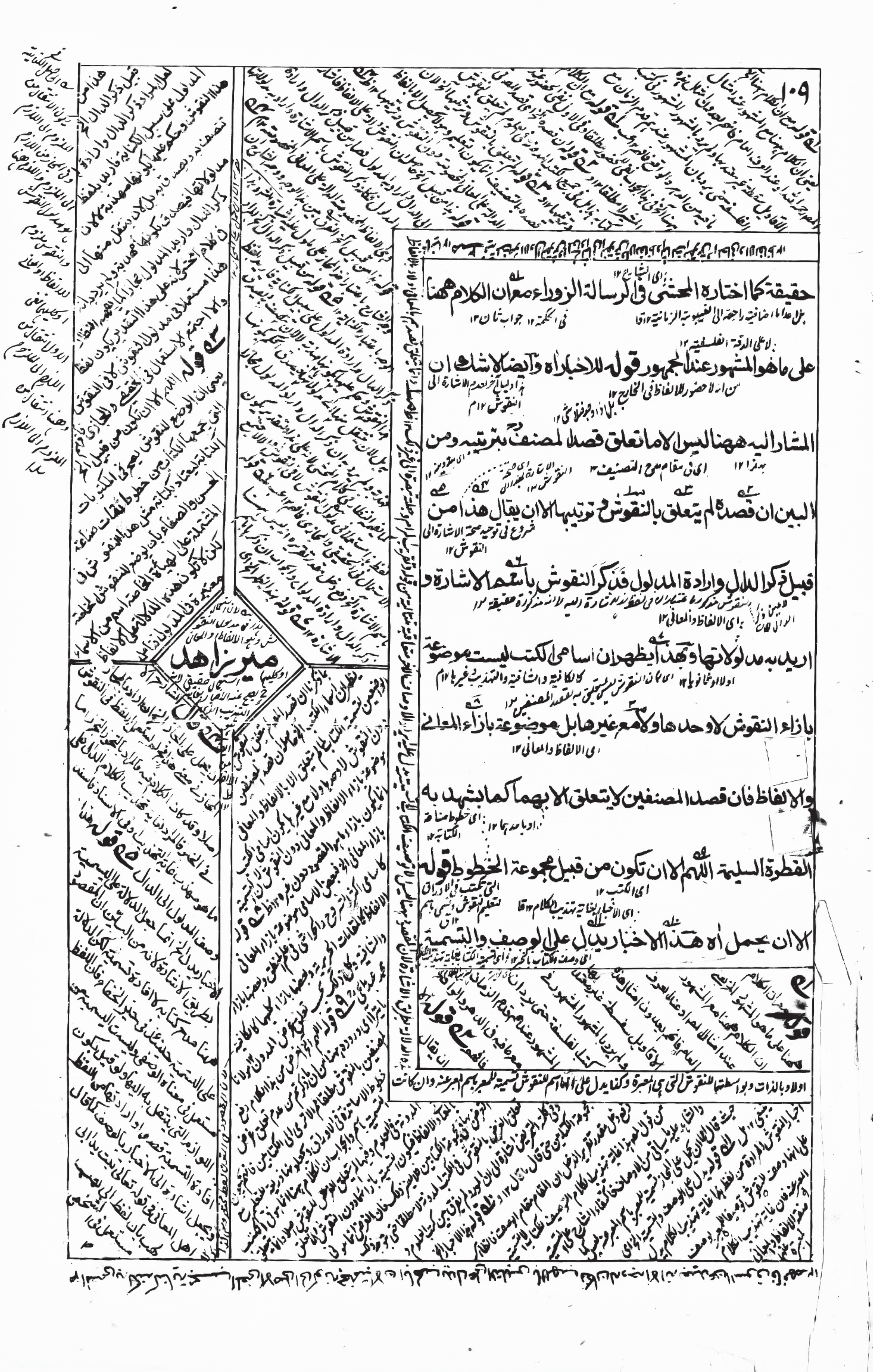
وان الموضوع له يجب ان يكون معلوما بالذات والعين الخارجي هو

معلوم بالعرض لا بالذات والا انتفى العلم بانتفائه فيصرف هذا

القول عن الظاهر بان يراد بالعين الخارجي نفس الشيء مع قطع

النظر عن كونه موجودا في الذهن ١٢ منه

ويصح استعمال اسم الاشارة على الحقيقة فافهم



حقيقة كما اختاره المحشي في رسالة الزوراء معًا ان الكلام ههنا

على ما هو المشهور عند الجمهور قوله للاخبار او ايضا لا شك ان

المشار اليه ههنا ليس الا ما تعلق قصد المصنف بترتيبه ومن

البين ان قصده لم يتعلق بالنقوش وترتيبها الا ان يقال هذا من

قبيل ذكر الدال وارادة المدلول فذكر النقوش باسم الاشارة و

اريد به مدلولاتها وهذا ايظهر ان اسامي الكتب ليست موضوعة

بازاء النقوش لا وحدها ولا مع غيرها بل موضوعة بازاء المعاني

والالفاظ فان قصد المصنفين لا يتعلق الا بهما كما يشهد به

الفطرة السليمة اللهم الا ان تكون من قبيل مجموعة الخطوط قوله

الا ان يحمل او هذا الاخبار يدل على الوصف والتسمية

ميرزاهد



وان كان الثانى بطريق الاشارة فالمجاز بالنظر الى الاول مجاز عقلى

و بالنظر الى الثانى مجاز لغوى ولما كان احد المجازين ههنا مستلزما

للاخر اكتفى باحدهما قوله ولا شك فى انه لا حضور له قد عرفت

ان المراد بالحضور فى الخارج الوجود فى الخارج عند المشير ولا

شك ان الكلى الطبعى وان كان موجودا فى الخارج على ما ذهب اليه

المحشى وغيره من المحققين لكنه ليس محسوسا و موجودا فى الخارج

عند المشير فان قلت الكلى الطبعى والشخص متحدان فى الوجود

ع لاستلزام كل من الوصف والتسمية ههنا للاخر ۱۲ منه رح

منحصرا على اخذه من حيث هو مع قطع النظر عن السوال نما اورده تنبيها على النحويين آلآخرين ١٢

ميرزاهد

فلا يعقل كون التشخص محسوسًا والكلى غير محسوس قلت معنى

فكيف لا يصح الاشارة الحسية اليه ١٢

اتحادهما انه ليس فى الخارج الا شيئا مخصوصا مقترنا بعوارض

مخصوصة ويقال له التشخص ثم العقل قد ياخذ ذلك الشئ

من حيث هو هو مع قطع النظر عن العوارض ويقال له

الذى هو موضوع المهملة القدمائية ١٢ — بالعقل ١٢

المطلق والكلى الطبيعى وقد ياخذ معها بان يكون كل

اى العوارض ١٢

فوائد: ثابت معنى — اتحادهما — حاصل الجواب — ان التشخص — عبارة عن — الشئ المقترن — مع العوارض — والكلى الطبيعى — نفس الـ

قوله وقد ياخذ معها الخ دخول القيد والتقييد جميعا او دخول التقييد وحده من تعملات العقل فلا يغير نوعيته الكلى



من التقييد والقيد داخلا او التقييد داخلا والقيد خارجاً

اى مجموع الكلى والقيد والتقييد ۱۲ ‏ اى مجموع الكلى والتقييد ۱۲

ويقال له الفرد والحصة ومن المعلوم بالضرورة ان الشئ

لف ونشر مرتب ۱۲ ‏ هذا متعلق بقوله معنى اتحادهما الخ ۱۲

يكون محسوسا بعد اقترانه بعوارض مخصوصة من الاين

وهى عبارة عن الهيئة الحاصلة للشئ من جهة احاطة المكان ۱۲ ظ

والوضع ونحوهما وسيأتى لك زيادة تحقيق فى ذلك فان قيل

من كون الشئ فى الزمان وتشكيلها بكيفية ما ۱۲ ظ ‏ القائل الشيخ يوسف الكوسج القراباغى

الحاضر فى الذهن متشخص بالتشخص الذهنى فالكلى ليس حاضرا

وهو نوع التشخص ههنا ۱۲

بما سبق ۱۲ ق

فى الذهن كما انه ليس حاضرا فى الخارج قلنا قد عرفت ان الحضور

اى الخارج عن المشاعر ۱۲

ميرزاهد

ميرزاهد

في الذهن عبارة عن ملاحظة الذهن والتفاته والفرق بين ملاحظة
الذهن والحصول فيه مما لا يخفى على من القى السمع وهو شهيد فالذهن
يلاحظ الشيء من حيث هو مع قطع النظر عن العوارض وان كان
في الخارج والذهن حاصلا معها او عبارة عن الحصول في
الذهن سواء كان حصولا بالذات او بالعرض فالكلي حاصل
في الذهن بالعرض وان لم يكن حاصلا فيه بالذات وهذا
حاصل في الذهن مع العوارض الذهنية بالذات
لا بالعرض لاتحاده مع التشخص الذهني بالذات و
حاصل في الخارج بالعرض لا بالذات لان الظاهر انه

فان قلت آه هذا هو الظاهر القول بان السوال الاول اشارة الى السوال المقدر المشار الى جوابه بقوله قد عرفت لعبيد كل البعد

عرضي للاشخاص الخارجية بل لا بالعرض ولا بالذات

لانه على تقدير كونه مشارا اليه ليس آلة لملاحظتها وقد سبق

انها لا تصلح للاشارة فتامل قوله ومن ههنا علمت آه تحقيقه

وذلك لان النقوش المخصوصة اجسام متخصصة متشكلة باشكال

مخصوصة والظاهر ان هذا الكلي اي مفهوم النقش الدال على الالفاظ

المخصوصة عرضي لها كيف ولو كان ذاتيا يلزم تخلل الجعل بين الشيء

وذاتياته لان دلالة النقوش على الالفاظ دلالة وضعية وبهذا

يظهر جواب آخر عن السوال الاول منه

ميرزاهد

٥ وبهذا لزوم المجعولية الذاتية ١٢



ميرزاهد

ان التعين معتبر في مسميات الاسماء حتى ان اللفظ الواقع عن
شخصين او عن شخص واحد في وقتين و المعنى
القائم بذهنين يعد في العرف لفظا واحدا ومعنى واحدا فالتعين
معتبر في معاني هذه الاسماء تعينا شخصيا او غير شخصي ثم تظهر
بالتامل انها اعراض مختلفة باختلاف المحال فلا يكون تعينها
تعينا شخصيا فهذه الاسماء عند التحقيق من قبيل اعلام
الاجناس الموضوعة للطبيعة من حيث انها متعينة في الذهن
فليست من قبيل اسماء الاشخاص كما هو في بادي الرأي ولا من
قبيل اسماء الجنس سواء كان اسم الجنس موضوعا للطبيعة



میرزاهد

من حيث هي هي او للفرد المنتشر على اختلاف القولين وما وجد في

بعض النسخ بدل اعلام الاجناس اسماء الاجناس فكان المراد منه

مقابل اعلام الاشخاص فما وقع في كلام المولدين من دخول اللام

على هذه الاسامي لا يمنع علميتها الا انها في الاصل اوصاف فكانهم اعتبروا

الاصل قوله والثاني كما ترى الا الاول هو ان يكون المقصود توصيف

الكتاب والثاني هو ان يكون المقصود توصيف تصنيفه وتوجيه الاول

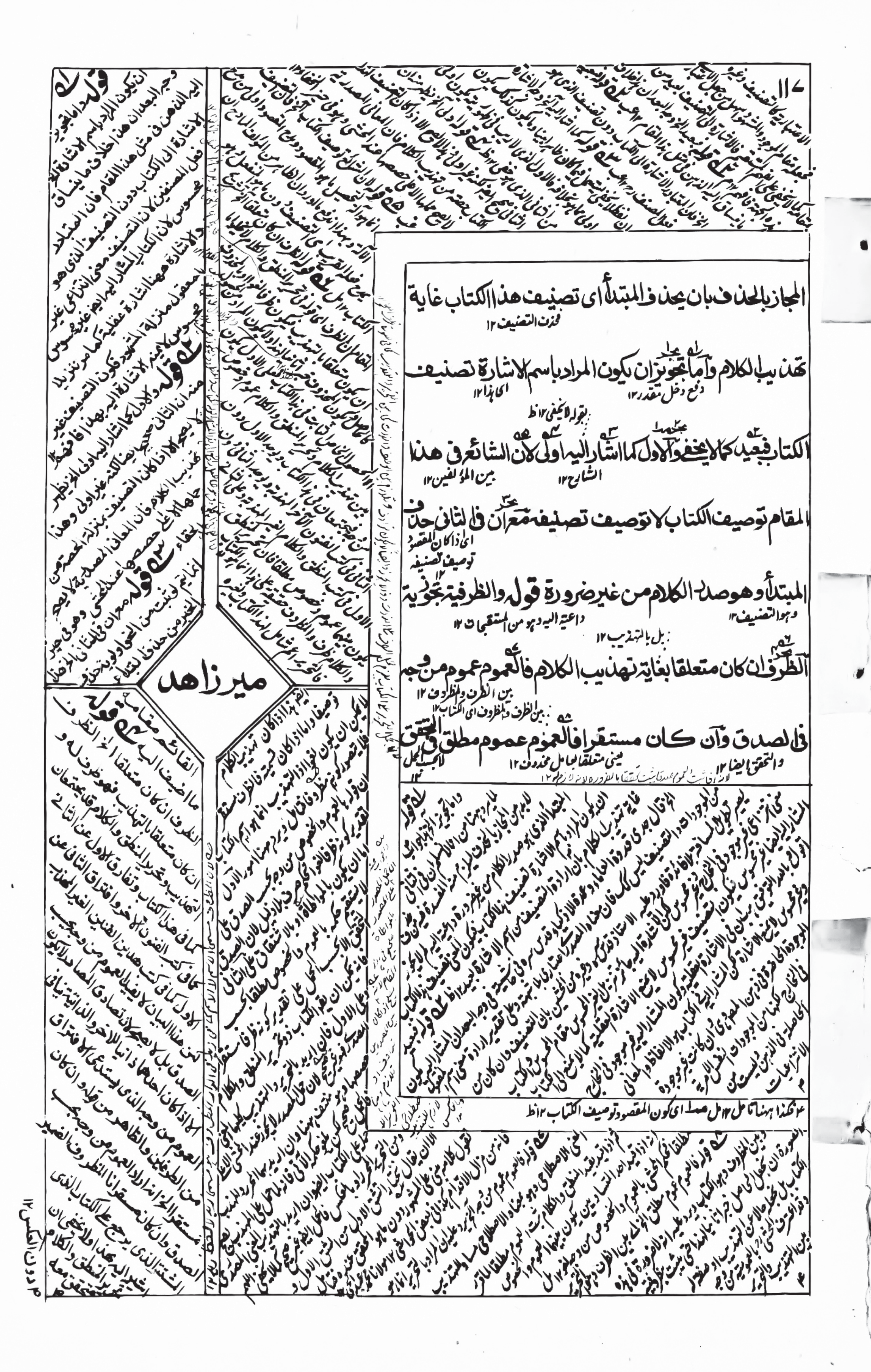
ان يكون ههنا مجاز في النسبة مبالغة او مجاز بالحذف بان يحذف

الخبر اي هذا الكتاب مهذب غاية التهذيب وهذا الكتاب ذو غاية

التهذيب او مجاز في الظرف بان يكون التهذيب بمعنى اسم المفعول

اي هذا غاية الكلام المهذب واما الثاني فهو كما ترى لا بد فيه من

المضاف او في المسند فقول الشارح اي هذا الكتاب كلام مهذب غاية التهذيب بيان الحاصل المعنى لا بيان وجه الاعراب ١٢ بحر العلوم



ميرزاهد

المجاز بالحذف بان يحذف المبتدأ اى تصنيف هذا الكتاب غاية

فحذف التصنيف ١٢

تهذيب الكلام واما تجويز ان يكون المراد باسم الاشارة تصنيف

دفع دخل مقدر ١٢ — اى هذا ١٢

بقوله لايخفى ١٢

الكتاب فبعيد كما لا يخفى والاول كما اشار اليه اولى لان الشائع فى هذا

الشارح ١٢ — بين المؤلفين ١٢

المقام توصيف الكتاب لا توصيف تصنيفه مع ان فى الثانى حذف

اى اذا كان المقصود توصيف تصنيفه

المبتدأ وهو صدر الكلام من غير ضرورة قوله والظرفية تجوزية

وهو التصنيف ١٢ — داعية اليه وهو من المستقبحات ١٢

بل بالتهذيب ١٢

الظرف ان كان متعلقا بغاية تهذيب الكلام فالعموم عموم من وجه

بين الظرف والمظروف ١٢

بين الظرف والمظروف اى الكتاب ١٢

فى الصدق وان كان مستقرا فالعموم عموم مطلق والتحقق

والتحقق ايضا ١٢ — يعنى متعلقا بالعامل محذوف ١٢ — لان الكتاب اعم

ههنا تامل ١٢ ... اى كون المقصود توصيف الكتاب ١٢

میرزاهد

قوله ای هذا مقرب ه تقریب المرام معطوف علی تهذیب الکلام

وحاصل المعنی هذا مقرب للمرام الی الافهام غایة التقریب بان یکون

فیه مجاز عقلی او مجاز بالحذف او مجاز لغوی علی نحو ما ذکر فی

تهذیب الکلام واما تقدیر الکلام بان تصنیف هذا الکتاب غایة

تقریب المرام فبعید کما مر والظاهر من التقریب المعنی اللغوی

فان الشائع فی تفسیر المعنی الاصطلاحی لتقریب لا تقریب المرام

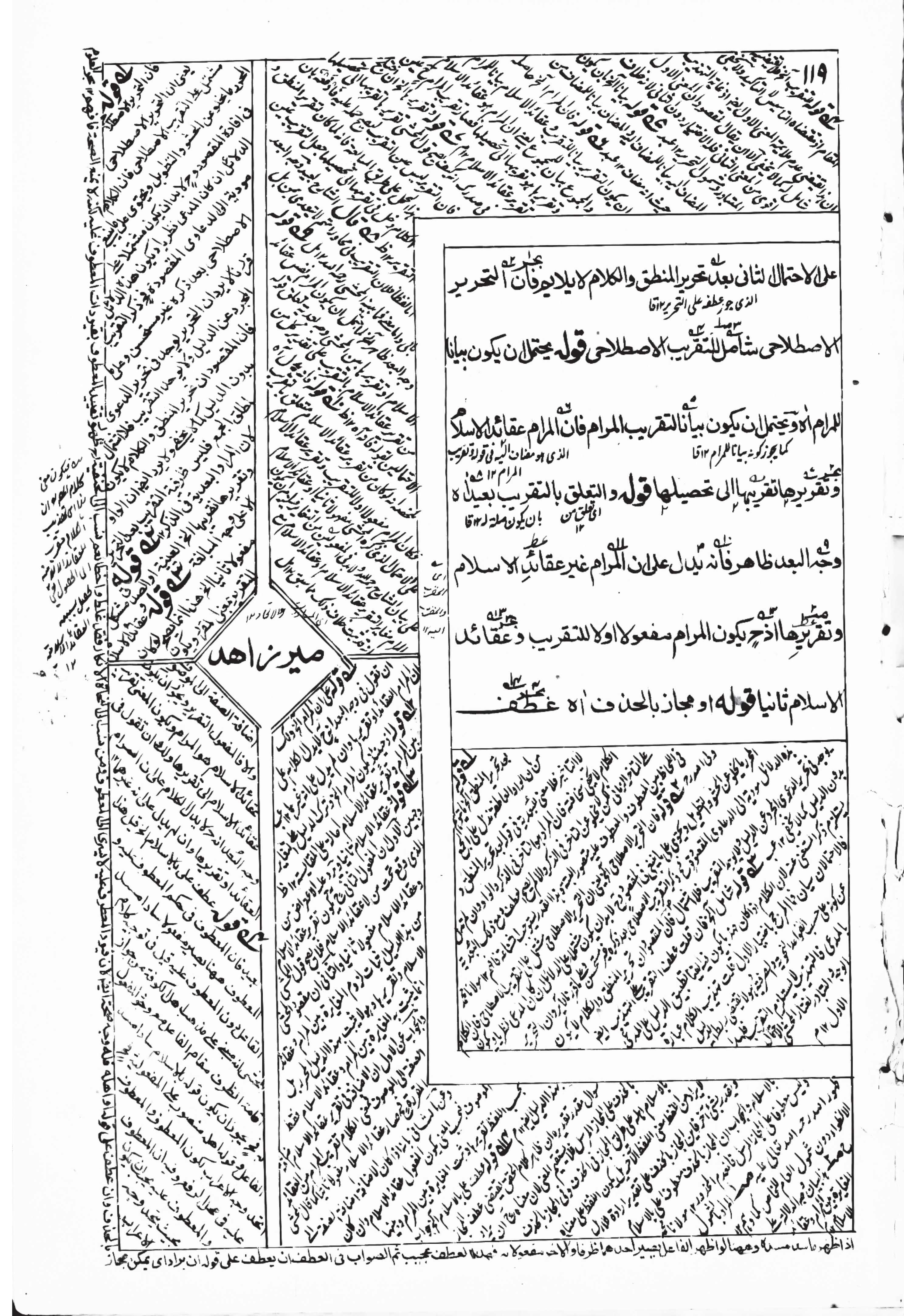
ویحتمل ان یکون معطوفا علی التحریر ای هذا غایة تهذیب الکلام

فی تقریب المرام ووجه المناسب لتقریب بالمعنی الاصطلاحی کان المعنی

اللغوی لا یناسب ان یقع ظرفا للکتاب او لغایة تهذیب الکلام کما ان

التحریر اللغوی لا یجوز فان التقریب الی الافهام یکاد ان یکون لازم

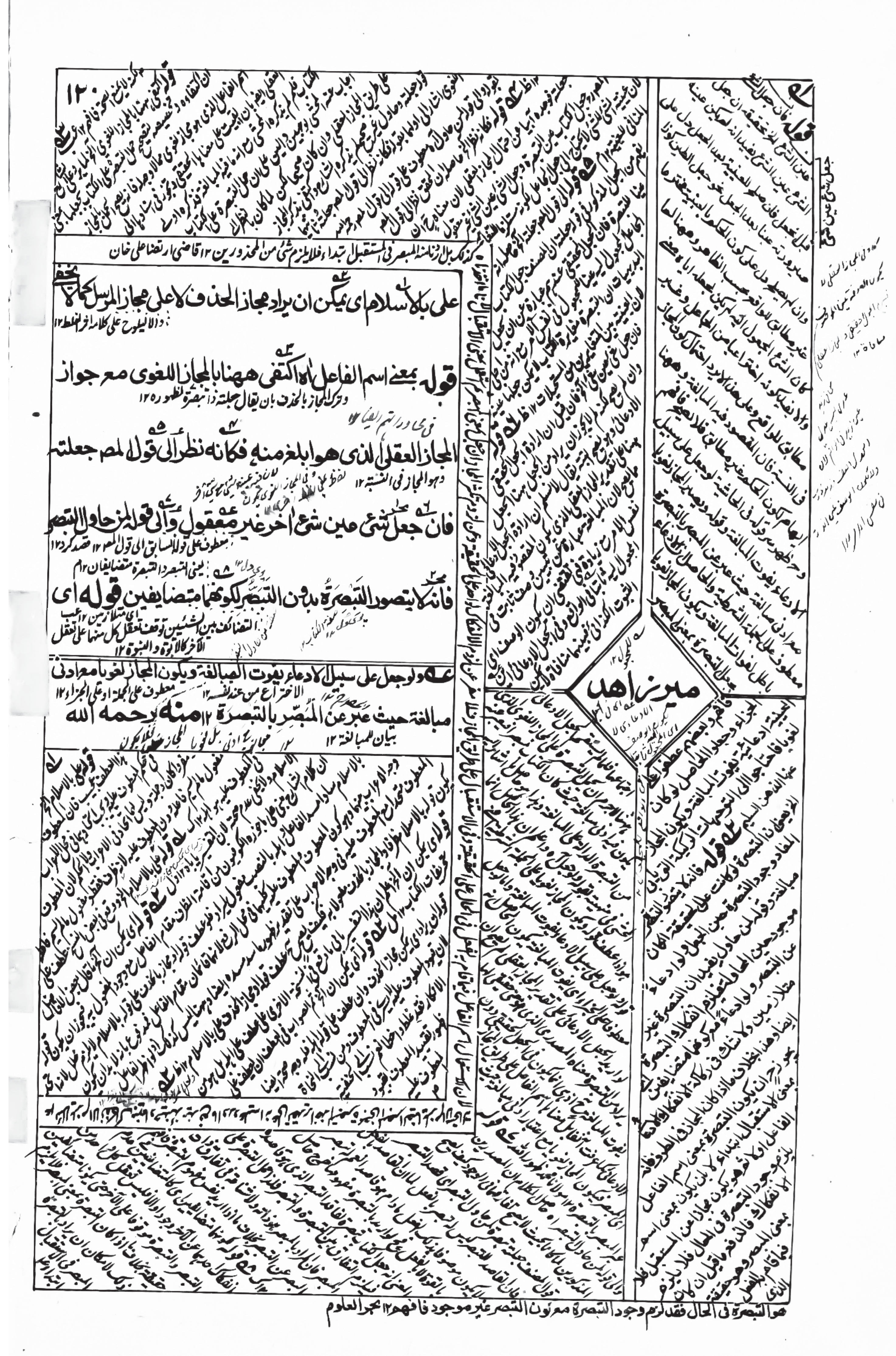
الاخبار ولعل الوجه فی اختیار الاحتمال الاول ان تقریب المرام



مير زاهد

على الاحتمال الثاني بعد تحرير المنطق والكلام لا يلايم فان التحرير
الاصطلاحي شامل للتقريب الاصطلاحي قوله يحتمل ان يكون بيانا
للمرام اه ويحتمل ان يكون بيانا لتقريب المرام فان المرام عقائد الاسلام
وتقريرها تقريبها الى تحصيلها قوله والتعلق بالتقريب بعيد اه
وجه البعد ظاهر فانه يدل على ان المرام غير عقائد الاسلام
وتقريرها اذ حينئذ يكون المرام مفعولا اولا للتقريب وعقائد
الاسلام ثانيا قوله او مجاز بالحذف اه عطف

اذ الظهر ... وههنا الواو الظهر الفاعل بتقدير احدهما ظرفا والآخر مفعولا به فبعد العطف يجب ثم الصواب في العطف ان يعطف على قوله ان براد اي يمكن مجاز



میرزاهد

کذلک بل زمانه المبصر فی المستقبل ابتداء فلا یلزم شیء من المحذورین ۱۲ قاضی ارتضا علی خان

علی بلا اسلام ای یمکن ان یراد مجاز الحذف لا علی مجاز المرسل کما

وذا لا یلوح علی کلامه اخر النمط ۱۲

قوله بمعنی اسم الفاعل اه اکتفی ههنا بالمجاز اللغوی مع جواز

وترک المجاز بالحذف بان یقال جعلته ذا تبصرة لظهوره ۱۲

المجاز العقلی الذی هو ابلغ منه فکانه نظر الی قوله لم جعلته

وهو المجاز فی النسبة ۱۲

فان جعل شیء مین شیء اخر غیر معقول والی قوله المتجاوز التبصر

معطوف علی قوله السابق الی قول المص ۱۲ قصد کرده ۱۲

یعنی التبصر والتبصرة متضایفان ۱۲ م

فانه لا یتصور التبصرة بدون التبصر لکونهما متضایفین قوله ای

ای متلازمین ۱۲ عب

التضایف بین الشیئین توقف تعقل کل منهما علی تعقل الاخر کالابوة والبنوة ۱۲

ولو جعل علی سبیل الادعاء یفوت المبالغة ویکون المجاز لغویا معادنی

الاختراع من عند نفسه ۱۲ معطوف علی الجعل او علی الجزاء ۱۲

مبالغة حیث عبر عن المبصر بالتبصرة ۱۲ منه رحمه الله

بیان للمبالغة ۱۲

هو التبصرة فی الحال فقد لزم وجود التبصرة مع ان التبصر غیر موجود فافهم ۱۲ بحر العلوم



تفهيم الغير اه مصدر مضاف الى الفاعل او الى المفعول

وعلى كلا التقديرين التبصر لمن حاول او للغير او لكليهما على

ما يدل عليه صيغة حاول قوله ما زائدة اه تتمة لبيان معنى

لا سيما فانه اذا كان ما موصولة او موصوفة لم يكن معناه لا مثل

بل لا مثل شيء او لا مثل الذي الآن يقال معناه لا مثل سواء كان

معه شيء او لا قوله وقد يحذف لا اه نقل عن البلباني

مير زاهد

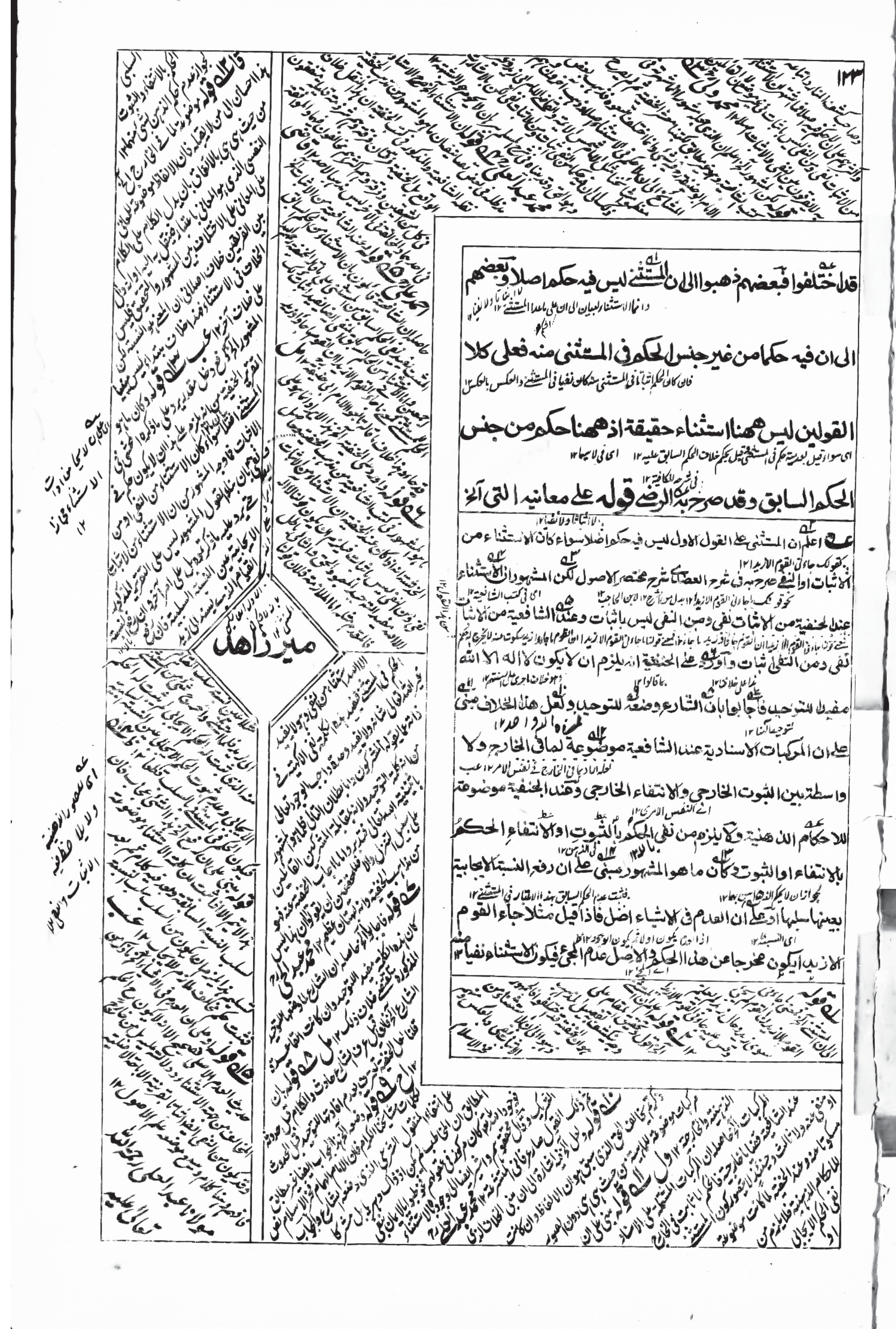
مولانا عبد العلي بحر العلوم رحمة الله تعالى عليه



ان استعمال لا سيما بلا لا نظير له في كلام العرب واعلم ان لا لنفي الجنس
واسمه سي وخبره عند الجمهور محذوف في مثل موجود وعند الاخفش
ما لكنه حينئذ لا يكون الا نكرة موصوفة لان لا التبرئة انما تعمل اذا كان
اسمها نكرة فيكون خبرها ايضا نكرة لامتناع تنكير المبتدأ
وتعريف الخبر والتفصيل مذكور في حواشي الجلبي على
المطول في شرح الديباجة قوله وتحقيقه الا فيه اشارة الى انه ليس
من كلمات الاستثناء حقيقة فان علماء الاصول

ميرزاهد

مولانا عبد العلي بحر العلوم رحمة الله تعالى عليه



قد اختلفوا فبعضهم ذهبوا الى ان المستثنى ليس فيه حكم اصلا وبعضهم الى ان فيه حكما من غير جنس الحكم في المستثنى منه فعلى كلا القولين ليس ههنا استثناء حقيقة اذ ههنا حكم من جنس الحكم السابق وقد صرح به الرضي قوله على معانيه التي الخ

اي في شرح الكافية ١٢

اعلم ان المستثنى على القول الاول ليس فيه حكم اصلا سواء كان الاستثناء من الاثبات او النفي صرح به في شرح العضد شرح مختصر الاصول لكن المشهور ان الاستثناء عند الحنفية من الاثبات نفي ومن النفي ليس باثبات وعند الشافعية من الاثبات نفي ومن النفي اثبات واورد على الحنفية انه يلزم ان لا يكون لا اله الا الله مفيدا للتوحيد فاجابوا بان الشارع وضعه للتوحيد ولعل هذا الخلاف مبني على ان المركبات الاسنادية عند الشافعية موضوعة لما في الخارج ولا واسطة بين الثبوت الخارجي والانتفاء الخارجي وعند الحنفية موضوعة للاحكام الذهنية ولا يلزم من نفي الحكم بالثبوت او الانتفاء الحكم بالانتفاء او الثبوت وكان ما هو المشهور مبني على ان رفع النسبة الايجابية بعينها سلبها او على ان العدم في الاشياء اصل فاذا قيل مثلا جاء القوم الا زيد ايكون مخرجا عن هذا الحكم والاصل عدم المجيء فيكون الاستثناء نفيا ١٢

مير زاهد

الجواب ذكر الشارح ان احتمالات الاسم لمجرد الاحتمال العقلي او على سبيل المجاز كما قاله المحشي ١٢

میر زاهد

فقد علمت ان النقوش ليست بمعنى الكتاب لا وحدها ولا مع غيرها

في شرح قوله لا اختصاص ١٢ رد على شارح الدواني ١٢ — اي النقوش فقط ١٢ — من الالفاظ والمعاني ١٢

الا على سبيل المجاز كيف وذلك متعلق لقصد المصنفين ونظرهم

من قبيل تسمية المعبر باسم المعبر عنه ١٢ — اي كيف يكون النقوش من معاني الكتاب ١٢

ومن المعلوم ان قصدهم ونظرهم لم يتعلق بالنقوش فانحصر

عند العقل او من قبل ١٢ — هذا كالنتيجة لما سبق ١٢

الاحتمالات في لثلث الالفاظ والمعاني والمركب منهما فالنظر ان كان

اي احتمالات الكتاب ١٢ — لانها مما يتعلق غرض المصنفين بتهذيبها وترتيبها ١٢ — اذ ذاك ١٢ — كما في الكتابات الهمدانية ١٢

الى الالفاظ كان الكتاب عبارة عن الفاظ مخصوصة باعتبار دلالتها

والى المعاني بالعرض ١٢ — بالذات والى الالفاظ بالعرض ١٢ — هذه الحيثية تقييدية ١٢

على المعاني المخصوصة وان كان الى المعاني فالكتاب عبارة عن معان مخصوصة

كما ترى في بعض كتب المعقول ١٢ — بتشخص نوعي ١٢

من حيث انه عبر عنها بالالفاظ المخصوصة وان كان الى كليهما

اي الالفاظ والمعاني ١٢ — هو الاحتمالات الثلث ١٢

فالكتاب مركب منهما ولا يبعد ان يكون كل منها متحققا وبالجملة

في الخارج كما عرفت من الامثلة ١٢

ان اطلاق الكتاب على النقوش ليس الا على سبيل المجاز كما يقال

وكلامنا ليس الا في الاطلاق الحقيقي ١٢

اشتريت الكتاب قوله من النقوش المخصوصة او لم يقيد النقوش

المشتري هو النقوش ١٢ — شروع في التحقيق مع الرد على الفاضل اليزدي ١٢

بدلالتها على الالفاظ المخصوصة كما قيد الالفاظ والمعاني فكانه اشار الى ان النقوش

بالدلالة والتعبير ١٢



ليس لها خصوصية معتبرة سوى دلالتها على

الالفاظ المخصوصة بخلاف الالفاظ فانها مع قطع النظر عن

دلالتها على المعاني المخصوصة لها خصوصية معتبرة وكذا المعاني

مع قطع النظر عن تعبيرها بالالفاظ المخصوصة فقوله باعتبار

دلالتها وقوله من حيث عبر عنها ظرف مستقر وليس متعلقا

بالمخصوصة قوله وعلى التقادير فالظرفية مجازية اه عدل

عن تقدير البيان كما هو المشهور فانه على ذلك التقدير

ايضا لا بد من اقامة الشمول العمومي مقام الظرف ولا

فرق الا بان العموم على تقدير البيان في كل معنى من المعاني المحتملة عموم

بحسب الوجود وعلى تقدير عدم التقدير في المعنى الثالث منها خاصة

ـــ الا ترى انه لو كتب الكاتب باي خط من الخطوط لكتب هذا

الكتاب وكانت تلك الخصوصية بعينها ١٢ منه

ميرزاهد

مولانا عبد العلي بحر العلوم رحمه الله تعالى عليه



ميرزاهد

عموم بحسب الصدق وتفصيل المقام ان العلوم المدونة تطلق

لان المنطق صادق على المعاني لانه صادق عليها بخلاف غيرها من النقوش والالفاظ ۱۲ ام

حقيقة على المسائل اما جميعها بحيث لا يشذ عنها مسالة او بعضها

قدر ما يحصل منه غاية العلم فان اريد بالقسم الاول

كالعصمة عن الخطاء في الفكر للمنطق ۱۲

النقوش او الالفاظ منفردة او غير منفردة واريد بالمنطق

متعلق بالالفاظ والنقوش كليهما ۱۲

المعنى الثاني فلا شك انه اعم منه بحسب تحققه فقط ضرورة

تحققه معه وبدونه وعدم صدقه عليه واما المنطق بالمعنى

الاول فهو على ذلك التقدير مما لا يصلح ههنا كما لا يخفى

الذي هو مجموع المسائل ۱۲

وان اريد بالقسم الاول المعاني فان اريد بالمنطق المعنى

الثاني فهو اعم منه بحسب الصدق لصدقه على المسائل

المذكورة وعلى غيرها لمجموع المسائل وان اريد بالمنطق مجموع المسائل

ع هذا اشارة الى ان اطلاقها على التصديق بالمسائل وعلى الملكة الحاصلة منه

ليس اطلاقا حقيقيا لان التدوين حقيقة يتعلق بالمسائل لا بهما ۱۲ منه



فلا يكون بينهما عموم وخصوص في الصدق ولا في التحقق بل كلية وجزئية

ويكون الظرفية مجازية اقامة للشمول الكلي مقام الشمول الظرفي

هذا وبقي النظر بعد فان المقدمة داخلة في القسم الاول على المعنى

الثالث وخارجة عن المنطق وان المعنى الثالث هي المعاني من حيث

التعبير عنها بالفاظ مخصوصة وهي بهذه الحيثية ليست داخلة

في المنطق فكيف يكون الظرفية في المعنى الثالث على تقدير كون المنطق

مجموع المسائل من قبيل كون الجزء في الكل اللهم الا على سبيل المسامحة

وجعل حكم اكثر الاجزاء حكما للكل والاغماض عن حيثية التعبير فتأمل

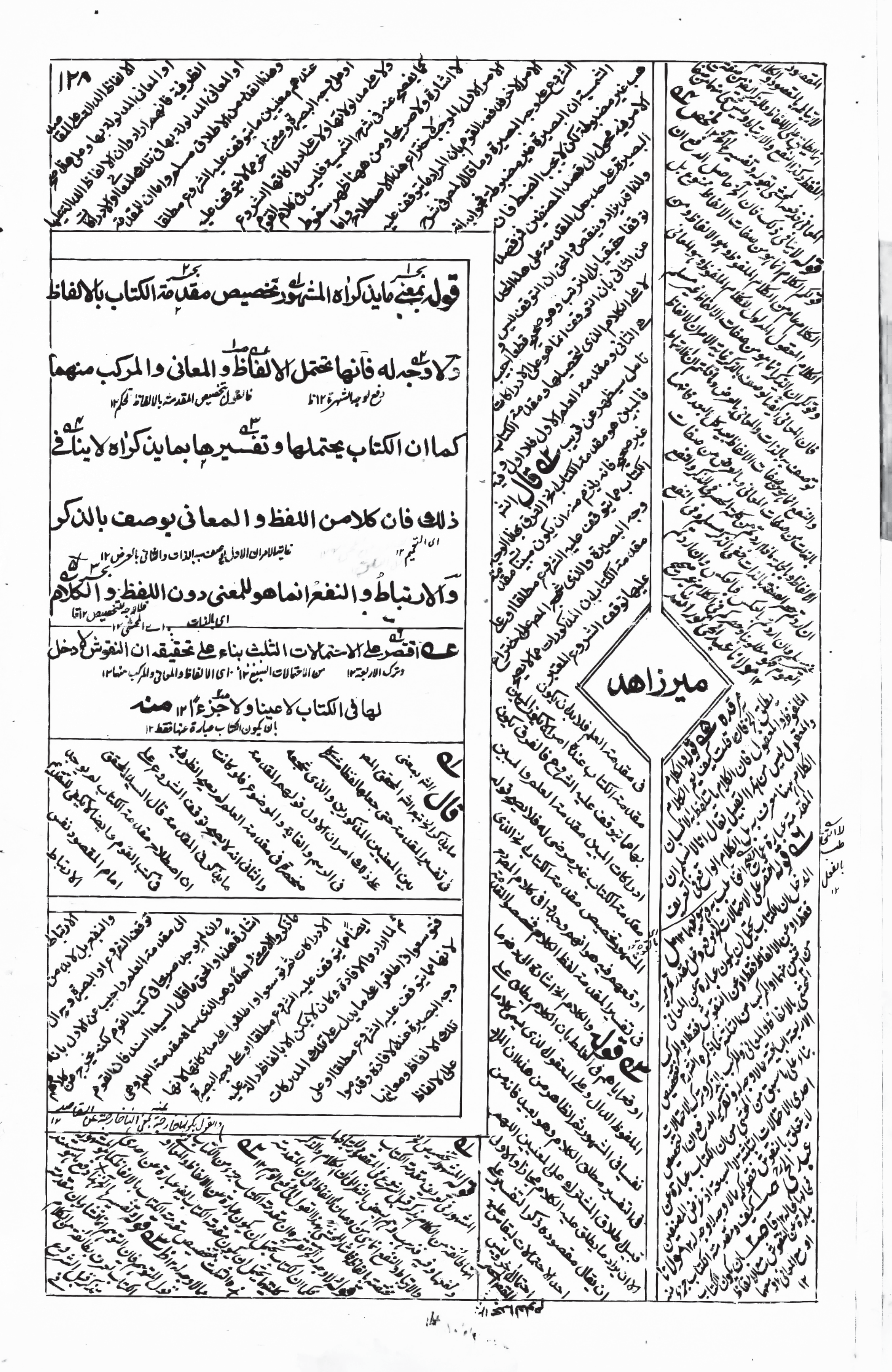
قوله بكسر الدال وفتحها قدم الكسر على الفتح مع ان الفتح ظاهر بحسب

المعنى لان الزمخشري صرح في الفائق ان المقدمة بفتح الدال خلف من القول

والمصنف في المطول اقتصر على الكسر وقال المقدمة من قدم بمعنى تقدم

ميرزاهد

بحر العلوم



قوله بمعنى ما يذكره المشهور تخصيص مقدمة الكتاب بالالفاظ

ولا وجه له فانها تحتمل الالفاظ والمعانى والمركب منهما

دفع لوجه الشهرة ۱۲ فالقول بتخصيص المقدمة بالالفاظ تحكم ۱۲

كما ان الكتاب يحتملها وتفسيرها بما يذكره لا ينافى

ذلك فان كلا من اللفظ والمعانى يوصف بالذكر

اى التفهيم ۱۲ غاية الامر ان الاول يوصف بالذات والثانى بالعرض ۱۲

والارتباط والنفع انما هو للمعنى دون اللفظ والكلام

علاوجه للتخصيص ۱۲ اى بالذات

ع اقتصر على الاحتمالات الثلث بناء على تحقيقه ان النقوش لا دخل

وترك الاربعة ۱۲ من الاحتمالات السبع ۱۲ اى الالفاظ والمعانى والمركب منهما ۱۲

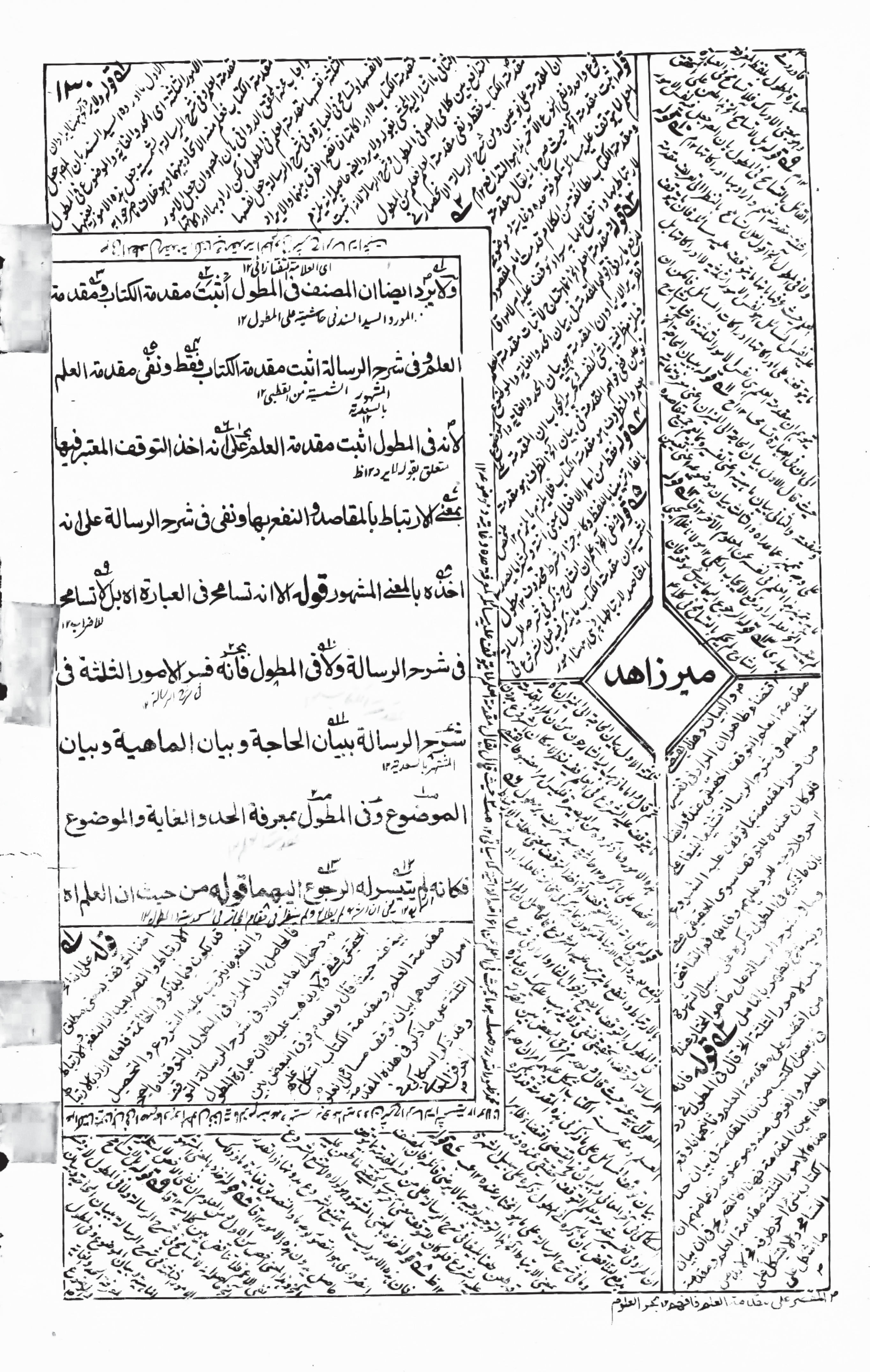
لها فى الكتاب لا عينا ولا جزءا ۱۲ منه

بان لا يكون الكتاب عبارة عنها فقط ۱۲



ميرزاهد

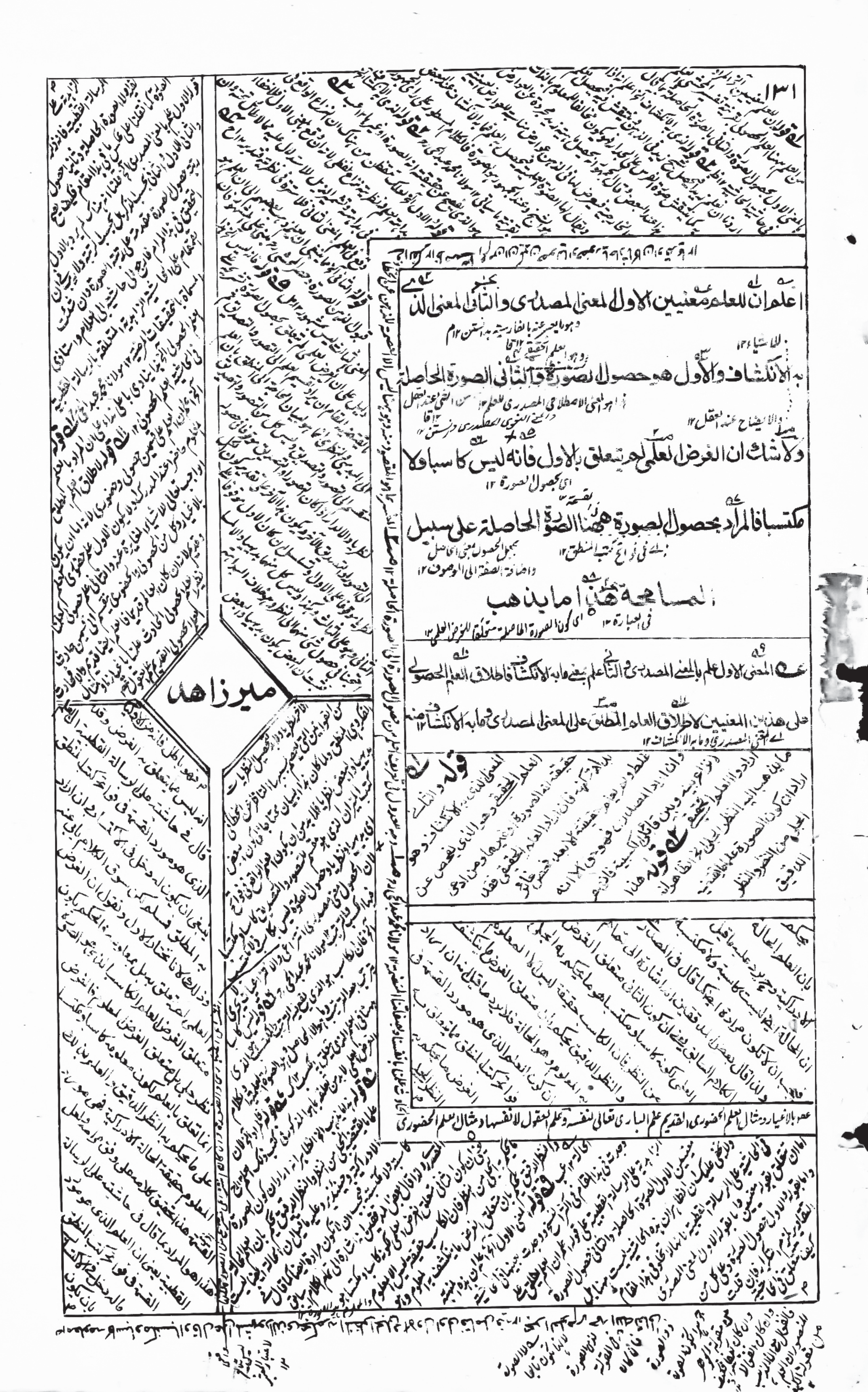
يطلق على الملفوظ والمعقول والمعنى من حيث التعبير عنه باللفظ
مبين له لا من هذه الحيثية فالتغاير بين مقدمة الكتاب ومقدمة
العلم على تقدير ان يكون مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ
وحدها او مع المعاني بحسب المفهوم والصدق وعلى تقدير
ان تكون عبارة عن المعاني وحدها بحسب المفهوم فقط بناء
على اتحاد العلم والمعلوم بالذات ولا وجه ايضا لتخصيص مقدمة
الكتاب بجميع ما يذكر قبل المقاصد بل بعض ما يكون له ارتباط
بالمقاصد وفيه نفع لها على الاستقلال ايضا مقدمة الكتاب كما
ان كلا من معرفة الحد والغاية والموضوع مقدمة العلم قوله فلا يرد



ميرزاهد

ولا يرد ايضا ان المصنف في المطول اثبت مقدمة الكتاب و مقدمة
العلم و في شرح الرسالة اثبت مقدمة الكتاب فقط ونفى مقدمة العلم
لانه في المطول اثبت مقدمة العلم على انه اخذ التوقف المعتبر فيها
بمعنى الارتباط بالمقاصد و النفع بها ونفى في شرح الرسالة على انه
اخذه بالمعنى المشهور قوله الا انه تسامح في العبارة اه بل لا تسامح
في شرح الرسالة ولا في المطول فانه فسر الامور الثلثة في
شرح الرسالة ببيان الحاجة وبيان الماهية وبيان
الموضوع وفي المطول بمعرفة الحد والغاية والموضوع
فكانه لم يتيسر له الرجوع اليهما قوله من حيث ان العلم اه

م المشتمل على مقدمة العلم ذاهم بحر العلوم



اعلم ان للعلم معنيين الاول المعنى المصدرى والثانى المعنى الذى به الانكشاف والاول هو حصول الصورة والثانى الصورة الحاصلة ولا شك ان الغرض العلمى لم يتعلق بالاول فانه ليس كاسبا ولا مكتسبا فالمراد بحصول الصورة ههنا الصورة الحاصلة على سبيل المسامحة هذا ما يذهب

ع المعنى الاول علم بالمعنى المصدرى والثانى علم بمعنى ما به الانكشاف فاطلاق العلم الحصولى على هذين المعنيين كاطلاق العام المطلق على المعنى المصدرى وما به الانكشاف منه ١٢

میرزاهد

ميرزاهد

اي وان كان الحالة عين الموضوع او جزءه ١٢

اليه النظر الجلي ثم النظر الدقيق يحكم بان المراد بحصول الصورة

المعنى الحاصل بالمصدر وحقيقته ما يعبر عنه بالفارسية بدانش وهي

حالة ادراكية تتحقق عند حصول الشيء في الذهن وتلك الحالة

الادراكية تصدق على الاشياء الحاصلة في الذهن صدقا عرضيا

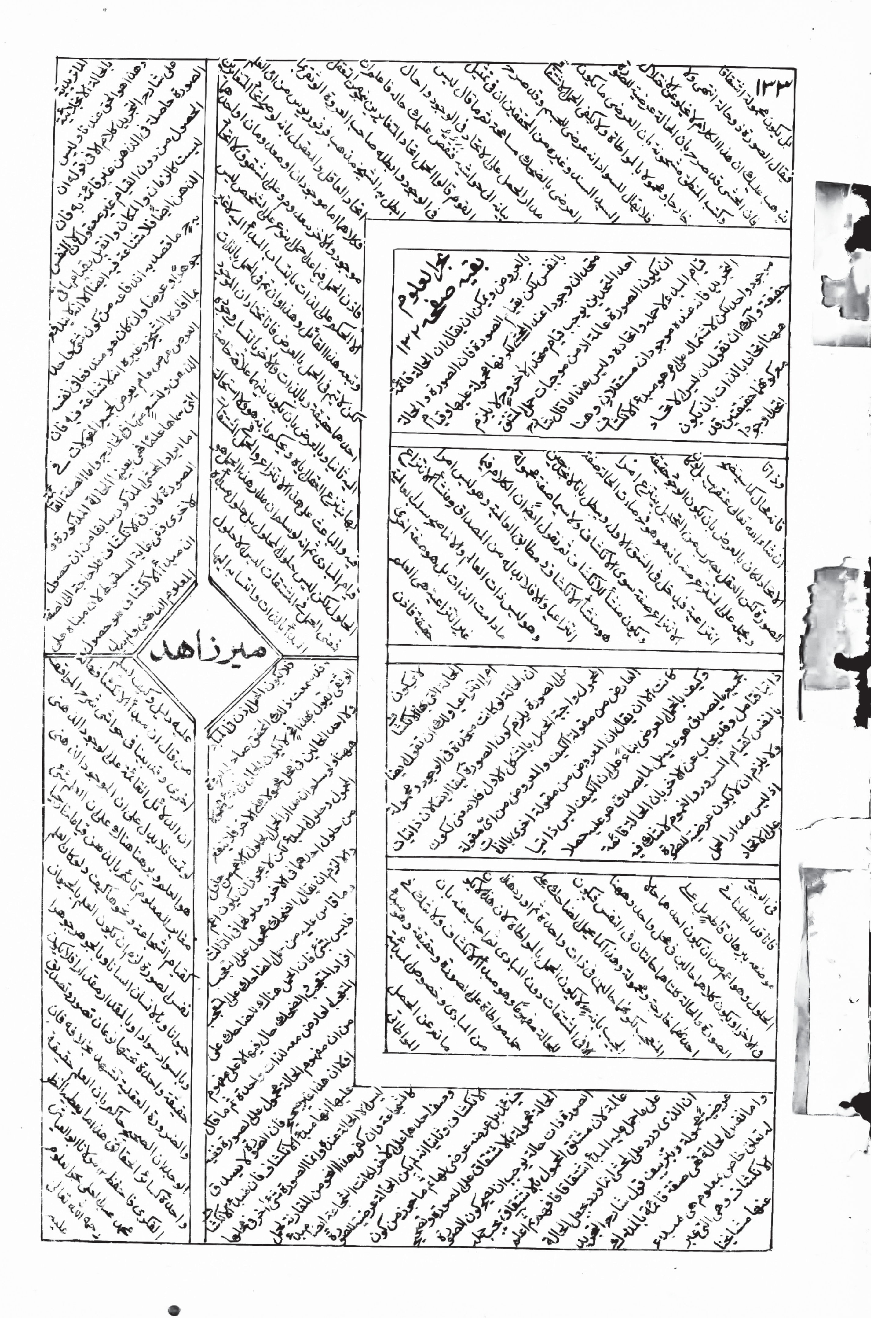
وذلك لانه اذا حصل شيء في الذهن يحصل له وصف يحمل ذلك الوصف

عليه فيقال له صورة علمية وهذا المحمول ليس نفس الموضوع ولا ذاتيا

له والا لكان محمولا عليه حال كونه موجودا في الخارج ضرورة ان الذات

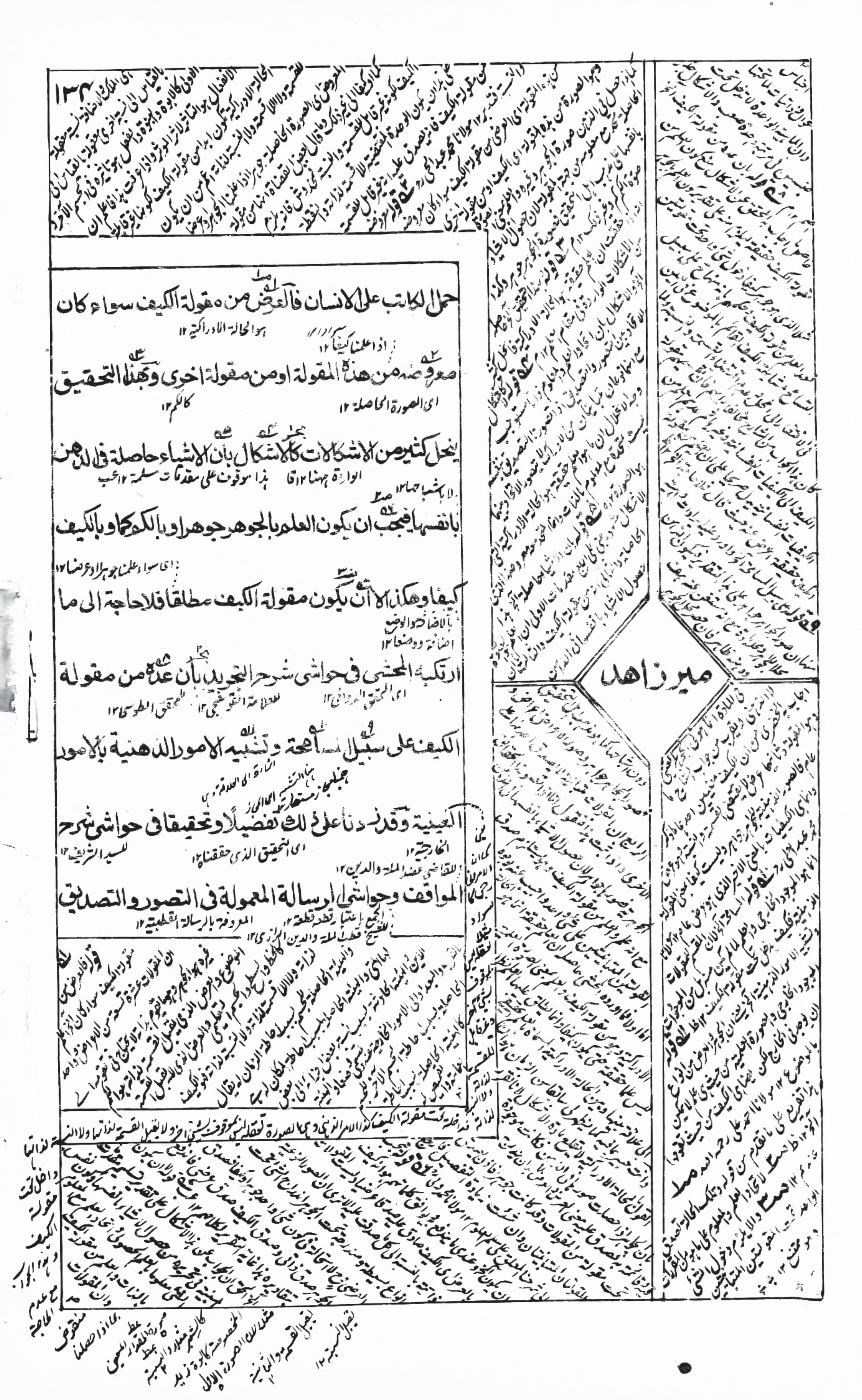
والذاتي لا يختلفان باختلاف الوجود فهذا الحمل من قبيل

(بقيه در صفحه ١٣٣)

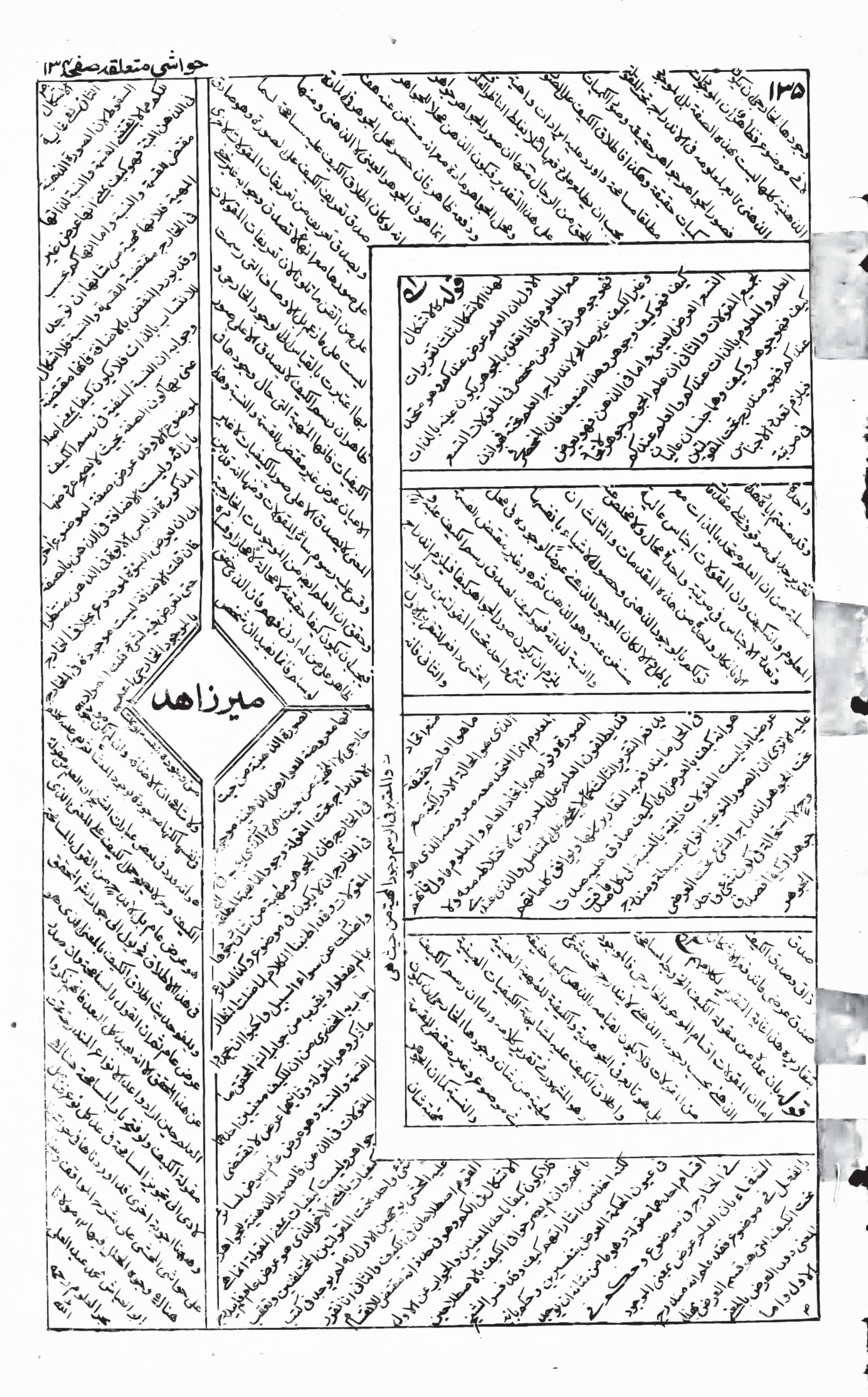


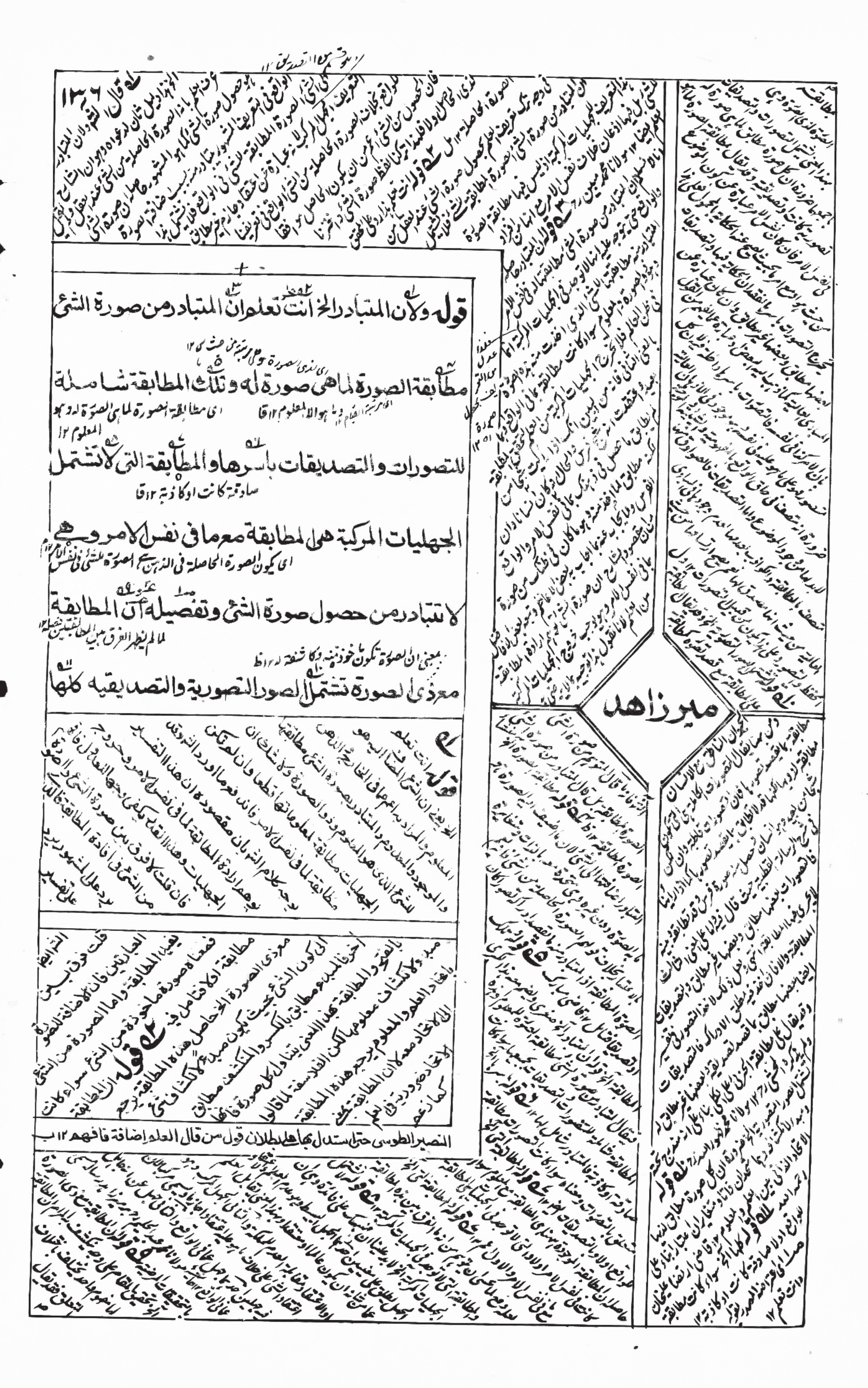
بقية بحر العلوم صفحة ۱۳۲

میرزاهد



حمل الكاتب على الانسان فالعرض من مقولة الكيف سواء كان
صورة منه من هذه المقولة او من مقولة اخرى وبهذا التحقيق
ينحل كثير من الاشكالات كالاشكال بان الاشياء حاصلة في الذهن
بانفسها فيجب ان يكون العلم بالجوهر جوهرا و بالكم كما و بالكيف
كيفا وهكذا الا ان يكون مقولة الكيف مطلقا فلا حاجة الى ما
ارتكبه المحشي في حواشي شرح التجريد بان عده من مقولة
الكيف على سبيل المسامحة وتشبيه الامور الذهنية بالامور
العينية وقد زدنا على ذلك تفصيلا وتحقيقا في حواشي شرح
المواقف وحواشي الرسالة المعمولة في التصور والتصديق


ميرزاهد



قوله ولأن المتبادر الخ أنت تعلم أن المتبادر من صورة الشيء

مطابقة الصورة لما هي صورة له وتلك المطابقة شاملة

للتصورات والتصديقات بأسرها والمطابقة التي لا تشتمل

الجهليات المركبة هي المطابقة مع ما في نفس الأمر وهي

لا تتبادر من حصول صورة الشيء وتفصيله أن المطابقة

معرّف الصورة تشتمل الصور التصورية والتصديقية كلها

ميرزاهد

النصير الطوسي حتى استدل بها على بطلان قول من قال العلم إضافة فافهم ١٢ ب

فينخرج المطلوب فتدبر ويمكن ان تكون تقييدية وهذا ظاهر ١٢ منه واذا وجد الاتصاف في نفس الامر لابد ان يوجد الموصوفات والمتصورات فيه ١٢ منه فكيف يتبادر من صورة الشيء كونها مطابقة لذي الصورة ١٢

ميرزاهد

فان صورة الانسان والفرس مثلا مطابقة للانسان والفرس

وصورة الوقوع واللاوقوع مطابقة للوقوع واللاوقوع والمطا

بقة في نفس الامر تشتمل التصورات باسرها لان كل متصور

فهو موجود في نفس الامر لاتصافه فيها بمفهوم واقله المفهومية

فهو موجود فيها ضرورة وجود الموصوف في ظرف الاتصاف وتشتمل

الصوادق من التصديقات فان قلت المعتبر في مطابقة الصورة

التصديقية من حيث انها حكاية عن الواقع المطابقة مع المحكي عنه

قوله من حيث انها الخ اعلم ان الحيثية على ثلثة اقسام لان الحيثية ان لم تفد معنى سوى معنى الحيث فهي اطلاقية

ليست افرادا لها في نفس الامر بل لاثبوت لها اصلا ويصدق الحكم بانتفاء معنونها وما فرض فردا لها او بانتفاء صدقها على ما فرض افرادا لها



الا ترى انه اذا انتقش صورة على انها حكاية عن زيد يعتبر فيه

المطابقة مع ما هي حكاية عنه قلت هب اذا نسبت الصورة

التصديقية بخصوصها الى الشيء المطابق يتبادر منه المحكي عنه اما

اذا نسبت الصورة مطلقا اليه فالمتبادر منه هو ذو الصورة فتأمل

قوله ولانه يخرج عنه الا ان يقال المراد بالعقل ههنا الذهن

فانه ربما يطلق العقل على الذهن مقابل الخارج فان قلت فحينئذ يخرج

الادراك الذي بتوسط الحواس الظاهرة فان هذا الادراك انما

هو بوجود المدرك في الخارج عند المدرك قلت مدركات الحس الظاهر

حال الاحساس تنطبع في الحس المشترك فانه يأخذ الصورة عن المادة

حال كونها موجودة عند الحس فاذا زالت هذه الحالة تزول تلك



ميرزاهد

الصورة عنه وتحصل في الخيال ثم هذه الوجوه الثلثة للعدول عن
التعريف بحصول صورة الشئ في العقل كما يدل عليه قوله لم نقل الخ
لا للعدول عنه الى التعريف بالصورة الحاصلة عند العقل ولا يصير
وجها واحدا قوله وهو مطلق الصورة الخ تعريف اخر للعلم على ما اختار
في هذا المقام والاول يخص بعلم الممكن والعلم الحصولي وهذا يعم
علم الواجب والممكن والعلم الحضوري والحصولي ويحتمل ان يكون
بيانا للتعريف الاول فان الحضور والحصول كالمترادفين

ع يعني ان الظاهر المتبادر من قوله ولم نقل الخ المقصود به بيان سبب
العدول عن هذا التعريف فقط يعني لم نقل ذلك لانه ولانه فتصير حينئذ كل واحد
من الوجوه الثلث وجها مستقلا لذلك ويحتمل ايضا ان يكون المقصود بيان
ذلك التعريف ولم يقل ذلك لما فيه من المسامحات الثلث المذكورة فيصير
هذه الوجوه وجها على حدة للعدول عن هذا الى ذلك بخصوصه لكن فيه ايضا
مسامحة لما فيه من لفظ عند الذي يتبادر منه المقارنة لا الحصول ففيه وقوع
في الذي هرب لاجله اللهم الا ان يجاب بالقلة والكثرة ١٢ منه رح



میرزاهد

والشيء يسمى صورة من حيث الحضور العلمي لا من حيث الوجود
الذهني فقط كما يتوهم من كلام بعضهم والفلاسفة لا يتحاشون
عن اطلاق العقل على ما يشتمل الواجب حيث صرحوا بانه عقل
وعاقل ومعقول قوله سواء كانت عين ماهيته الخ هذا التعميم
شامل لافراد العلم كلها ولا يخرج عنه فرد منه فانه لا علم غير
التصور بالكنه وغير غيره فلعله اراد بالعينية عينية لا تكون معها
الغيرية اصلا وبالغيرية غيرية تشتمل الاعتبارية واراد بالتصور بالكنه
ان يتمثل ماهية الشيء في العقل بحيث تكون مراة لملاحظة ذلك
الشيء وبغيره التصور بالوجه والعلم بكنه الشيء والعلم بوجه الشيء

ع انحصار المرآتية فى المعرف فى غير موضع ١٢ ظ صه اى فى غير التصور بالكنه هو التصور بالوجه و بوجه الشئ و بكنهه الصورة غير ماهية المدرك ١٢ صه اى ان كان الحاصل فى الآلات عينا للمدرك حتى يكون العلم بكنه الشئ ١٢

وكان التصور الاحساسى والعلم التصديقى والعلم الحضورى

هو ههنا للتحقيق ١٢

من جملة الاخيرين على ما يظهر بالتامل لصادق فالصورة

اى العلم بكنه الشئ و بوجه الشئ ١٢ الخالى عن شوائب النقص ١٢ هذا متعلق بقوله واراد الخ ١٢

فى التصور بالكنه عين ماهية المدرك دون التغاير وفى غيره

بالفتح ١٢ صلا لا ذاتيا ولا اعتباريا ١٢ المتمثل فى الذهن من حيث المرآتية ١٢ فافهم ١٢

غيرها ولو بالاعتبار الا ترى ان الحيوان الناطق عين ماهية

كما فى التصور بكنهه ١٢ فى العلم بالكنه ١٢ بمعنى الذهن المقابل للخارج ١٢ اى الحاصل ١٢

ع لانه عبارة عن الحاصل فى العقل حالة الاحساس ولاشك انه

دليل لان التصور الاحساسى داخل فى الاخيرين ١٢ اى الآلات ١٢

وجه لا عينه والا لما اختلفت الحال عند الاحساس وعدمه ١٢ منه

يكون كشفا تاما حالة الاحساس مع انا نجد فينا خلافه ١٢

غ لانه عبارة عن حصول الصورة بنفسها لا بصورتها فيكون

اى العلم التصديقى ١٢ اى النظاهر ١٢ حتى يكون العلم علما بالكنه ١٢

ذلك العلم بكنه الشئ لا علمه بالكنه والفرق بين ١٢ منه رح

اى بين حصول الصورة بنفسها و بصورتها ١٢

س لان العلم الحضورى عبارة عن حضور الصورة الخارجية

الموجودة فى الخارج ١٢ حتى لا يكون علمه بكنهه بل يكون بالكنه ان كان فيكون علمه علما بكنهه ١٢

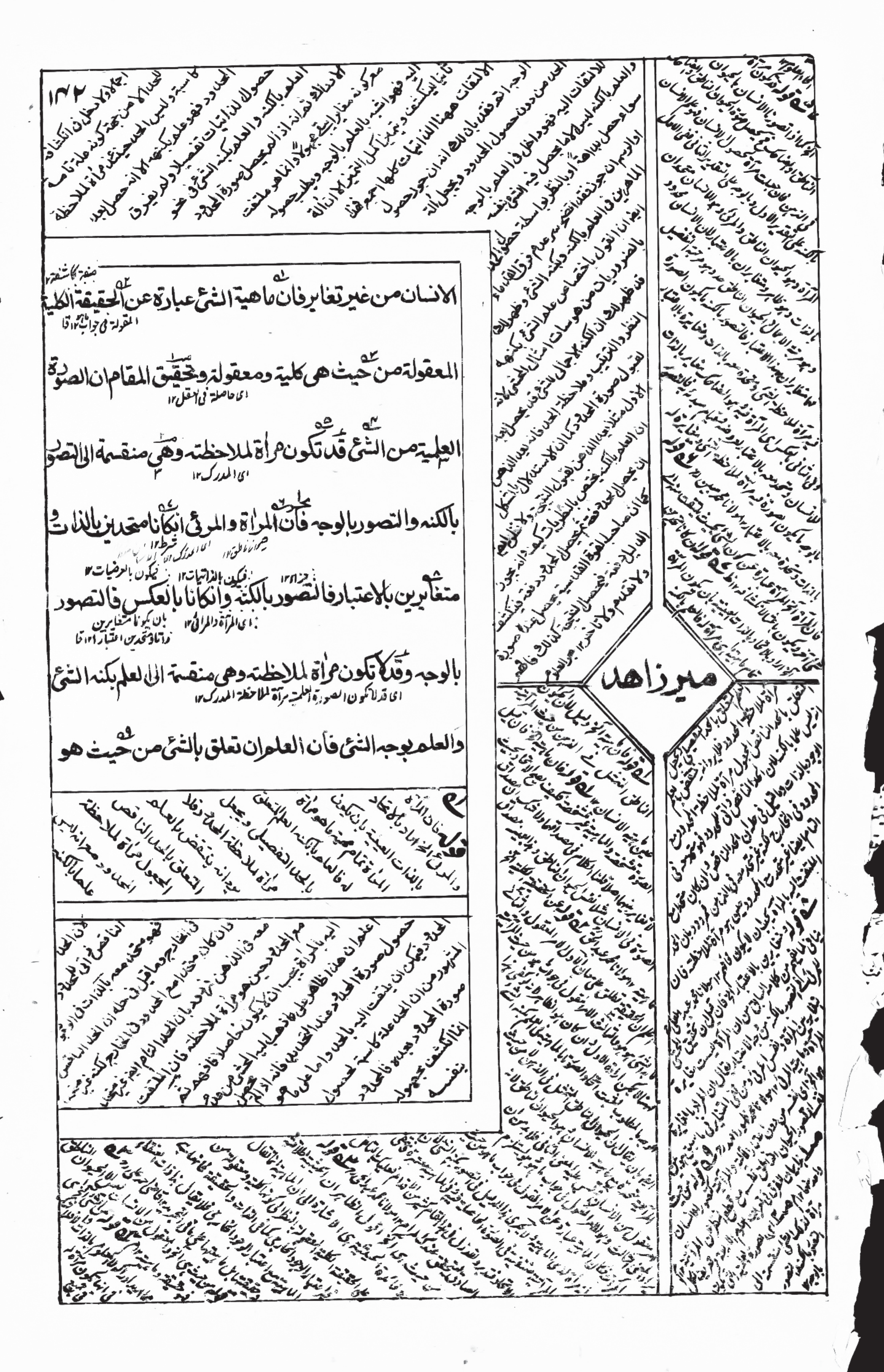
عند المدرك لا عن تمثل الماهية الكلية فى العقل ١٢ منه

المدرك ١٢ كما يكون فى العلم الحصولى ١٢ هو العقل ١٢

قوله وكان التصور الاحساسى الخ فانه عبارة عن الصورة الحاصلة فى الآلات حال الاحساس ولاشك انها نفس هوية الخارجية

میر زاهد

كم قوله عين ماهيته لان الماهية عبارة عن المفهوم الكلى من حيث انه مرآة للمدرك فى المتصور بالكنه الخ [illegible]



ميرزاهد

الانسان من غير تغاير فان ماهية الشيء عبارة عن الحقيقة الكلية
المعقولة من حيث هي كلية ومعقولة وتحقيق المقام ان الصورة
العلمية من الشيء قد تكون مرآة لملاحظته وهي منقسمة الى التصور
بالكنه والتصور بالوجه فان المرآة والمرئي ان كانا متحدين بالذات
متغايرين بالاعتبار فالتصور بالكنه وان كانا بالعكس فالتصور
بالوجه وقد لا تكون مرآة لملاحظته وهي منقسمة الى العلم بكنه الشيء
والعلم بوجه الشيء فان العلمان تعلق بالشيء من حيث هو



فالعلم بكنه الشئ وان تعلق بوجه من وجوهه من حيث هو وجهه

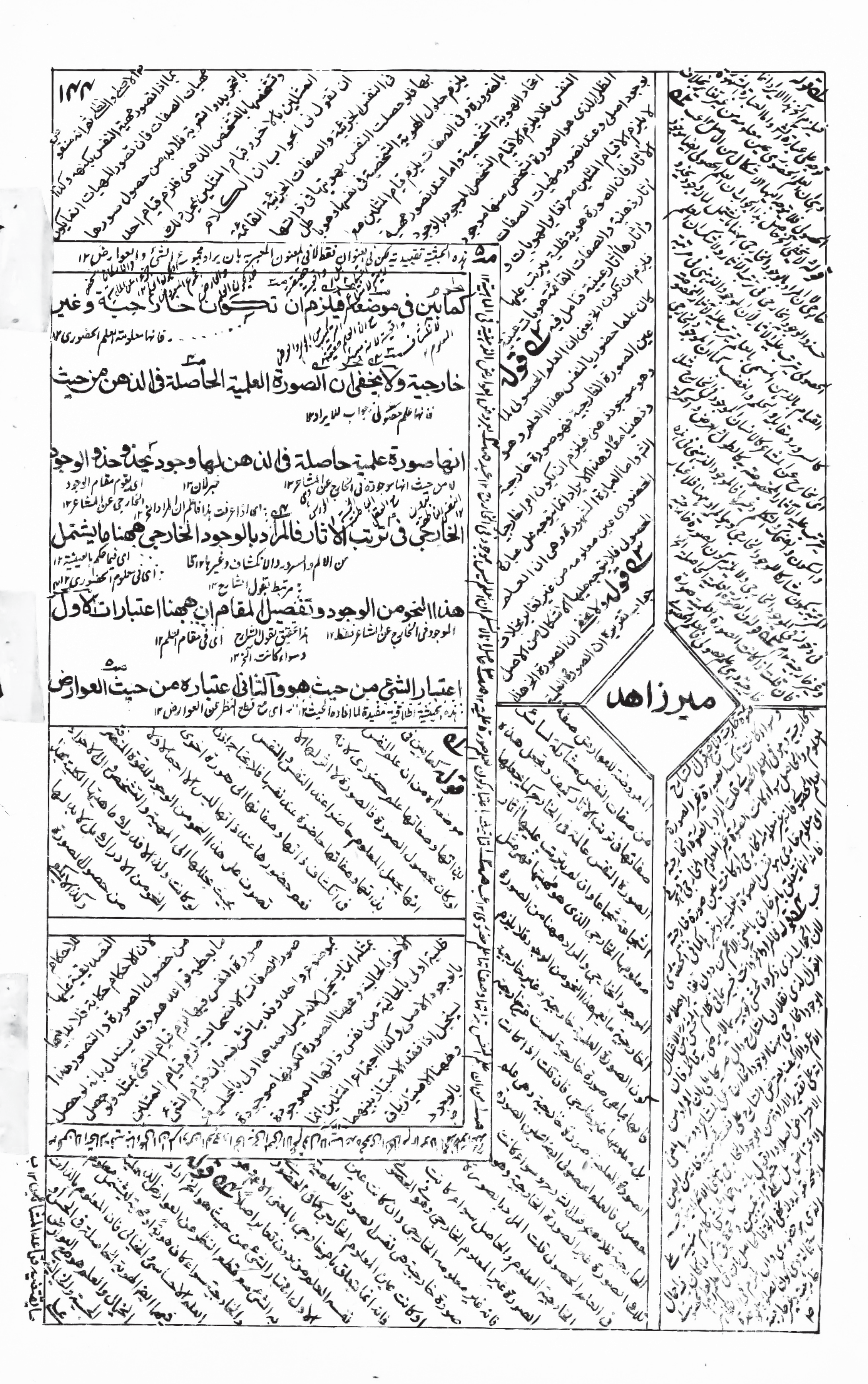
فالعلم بوجه الشئ فتامل فى هذا التحقيق لعلك لا تجده

فى غير ذلك التعليق قوله وسواء كانت تلك الصورة

نقل عنه فى الحاشية ان علم العلم الحصولى علم حضورى

مولانا ابو العباس مير زاهد عليه رحمة الله تعالى

میرزاهد



ميرزاهد

كما بين في موضعه فيلزم ان تكون خارجية وغير

خارجية ولا يخفى ان الصورة العلمية الحاصلة في الذهن من حيث

انها صورة علمية حاصلة في الذهن لها وجود يحذو حذو الوجود

الخارجي في ترتب الآثار فالمراد بالوجود الخارجي ههنا ما يشمل

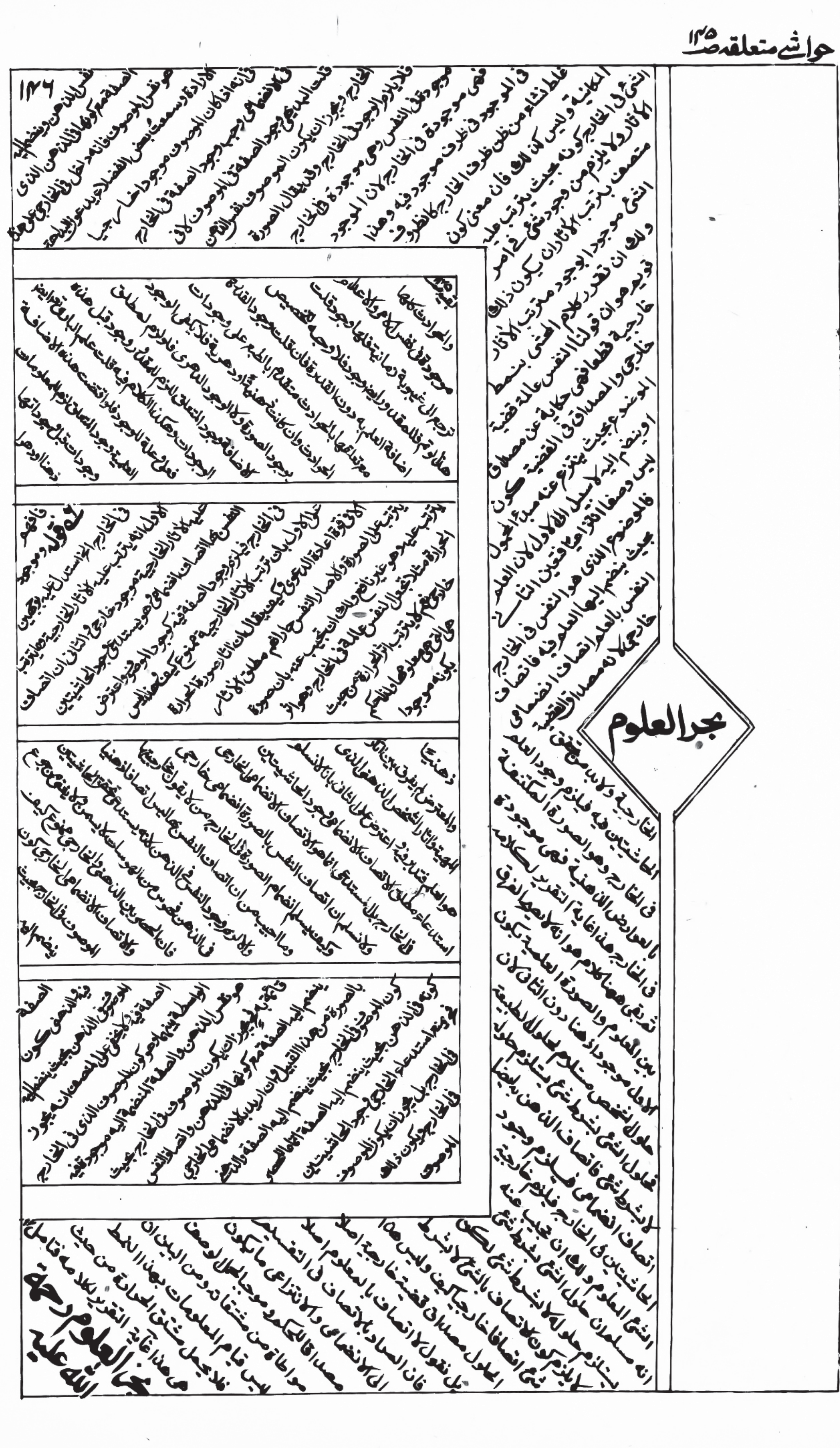
هذا النحو من الوجود وتفصيل المقام ان ههنا اعتبارات الاول

اعتبار الشيء من حيث هو هو والثاني اعتباره من حيث العوارض



ميرزاهد

الخارجة والثالث اعتباره من حيث العوارض الذهنية فالشيء من
حيث هو معلوم بالعلم الحصولي بالذات لحصول صورته في الذهن
وموجود في الخارج والذهن معا لحصوله في الخارج بنفسه وفي
الذهن بصورته والشيء من حيث العوارض الخارجية معلوم
بالعلم الحصولي بالعرض لتحقق العلم عند انتفائه وهو صفة
ذات اضافة لابد له من معلوم وموجود في الخارج لترتب
الآثار الخارجية عليه والشيء من حيث العوارض الذهنية علم
حصولي لكونه صورة ذهنية للاعتبار الاول وعلم حضوري
بنفس هذا العلم ومعلوم بالعلم الحضوري لكونه صفة قائمة بالنفس
وعلمها بذاتها وصفاتها علم حضوري كما بين في موضعه وموجود
في الخارج لترتب الآثار الخارجية عليه واتصاف الذهن بها



بحر العلوم



اتصافا فالانضمام ما وهو يستدعى وجود الحاشيتين فى الخارج و

بهذا التفصيل يظهر لك ان المعلوم بالذات فى العلم الحصولى

هو لا عتبار الاول لا العين الخارجى و لا الصورة الذهنية من

حيث انها صورة ذهنية وان العلم الحصولى علم حقيقى ومن

خص العلم الحقيقى بالعلم الحضورى فكانه توهم ان المعلوم

بالذات فى العلم الحصولى هو العين الخارجى و يظهر لك

ان العلم والمعلوم فى الحصولى متحدان بالذات و متغايران

بالاعتبار كما انهما فى الحضورى متحدان ذاتا واعتبارا ومن

ظن ان التغاير بينهما فى الحصولى بالذات حيث قال

ان مجموع المعروض والعوارض الذهنية علم والمعروض فقط



میر زاهد

معلوم فيلزم عليه ان ما يصدق الكيفية العلمية لا تكون
حقيقة محصلة لامتناع التركيب الحقيقي من الجوهر والعرض
مع ان مناط الانكشاف هو ان يحصل المعروض فقط لا ان يحصل
مجموع المعروض والعوارض على ما يشهد به الضرورة كيف
ولو حصل المعروض في الذهن خاليا عن العوارض لتحقق
الانكشاف ومن زعم ان التغاير بينهما في الحضوري تغاير اعتباري
كتغاير المعالج والمعالج فقد اشتبه عليه التغاير الذي هو
مصداق تحققهما بالتغاير الذي بعد تحققهما ولقد اطنبنا الكلام
في هذا المقام فانه من مزال الاقدام بفضل الله وتوفيقه الاعتصام

من العوارض مخصوصا
في الشيء من حيث هو بل هو
والتشخص كلاهما خارجيان ومعلوم ان العوارض
ليست داخلة فيه الا ان الشيء من حيث هو
ادلة يتصف به النفس وليس آلة للانكشاف
فلم يصح علما ضرورة ان العلم صفة من
الصفات النفسانية واما التشخص لما كان صفة
النفس وآلة لانكشاف العلوم صار علما ولعل
هذا القائل زعم ان العوارض مناط التشخص
الذهني فقال ما قال فافهم **قوله**
ومن زعم ان التغاير بينهما بالحضور وكذا الزام
النصير الطوسي حيث قال في جواب اشكال
الامام رحمه الله بان حصول الشيء اي علم
احاطة بالشيء يقتضي تغاير الشيئين كاضافة
الشيء الى الشيء وايجاد الشيء بنفسه فيلزم الاقتضاء
انه لا يكون التشخص عالما بكلية في الحصول
انه لا يكون التغاير الا باعتبار نفسه معالج باعتبار
الجواب بان المعالج نفسه [illegible] ايجاد لانه يقتضي
والايضا فيه فان [illegible] بكلية ومثله [illegible]
المورد للعلم ليس بالذات فان الذات ما على
الوجد على الوجد يعقل ذاتنا فهو اما نفس
الحركة انا كان تعقل علمنا بذاتنا وهو هذا الى غير
ما لا يكون فعلمنا نفس ذاتنا او علمنا بذاتنا
علمنا بذاتنا فيكون هو نفس علمنا بذاتنا ايضا
النهاية واما ان لا يكون علمنا بذاتنا نفس ذاتنا
فيلزم ان لا يكون والجواب ان علمنا بذاتنا
حيث قال في الجواب انا نجوز من الاعتبار
هو ذاتنا بالذات وخطر ذاتنا بلحاظ اعتبار
والشيء الواحد قد يكون له اعتبارات
لا يتعقل عليه دام المتغاير بعينه

بحر العلوم

والمعالج والمعالج له بالاعتبار
اعترافه بالتغاير لاعتباري بين المعالج
وكونه مقصده من هذا القول مع
بالاعتبار على الآخر
التغاير في
عليه بالذات لو ذلك ان توجه كلام الطوسي
بان مقصوده ان الاضافة ليس هناك
شيء من العلم والمعلوم اصلا فانه يجوز
ان يكون شيء واحد مبدء الانكشاف نفسه
بل انما يعرض الاضافة بعد اعتبار الا وصاف
الحادثة قيود البعد الانكشاف وعند هذا
الاعتبار الحال كالمعالج والمعالج وحصول
ان الاعتراض ليس في معد اق العلوم
العلوم والعالم اذ الاضافة هناك
الاشكال بعد عروض الاضافة

هذه العبارة

قوله فيلزم عليها يعني
ان الصورة الذهنية من العلوم
قد تكون جوهرا والعوارض من مقولة اخرى
من مقولات الاعراض فلو تركب العلم منهما لزم تركب
العلم المتعلق بالجوهر من الجوهر والعرض والمركب
منهما حقيقة اعتبارية وقد علمت ان التركيب عن الجوهر
والعرض فقط تمثيلا في الصورة العلوم من مقولتين
والعوارض من مقولة اخرى والمركب من مقولات
مختلفة يكون امرا اعتباريا فان التركيب الحقيقي
من مقولات متباينة باطل مطلقا لانه لا يتم عليه
ان كون العلم حقيقة متحصلة مع القول بكونه
عين الصورة لا يستقيم اصلا لانه
جهة العلم بالجوهر جوهر
وبالكيف

كيف ان
تجويز الحقيقة فانه يوجب
حقيقة واحدة متحصلة من داخلة
تحت جنس [illegible] متحصلة ولا بد من امتناع التركيب
الحقيقي من الجوهر والعرض **قوله**
الوجدان الحاكم قد مر العلوم الحقيقي من الجوهر والعرض
التحقيق لا نخالف فلا التركيب من العوارض الذهنية
هل مقولات متباينة فجوز القول بتركيب من مقولتين
وليس الشيء المتباين بحيث لا تحكم به استبعاد اذ لا ان
المقولات في غاية الخلاف فلا يستدل البعض بالاخرى
بين الاجزاء وهو مشعر وقال متباين مما يعلم من العوارض
مهية من مقولات متباينة يجوز انه يجوز ان يكون
مقولات شتى ومهية مما يكون من الكيف
كيفا مثلا لان لا يصدق صدق
كما يصدق الشيء

في التشخص
وما هو الا التشخص
يعني ان مناط الانكشاف
المحذور فافهم **قوله** مع ان مناط الانكشاف
يقتضي ان يكون تحت مقولة من مقولات الاعراض
لكنه مخصوص في الخارج واللاخرين فيكون احد الاجزاء
الا انه لم يبحث المقولتين فليه ان العرض وان
ومقولة فلا يلزم من التركيب من الجوهر والعرض
واما القول بان العرض ليس جنسا
جواهر بالمعنى المذكور
فصول الجواهر

والتشخص في التشخص الذهني الصورة والعوارض لا دخل لها
وانكشف به فلا دخل للعوارض في وجود
هذا التشخص وجود عروض العوارض
كالتشخص ويحصل العلوم والانكشاف

الذي يتصف به الذهن

كيف هنا
التشخص لا يوجب تبيان
العوارض حصل والانكار عسى ان يكون
وهنا الا ظاهر هنا الان فعم ما قيل ان هذا الوهم لدى اعلى
ما يلزم تبعه على ان الشيء من حيث هو كاف في الانكشاف لان الغالب
ان الشيء من العوارض ليس لا هو ايضا لو كان لشيء يحتاج الى العوارض
عن العوارض في الانكشاف لكان العروض محتاج جوده في الخارج وكل العلاقات
فلا الانكشاف والانكشاف في الانكشاف ما يتصف به النفس
كافيا في الانكشاف لاكنها بالانكشاف اكفى في الانكشاف ما يتصف به النفس
لا هو ان تكون واسطة في حضار العلوم وليس التشخص
ويكون واسطة في العوارض لا دخل لها في الاكتفاء
النفس في العوارض من البيان [illegible]
وهي المغايرة التشخص وليس
الاوجود
الغالي

ام يعتبر الاضافة بينهما ثم في قوله وليس بكاف
والايجاد الموجود كان العلم بالذات
لا يستدعي التغاير الذاتي
بل يجوز التغاير
الذهن المنكشف شيئا والمنكشف له شيئا
تحقق التغاير بعد عروض هذين الوصفين فيجب
لا يقتضي تغاير المنكشف والمنكشف به اصلا لانهم
او الحضور امر حد عند الغيبة فلا الانكشاف
الشيء الحاضر مبدأ الانكشاف نفسه عند النفس
عن الاول فلان العلم ليس باضافة اصلا بل نفس
لا يستحق الا حاجة الى اثبات التغاير اصلا واما
ان وان اخذت خالتا هو لا تسلسل ولا شيء من
دون تغاير اصلا بل هذه الفاظ والمسمى واحد حقيقي
وعلم علم هذا العلم الا غير الى النهاية تنقض ذاته
تغاير الشيء لا اول في العلوم ذاتا واحدا لذاته العلم
فلا نعو قدمه على ثبوت التغاير او على الثاني فلان
للاصطلاح واما الجواب عن الاشكال الا ما مر
نفسها من حيث انها مريضة في التغاير بينهما
النفس من حيث انها عاقلة بالعلاج والمعالج
والعلاج والمعالج فانه المعالج
وهذا بخلاف العالم والمعلوم والعلم العروض



ميرزاهد

قوله وسواء كانت عين المدرك الخ اراد بعلم البارى عز شانه علمه

اى الصورة الحاضرة ١٢ — اى بالممكنات ١٢

الاجمالى الذى هو صفة الكمال وعين الذات الحاصل ان علمه

تعالى بذاته عين المدرك بالفتح وعلمه بسلسلة الممكنات غيره

ضرورة ان علمه الحقيقى بذاته وبغيره عينه وهذا التعميم

اى العلم الاجمالى ١٢ — من الممكنات ١٢

ليس عين التعميم الثانى كما توهم فان المراد بالغيرية ههنا

الغيرية بالذات وفى الثانى ما يشتمل الاعتبارية هذا

اى ما بيناه من المطالب والرد ١٢

اذا قرئ المدرك بالفتح واما اذا قرئ بالكسر فلا يخلو عن

فى قول الشارح عين المدرك ١٢

حزازة لانه حينئذ ان اريد العلم التفصيلى فلا خصوصية

بعلم الواجب بل علم الممكن ايضا كذلك وان اريد العلم الاجمالى

فعلمه سبحانه بسلسلة الممكنات عينه لا غيره اعلم ان للواجب تعالى

متشخصة بتشخص التشخص العيني والشئ الواحد فلابد بتعينات تعينات فقد بطل تعين الخارجي محصل التعين الذهني فالهوية الموجودة فتقل لعاسه غير الهوية الخارجية نوذلك لانه حتى العين تعينت بتعين ذهني لكنه لاينافى التعاين الخارجي بل التعين الخارجي بتعين بتعين آخر ذهني هذا اقرب كلامهم على وفق مرامهم وتامل فيه فانه موضع تامل ثم انا فيه كلام من وجه آخر هو ان الصورة علم عند هم وقد قامت صور الجزئيات المادية بالالات فيكون هي علة بها دون النفس الضرورة شاهدة بان ...

قال ثم وسواء كانت فى ذات المدرك الخ قال الفلاسفة النفس تدرك الكليات من غير آلة بل بحصولها فيها وتدرك الجزئيات بالالات التى هى الحواس الخمس الظاهرة واثنان باطنان الحس المشترك والوهم فصور الجزئيات المادية ترتسم فى هذه الالات وتدركها النفس بهذه الالات المادية ثم ان القيام بالنفس المجردة هذا على راى الشائين ثم الذى يطابق عليه كما تقرر ان الحاصل فى الحواس هويات الجزئيات لكن فى الحس الظاهر الهوية المجردة عن المادة نفسها دون عوارضها اللازمة للهوية وفى الحس المشترك مع تجريد يلتزم قليلا وفى الوهم

ث مجرد

هويات فصل المعانى الجزئية ... الحس الظاهر بماله من حيث هو مغمور فى هذه العوارض التى لحقته من المادة التى تخلق منها الا مجردة عنها ولا ينالها الا بعلاقة وضعية بين الحس ومادته ولذا لا يتمثل فى الحس الا اذا نال العوارض ... وما ... المادة ... من غير ... فيتخيلها ... فيتمثل مع ... كذلك العوارض لا يقارق عنها الحس الباطن عنها ... جديدة عن تلك العلاقة التى تعلق بها الحس الظاهر لكن ... بحيل الصورة مغرفيتها عن جاملها ... واما العقل فيقتلع على تجريد يدة المطلق ... المحسوس معقولا ... انصبا بالطوسى بعينها ... ادراك الشئ الموجود فى المادة ... عند النائى او على هيئاة مخصوصة ...

ومثل هذا الكلام فى ان الهوية ... الكلى لكنه غير تام والعقلية مشروطا بحضور المادة والخيالية هو قال فالصورة المحسوسة منتزعة انتزاعا مادة الانتزاعات ... الاوصاف المخصوصة فى الشئ الجزئى الموجود فى التوهم ادراك لمعان غير محسوسة من الكيفيات المذكورة من غير اشتراط حضور المادة و والتخيل ادراك الشئ مع الهيأة والكيف وغيرذلك من الكم ... معلومة ... تحصل الصورة ... لكن بعد تجريد ما كيف ولو لم ... الخارجية تحصل فى الحواس ... بل عبارة القصر نصوص ... انتزاعا ناقصا ... انتزاعا تاما ... من حيث ...

اصلا لانه لا سبيل الادراك المعلوم بعالم عندهم الا حصول الموجود الذهنى القائمة على حصول الهويات بانفسها ثبت لدلالت وعلى هذا فلا بد من القول بان التعين كالهيات ... الشركة فى الاصحاب النفسية فانه الخارجى لا يابى عن الاصحال الشئ فى الماسة الا بد من الى بين انما ذا اصحل الموجود ملازم لحصول ان يتعين فيها ان حصول الهوية ... لان تشخص التشخص التعين فلان ... التعين الخارجي الا غيرهم ... الشركة فم ... والامور الخارجية لا ... ان اخلاف ... الموجود يستلزم اختلاف ... فالهوية الموجودة ... فلما ...

بحر العلوم

ت العلمى



ميرزاهد

علما اجماليا وعلما تفصيليا اما العلم الاجمالي فهو مبدء للعلم

لانه العلم حقيقة وبه ينكشف المعلوم حق الانكشاف ١٢

التفصيلي وخلاق للصور الذهنية والخارجية وهو العلم

الذي بعد ايجاده تعالى للممكنات ١٢ — اى الاشياء الخارجية والذهنية ١٢

الحقيقي وهو صفة الكمال وعين الذات وتحقيقه على ما الهمني

للواجب تعالى ١٢ — الالهام القاء في القلب بلا توسط طلب ١٢

ربي بفضله ومنّه ان للممكن جهتين جهة الوجود والفعلية

المن الاحسان ١٢ — لان الممكن بالامكان الخاص ما يستوي وجوده وعدمه بالنظر الى ذاته فلابد ان يكون له جهتان ١٢

وجهة العدم واللافعلية وهو بحسب الجهة الثانية لا يصلح ان يتعلق

اى العدم واللافعلية ١٢ — اى الممكن ١٢ — اى الى اللاتقرر ١٢

به العلم فانه بهذه الجهة معدوم محض فالجهة التي بحسبها يتعلق العلم

الفاء للتفريع على ما سبق ١٢ — اى الثانية ١٢

ثم لا انها غير متنبه الى

فهي بل انها تكون كافية في التبيين

العلم هو حصول العلم باقي القديمة متغير كون المباين مبين

ولا انكشافات المباين ان التكلف فيه احتمال حصول الجواب

فلا يغير المتناقضة التي مع بعضها لم يكن اتحاد

فان العلم بالملازم الا تحقق له في تمييز وان معرفة العالم والعالم

بتقريرة و تقطيعة حادث و علمه تعالى لا ينفك العالم

معلوم متميز على الرسالة القطبية ان هذه لا يراد

حاشيتها على الرسالة القطبية انه ما يكون به الاثر

علي نقل انه فليسفه فالمعلوم الامر موجود به

كما قد تكلم عنه فلا يتبع المعلوم

العالم فتفطن ان علمه بالقوة كان هنالك لا نظير ليس

لا استعداد اجزاء النواة للقبول صور الاجزاء

النواة على التجزية لا نظراء العلم الواجب معلومات

بالتجزية و كالتمثيل الذي ارتضيه

المحشي في حواشي

الرسالة

ذات الباري ثم اجمال العالم و كالتنظير بالطوع

المعلومات فان هذه كيف يكون كذلك

المحلل بالنسبة الى المحد فتفطن ان العلم الاجمالي تعالى

كانه اجمال ولا يخلو من تنظير انه كالتنظير بالاجمال

الواحد علم الكل فالعالم الواحد متعلق بكل شيء

وتقطيعه عن علمه و تمييزه بل لان الامر

لا يعرف به يتحقق من تغير العالم

تمييزا تاما بحيث

هو ما متميزة

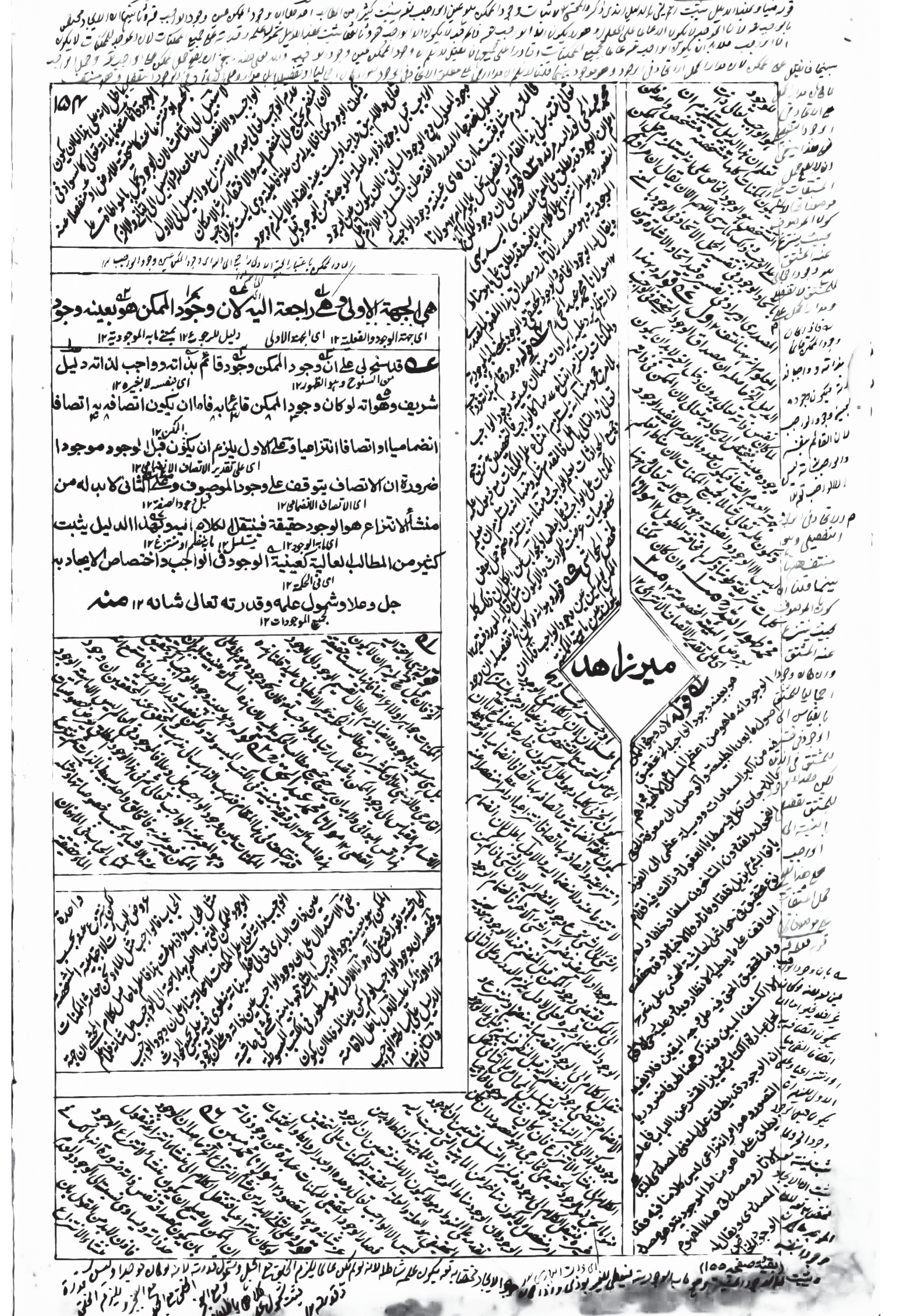
القطبية

من ان اجمال علمه تعالى

علمت عند سؤال سائل

الجواب فيه تفصيل تفصيلا مطلقا

بحر العلوم



هي الجهة الاولى وهي راجعة اليه لان وجود الممكن هو بعينه وجود

اي جهة الوجود والفعلية ١٢ اي الجهة الاولى دليل للرجوع ١٢ بمعنى ما به الموجودية ١٢

ع قد سنح لي على ان وجود الممكن وجود قائم بذاته وواجب لذاته دليل

من السنوح وهو الظهور ١٢ اي بنفسه لا بغيره ١٢

شريف وهو انه لو كان وجود الممكن قائما به فاما ان يكون اتصافه به اتصافا

الممكن ١٢

انضماميا او اتصافا انتزاعيا وعلى الاول يلزم ان يكون قبل الوجود موجودا

اي على تقدير الاتصاف الانضمامي ١٢

ضرورة ان الاتصاف يتوقف على وجود الموصوف وعلى الثاني لا بد له من

قبل وجود الصفة ١٢ اي الاتصاف الانضمامي ١٢

منشأ الانتزاع هو الوجود حقيقة فينتقل الكلام اليه وبهذا الدليل يثبت

اي ما به الوجود ١٢ فيتسلسل ١٢ او ينقطع او يتسرع ١٢

كثير من المطالب العالية كعينية الوجود في الواجب واختصاص الايجاد به

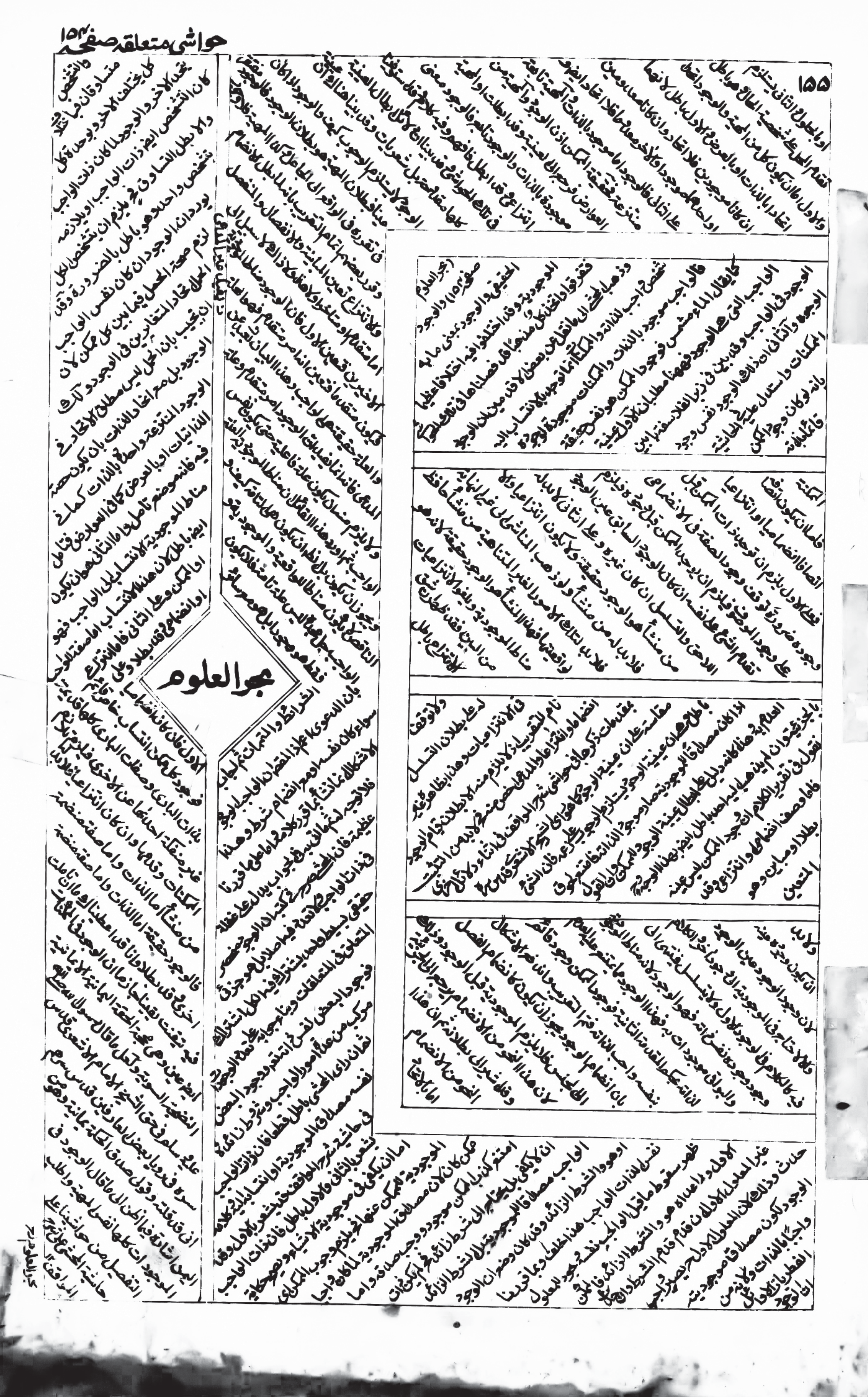
اي في الحكمة ١٢

جل وعلا وشمول علمه وقدرته تعالى شانه ١٢ منه

لجميع الموجودات ١٢

مير زاهد

(بقيه صفحه ١٥٥)



بحر العلوم



الواجب كما ذهب اليه اهل التحقيق فعلمه تعالى بالممكنات ينطوي

من الصوفية ١٢

في علمه بذاته بحيث لا يغرب عنه شيء منها ويعينك على فهم ذلك

حال الاوصاف الانتزاعية مع موصوفاتها فان لها وجودا بجذو

حذو الوجود الخارجي في ترتب الآثار وهو منشأ الاتصاف

بحسبه الامتياز بينها وبين موصوفاتها واما العلم التفصيلي

اي بين الصفات الانتزاعية ١٢

اعلم ان للعلم التفصيلي مراتب اربعة احدها ما يعبر عنه بالقلم والنور

والعقل في الشريعة وبالعقل الكل عند الصوفية وبالعقول عند الحكماء فالقلم

اي الشريعة الاحمدية على صاحبها الف الصلوة والتحية ١٢

حاضر عنده تعالى مع ما يكون فيه ثانيها ما يعبر عنه في الشريعة باللوح المحفوظ

والنفس الكل عند الصوفية وبالنفوس الفلكية المجردة عند الحكماء فاللوح

اي عن المادة ١٢

حاضرة عنده تعالى مع ما فيه من صور الكليات وثالثها ما يعبر عنه بكتاب المحو

والاثبات في الشريعة وبالنفوس المنطبعة الفلكية في الحكمة وهي القوى الجسمانية

التي ينتقش فيها صور الجزئيات المادية وهي النفوس المنطبعة في الاجسام

اي الاجرام الفلكية ١٢

العلوية فهذه القوى مع ما فيها من النقوش حاضرة عنده تعالى ورابعها

اي القوى الجسمانية ١٢

سائر الموجودات الخارجية والذهنية الحاضرة عنده ١٢ منه

میر زاہد

قوله واما العلم التفصيلي

فهو علم حضوري بالموجودات الخارجية وبالصور الذهنية

العلوية والسفلية فتأمل فانه يحتاج الى تجريد الذهن

كما في العقول المجردة ١٢ — كما في الممكنات الحوادث ١٢ — اي تخلية الذهن عن جميع العلائق ١٢ — اي على ذلك البحث ١٢

وتدقيق النظر وقد زدنا على ذلك في تعليقات شرح

الصافي عن الكدورات ١٢ — في مبحث الاشتراك وغيره ١٢ عبد — اے حواشیه ١٢

التجريد قوله وقد يخص الخ اي العلم بالعلم الحصولي

بيان لوجه التخصيص ١٢

ثم يخص العلم الحصولي بالحادث او يخص العلم بالعلم

الحادث ثم يخص الحادث بالحصولي في ذلك لان التعليل

اي بيانه ١٢ — اي تعليل الشارح ١٢

يقتضي تخصيص العلم بكليهما وهو لا يحصل الا على احد

اي تخصيص العلم بكليهما ١٢

هذين النحوين بناء على ان بينهما العموم والخصوص

المذكورين ١٢ — فلا يكفي التخصيص باحدهما ١٢

ميرزاهد



من وجه فتدبر **قوله معللا بان الانقسام الخ** حاصله ان العلم

الحضوري والعلم القديم لا يتصفان بالبداهة

مطلقا قديما كان كعلم الواجب بذاته او حادثا كعلمنا بانفسنا ١٢

والنظرية فان البداهة وجودية كالكسبية

دليل لعدم اتصاف العلم الحضوري والحصولي القديم بالنظرية ولا بالبداهة ١٢

ميرزاهد

... مولانا محمد عبد الحي نور الله مرقده



ميرزاهد

او عدم ملكة هي الكسبية فيجب تخصيص العلم المنقسم الى التصور

والتصديق المنقسمين الى البديهي والنظري بالعلم الحصولي

الحادث والا لم يكن التقسيم حاصرا واعلم ان شارح

المطالع قال في الرسالة المعمولة في تحقيق التصور و

التصديق موافقا لما قال العلامة الشيرازي في درة التاج

وشرح الاشراق ان العلم الذي هو مورد القسمة في

التصور والتصديق هو العلم المتجدد الذي لا يكفي في تحققه الحضور

والا لم ينحصر العلم في التصور والتصديق اذ التصور هو حصول

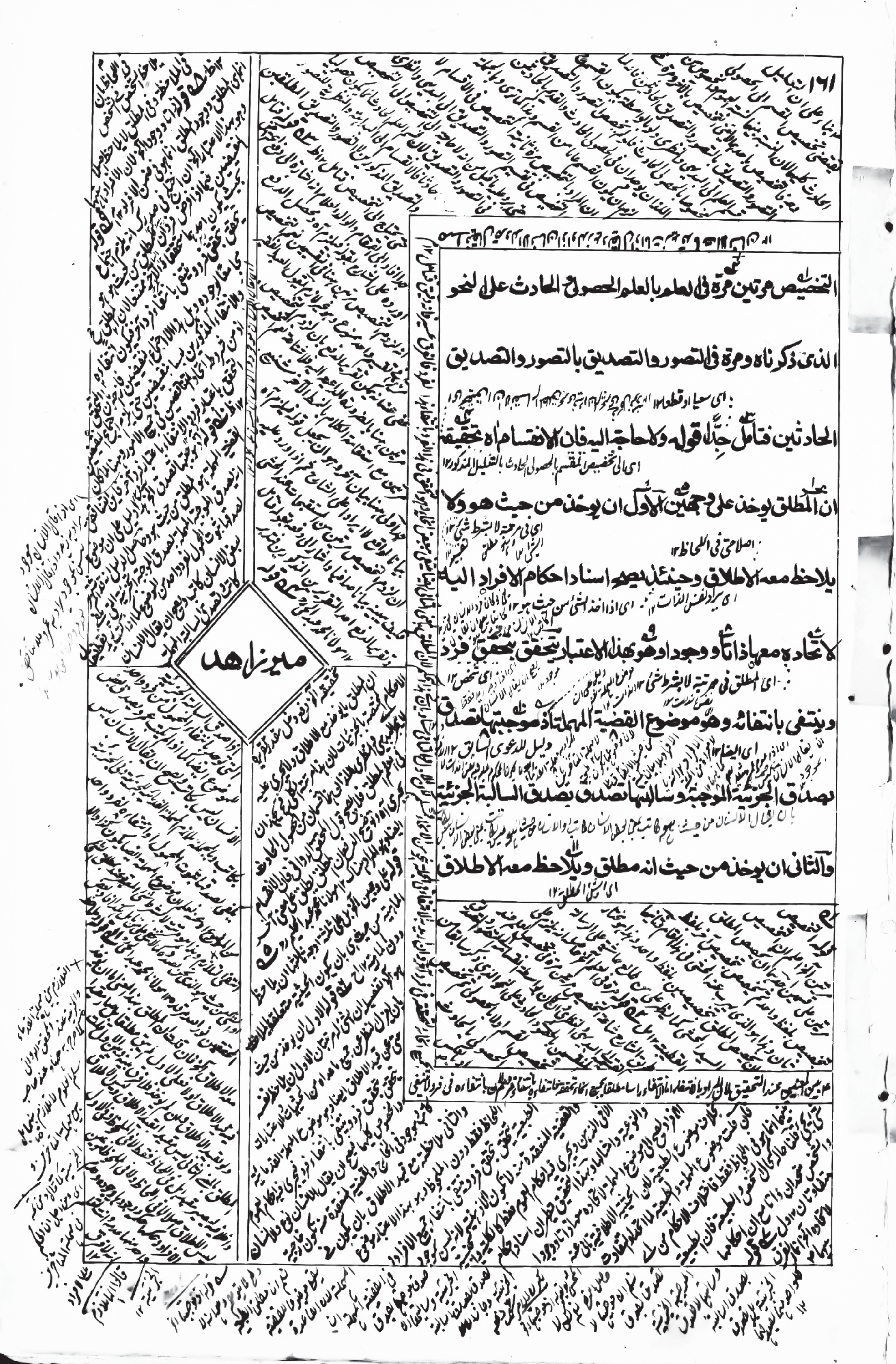
الصورة في العقل والتصديق يستدعي التصور الذي هو كذا والعلم

الحضوري لا يكون بحصول الصورة فهذا الكلام كما تراه يدل

على ان الانقسام الى التصور والتصديق علة التخصيص

والحق انه لم يثبت عندي اختصاص التصور والتصديق بالعلم
الحصولي الحادث كما قال في حواشي شرح التجريد ان العقل
الفعال خزانة المعقولات كلها وشأنه مع الصوادق الحفظ و
التصديق ومع الكواذب الحفظ فقط اختار ان الانقسام الى
البداهة والنظرية علة التخصيص فيلزم على تقديره

میر زاهد



مير زاهد

التخصيص مرتين مرة في العلم بالعلم الحصولي الحادث على النحو

الذي ذكرناه ومرة في التصور والتصديق بالتصور والتصديق

الحادثين فتأمل قوله ولا حاجة اليه فان الانقسام الخ تحقيقه

ان المطلق يوخذ على وجهين الاول ان يوخذ من حيث هو ولا

يلاحظ معه الاطلاق وحينئذ يصح اسناد احكام الافراد اليه

لاتحاده معها ذاتا ووجودا وهو بهذا الاعتبار يتحقق بتحقق فرد

وينتفي بانتفائه وهو موضوع القضية المهملة اذ موجبتها تصدق

بصدق الجزئية الموجبة وسالبتها تصدق بصدق السالبة الجزئية

والثاني ان يوخذ من حيث انه مطلق ويلاحظ معه الاطلاق

فهو اعتبار نفس الماهية

اعتبار لم يشترط فيه شيء دون الثاني

مع الماهية الف قيود فموضوع المهملة

الى واحد اولا كثيرا ويكون فاحطا بوحدة

موضوع الطبيعة وكثيرا بكثرة الافراد

فانتفائها انتفاءات فينتفي بانتفاء فرد

ما بخلاف موضوع الطبيعة فانه واحد

مبهم يوجد بوجود فرد ما الوجود الاهي

فانتفاؤه انتفاء ذلك الوجود ولا ينتفي

الا بانتفاء جميع الافراد ولا يذهب عليك

فانه اما اولا فلانه لا مرتبة اعم من الماهية

لا بشرط شيء نعم ههنا مركب تقييدي

لا بشرط العوارض بان

ههنا مرتبة

بحر العلوم

وحينئذ لا يصح اسناد احكام الافراد اليه لان الحيثية الاطلاقية تابى عنه وهو بهذا الاعتبار يتحقق بتحقق فرد ما ولا ينتفى بانتفائه بل بانتفاء جميع الافراد وهو موضوع القضية الطبعية فالعلم الذى هو مورد القسمة هو المطلق على الوجه الاول فالانقسام الى البداهة والنظرية وما يلزم من الانحصار فيهما يجريان فى نفس العلم من حيث هو لا من حيث الاطلاق وان كانا من احكام العلم الحصولى الحادث فافهم واستقم قوله لانه يدخل

تحقق بتناول الحكم كل فرد وههنا حكم البداهة والنظرية والانقسام اليهما

میرزاهد

ميرزاهد

منها الخروج لانه يخرج عنها التصديقات الشرطية فان النسبة واقعة

اى عن العبارة المشهورة ١٢ — دليل آخر للعدول ١٢ — اى التصديق على القضية الشرطية ١٢

او ليست بواقعة نسبة حملية والنسبة التى فى الشرطيات هى نسبة

وجه آخر للعدول ١٢ — هذا فى المتصلة السالبة ١٢

الاتصال واللااتصال والانفصال واللاانفصال ولانه يتوهم

هذا فى المتصلة الموجبة ١٢ — هذا فى المنفصلة الموجبة ١٢ — هذا فى السالبة المنفصلة ١٢

منها ان مفهوم ان النسبة واقعة او ليست بواقعة معتبر فى معنى

اى من العبارة المشهورة ١٢

القضية والامر ليس كذلك فان المعتبر فيه نسبة بسيطة

زيد قائم مثلا ١٢

يصدق عليها هذه العبارة المفصلة وربما يظن ان التخييل و

الظان هو السيد الزاهد ١٢

الشك والوهم ادراك لوقوع النسبة او لا وقوعها لان النسبة

فبطل ما هو مرقوم الشارح ١٢ — حتى يختل التعريف

المشهور ١٢

لانهم قائلون بان التصديق هو ادراك ان النسبة واقعة او ليست

دليل بل منشأ التوهم المذكور ١٢ — هذه عبارة مشهورة ١٢

بواقعة فيكون هذه العبارة متعلقة للادراك التصديقى وما يتعلق به

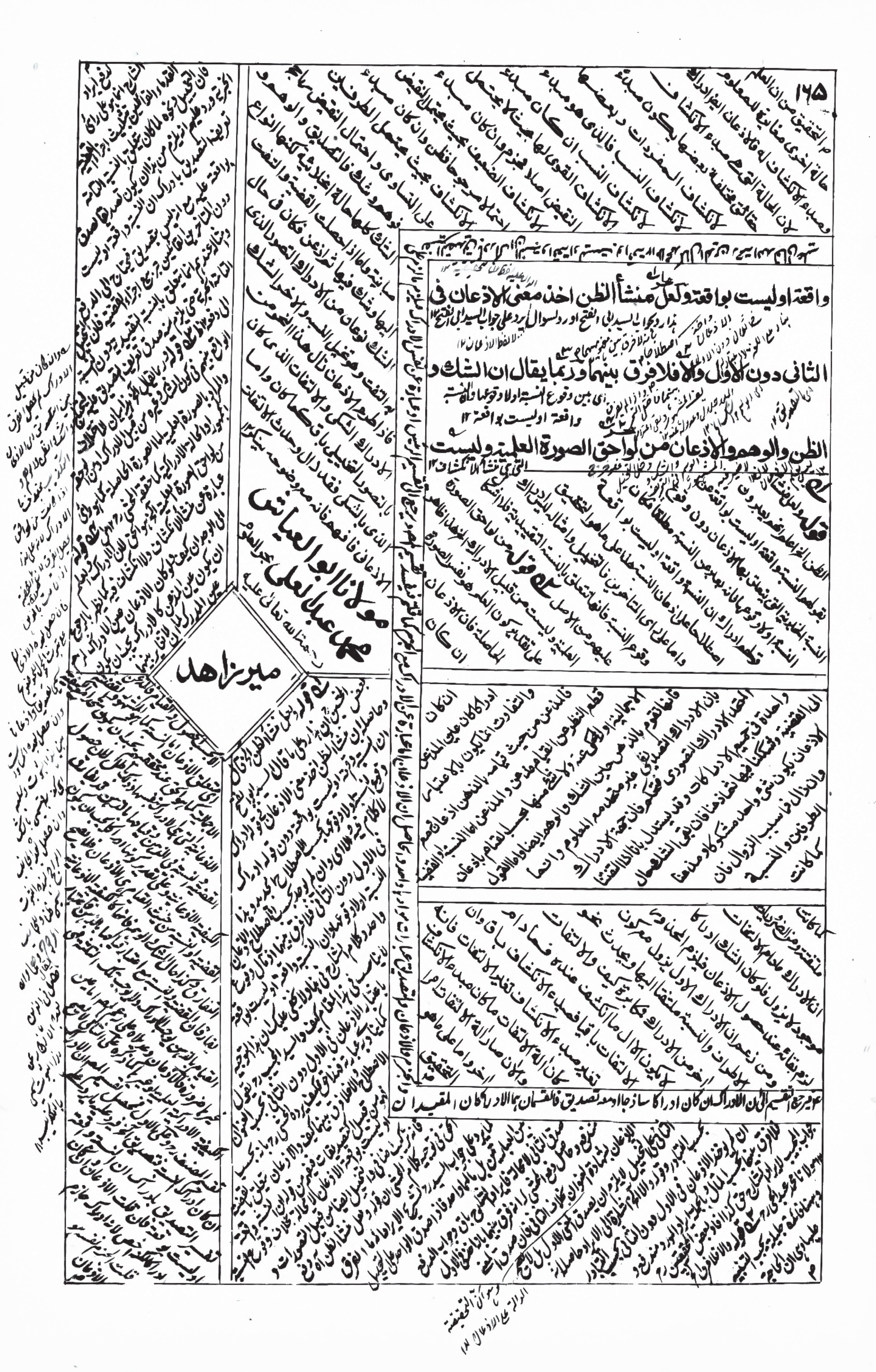
اى النسبة واقعة او ليست بواقعة ١٢

التصديق داخل فى القضية ولذا يقولون للقضية معلوما تصديقيا

كزيد قائم مثلا ١٢

فيتوهم منه انها معتبرة فى معناها ١٢ منه رح

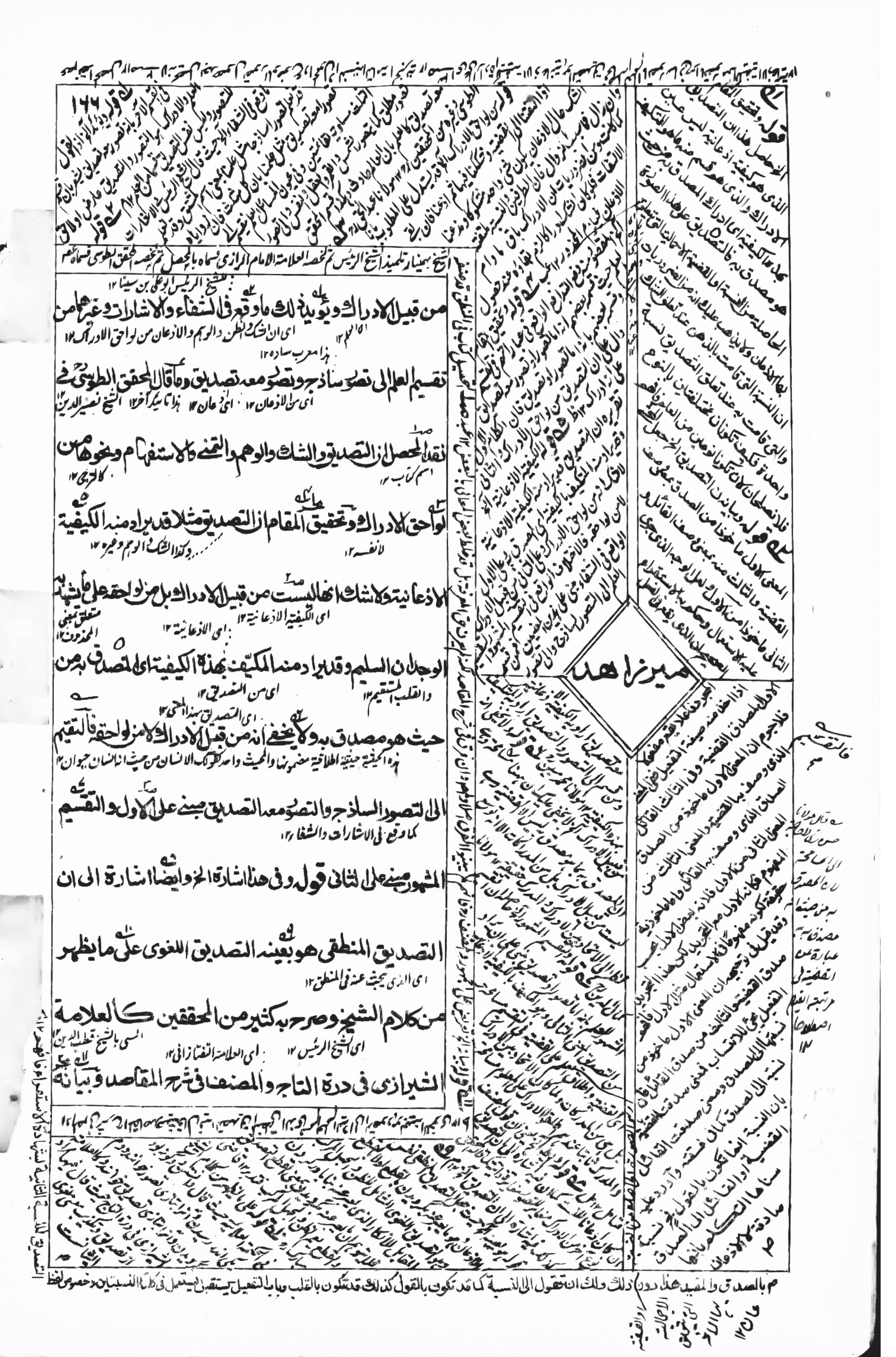
للتحقيق الدال على الاذعان ١٢



واقعة اوليست بواقعة ولعل منشأ الظن اخذ معنى الاذعان في

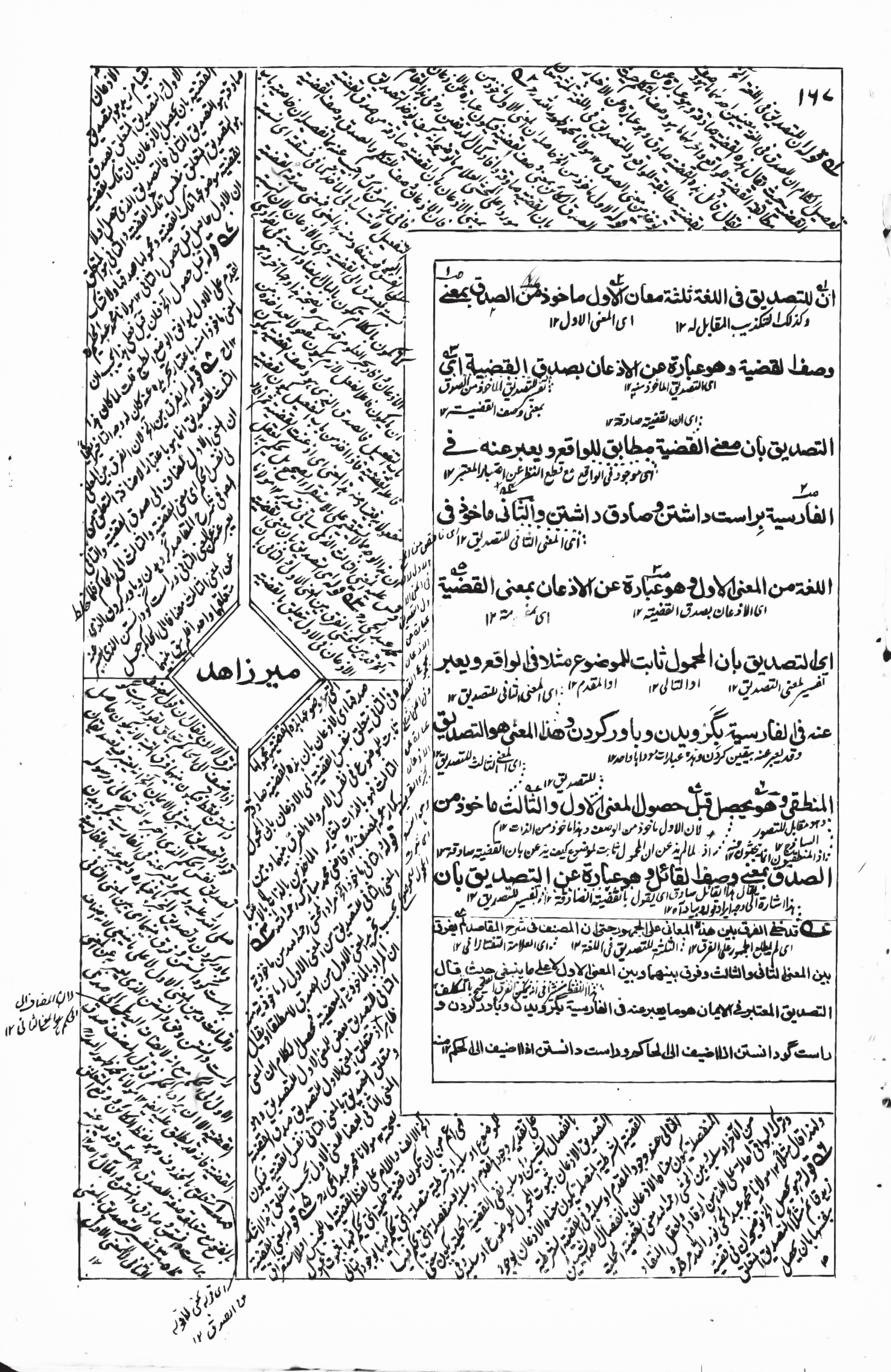
الثاني دون الاول والا فلا فرق بينهما وربما يقال ان الشك و

الظن والوهم والاذعان من لواحق الصورة العلمية وليست



ميرزاهد

من قبيل الادراك ويؤيد ذلك ما وقع في الشفاء والاشارات وغيرهما من
تقسيم العلم الى تصور ساذج وتصور معه تصديق وما قال المحقق الطوسي في
نقد المحصل ان التصديق والشك والوهم والتخيل كالاستفهام ونحوها من
لواحق الادراك وتحقيق المقام ان التصديق مثلا قد يراد منه الكيفية
الاذعانية ولا شك انها ليست من قبيل الادراك بل من لواحقه على ما يشهد به
الوجدان السليم وقد يراد منه المكيف بهذه الكيفية اى المصدق به من
حيث هو مصدق به ولا يخفى انه من قبيل الادراك لا من لواحقه فالتقسيم
الى التصور الساذج والتصور معه التصديق مبني على الاول والتقسيم
المشهور مبني على الثاني قوله وفي هذا اشارة الخ وايضا اشارة الى ان
التصديق المنطقي هو بعينه التصديق اللغوي على ما يظهر
من كلام الشيخ وصرح به كثير من المحققين كالعلامة
الشيرازي في درة التاج والمصنف في شرح المقاصد وبيانه



میرزاهد

انّ للتصديق في اللغة ثلثة معان الاول ماخوذ من الصدق بمعنى وصف القضية وهو عبارة من الاذعان بصدق القضية اى التصديق بان معنى القضية مطابق للواقع ويعبر عنه في الفارسية براست داشتن وصادق داشتن والثاني ماخوذ في اللغة من المعنى الاول وهو عبارة عن الاذعان بمعنى القضية اى التصديق بان المحمول ثابت للموضوع مثلا في الواقع ويعبر عنه في الفارسية بگرويدن وباور كردن وهذا المعنى هو التصديق المنطقي وهو يحصل قبل حصول المعنى الاول والثالث ماخوذ من الصدق بمعنى وصف القائل وهو عبارة عن التصديق بان القائل صادق

قد خفى الفرق بين هذه المعاني على الجمهور حتى ان المصنف في شرح المقاصد لم يفرق بين المعنى الثاني والثالث وفرق بينهما وبين المعنى الاول لا على ما ينبغي حيث قال التصديق المعتبر في الايمان هو ما يعبر عنه في الفارسية بگرويدن وباور كردن وراست گو دانستن الا اضيف الى الحاكم وراست دانستن اذا اضيف الى الحكم



مير زاهد

القائل مخبر عن كلام مطابق للواقع وهو يعبر عنه بالفارسية براست
اي عن التصديق الماخوذ من الصدق بمعنى وصف الخبر ١٢

گوی دانستن وحق گوی دانستن وبهذا التحقيق يسقط المنافاة
وجه السقوط اختلاف المراد ١٢
فالمراد به هو المعنى الثاني ١٢

بين قولهم ان التصديق المنطقي هو التصديق اللغوي وقولهم
اي الذي بحث عنه المنطقيون ١٢

التصديق المنطقي هو التصديق الاول والتصديق اللغوي تصديق
اي بحسب المرتبة ١٢

ثان وبهذا يظهر ان ما قال العلامة الشيرازي في درة التاج ان
اي بحسب المرتبة ١٢

التصور المقارن للتكذيب تصور معه تصديق والعلامة الشريف
اي اذعان ١٢ — اي السيد الشريف ١٢

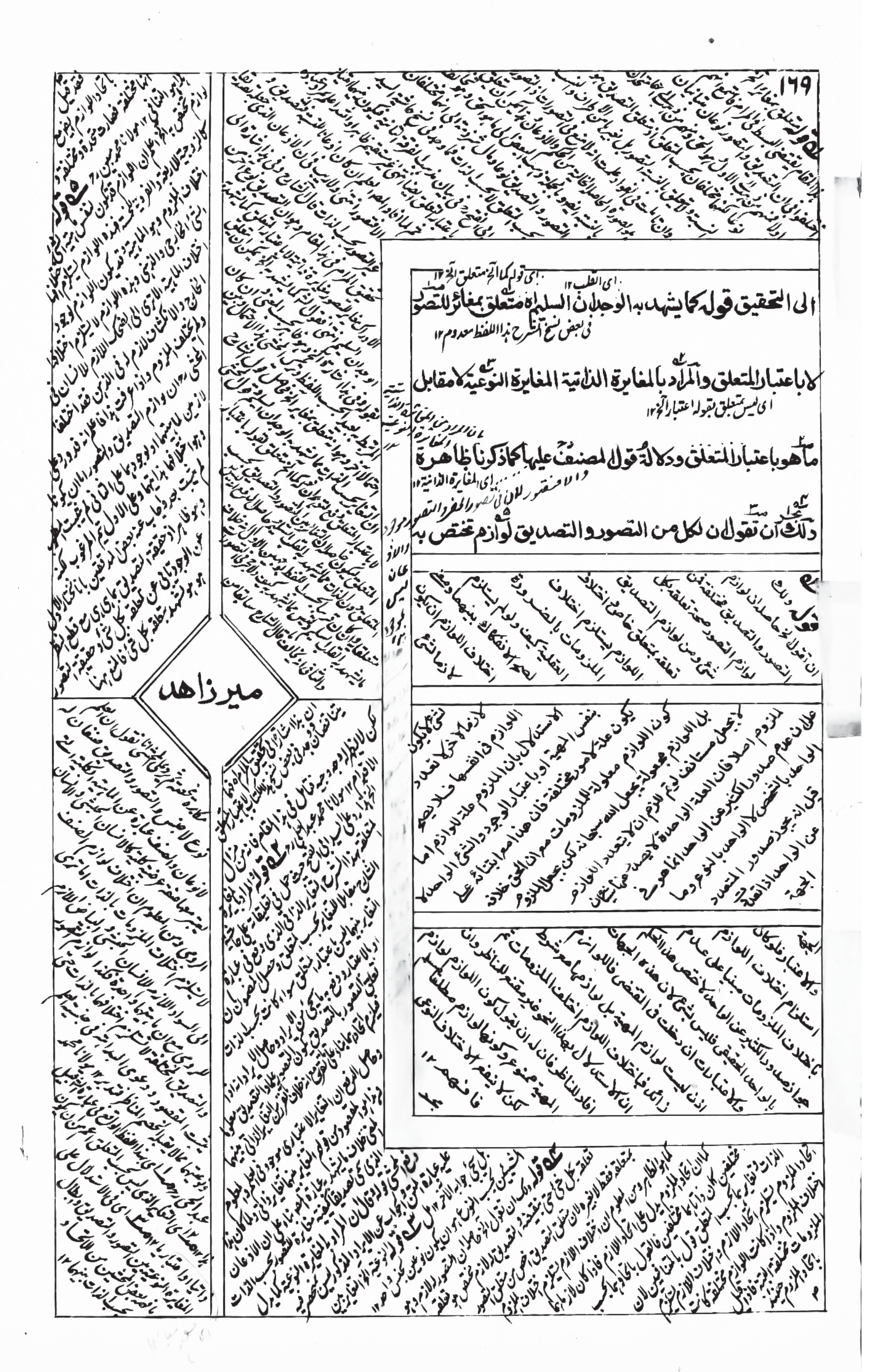
في حاشية شرح المطالع ان تكذيب النسبة الايجابية هو عين

التصديق بالنسبة السلبية ليس على ما ينبغي كيف والتكذيب
اي اذعانها ١٢ — في هذا العنوان اشارة الى صحته ١٢

ليس باذعان وقد صرح الشيخ وغيره بان الانكار انما هو من
هذا التقديم يفيد الحصر ١٢

قبيل التصور دون التصديق وبالله التوفيق ومنه الوصول
هو توجيه الاسباب نحو المطلوب الخير ١٢

قوله وبهذا التحقيق يسقط المنافاة اي يعني ان الحكم بالمنافاة بين التصديقين انما هو بين التصديق المنطقي واللغوي بالمعنى الثاني وتقدم التصديق المنطقي على اللغوي بالمعنى الاول لانه ما لم يصدق بنفس القضية لا يصدق بصدقها مطابقتها للواقع



الى التحقيق قوله كما يشهد به الوجدان السليم انه متعلق بمغاير للتصور لا باعتبار المتعلق والمراد بالمغايرة الذاتية المغايرة النوعية لا مقابل ما هو باعتبار المتعلق ودلالة قول المصنف عليها كما ذكرنا ظاهرة وذلك ان تقول ان لكل من التصور والتصديق لوازم تختص به

قوله ذلك ان تقول الخ حاصله ان لوازم التصور والتصديق مختلفة فمن لوازم التصور صحة تعلقه بكل شيء ومن لوازم التصديق تعلقه بتعلق خاص فصح اختلاف اللوازم يستلزم اختلاف الملزومات بالضرورة العقلية كيف ولو لم يستلزم لصح الانفكاك بينهما ومع اختلاف اللوازم ان يكون لازما انتهى

على ان عدم صدور الكثير عن الواحد انما هو في الواحد بالتشخص لا الواحد بالنوع وما قيل انه يجوز صدور المتعدد عن الواحد اذا تعددت الجهة

ولا اعتبار فلو كان استلزام اختلاف اللوازم باختلاف الملزومات مبنيا على عدم جواز صدور الكثير عن الواحد لاختص هذا الحكم بالواحد الحقيقي فليس لشيء لان هذه الجهات والاعتبارات ان دخلت في المقتضي فاللوازم اذن ليست لوازم الماهية بل لوازمها مع امر زائد فباختلاف اللوازم اختلفت الملزومات ان الاستدلال لا يهمل فانه غير مقنع للناظر وان افاد للناظر فان له ان يتحول لكون اللوازم لوازم الماهية ممنوع وكونها لوازم مطلقا لكن لا ينفع الا اختلاف النوعي فافهم ۱۲

میرزاهد



ميرزاهد

اتحد الملزوم لا محالة يتحد اللازم فكيف يقال الن لازمها متغايران وذاتهما الذي ملزومهما واحد ١٢

فانّ التصديق له متعلّق لا يمكن ان يتعلق بغيره والتصوّر ليس له متعلق كذلك ومن المعلوم انّ اختلاف اللازم يستلزم اختلاف الملزوم كما انّ اتحاد الملزوم يدل على اتحاد اللازم والقول باتحادهما بحسب الذات وتغايرهما بحسب المتعلق قول بالمتنافيين فانّ اتحاد الملزوم ينافي اختلاف اللازم وههنا

(اي من المقررات ١٢ — مبتدأ ١٢ — الذي هو لازم ١٢ — خبر ١٢ — دليل للقول بالمتنافيين ١٢)



ميرزاهد

اشكال مشهور وهو انه اذا تعلق التصور بما يتعلق به التصديق
اي القضية او النسبة او غيرهما على اختلاف الآراء ١٢

يلزم اتحادهما لاتحاد العلم والمعلوم والجواب عنه على ما حققنا
بالذات ١٢ — اي هذا الجواب مبني على ما مر ١٢

سابقا ان التصور والتصديق قسمان لما هو علم حقيقة لا لما
وهو الحالة الادراكية ١٢ — واطلاق العلم عليه مسامحة ١٢

يصدق هو عليه وما هو متحد مع المعلوم هو ما يصدق عليه
وهي الصورة الحاصلة في الذهن فانه يقال لها صورة علمية وهي الحالة الادراكية ١٢ اي الصورة الحاصلة في الذهن ١٢

العلم ثم القول بتربيع اجزاء القضية كانه مبني على القول
الموضوع والمحمول والنسبتان ١٢ — هذا اللفظ للتحقيق ١٢

بتغايرها بحسب المتعلق فقط فافهم لما اراد وان التصور لا يتعلق بما

يتعلق به التصديق وان الشك تصور لا يتعلق الا بالنسبة اعتبروا

النسبتين في القضية احدهما نسبة تقييدية ثبوتية سموها النسبة

الحكمية وثانيتهما نسبة تامة خبرية هي وقوع النسبة اولا وقوعها و

سموها بالحكم والوجدان السليم يحكم ببطلانه ايضا الا ترى انه

لا يفهم من زيد قائم الا نسبة واحدة ولا يحتاج في عقده

الى نسبة اخرى ولعل مقصودهم ليس اثبات النسبتين

المتغايرتين بالذات بل نسبة واحدة هي من حيث انها نسبة

میرزاهد

میر زاهد

بين الموضوع والمحمول يتعلق به الشك ومن حيث انها تامة خبرية

لان المتردد فيه هو الارتباط بانه واقع اولا ١٢ عب

فان المصدق به ليس الا الارتباط بانه واقع فى نفس الامر اولا ١٢ عب

يتعلق به التصديق وما فى شرح المطالع من اجزاء القضية عنده

بيان لما ١٢

الموضوع والمحمول والنسبة التقييدية والتامة الخبرية ١٢ · هذا توجيه لقول المصنف ١٢

التفصيل اربعة اشارة الى ذلك قوله والا فتصور التصور عبارة

الى ما ذكر من الخلاف فى النسبتين بحسب الاعتبار لا بحسب الذات متحدتان ١٢

اى لفظ فقط الواقع فى تعريف التصور ١٢

عن الصورة الحاصلة من الشىء فى العقل فقط وهو محتمل

فيه تسامح والاولى ان يقول عند العقل لان معنى عند اعم من معنى فى بحسب العرف ١٢

لوجهين الاول مع عدم اعتبار الاذعان والثانى مع اعتبار عدم

اى الوجه الاول ١٢ · اى اذعان النسبة ١٢

الاذعان والاول اعم من الثانى بحسب المفهوم دون التحقق لان

اى ليس العموم بينهما بحسب التحقق والصدق والحمل ١٢

العلم التصديقى وهو العلم المكيف بالكيفية الاذعانية لا يمكن

اى العلم المكيف بالكيفية الاذعانية ١٢

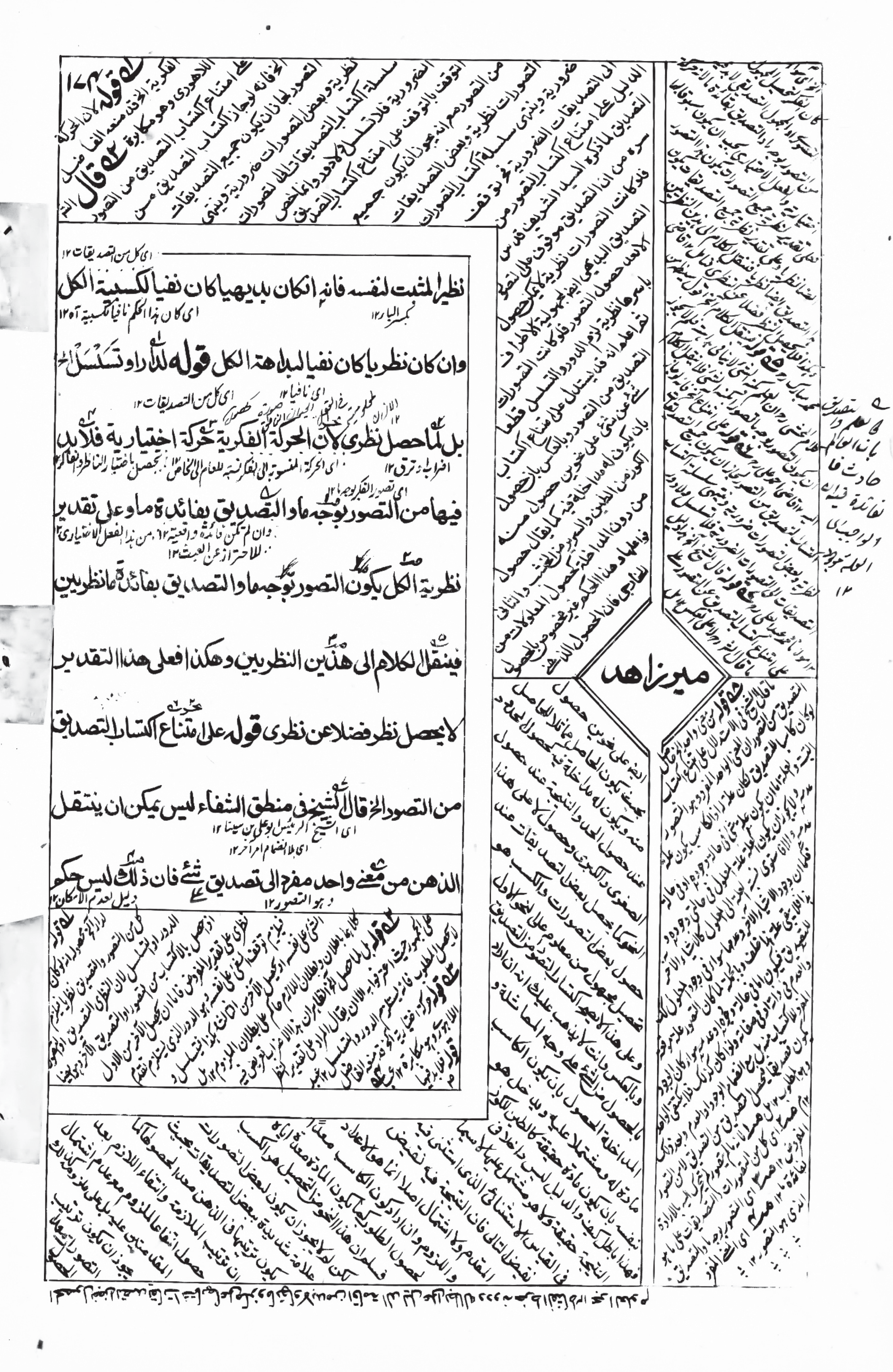
فيه عدم اعتبار الاذعان ولا اعتبار عدم الاذعان وغير العلم

والتسليم ١٢

لانه ينافى الاذعان ١٢

اى كل من اعتبار عدم الاذعان وعدم اعتبار الاذعان ١٢

التصديقى يمكن فيه كل منهما قوله يعنى ان الانقسام الخ هذا الحكم



ميرزاهد

نظر المثبت لنفسه فانه ان كان بديهيا كان نفيا لكسبية الكل

وان كان نظريا كان نفيا لبداهة الكل **قوله** لدار او تسلسل الخ

بل لما حصل نظرى لان الحركة الفكرية حركة اختيارية فلا بد

فيها من التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما وعلى تقدير

نظرية الكل يكون التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما نظريين

فينقل الكلام الى هذين النظريين وهكذا فعلى هذا التقدير

لا يحصل نظر فضلا عن نظرى **قوله** على امتناع اكتساب التصديق

من التصور الخ قال الشيخ في منطق الشفاء ليس يمكن ان ينتقل

الذهن من معنى واحد مفرد الى تصديق شئ فان ذلك ليس حكم



ميرزاهد

وجوده وعدمه حكما واحدا في ايقاع ذلك التصديق فانه ان كان

التصديق يقع سواء فرض المعنى موجودا او معدوما فليس للمعنى

مدخل في ايقاع التصديق بوجه ما لان موقع التصديق هو

علة التصديق وليس يجوز ان يكون شئ علة شئ في حالتي

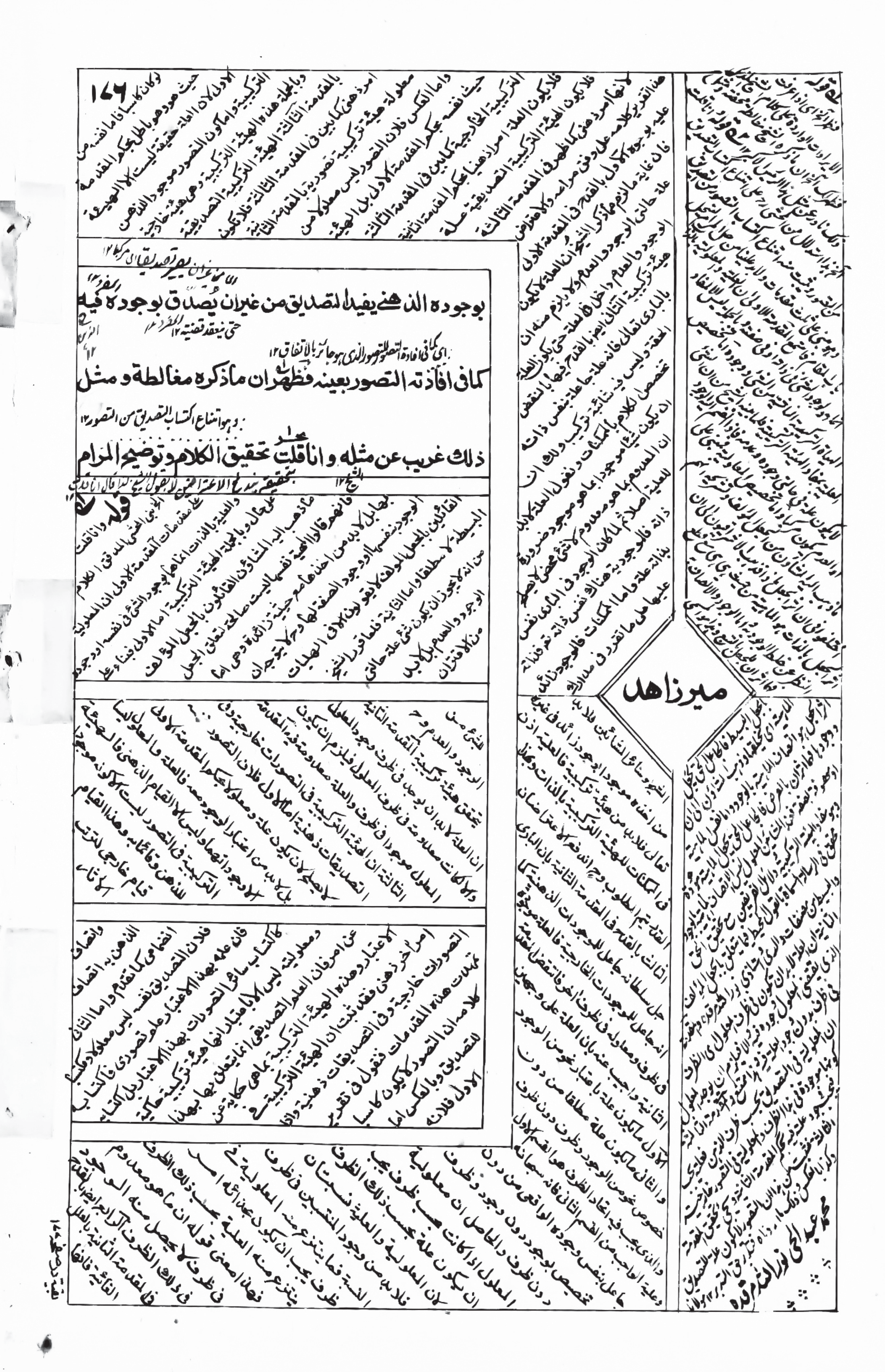
عدمه ووجوده فلا يقع بالمفرد كفاية من غير تحصيل وجوده

او عدمه في ذاته او حاله فلا يكون مؤديا الى التصديق بغير

شئ واذا قرنت بالمعنى وجودا او عدما فقد اضفت اليه معنى

آخر وقد اعترض عليه المحشي من وجهين الاول انه منقوض

بافادته التصور فان المقدمات جارية فيها والثاني ان هذا المفرد



حتى ينعقد قضية ١٢

بوجوده الذهني يفيد التصديق من غير ان يصدق بوجوده فيه

اي كما في افادة التصور للتصور الذي هو جائز بالاتفاق ١٢

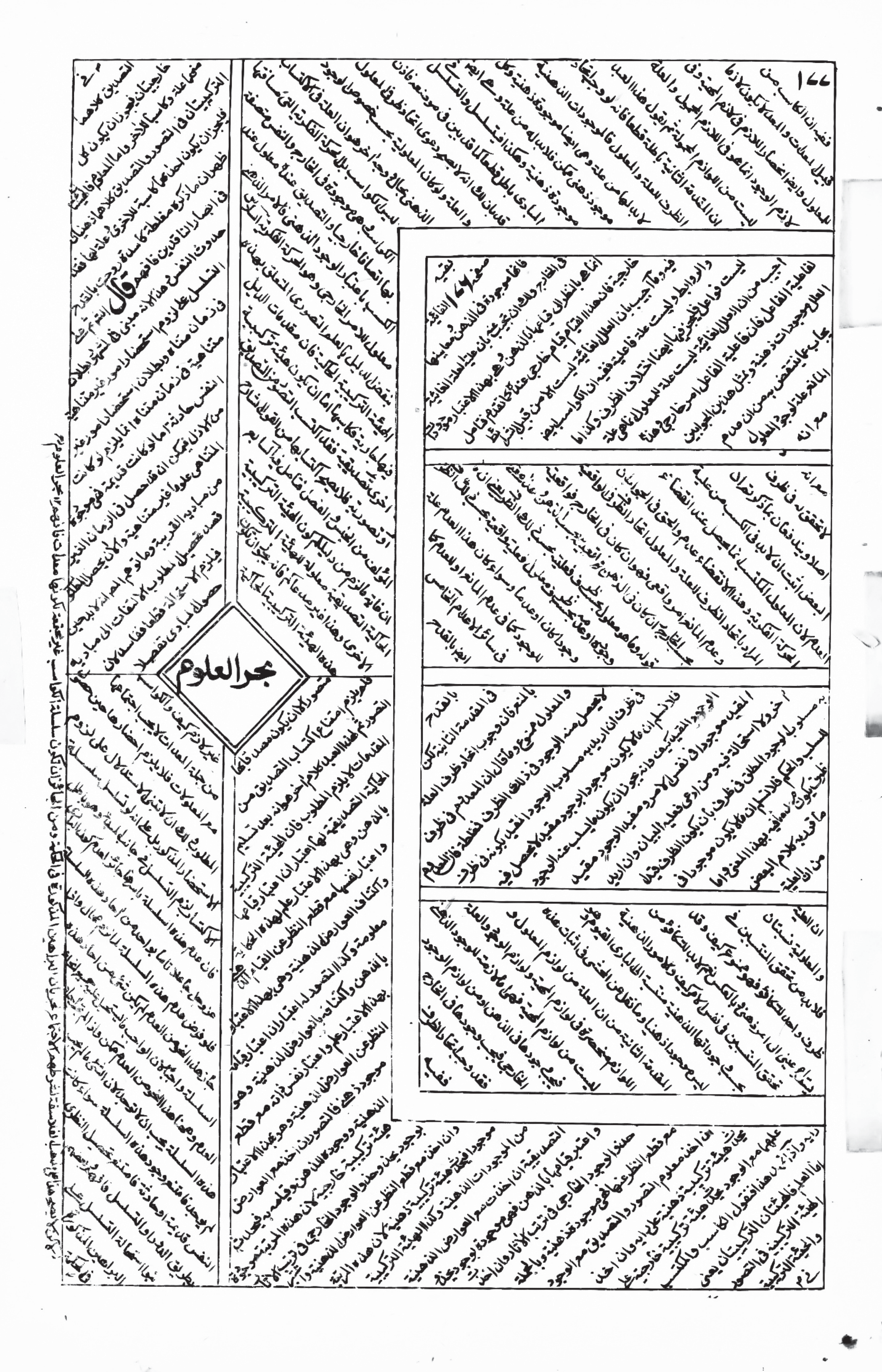
كما في افادته التصور بعينه فظهر ان ما ذكره مغالطة و مثل

وهو امتناع اكتساب التصديق من التصور ١٢

ذلك غريب عن مثله و انا قلت تحقيق الكلام و توضيح المرام

ميرزاهد

محمد عبد الحی نور الله مرقده



بحر العلوم



ميرزاهد

ان المعلول حقيقة ليس الا وجوده فى نفسه او وجوده فى حالة الجعل

هو ليس الا مفاد الهيئة التركيبية على ما تقرر عند المشائين القائلين

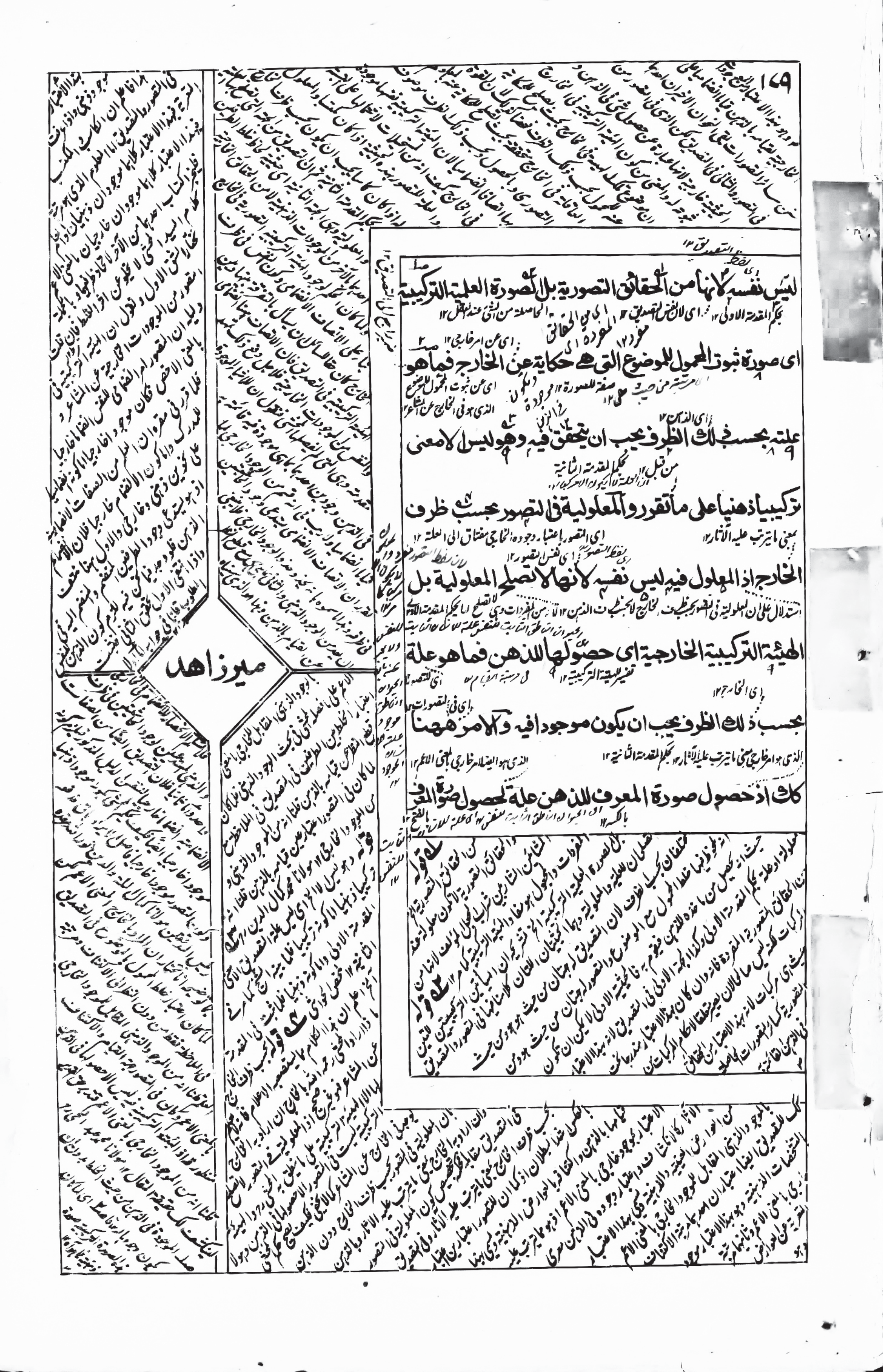
بالجعل المؤلف فكذا العلة حقيقتها ليس الا وجودها فى نفسها او وجودها

فى حالها على ما بينه الشيخ وما هو معلول بحسب ظرف فعلته

بحسب ذلك الظرف يجب ان تتحقق فيه ضرورة ان ما هو

معدوم فى ظرف لا يحصل منه وجود شئ فى ذلك الظرف

فالمعلولية فى التصديق هى بحسب ظرف الذهن اذ المعلول فيه



ليس نفسه لانها من الحقائق التصورية بل الصورة العلمية التركيبية

اي صورة ثبوت المحمول للموضوع التي هي حكاية عن الخارج فما هو

علته بحسب ذلك الظرف يجب ان يتحقق فيه وهو ليس الا معنى

تركيبيا ذهنيا على ما تقرر والمعلولية في التصور بحسب ظرف

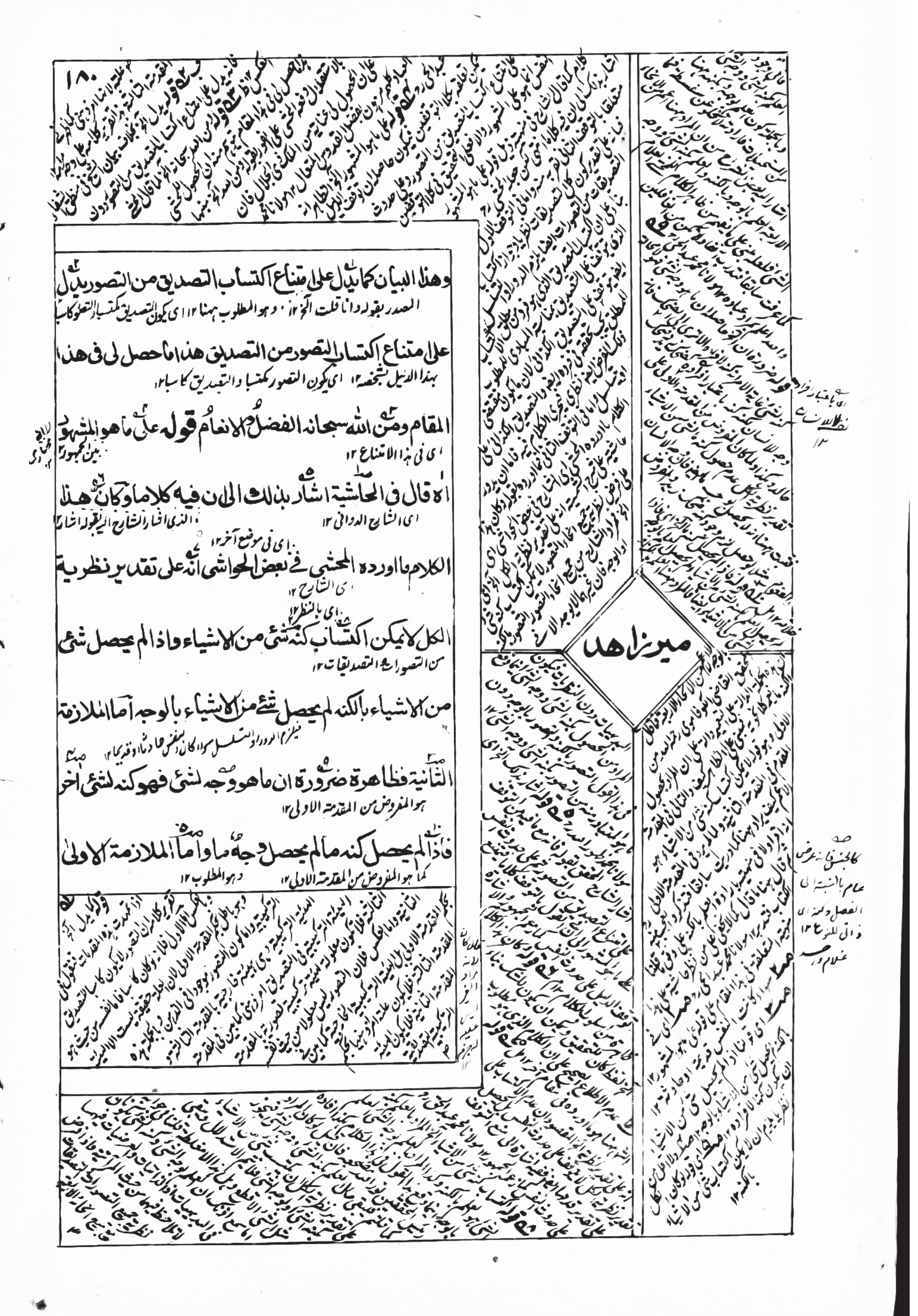
الخارج اذ المعلول فيه ليس نفسه لانها لا تصلح المعلولية بل

الهيئة التركيبية الخارجية اي حصولها للذهن فما هو علة

بحسب ذلك الظرف يجب ان يكون موجودا فيه والامر ههنا

كذلك اذ حصول صورة المعرف للذهن علة لحصول صورة المعرف

ميرزاهد



ميرزاهد

وهذا البيان كما يدل على امتناع اكتساب التصديق من التصور يدل

الصدر بقوله وانا قلت الخ ١٢ ، وهو المطلوب ههنا ١٢ اى يكون التصديق مكتسبا التصور كاسبا

على امتناع اكتساب التصور من التصديق هذا ما حصل لى فى هذا

بهذا الدليل بشخصه ١٢ اى يكون التصور مكتسبا والتصديق كاسبا ١٢

المقام ومن الله سبحانه الفضل والانعام قوله على ما هو المشهور

اى فى هذا الامتناع ١٢ بين الجمهور ١٢

او قال فى الحاشية اشار بذلك الى ان فيه كلاما وكان هذا

اى الشارح الدوانى ١٢ الذى اشار الشارح اليه بقوله اشار

الكلام ما اورده المحشى فى بعض الحواشى انه على تقدير نظرية

اى فى موضع آخر ١٢ اى الشارح ١٢

الكل لا يمكن اكتساب كنه شئ من الاشياء واذا لم يحصل شئ

اى بالنظر ١٢ من التصورات والتصديقات ١٢

من الاشياء بالكنه لم يحصل شئ من الاشياء بالوجه اما الملازمة

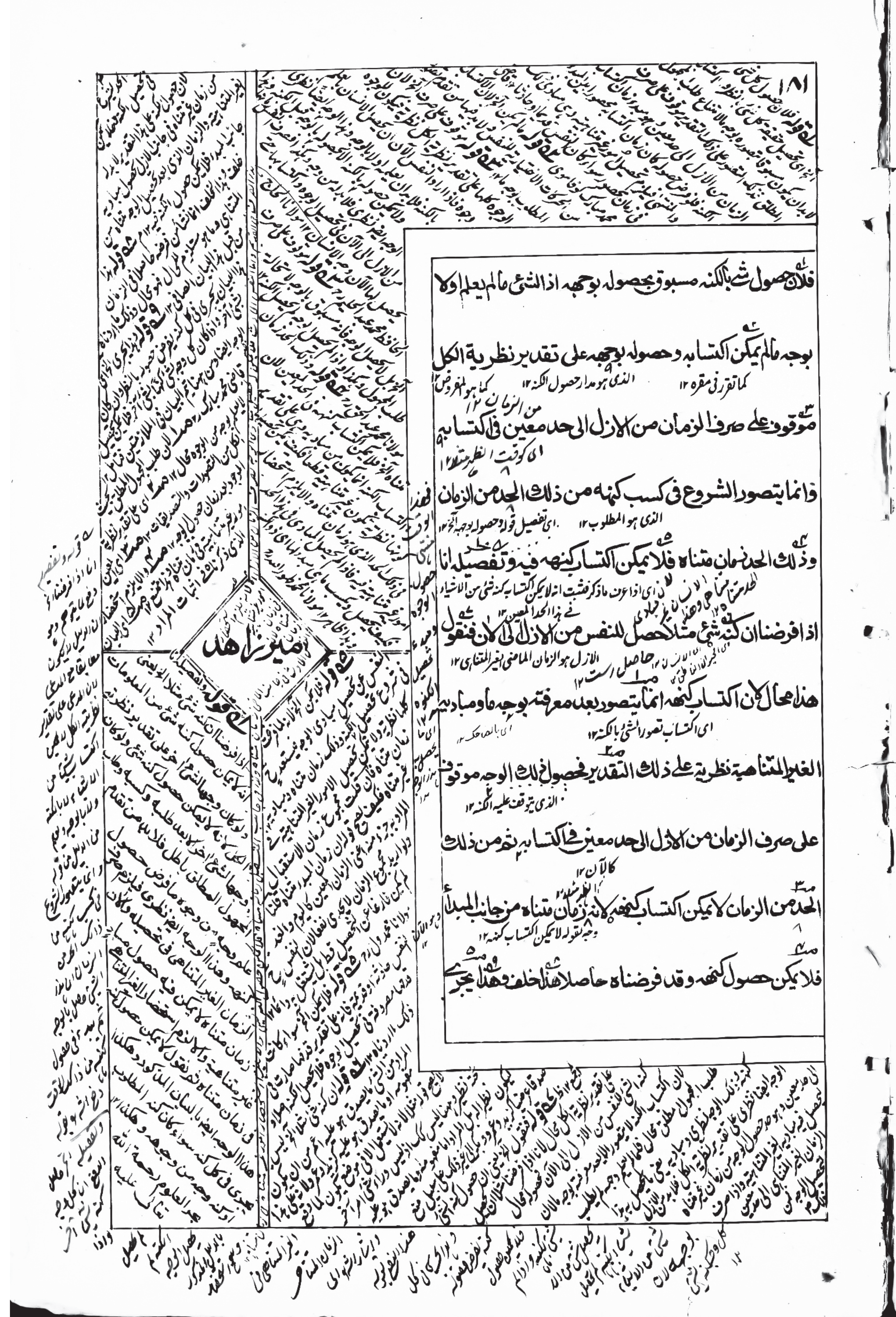
فيلزم الدور او التسلسل سواء كان بنفسها او بعنوانها ١٢

الثانية فظاهرة ضرورة ان ما هو وجه لشئ فهو كنه لشئ آخر

هو المفروض من المقدمة الاولى ١٢

فاذا لم يحصل كنه ما لم يحصل وجه ما واما الملازمة الاولى

كما هو المفروض من المقدمة الاولى ١٢ وهو المطلوب ١٢



فلان حصول شیٔ بالکنه مسبوق بحصوله بوجه اذ الشیٔ مالم یعلم اولا
بوجه مالم یمکن اکتسابه وحصوله بوجه علی تقدیر نظریة الکل
موقوف علی صرف الزمان من الازل الی حد معین فی اکتسابه
وانما یتصور الشروع فی کسب کنهه من ذلک الحد من الزمان
وذلک الحد زمان متناه فلا یمکن اکتساب کنهه فیه وتفصیله انا
اذا فرضنا ان کنه شیٔ مثلا حصل للنفس من الازل الی الآن فنقول
هذا محال لان اکتساب کنهه انما یتصور بعد معرفته بوجه ما ومبادیه
الغیر المتناهیة نظریة علی ذلک التقدیر فحصول ذلک الوجه موقوف
علی صرف الزمان من الازل الی حد معین فی اکتسابه ثم من ذلک
الحد من الزمان لا یمکن اکتساب کنهه لانه زمان متناه من جانب المبدأ
فلا یمکن حصول کنهه وقد فرضناه حاصلا هذا خلف وهذا یجری



ميرزاهد

في كل كنه يفرض حصوله فلا يمكن حصول شيء بكنهه واذا لم يحصل

شيء من الاشياء بكنهه لم يحصل شيء من الاشياء بوجه لان كل وجه

كنه لشيء وحاصله انه على تقدير نظرية الكل لا يحصل تصور ولا

تصديق سواء كان النفس قديما او حادثا لانه على ذلك التقدير

لا يحصل تصور الشيء بالكنه ويلزم منه ان لا يحصل تصور بالوجه

ايضا واذا لم يحصل التصور مطلقا لم يحصل التصديق ايضا ضرورة

ابتناء التصديق على التصور وانت تعلم ما فيه من الاختلال

لان الوجه فی تصور الشیٔ بالوجه والکنه فی تصور الشیٔ بالکنه

مقصودان بالعرض ومتصوران بالذات علی عکس ذی الوجه

وذی الکنه فلو کان الوجه فی التصور بالوجه متصورا بالوجه

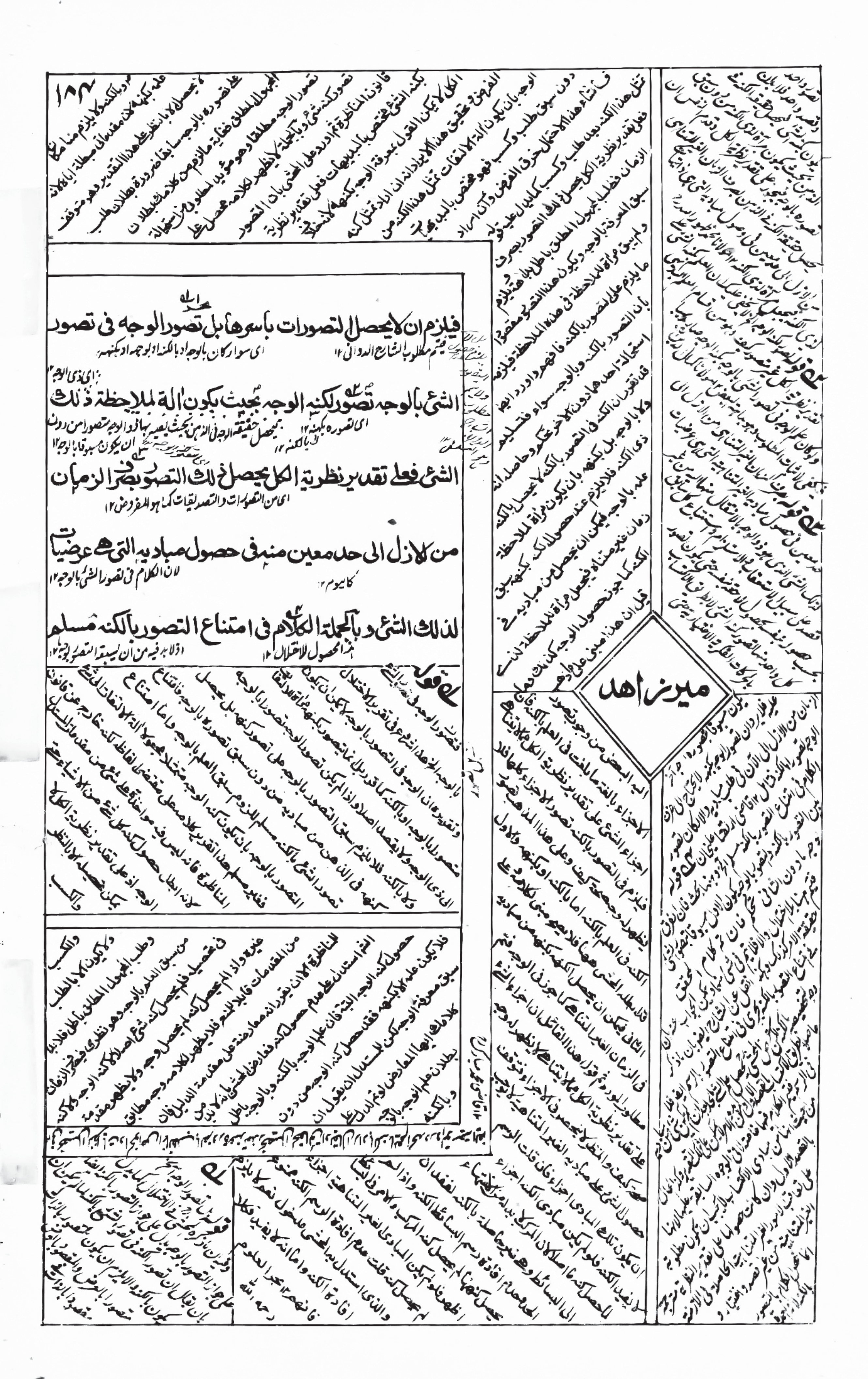
او بالکنه لکان المقصود بالعرض مقصودا بالذات والمتصور

بالذات متصورا بالعرض فی قصد واحد وتصور واحد

فتصور الوجه فی تصور الشیٔ بالوجه لیس تصورا بالکنه حتی

یسبقه تصور الوجه بالوجه وینقل الکلام الی الوجه الثانی وهکذا

میر زاهد



فيلزم ان لا يحصل لتصورات باسرها بل تصور الوجه في تصور

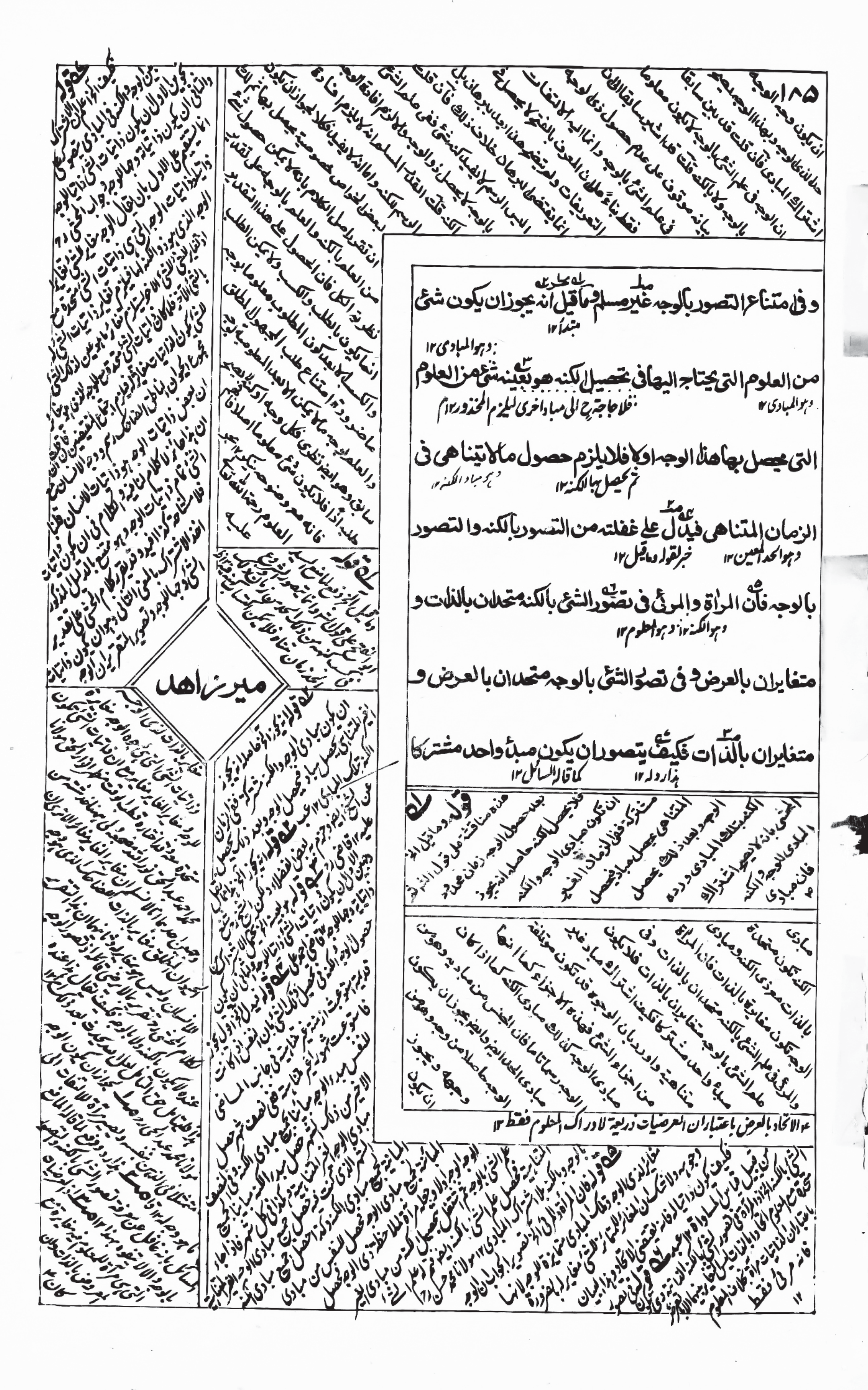
الشئ بالوجه تصور لكنه الوجه بحيث يكون آلة لملاحظة ذلك

الشئ فعلى تقدير نظرية الكل يحصل ذلك التصور في الزمان

من الازل الى حد معين منه في حصول مباديه التي هي عرضيات

لذلك الشئ وبالجملة الكلام في امتناع التصور بالكنه مسلم

میر زاهد



و فى امتناع التصور بالوجه غير مسلم و ما قيل انه يجوز ان يكون شئ

من العلوم التى يحتاج اليها فى تحصيل الكنه هو بعينه شئ من العلوم

التى يحصل بها هذا الوجه و الا فلا يلزم حصول ما لا يتناهى فى

الزمان المتناهى فيدل على غفلته من التصور بالكنه و التصور

بالوجه فان المراة و المرئى فى تصور الشئ بالكنه متحدان بالذات و

متغايران بالعرض و فى تصور الشئ بالوجه متحدان بالعرض و

متغايران بالذات فكيف يتصور ان يكون مبدأ واحد مشتركا

مير زاهد

حصول نظري من نظري محال بحرانه ١٢ بحر العلوم رحمة الله تعالى عليه

بينهما فضلا عن مباد غير متناهية ومما يمكن ان يقال ههنا ان التصور

في التعريفات تصور واحد متعلق بالمعرف بالكسر بالذات و

بالمعرف بالفتح بالعرض فعلى تقدير الدور يكون كل من الموقوف

والموقوف عليه متصورا بالذات وبالعرض بالنسبة الى الآخر وعلى

تقدير التسلسل يكون كل من التصورات الغير المتناهية تصورا

بالعرض فيلزم تحقق ما بالعرض بدون تحقق ما بالذات فنظرية

التصورات كلها تستلزم الدور والتسلسل المستلزمين ان لا يحصل

شيء منها وهو يستلزم ان لا يحصل شيء من التصديقات

لامتناع حصول التصديقات بدون التصور فافهم

ميرزاهد

قوله لا يتم الا بدعوى الخ حاصله ترجيح طريق الاحالة الى البداهة

بمعنى حواله كردن ١٢

على طريق الاستدلال بان الاستدلال يؤل الى دعوى البداهة

متعلق بقوله ترجيح ١٢ — من الاول بمعنى الرجوع اى يرجع ١٢ — المذكور ١٢

فليكتف بها اولا فانه لا يتم الا بدعوى البداهة في مقدمات الدليل

قصر المسافة ١٢ — دليل لعدم الانقطاع ١٢ — اى من الخصم ١٢ — الدليل ١٢

واطرافها اذ لولا هذه الدعوى لا ينقطع الكلام اذ للخصم ان يمنع

دليل لقوله لا يتم الخ ١٢ — وهى الموضوع والمحمول او المقدم والتالى ١٢ — اى الجانب المخالف ١٢

المقدمات ويسأل عن اطرافها ولا يخفى انه لو تم لدل على عدم

فكيف ما ادعيتم من ترجيح طريق الاحالة الى البداهة على الاستدلال لان الترجيح هو التعقبه مع القوة

میر زاهد

قوله فكيف يصح قوله يؤل الى دعوى البداهة في المطلوب فلا بد ان يراد المعنى الاعم ليصح الكلام ۱۲

صحة الاستدلال لاشتماله على ضرب من المصادرة فان من يقول

هذا دليل لدلالة المذكور على عدم صحة الاستدلال ۱۲ — هذا دليل المصادرة ۱۲

بكسبية الكل كيف يسلم بداهة مقدمات الدليل وبداهة

اي الشارح الدواني ۱۲

اطرافها فكانه اراد بدعوى بداهتهما اعم من دعواها بلا واسطة

كان اما للتحقيق واما للشك بناء على عدم القطع ۱۲ — اي البداهة ۱۲

او بواسطة كدعوى بداهة بداهتهما ودعوى بداهة بداهة

مثال لدعوى البداهة بواسطة ۱۲ — اي المقدمات واطرافها ۱۲

بداهتهما وهكذا حتى ينقطع ويؤيد ذلك قوله يؤل الى دعوى

كدعوى بداهة بداهة بداهة بداهتهما ۱۲ — تائيد الارادة المذكورة ۱۲

البداهة في المطلوب فان دعوى بداهة المقدمات والاطراف

دليل للتائيد ۱۲

بلا واسطة هو دعوى نفس المطلوب لا دعوى بداهة المطلوب قوله ولا يمكن

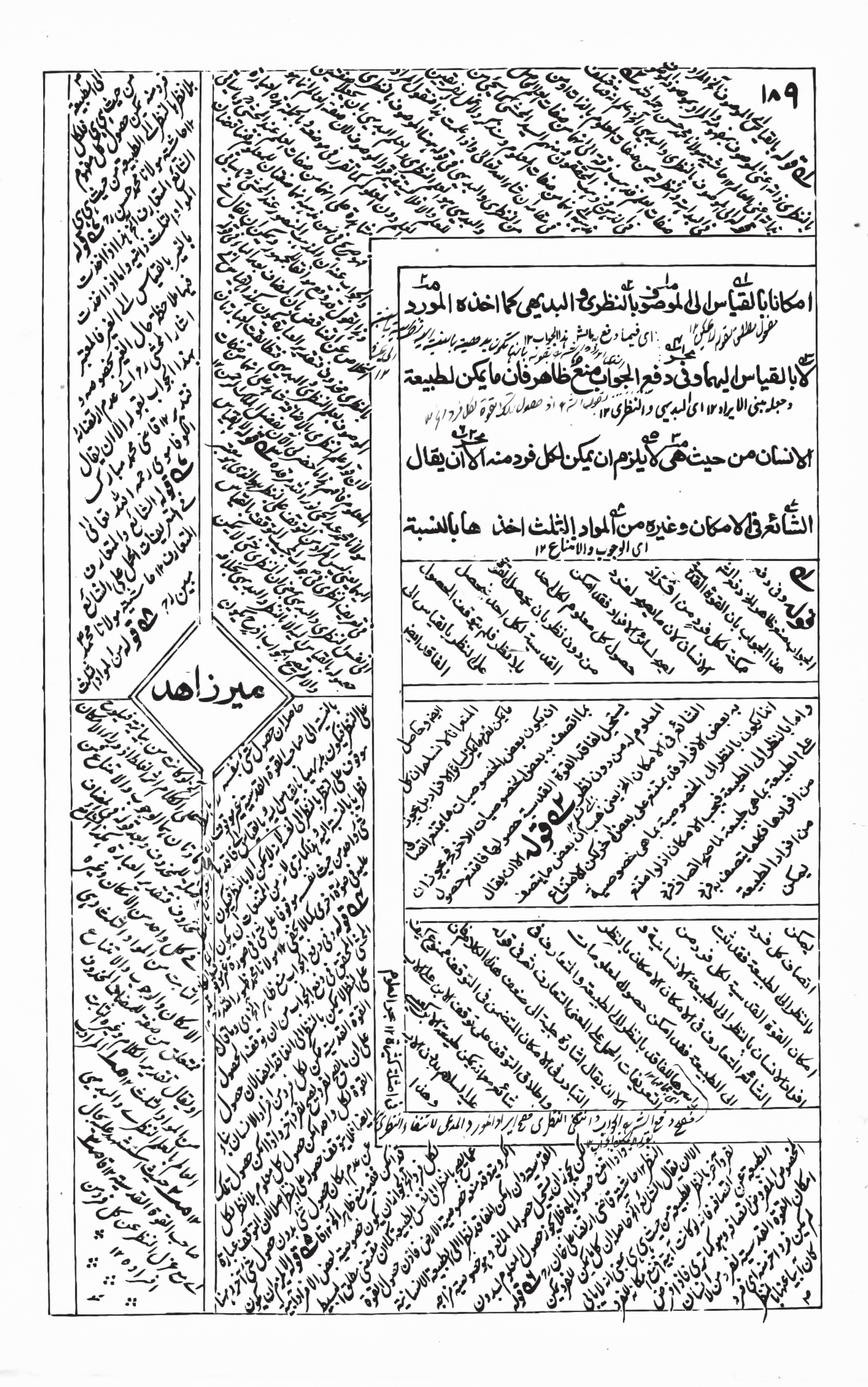
المطلوب منه بيان منع الجواب ۱۲

الجواب هذا الجواب بالنظر الى ان النظرية والبداهة يختلفان باختلاف

اي بمعنى لولاه لامتنع ۱۲ — اي الموقوف عليه ۱۲

الاشخاص وان التوقف بمعنى ان لا يمكن حصول الشيء الا بعد الاخر

ميرزاهد



امکانا بالقیاس الی الموصوف بالنظری و البدیهی کما اخذہ المورد

مفعول مطلق لقولہ الامکان ۱۲ — ای فیما دفع بہ الشارح ہذا الجواب ۱۲

لا بالقیاس الیہما و فی دفع الجواب منع ظاہر فان ما یمکن لطبیعۃ

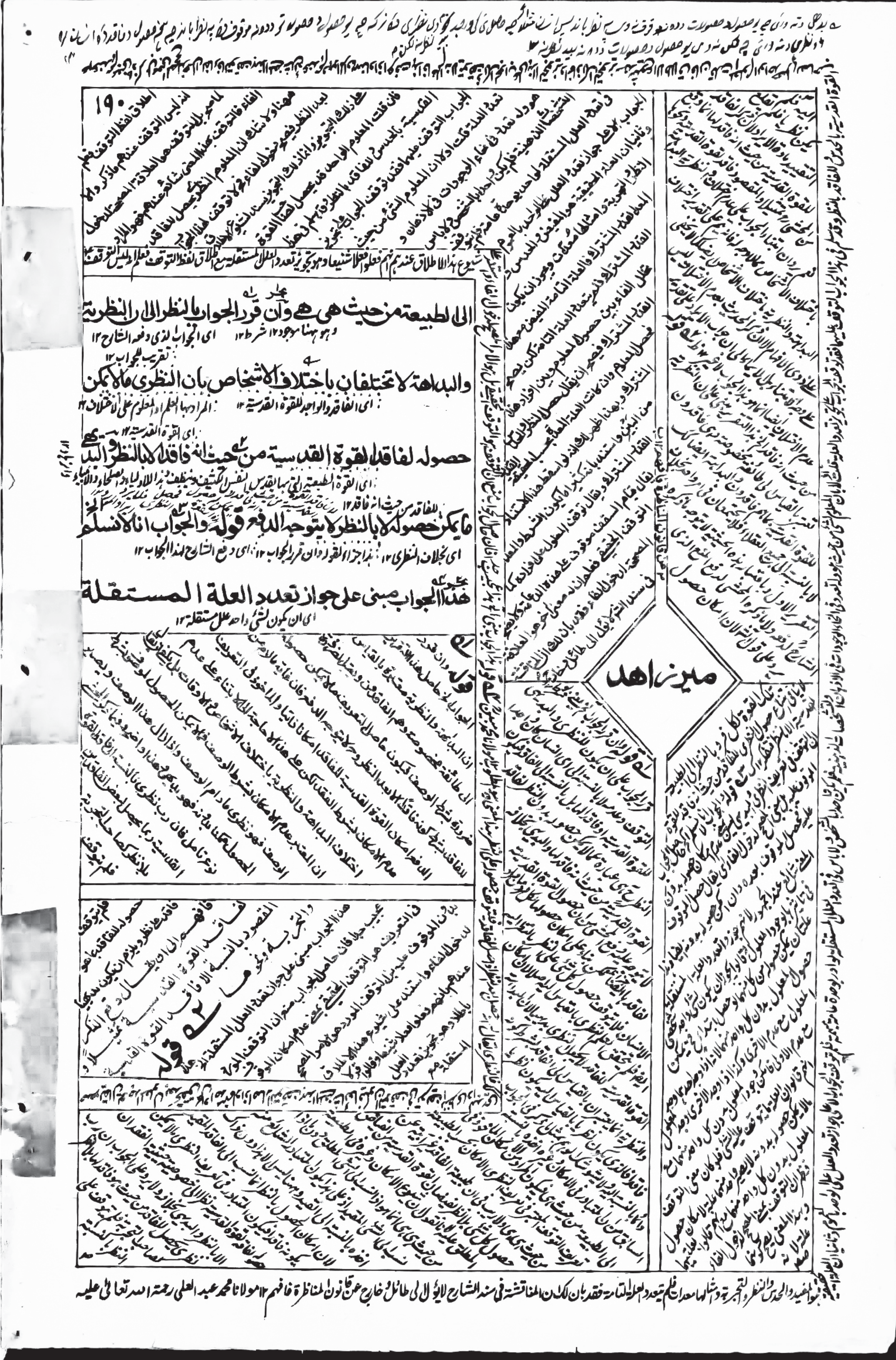
وجعلہ مبنی الایراد ۱۲ ای البدیہی و النظری ۱۲

الانسان من حیث ہی لا یلزم ان یمکن لکل فرد منہ الا ان یقال

الشائع فی الامکان و غیرہ من المواد الثلث اخذہا بالنسبۃ

ای الوجوب و الامتناع ۱۲

میرزاہد



الی الطبیعة من حیث هی هی وان قرر الجواب بالنظر الی النظریة

والبداهة لا تختلفان باختلاف الاشخاص بان النظری ما لا یمکن

حصوله لفاقد القوة القدسیة من حیث انه فاقد لها بالنظر والبدیهی

ما یمکن حصوله لا بالنظر لا یتوجه الدفع قوله والجواب انا لا نسلم

هذا الجواب مبنی علی جواز تعدد العلة المستقلة

میر زاهد

فافهم ۱۲ مولانا محمد عبد الحلیم رحمة الله تعالی علیه



ميرزاهد

اي لا يحتاج بعده الى شيء آخر ١٢ في الحاشية القديمة ١٢

بمعنى الموقوف عليه التام والحق ما ذهب اليه المحشي وغيره من

بيان المستقلة وليس متعلقا بالتعدد ١٢ اي الشارح الدواني ١٢ بيانية

المحققين من انه لا يجوز فان خصوصية العلتين ملغاة في التوقف

اي تعدد العلل المستقلة ١٢ دليل لعدم جواز تعدد العلل المستقلة على معلول واحد

والترتب والموقوف عليه في الحقيقة انما هو القدر المشترك بينهما

واما في الظاهر فالموقوف كل واحد من الشيئين ١٢

هذا اول النزاع

اذ المعلول لا يترتب الا على شيء يمتنع حصوله بدونه والتفصيل

دليل لقوله انما هو الخ ١٢ اي يمتنع حصول الموقوف بدونه ١٢

میر زاهد

بل هذا الامر فاذا حصل باحدى العلتين لم تبق علية الاخرى ١٢ قائمة عطف تفسير على قوله موقوفا ١٢

ان ههنا ثلث صور الاول توارد العلتين المستقلتين على سبيل

اى فى مقام توارد العلل ١٢ اى على معلول واحد شخصى ١٢ يعنى الموقوف عليه التام ١٢

الاجتماع والثانية تواردهما على سبيل التعاقب والثالثة تواردهما

بان يجتمعا على معلول واحد شخصى فى وقت واحد ١٢ اى على معلول واحد جزئى

بان يمكن حصول المعلول بكل منهما ابتداء والخلاف انما هو

اى حدوثا ١٢ فى الجواز وعدمه ١٢ اى خلاف المحققين لغيرهم كما اشار اليه اولا ١٢

فى هذه الصورة والتحقيق يقتضى انها ايضا محال سواء اريد

اى على سبيل التبادل ١٢ اى الصورة الخلافية ١٢ اى كالاول والثانى

بالعلية كون الشئ محتاجا اليه اى ان لا يمكن حصول المحتاج

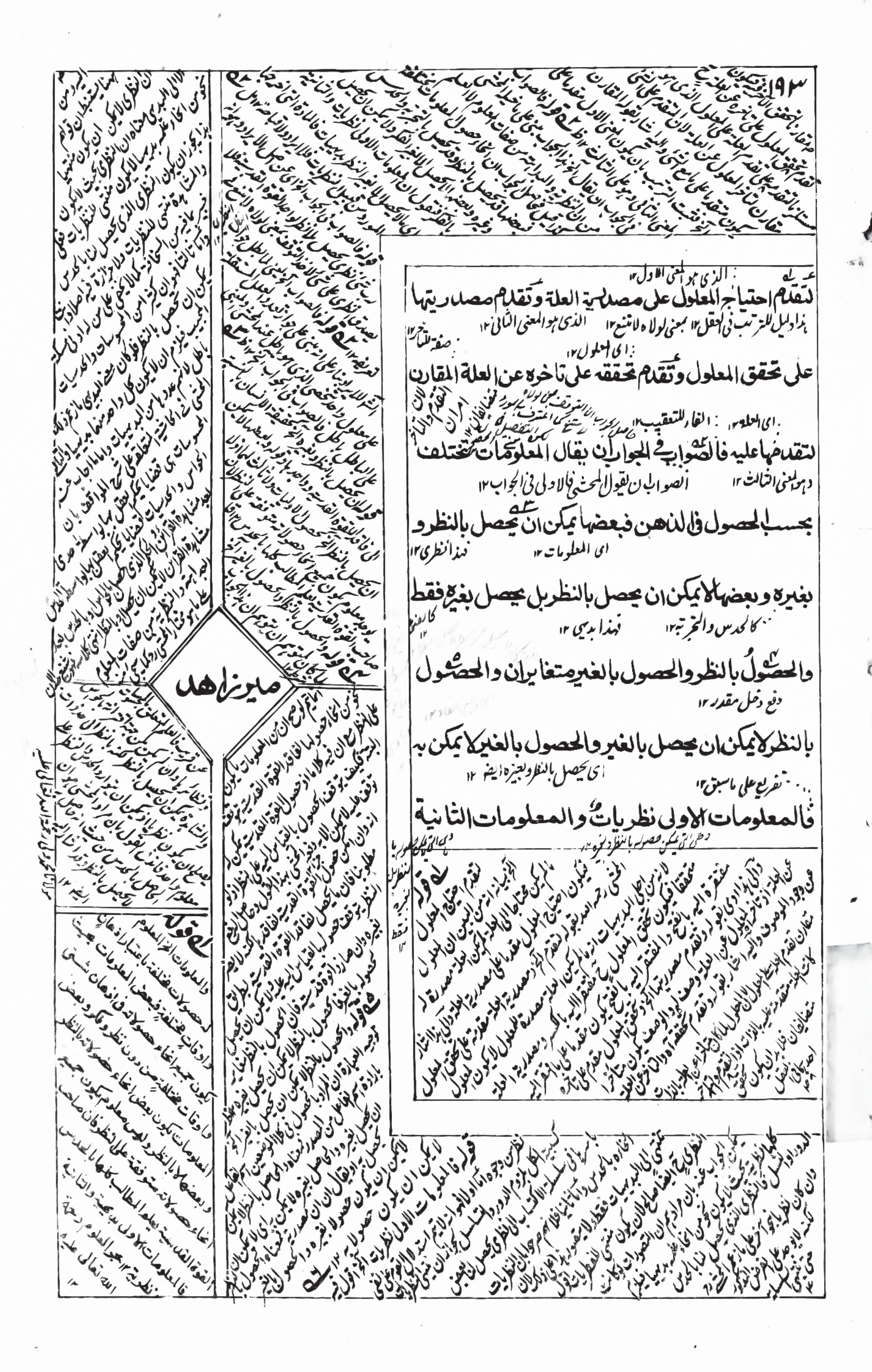
الا بعد حصوله او كون الشئ مصداق الشئ او كون الشئ موقوفا

اى بحيث لولاه لامتنع ١٢

عليه لشئ ومتقدما عليه بالذات فان هذه المعانى

ومتقدما عليه ١٢ دليل لقوله سواء ١٢ هذا ليس بمخل فى الدفع وانما هو بيان لفائدة ١٢

الثلثة بينها تلازم فى الوجود وترتب فى اعتبار العقل



لتقدم احتياج المعلول على مصداقية العلة وتقدم مصدريتها

على تحقق المعلول وتقدم تحققه على تاخره عن العلة المقارن

لتقدمها عليه فالصواب في الجواب ان يقال المعلومات تختلف

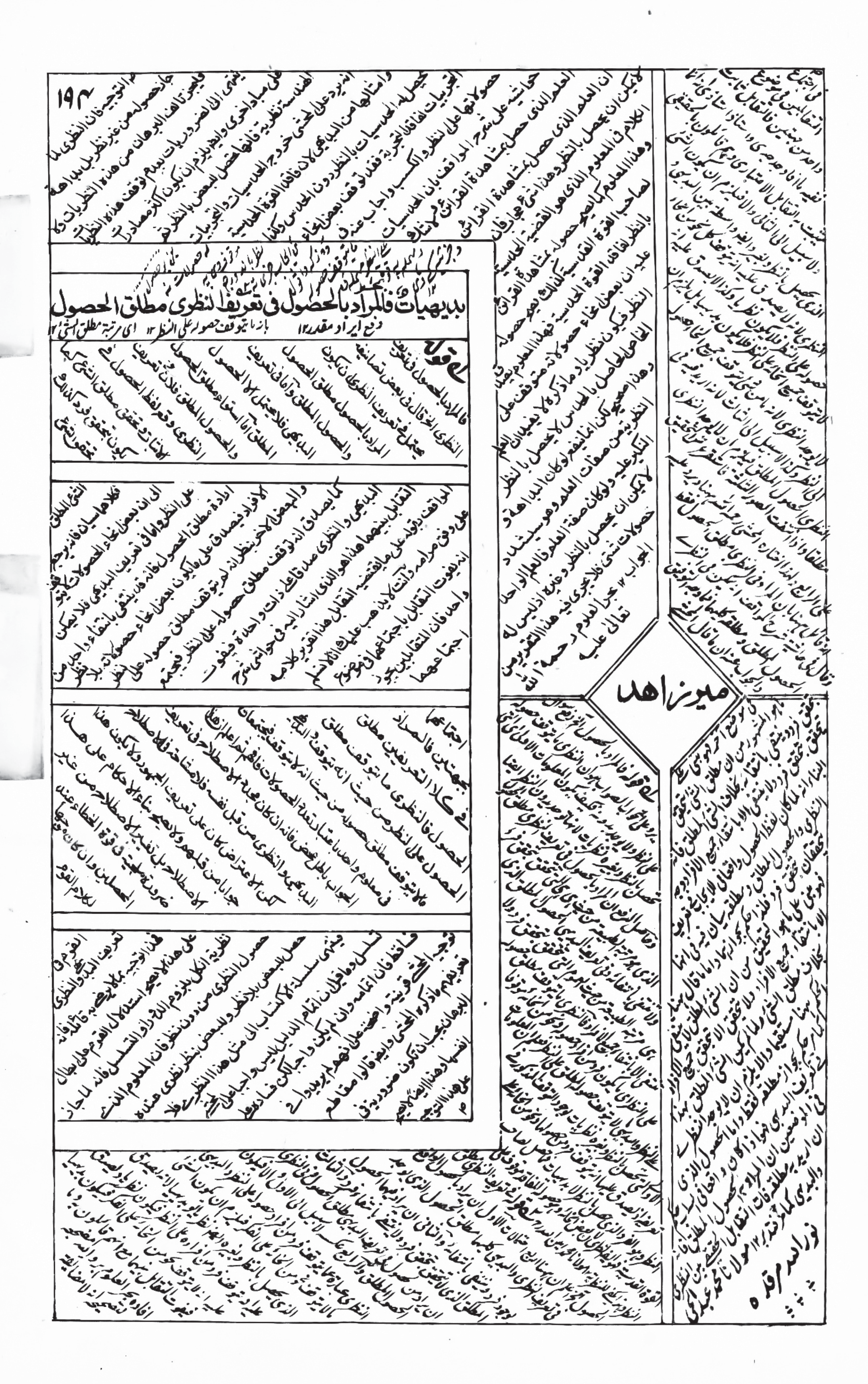
بحسب الحصول في الذهن فبعضها يمكن ان يحصل بالنظر و

بغيره وبعضها لا يمكن ان يحصل بالنظر بل يحصل بغيره فقط

والحصول بالنظر والحصول بالغير متغايران والحصول

بالنظر لا يمكن ان يحصل بالغير والحصول بالغير لا يمكن به

فالمعلومات الاولى نظريات والمعلومات الثانية



بديهيات فالمراد بالحصول فى تعريف النظرى مطلق الحصول

دفع ايراد مقدر ۱۲ بازاء ما يتوقف حصوله على النظر ۱۲ اى مرتبة مطلق الشئ ۱۲

قوله

میر زاهد

نور الهدى



ميرزاهد

وفي تعريف البديهي الحصول المطلق فالنظري ما يتوقف

مطلق حصوله على النظر وهو بان يتوقف فرد من حصوله

عليه والبديهي ما لا يتوقف حصوله المطلق على النظر وهو

بان لا يتوقف جميع افراد حصوله عليه وبهذا يظهر لك

ان المتصف بالنظرية والبداهة اولا وبالذات هو الحاصل

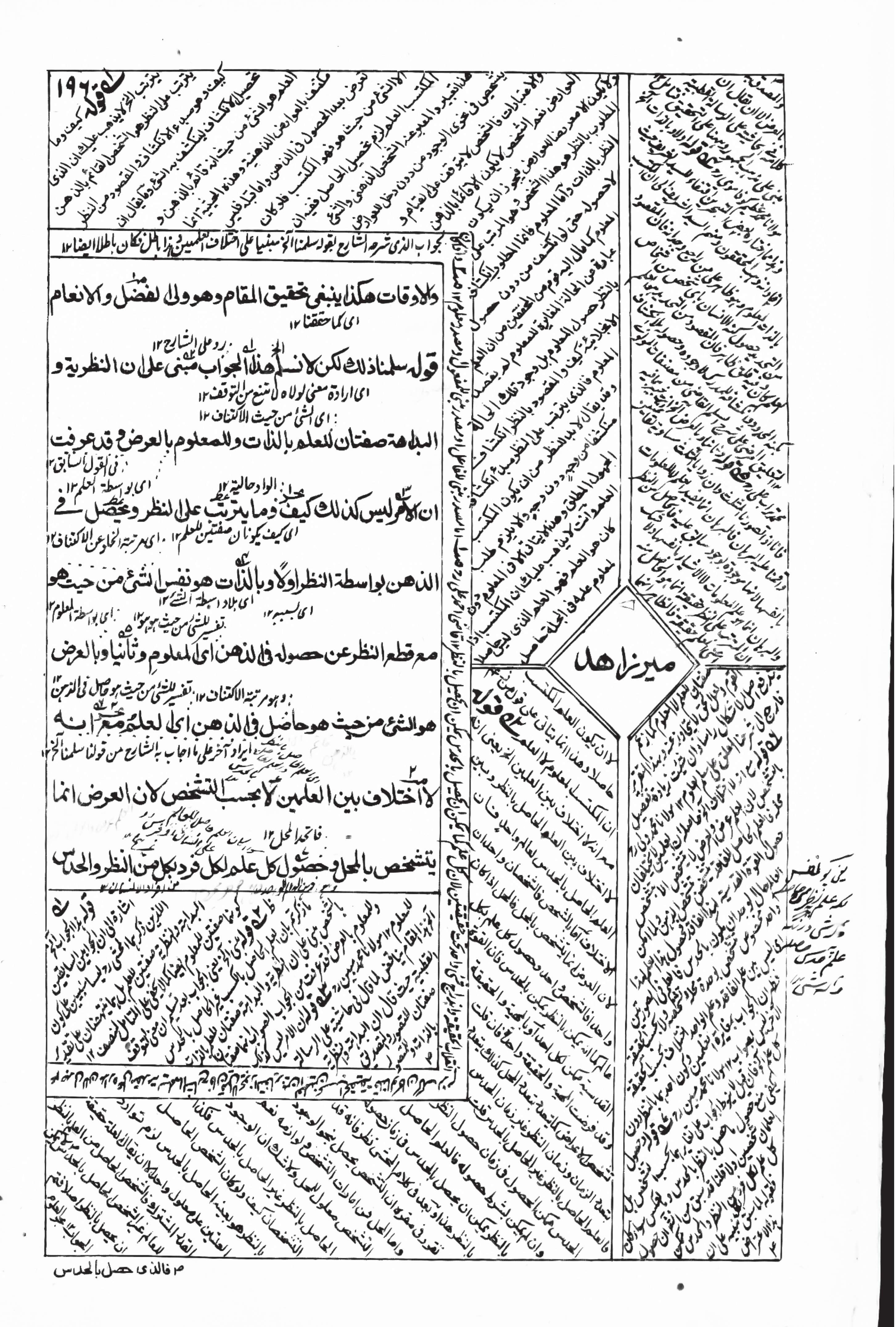
في الذهن من حيث هو مع قطع النظر عن حصوله في الذهن

اي المعلوم لا الحاصل في الذهن من حيث هو حاصل في

الذهن وان النظرية والبداهة لا يختلفان باختلاف الاشخاص

ع قتبه العلم اليهما لا ينافي ذلك لان المعلوم بعد اعتبار اتصافه

بالبداهة والنظرية يصير علما ١٢ منه رحمه الله



ميرزاهد

وللاوقات هكذا ينبغي تحقيق المقام وهو ولي الفضل والانعام

قوله سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان هذا الجواب مبني على ان النظرية و

البداهة صفتان للعلم بالذات وللمعلوم بالعرض وقد عرفت

ان الامر ليس كذلك كيف وما يترتب على النظر ويحصل في

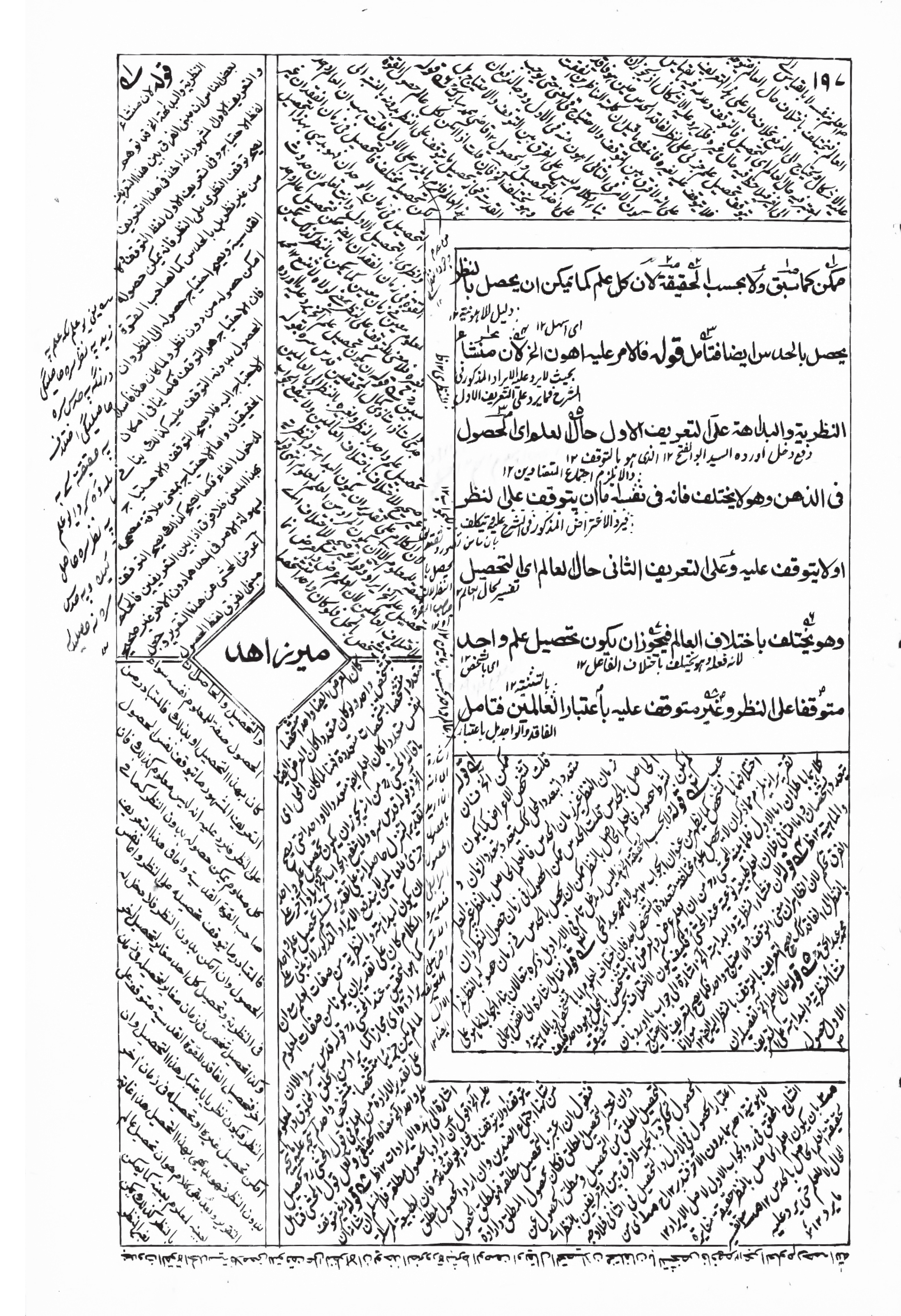
الذهن بواسطة النظر اولا وبالذات هو نفس الشيء من حيث هو

مع قطع النظر عن حصوله في الذهن اي المعلوم وثانيا وبالعرض

هو الشيء من حيث هو حاصل في الذهن اي العلم مع انه

لا اختلاف بين العلمين الا بحسب التشخص لان العرض انما

يتشخص بالمحل وحصول كل علم لكل فرد بكل من النظر والحدس



ميرزاهد

ممكن كما سبق ولا بحسب الحقيقة لان كل علم كما يمكن ان يحصل بالنظر

دليل للاهونية ١٢ — اي اسهل ١٢

يحصل بالحدس ايضا فتأمل قوله فالامر عليه اهون الخ لان منشأ

بحيث لا يرد على الايراد المذكور في الشرح فما يرد على التعريف الاول

النظرية والبداهة على التعريف الاول حال العلم اي الحصول

دفع دخل اورده السيد ابو الفتح ١٢ الذي هو بالتوقف ١٢ والالزام اجتماع المتنافيين ١٢

في الذهن وهو لا يختلف فانه في نفسه اما ان يتوقف على النظر

فيرد الاعتراض المذكور في الشرح عليه بتكلف

او لا يتوقف عليه وعلى التعريف الثاني حال العالم اي التحصيل

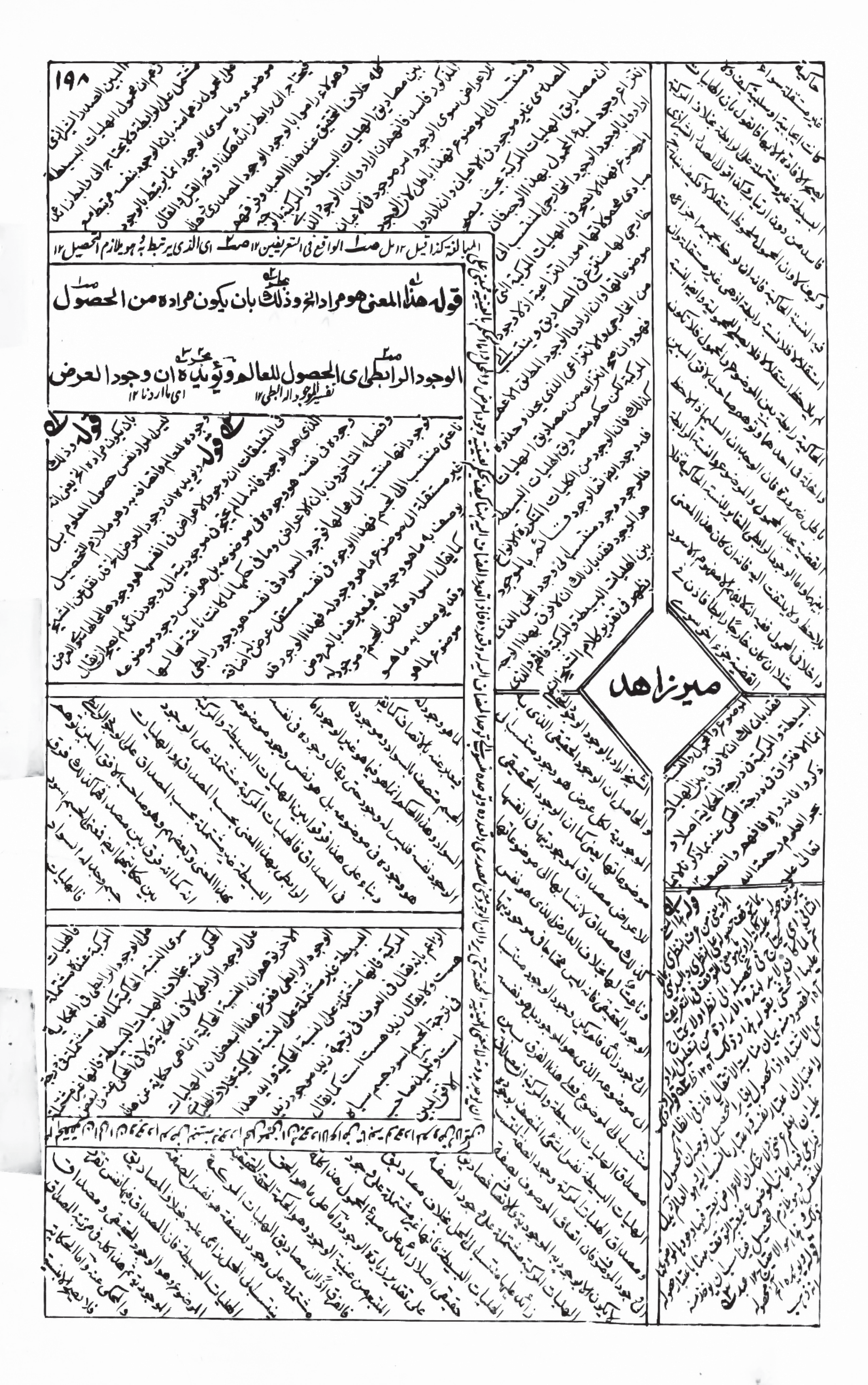
تفسير لحال العالم

وهو يختلف باختلاف العالم فيجوز ان يكون تحصيل علم واحد

لانه فعله وهو يختلف باختلاف الفاعل ١٢ — اي بالشخص

متوقفا على النظر وغير متوقف عليه باعتبار العالمين فتأمل

بالتثنية ١٢ — الفاقد والواجد بل باعتبار



ميرزاهد

المبالغة كذا قيل ١٢ مل صك الواقع في التعريفين ١٢ صك اى الذي يرتبط به هو لازم التحصيل ١٢

قوله هذا المعنى هو مراد الخ وذلك بان يكون مراده من الحصول

الوجود الرابطي اى الحصول للعالم ويؤيده ان وجود العرض

تفسير الوجود الرابطي ١٢ اى ما اردنا ١٢

ء كيف ترتب تكون موصلة وهذا هو توضيح ما وجد مهنا في بعض النسخ من المنهية وهو قوله التوجه الاول قبل الحركة الاولى والثاني قبل الثانية انتهى مقاله بعبارته ١٢ مولانا محمد عبد الحي رح ٥ قوله كما ان المتوجه اليه في التوجه

هو بعينه وجوده لموضوعه على ما صرح به الشيخ وغيره قوله

وههنا العلم اليقيني عرض ١٢ بحر العلوم

بل لقسمين اه ووجهه ان النظر معتبر في عنوان القسم الثاني

للترقي او للاضراب ١٢ — اي وجه توقف القسمين على تعريف النظر ١٢ — اي النظري ١٢

ومفهومه بخلاف القسم الاول فانه معتبر في مفهومه فقط

اي البديهي ١٢ — اثبات لعدم المنافاة ١٢ — لا في عنوانه ١٢

وخروجه عنهما لا ينافي دخوله في مفهومهما اذ فرق بين جزء

اي عن النظري والبديهي ١٢ — فيجوز ان لا يكون جزء له مع كونه جزء المفهوم ١٢

الشيء وجزء مفهومه قوله والملاحظة توجه النفس نحو المعلوم

المقصود ان للنفس حين تحصيل المطلوب توجهين ١٢ عبد

اه اعلم ان للنفس توجهين الاول لتوجه نحو المجهول الذي قصد

الغرض من هذا بيان فائدة قول الشارح نحو المعلوم ١٢ — هنا التوجه لا بد ان يكون مسبوقا بشعور ما بوجه ما والا يلزم طلب — اي غير حاصل الى الآن ١٢ — اي في هذا التوجه ١٢

تحصيله والمتوجه اليه فيه حين التوجه مفقود يحصل بالحركة

وهي تحصل بعد هذا التوجه والالتفات الذي نحو المجهول ١٢

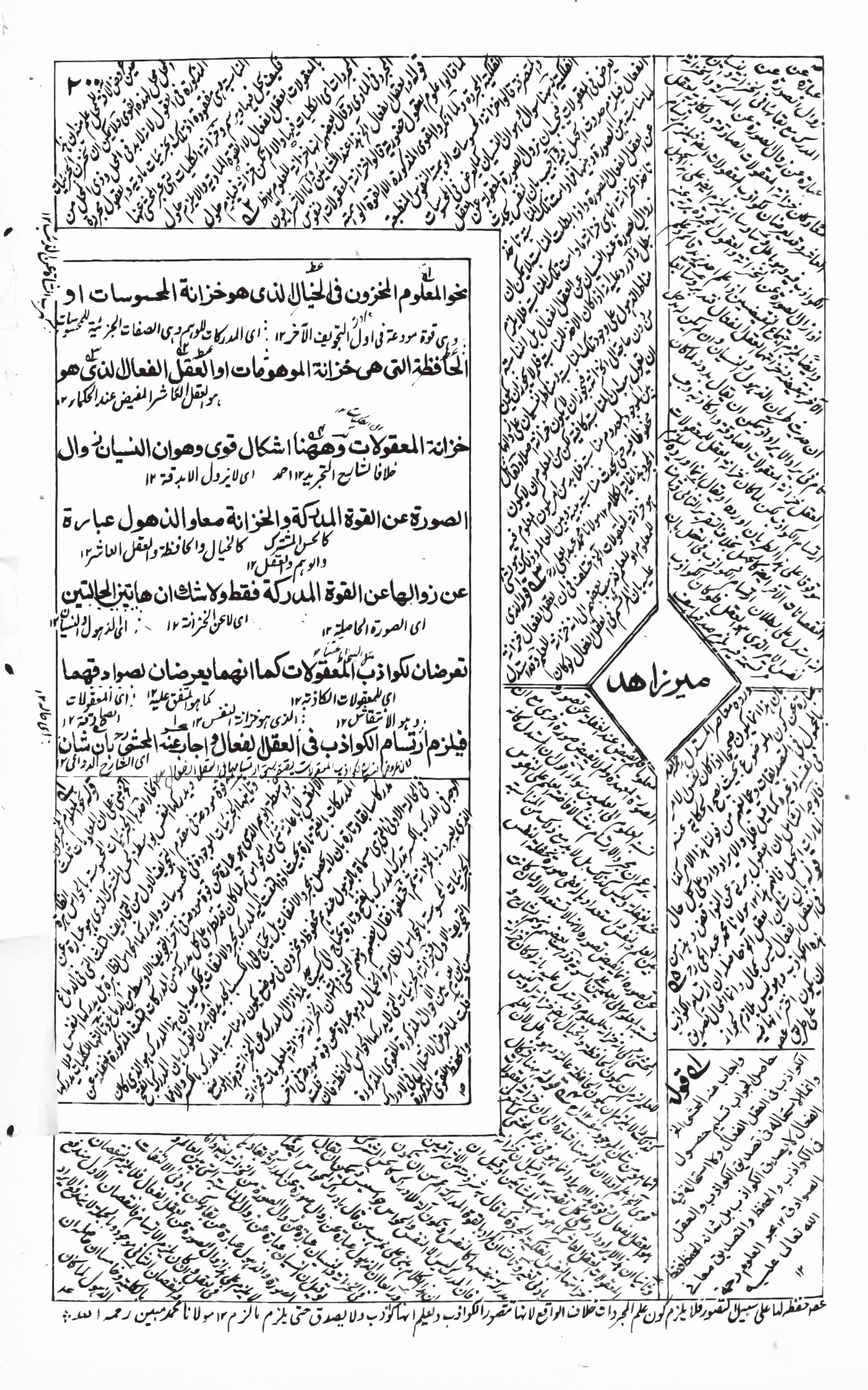
الفكرية كما ان المتوجه اليه في التوجه الحسي حين التوجه

اي الحركة التي من افراد الفكر الذي هو ترتيب امور معلومة لتحصيل المجهول ١٢ — وهو يسمى بالملاحظة ١٢

مفقود يحصل بالحركة الاينية والثاني التوجه

ميرزاهد

خزانة ولا الى مناسبة اصلا فتامل ١٢ بحر العلوم رح



میرزاهد

نحو المعلوم المخزون في الخيال الذي هو خزانة المحسوسات او

وهي قوة مودعة في اول التجويف الآخر ١٢ اي المدركات للوهم وهي الصفات الجزئية للمحسوسات

الحافظة التي هي خزانة الموهومات او العقل الفعال الذي هو

هو العقل العاشر المفيض عند الحكماء ١٢

خزانة المعقولات وههنا اشكال قوي وهو ان النسيان وال

خلافا لشارح التجريد ١٢ احمد اي لا يزول الا بدقة ١٢

الصورة عن القوة المدركة والخزانة معا والذهول عبارة

كالحس المشترك والوهم والعقل ١٢ كالخيال والحافظة والعقل العاشر ١٢

عن زوالها عن القوة المدركة فقط ولا شك ان هاتين الحالتين

اي الصورة الحاصلة ١٢ اي لا عن الخزانة ١٢ اي الذهول والنسيان ١٢

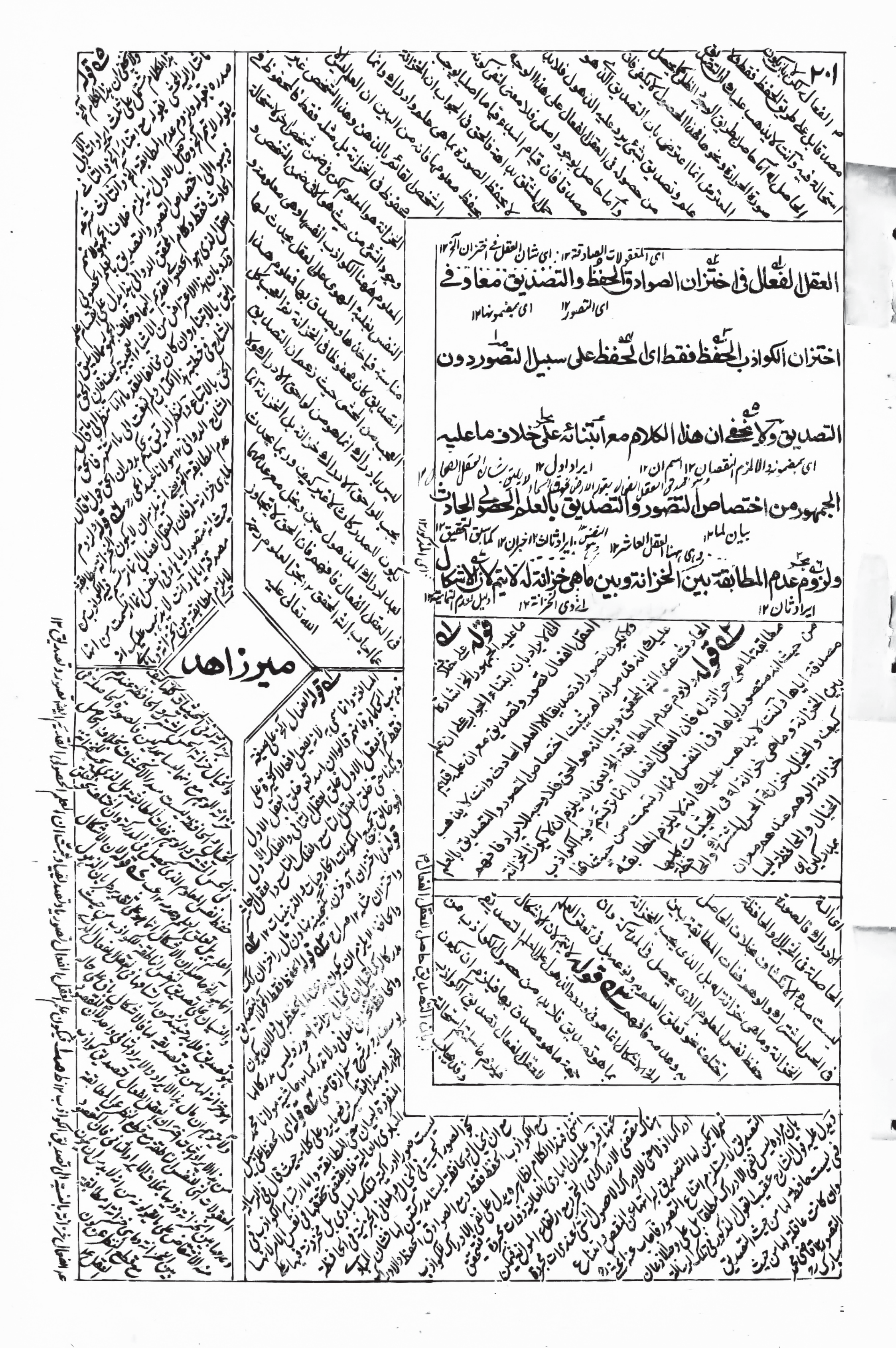
تعرضان لكواذب المعقولات كما انهما يعرضان لصوادقهما

اي المعقولات الكاذبة ١٢ كما هو المتفق عليه ١٢ اي المعقولات الصادقة ١٢ وهو الانتقاش ١٢ الذي هو خزانة النفس ١٢

فيلزم ارتسام الكواذب في العقل الفعال واجاب عنه المحشي بان شان

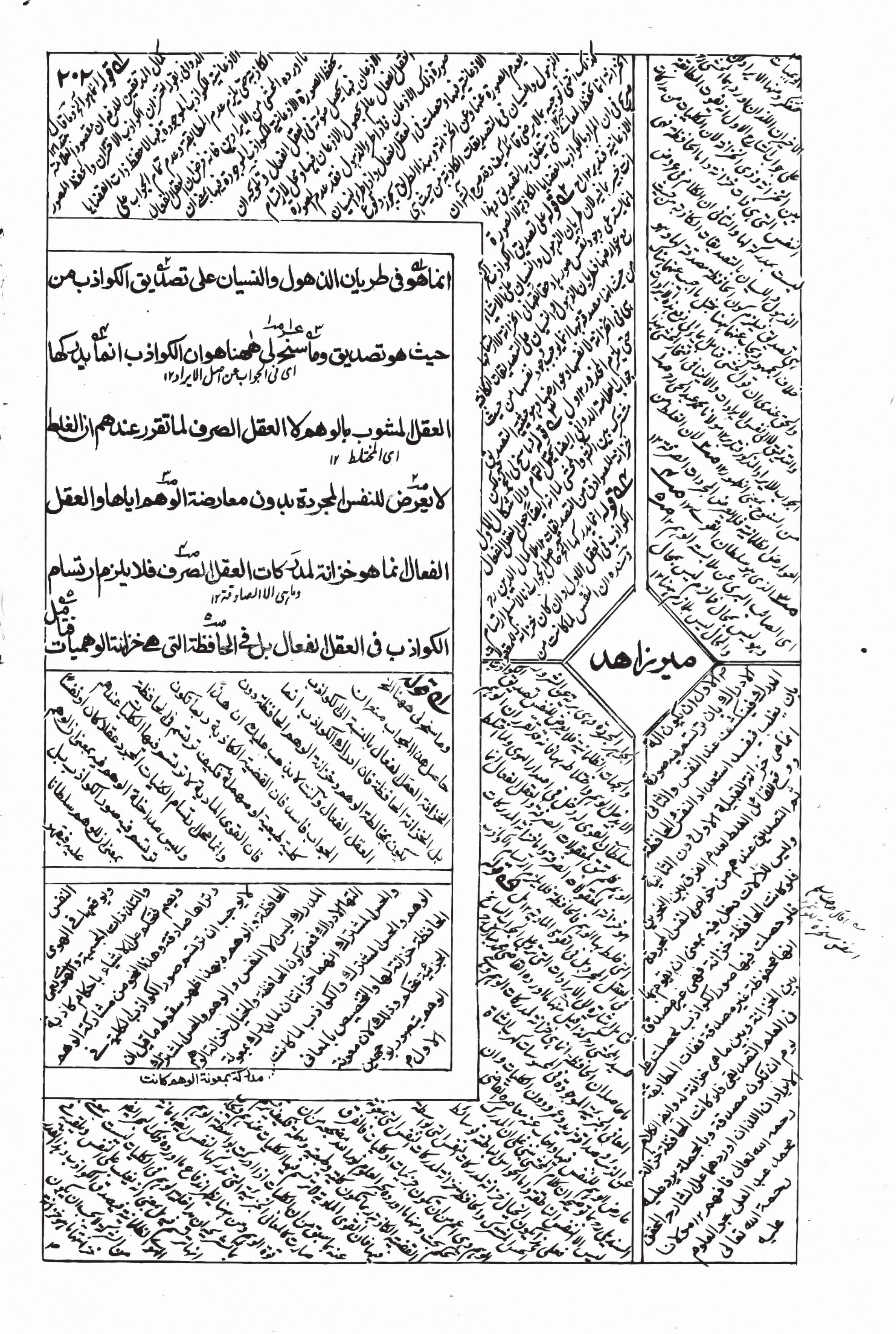
اي الشارح الدواني ١٢

عم حفظه لما علي سبيل التصور فلا يلزم كون علم المجردات خلاف الواقع لانها تصور الكواذب والعلم بانها كواذب ولا يصدق حتى يلزم ما الزم ١٢ مولانا محمد مبين رحمه الله



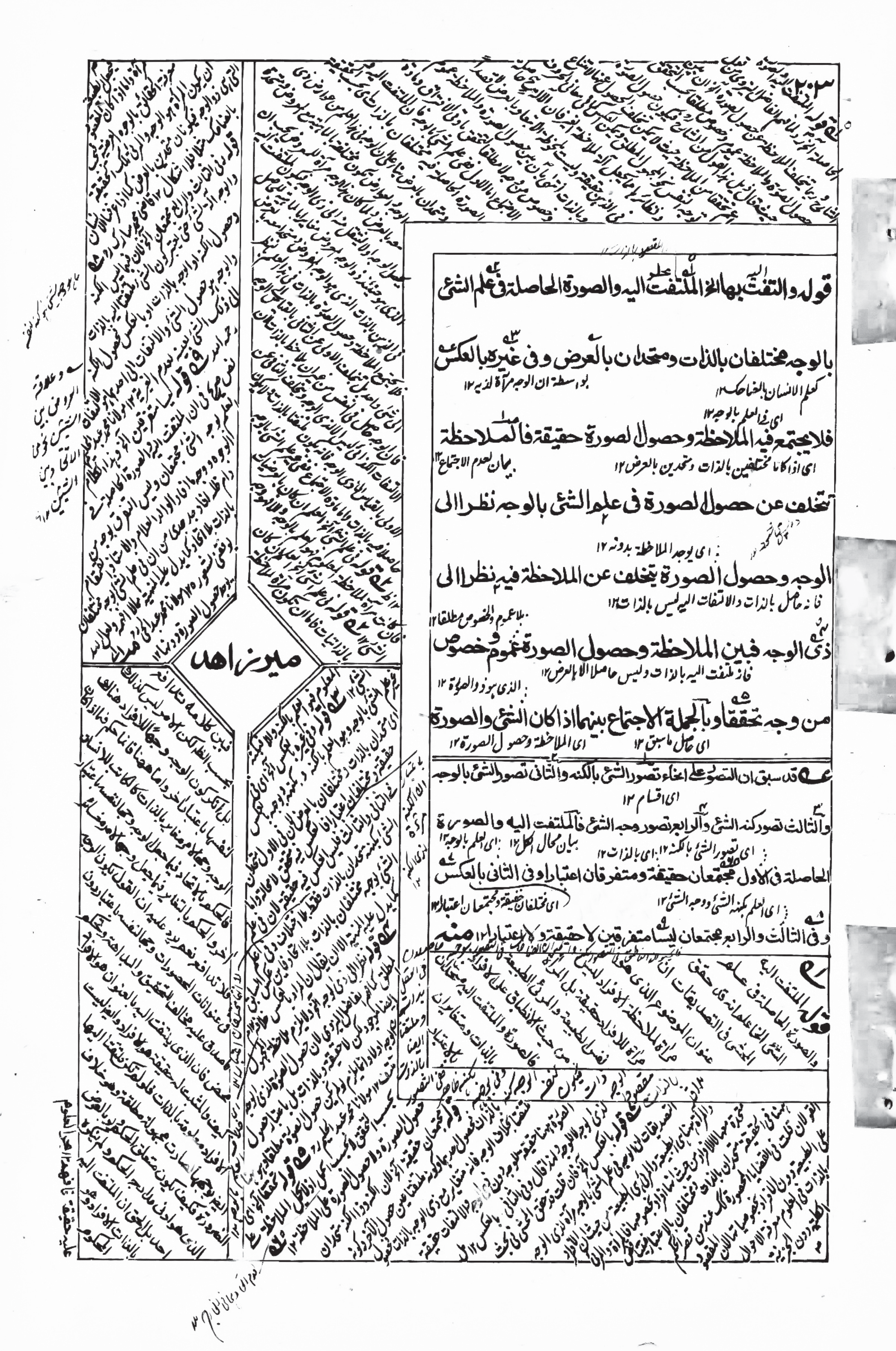
العقل الفعال فی اختزان الصور والحفظ والتصدیق معا وفی اختزان الکواذب الحفظ فقط ای الحفظ علی سبیل التصور دون التصدیق ولا یخفی ان هذا الکلام مع ابتنائه علی خلاف ما علیه الجمهور من اختصاص التصور والتصدیق بالعلم الحصولی الحادث ولزوم عدم المطابقة بین الخزانة وبین ما هی خزانة له لا یتم لان الاشکال

میرزاهد



انما هو في طريان الذهول والنسيان على تصديق الكواذب من
حيث هو تصديق وما سنح لي ههنا هو ان الكواذب انما يدركها
اي في الجواب عن اصل الايراد ١٢
العقل المشوب بالوهم لا العقل الصرف لما تقرر عندهم ان الغلط
اي الخلط ١٢
لا يعرض للنفس المجردة بدون معارضة الوهم اياها والعقل
الفعال انما هو خزانة لمدركات العقل الصرف فلا يلزم ارتسام
وماهي الا الصادقة ١٢
الكواذب في العقل الفعال بل في الحافظة التي هي خزانة الوهميات

ميرزاهد



قوله والتفت بها الخ الملتفت اليه والصورة الحاصلة فی علم الشیٔ

بالوجه مختلفان بالذات ومتحدان بالعرض وفی غیره بالعکس

بواسطة ان الوجه مرآة لذیه ۱۲ — کعلم الانسان بالضاحک ۱۲

ای فی العلم بالوجه ۱۲

فلا یجتمع فیه الملاحظة وحصول الصورة حقیقة فالملاحظة

ای اذا کانا مختلفین بالذات ومتحدین بالعرض ۱۲ — بیان لعدم الاجتماع ۱۲

تتخلف عن حصول الصورة فی علم الشیٔ بالوجه نظرا الی

ای یوجد الملاحظة بدونه ۱۲

الوجه وحصول الصورة یتخلف عن الملاحظة فیه نظرا الی

فانه حاصل بالذات والالتفات الیه لیس بالذات ۱۲

بالعموم والخصوص مطلقا ۱۲

ذی الوجه فبین الملاحظة وحصول الصورة عموم وخصوص

فانه ملتفت الیه بالذات ولیس حاصلا الا بالعرض ۱۲

الذی هو ذو الصورة ۱۲

من وجه تحققا وبالجملة الاجتماع بینهما اذا کان الشیٔ والصورة

ای حاصل ما سبق ۱۲ — ای الملاحظة وحصول الصورة ۱۲

ع قد سبق ان التصور علی انحاء تصور الشیٔ بالکنه والثانی تصور الشیٔ بالوجه

ای اقسام ۱۲

والثالث تصور کنه الشیٔ والرابع تصور وجه الشیٔ فالملتفت الیه والصورة

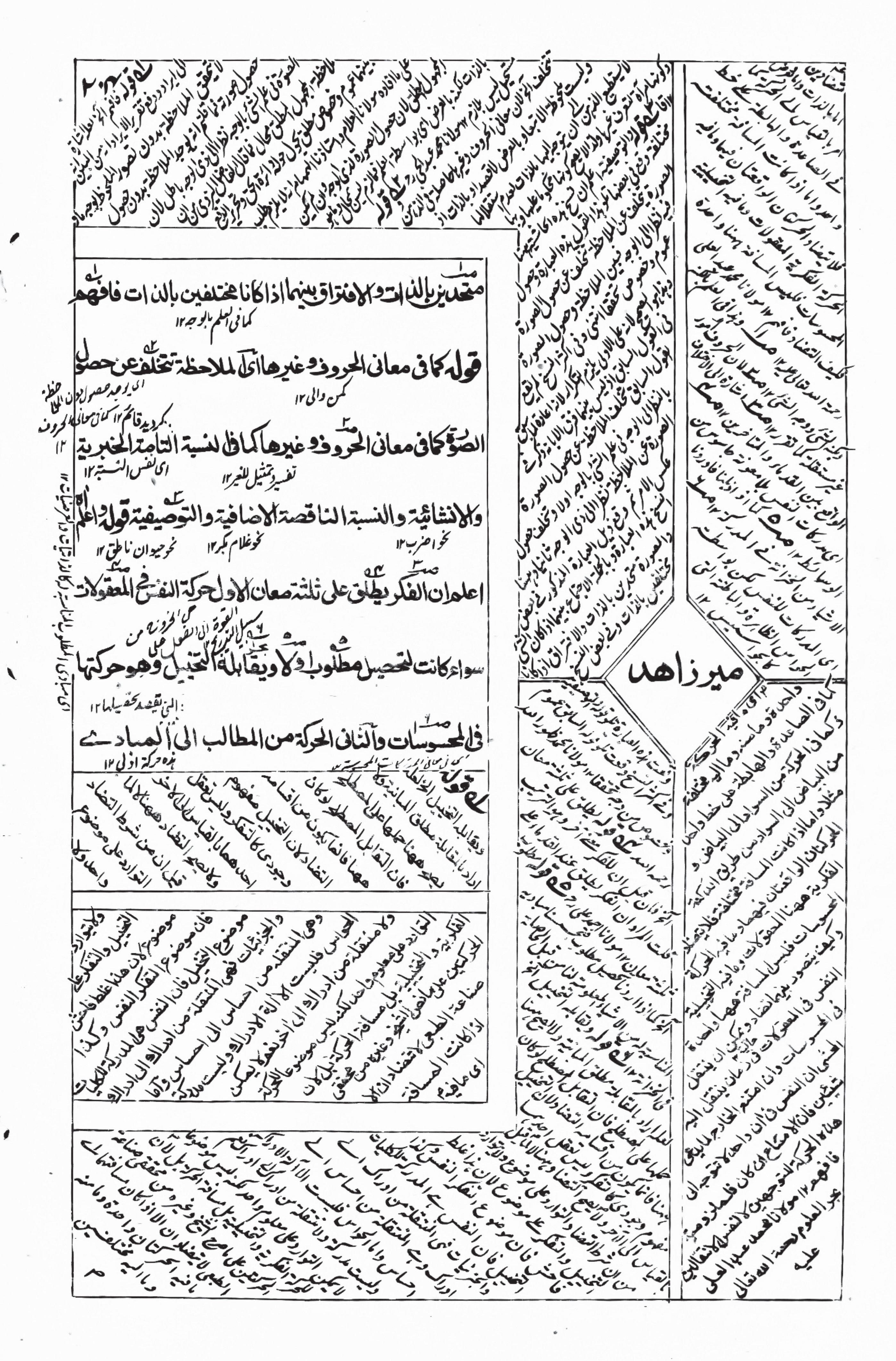
ای تصور الشیٔ بالکنه ۱۲ — ای بالذات ۱۲ — بیان محال الکل ۱۲ — ای العلم بالوجه ۱۲

الحاصلة فی الاول مجتمعان حقیقة ومتفرقان اعتبارا وفی الثانی بالعکس

ای العلم بکنه الشیٔ ووجه الشیٔ ۱۲ — ای مختلفان حقیقة ومجتمعان اعتبارا ۱۲

وفی الثالث والرابع مجتمعان لیسا متفرقین لا حقیقة ولا اعتبارا ۱۲ منه

میر زاهد



میرزاهد

متحدین بالذات والافتراق بینهما اذا کانا مختلفین بالذات فافهم

قوله کما فی معانی الحروف وغیرها ای الملاحظة تتخلف عن حصول الصورة کما فی معانی الحروف وغیرها کما فی النسبة التامة الخبریة والانشائیة والنسبة الناقصة الاضافیة والتوصیفیة قوله اعلم

اعلم ان الفکر یطلق علی ثلثة معان الاول حرکة النفس فی المعقولات سواء کانت لتحصیل مطلوب او لا ویقابله التخیل وهو حرکتها فی المحسوسات والثانی الحرکة من المطالب الی المبادی

ومن المبادى الى المطالب اى مجموع الحركتين وهذا هو الفكر

الذى يحتاج فيه وفى جزئيه الى المنطق وبازائه الحدس فانه

انتقال من المطالب الى المبادى دفعة ومن المبادى الى المطالب

كذلك اعنى مجموع الانتقالين على ما صرح به فى النمط الثالث من

شرح الاشارات وغيره والثالث الحركة الاولى وهى ربما

انقطعت وربما تمادت ولحقت بالثانية وهذا هو الفكر الذى

يقابله الضرورة فاذا كان الانتقال الاول دفعيا والثانى تدريجيا

يحصل نوع من الضرورى لكنهم لم يجعلوه فى عداده لكونه

نادر الوقوع غير محقق فى العلوم على ما نقل فى شرح الاشارات

عن المعلم الاول وقد اصطلح المتاخرون على ما يلزم الحركة الثانية

ميرزاهد

ميرزاهد

ففسروا الفكر بترتيب امور حاصلة يتوصل بها الى تحصيل غير

بيان للاصطلاح ۱۲ — متعلق بقوله فسروا ۱۲

حاصل فيرد عليه ان كثيرا ما يقع الحركة الاولى بدون الثانية

اي المتاخرين المصطلحين ۱۲ — وهو المطلوب ۱۲

فيلزم الواسطة بين الضروري والنظري الا ان يفسر الحدس

جواب للايراد ۱۲ — ووجه التكلف ظاهر ۱۲

بالانتقال من المبادي الى المطلوب دفعة سواء كان مع الحركة

كما في الصورة المفروضة ۱۲ — منضم الصورة المذكورة من الضروريات فلا يرد انه يلزم الواسطة بين الضروري والنظري ۱۲

الاولى او بدونها ويجعل الحدس مقابلا للفكر بالمعنى الثالث

اي الحركة الاولى — دفع ايراد مقدر ۱۲ — بهذا المعنى ۱۲

مقابلة تشبه مقابلة الصاعدة والهابطة نظرا الى ان الانتقال

اي بالانتقال الثاني دفعة ۱۲

ع فسر الحدس بذلك لئلا يلزم الواسطة بين الضروري والنظري وجعل

يعني الانتقال الثاني دفعة ۱۲ — في الصورة المذكورة ۱۲

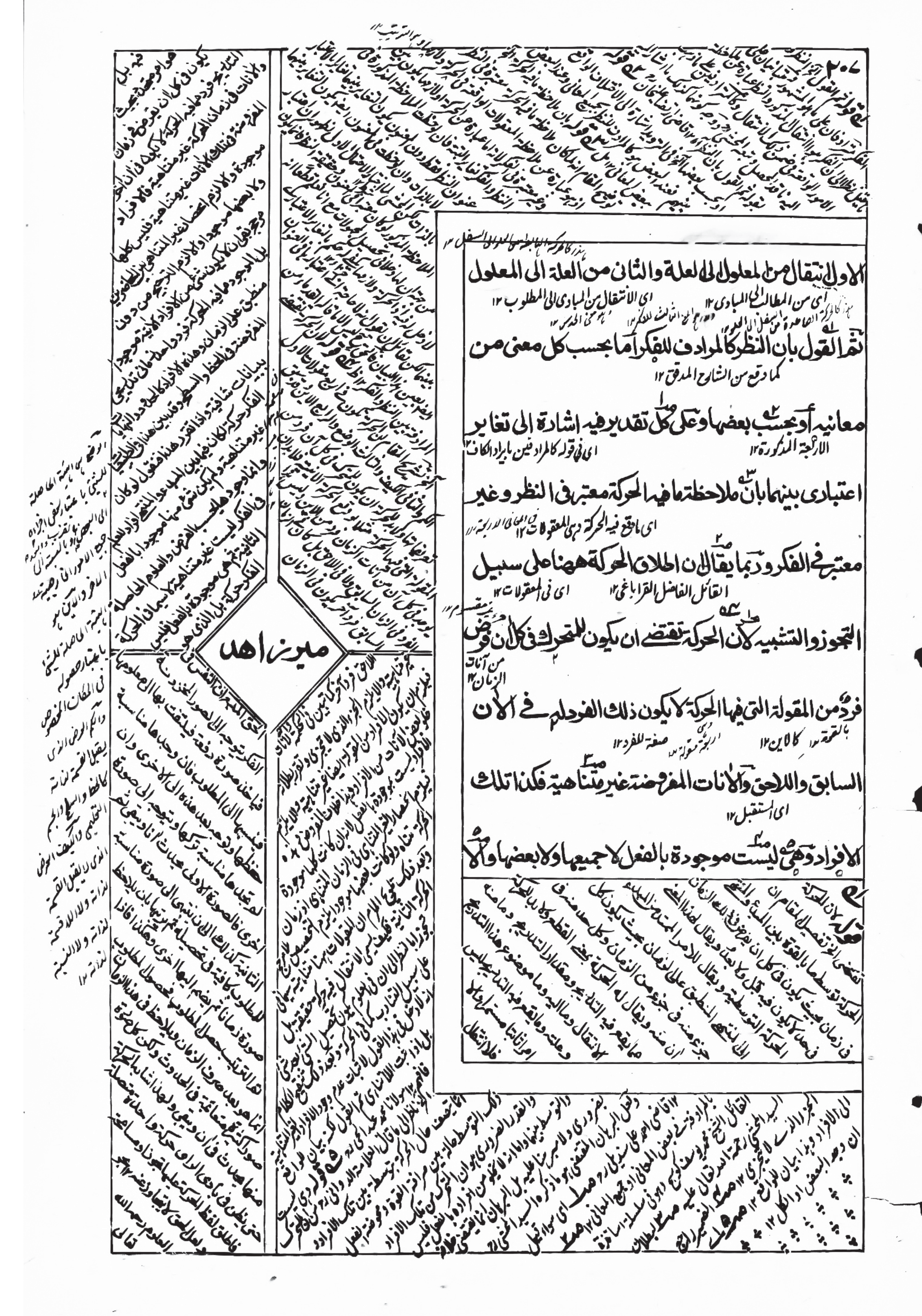
الحدس مقابلا للمعنى الثالث بهذه المقابلة لئلا يفوت مقابلة الضروري

اي النظر بمعنى الحركة الاولى ۱۲ — اي مقابلة الصاعدة بالهابطة ۱۲

للمعنى الثالث مع انها معتبرة بالاتفاق لكن لا يخفى انه حينئذ لا يكون

اي باتفاق ارباب المذاهب ۱۲

مقابلة الضروريات للمعنى الثالث على نحو واحد ۱۲ منه



الاول انتقال من المعلول الى العلة والثانى من العلة الى المعلول

ای من المطالب الی المبادی ١٢ ای الانتقال من المبادی الی المطلوب ١٢

ثم القول بان النظر كالمرادف للفكر اما بحسب كل معنى من

کما وقع من الشارح المدقق ١٢

معانيه او بحسب بعضها وعلى كل تقدير فيه اشارة الى تغاير

الاربعة المذکورة ١٢ ای فی قوله کالمرادفین بایراد الکاف ١٢

اعتبارى بينهما بان ملاحظة ما فيه الحركة معتبر فى النظر وغير

ای ما وقع فیه الحرکة وہی المعقولات ١٢

معتبر فى الفكر وربما يقال ان اطلاق الحركة ههنا على سبيل

القائل الفاضل القراباغی ١٢ ای فی المعقولات ١٢

التجوز والتشبيه لان الحركة تقتضى ان يكون للمتحرك فى كل آن فرض

من آنات الزمان ١٢

فرد من المقولة التى فيها الحركة لا يكون ذلك الفرد لم فى الآن

بالتحرکة ١٢ کالاین ١٢ صفة للفرد ١٢

السابق واللاحق والآنات المفروضة غير متناهية فكذا تلك

ای المستقبل ١٢

الافراد وهى ليست موجودة بالفعل لا جميعها ولا بعضها والا

ميرزاهد

يلزم انحصار الغير المتناهي بين الحاصرين على الاول والترجيح

بلا مرجح على الثاني ومن المعلوم انه ليس في الفكر الا علوم ما

متناهية حاصلة بالفعل سيما في الرجوع من المبادي الى

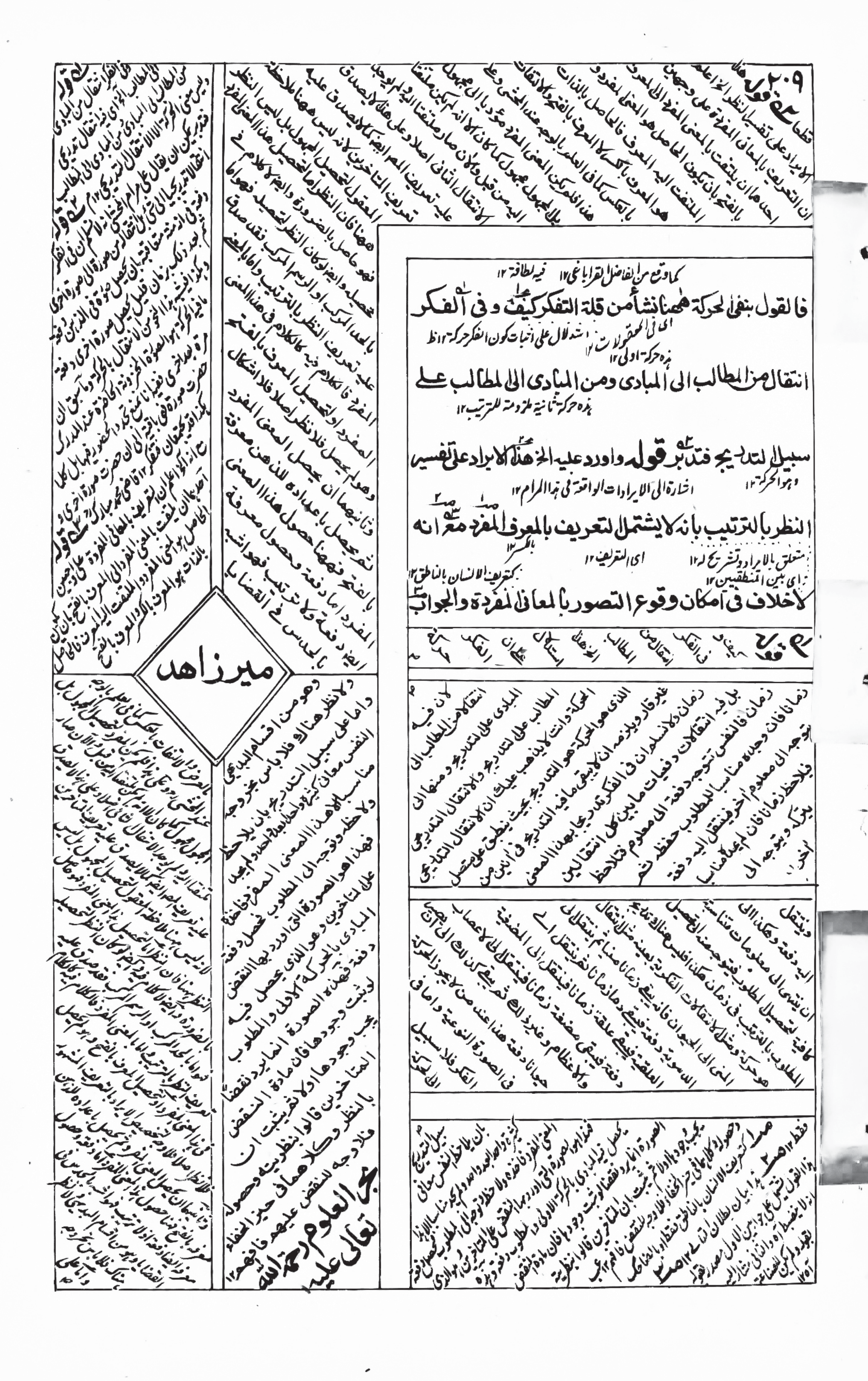
المطالب وانت خبير بان الالتفات والملاحظة عبارة عن

حصول الصورة التي حصلت في الخزانة في المدركة بعد

ما زالت عن المدركة فما فيه الحركة ههنا هذه الصورة بهذا

الاعتبار وهي امر متجدد ولها افراد غير متناهية بالقوة والكائن من

حيث انها حاصلة في الخزانة امر ثابت ولها بالفعل افراد متناهية



كما وقع من الفاضل القراباغي ١٢ — فيه لطافة ١٢

فالقول بنفي الحركة ههنا نشأ من قلة التفكر كيف وفي الفكر

اي في المعقولات ١٢ — استدلال على اثبات كون الفكر حركة ١٢ ظ — هذه حركة اولى ١٢

انتقال من المطالب الى المبادي ومن المبادي الى المطالب على

هذه حركة ثانية ملزومة للترتيب ١٢

سبيل التدريج فتدبر قوله واورد عليه الخ هذا الايراد على تفسير

وهو الحركة ١٢ — اشارة الى الايرادات الواقعة في هذا المرام ١٢

النظر بالترتيب بانه لا يشتمل التعريف بالمعرف المفرد مع انه

بالكسر ١٢ — اي التعريف ١٢ — متعلق بالايراد وتشريح له ١٢ — اي بين المنطقيين ١٢ — كتعريف الانسان بالناطق ١٢

لا خلاف في امكان وقوع التصور بالمعاني المفردة والجواب

قوله كيف وفي الفكر انتقال من المطالب الخ هذا استدلال على ان الفكر حركة م

لان فيه انتقالا من المطالب الى المبادي على التدريج ومنها الى المطالب على التدريج والانتقال التدريجي الحركة ذات لا يذهب عليك ان الانتقال التدريجي الذي هو الحركة هو التدريج بحيث ينطبق على متصل غير قار ويلزمه ان لا يبقى ما فيه التدريج في آنين من زمان ولا نسلم ان في الفكر تدريجا بهذا المعنى بل فيه انتقالات دفعيات ما بين كل انتقالين زمان فالنفس تتوجه دفعة الى معلوم فتلاحظه زمانا فان وجده مناسبا للمطلوب حفظه فيلاحظ زمانا فان لم يجده مناسبا يتركه ويتوجه الى آخر

وينتقل اليه دفعة وهكذا الى ان ينتهي الى معلومات متناسبة كافية لتحصيل المطلوب فيتوجه منها الى تحصيل المطلوب بالترتيب في زمان هكذا فليس هناك تدريج هو حركة ومثل الانتقالات الفكرية بعينه مثل انتقال المني الى الحيوان فانه يبقى زمانا منيا ثم ينتقل الى الدموية دفعة فيبقى دما زمانا ثم ينتقل الى العلقة دفعة فيبقى علقة زمانا فينتقل الى المضغة دفعة فيبقى مضغة زمانا فينتقل الى الاعصاب والاعظام وغيرها ثم يبقى كذلك الى ان يصير حيوانا دفعة هذا عند من لا يجوز الحركة في الصورة النوعية واما في الفكر فلا سبيل الى الحكم

قوله هذا تعريف الانسان بالناطق تعريف بالمعاني المفردة ١٢ ... وحصول الصورة كالمعاني ... ثم المتأخرين قالوا انه يجب وجودها ... فانه لا وجه للنقض فافهم ١٢ عب

ميرزاهد

بحر العلوم رحمه الله تعالى عليه



ميرزاهد

انه لا ينضبط انضباط التعريف بالمركب فلم يكن للصناعة والاختيار

فيه مزيد مدخل فلم يلتفتوا اليه فخصوا النظر بما هو معتبر وهذا

معنى قول الشيخ ان التعريف بالمفرد نزر خداج اى قليل

ناقص فالجواب الرابع قريب من الصواب واما الاجوبة

الثلثة الاول فلا يخفى ما فيها من وجوه الاختلال ومن تلك

الوجوه ان الوجه الذى علم به المطلوب سابق على التعريف

ولو كان معه يلزم طلب المجهول المطلق وايضا لا ترتيب بينه

وايضا لو كان جزءا لكان جزءا فى المعرف مطلقا اذ لا وجه للتخصيص فيكون الحد

التام مشتملا عليه فانكان ذاتيا لزم اعتبار جزء واحد مرتين وهو غير جائز

وانكان عرضيا فلا يكون الحد التام حدا هذا خلف على انه لو كان معتبرا فى

المعرف وكان جزءا منه لكان معتبرا فى كل معرف وجعل جزءا منه ففيما اذا تصور

المطلوب بامر عرضى ثم ذاتياته باسرها وعرف بها يلزم كون العرضى جزء الحد

التام فان هذا التعريف تعريف بالحد التام عندهم ويعدونه منه ١٢ منه

قال اشار الى ان التعريف بالمفرد انما يكون بالمشتقات



ميرزاهد

وبين المفرد وكذا لا ترتيب فى المشتق لا بين الذات والصفة ولا بين

هذا ايراد على الجواب الثانى والثالث ١٢ — اشارة الى رد الجواب الثانى ١٢ — اشارة الى رد الجواب الثالث ١٢

المشتق والقرينة قوله وهى مركبة الخ اعلم ان فى المشتق اقوالا الاول

الضمير راجع الى المشتقات ١٢ — تفصيل تركيب المشتق ١٢

انه مركب من الذات والصفة والنسبة وهو القول المشهور وذهب اليه

فالمشتق مجموع الثلثة ١٢ — بين الذات والصفة ١٢ — بين الجمهور ١٢

اهل العربية والثانى انه مركب من المشتق منه والنسبة فقط وذهب

كارباب النحو والمعانى ١٢ — اى لا من الذات ١٢

اليه السيد قدس سره واستدل عليه بان مفهوم الشئ غير معتبر

الشريف ١٢ — المستدل هو السيد ١٢

لكن يحتاج الى جعل النسبة تامة فى نحو اضارب زيد وما ضارب زيد فافهم ١٢ بحر العلوم رحمة الله تعالى عليه

الراى لا يحتاج الى التجريد فيما اذا ذكر الفاعل بعده

اليه فيقال تقديره جاء رجل ضارب لكن على هذا

جاء ضارب ماول بتقدير موصوف هو المسند

منسوبا اليها فاين الراى فى وقوعه مسندا اليه كما فى

واما الصفة فانما اعتبرت منتسبة الى شئ فلا يكون

مسندا اليه لان النسبة غير صالحة للاسناد اليه

المشتق وعلى هذا الراى لا يمكن ان يقع المشتق

انه ظرف للنسبة معتبر فى مفهوم الفعل دون مفهوم

فهو جزء الفعل فيهما وتابعهما ان الزمان من حيث

الماخوذة فى المشتق تقييدية غير تامة الا فى ضمن

الذات فلا انتساب اليها وحين احدهما ان النسبة

المشتق والفعل بعد اتفاقهما فى احتياجهما الى



فی الناطق والا لکان العرض العام داخلا فی الفصل ولا ما یصدق

علیه الا انقلب الامکان بالوجوب فی ثبوت الضاحک للانسان

مفعول مطلق لقوله المحذوف ای مثلت ۱۲ . فالضاحک بمعنی الانسان ذی الضحک ۱۲

مثلا فان الشیء الذی له الضحک هو الانسان وثبوت الشیء

فکان قولنا الانسان ضاحک کقولنا الانسان انسان له الضحک ۱۲

لنفسه ضروری وانت تعلم ان مفهوم المشتق لیس فصلا بل

کما فی قولک الحیوان حیوان ۱۲

یعبر به عن الفصل و ما ذکره من لزوم الانقلاب ففیه ذهول

جواب باختیار الشق الثانی و دفع ما لزم ۱۲

عن القید و الثالث انه معنی بسیط لا ترکیب فیه واختاره المحشی

هذا معنی ثالث للمشتق ۱۲ انما عبر عن القول وسیاتی تحقیقه من المحشی ۱۲

وقال انه یعبر عن معنی الاسود والابیض ونحوهما بالفارسیة

کالاحمر والاصفر ۱۲

بسیاه وسفید ونظائرهما ولا یدخل فیه الموصوف لا عاما ولا

مثل سرخ و زرد ۱۲ ای الذات ۱۲ کمفهوم الشیء ۱۲

کما صدق علیه مفهوم الشیء ۱۲

خاصا والا لکان معنی قولک الثوب الابیض الثوب الشیء الابیض

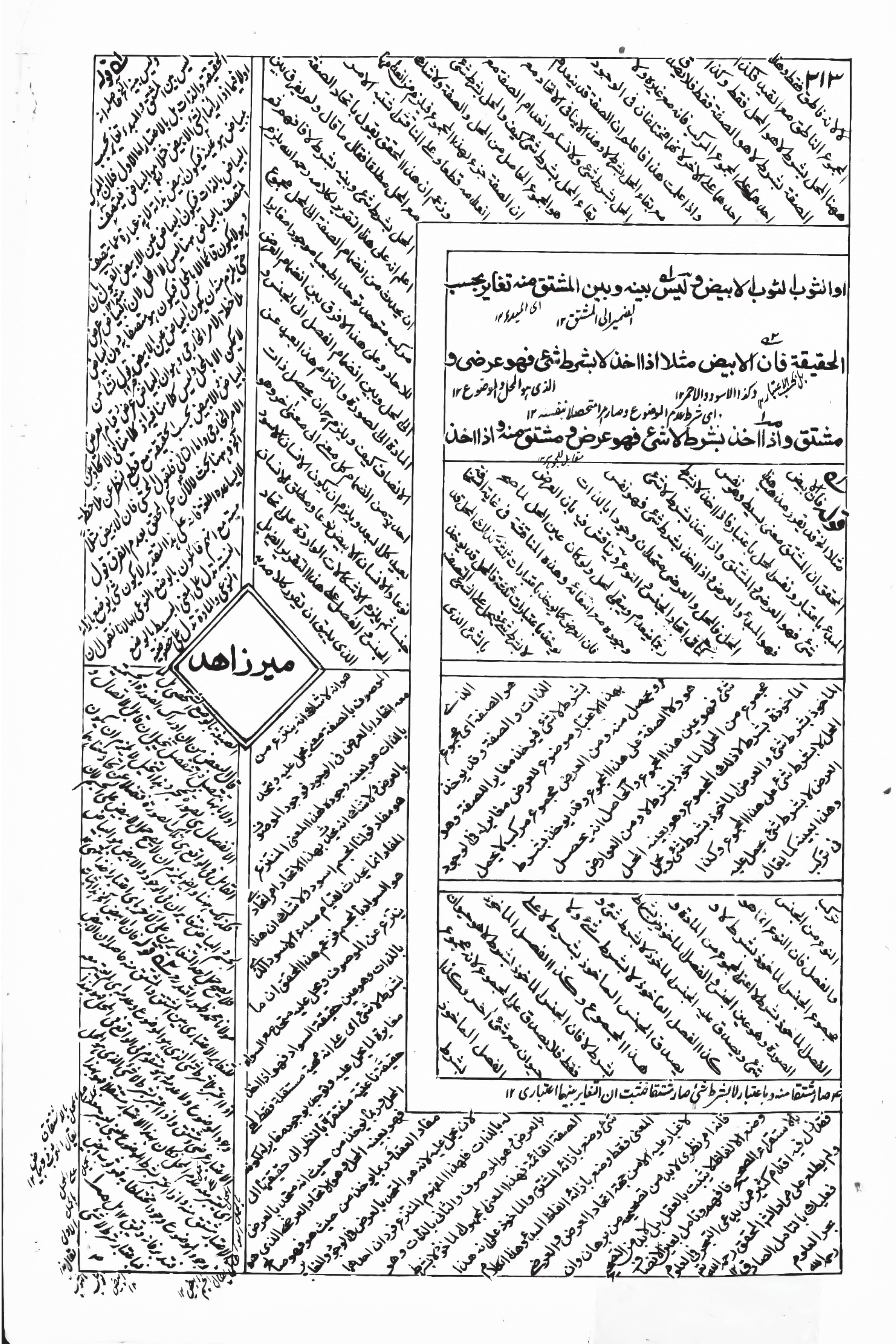
ای وان کان الموصوف فیه داخلا ۱۲ هذا اذا کان المفهوم العام داخلا ۱۲

عه مع ان دخول النسبة التی هی غیر مستقلة بالمفهومیة فی حقیقة من

فلا یفهم الا بما هی آلة لتعرفه وهو المسند الیه ۱۲

غیر دخول المنتسبین مما لا یعقل ۱۲ منه

مع ان السید قائل بعدم دخول الذات الذی هو المسند الیه ۱۲



او الثوب الثوب الابيض وليس بينه وبين المشتق منه تغاير بحسب

الضمير الى المشتق ۱۲ — اى المبدء ۱۲

الحقيقة فان الابيض مثلا اذا اخذ لا بشرط شئ فهو عرضى و

بل لحسب الاعتبار ۱۲ — وكذا الاسود والاحمر ۱۲ — الذى هو المحل والموضوع ۱۲

اى بشرط عدم الموضوع وصار متحصلا بنفسه ۱۲

مشتق واذا اخذ بشرط لا شئ فهو عرض و مشتق منه واذا اخذ

مقابل للجوهر ۱۲

عرضا صار مشتقا منه وباعتبار لا بشرط شئ صار مشتقا فثبت ان التغاير بينهما اعتبارى ۱۲

میرزاهد



میر زاهد

بشرط شیٔ فهو ثوب ابیض مثلا وانت خبیر بان الامر لو کان

کذلک لکان حمل الابیض علی البیاض القائم بالثوب صحیحا وهو

معلوم الانتفاء بالضرورة ومن ایده بقولهم الحرارة

اذا کانت قائمة بنفسها کانت حرارة وحارا والضوء

اذا کان قائما بنفسه کان ضوء ومضیئا

ع ای فی اثبات اتحاد مفهوم المشتق والمشتق منه ۱۲ منه عفی عنه مع انه مستبعد
جدا کیف ویعبر بالفارسیة عن البیاض بسفیدی وعن الابیض بسفید ۱۲
منه س احتراز عن البیاض بنفسه ۱۲ منه لعه وذلک لان مصداق
حمل المشتق علی شیٔ قیام مبدء الاشتقاق قیاما حقیقیا وهو اذا کان
مبدء الاشتقاق مغایرا لذلک الشیٔ او قیاما غیر حقیقی وهو اذا کان
نفسه ولا شک انه بکلا قسمیه فی البیاض القائم بالثوب منتف ۱۲ منه



فقد اشتبه عليه مفهوم المشتق بما يصدق هو عليه والحق ان معنى المشتق

لان المتحد مع الحرارة والضوء هو فرد الحار والمضئ لا مفهومهما والمقصود هو الثاني دون الاول ١٢ منه

ميرزاهد

بحر العلوم رحمه الله تعالى عليه



میرزاهد

امر بسيط ينتزعه العقل عن الموصوف نظرا الى الوصف القائم

غير مركب من الذات والصفة والنسبة او اثنين منها ١٢ عبد والمشتق ١٢

به فالموصوف والوصف والنسبة كل منها ليس عينه

تفريع على ما سبق من مذهب المحشي ١٢ التي هي رابطة بينهما ١٢ كما زعمه المحقق الدواني ١٢

ولا داخلا فيه بل منشأ لانتزاعه وهو يصدق على الموصوف

رد على الجمهور والسيد السند ١٢ اي المشتق ١٢ ويقال زيد ضارب ١٢

وربما يصدق على الوصف والنسبة فتأمل قوله ولذلك

اي المشتق ١٢ الطرفين موجودين بان يقال النسبة القائمة بين

حاصله ان المشتق عبارة عن شئ ينتزعه العقل انتزاعا واقعيا لا

اي موجودا في الواقع لا الاختراعي ١٢

كانتزاع انياب الاغوال عن الموصوف نظرا الى الوصف القائم به سواء

نفس منشأ الانتزاع ١٢

كان القيام قياما حقيقيا وهو اذا كان الوصف غير الموصوف غيرية

بالذات كالسواد القائم بالجسم او بالاعتبار كحقيقة الوجود القائمة

به او قياما غير حقيقي كالضوء ان كان حاصلا بلا محل فانه ليس قائما بالغير

لا ذاتا ولا اعتبارا ١٢ منه فيه تغليب فان الموصوف من حيث هو

منتزع عنه والوصف من حيث هو والنسبة من حيث هي نسبة منشأ

لانتزاعه ١٢ منه اشارة الى انهما مختلفان بالذات كما يشهد به

الوجدان فكيف بينهما الاتحاد بالذات والتغاير بالاعتبار ١٢ منه



ميرزاهد

عدل الخ قوله لانه ليس للنفس في حال النظر فعل وتاثير كما يشهد

اي المصدر ١٢ هذا وجه آخر للعدول عن التعريف المشهور الى التعريف المسطور في الكتاب ١٢

به الوجدان السليم والترتيب في التعريف المشهور يوهم ذلك

وان كان المراد منه ملاحظة مخصوصة قوله معلوما كان الخ

التعريف المشهور بكون المعلوم ماخوذا فيه يوهم التخصيص

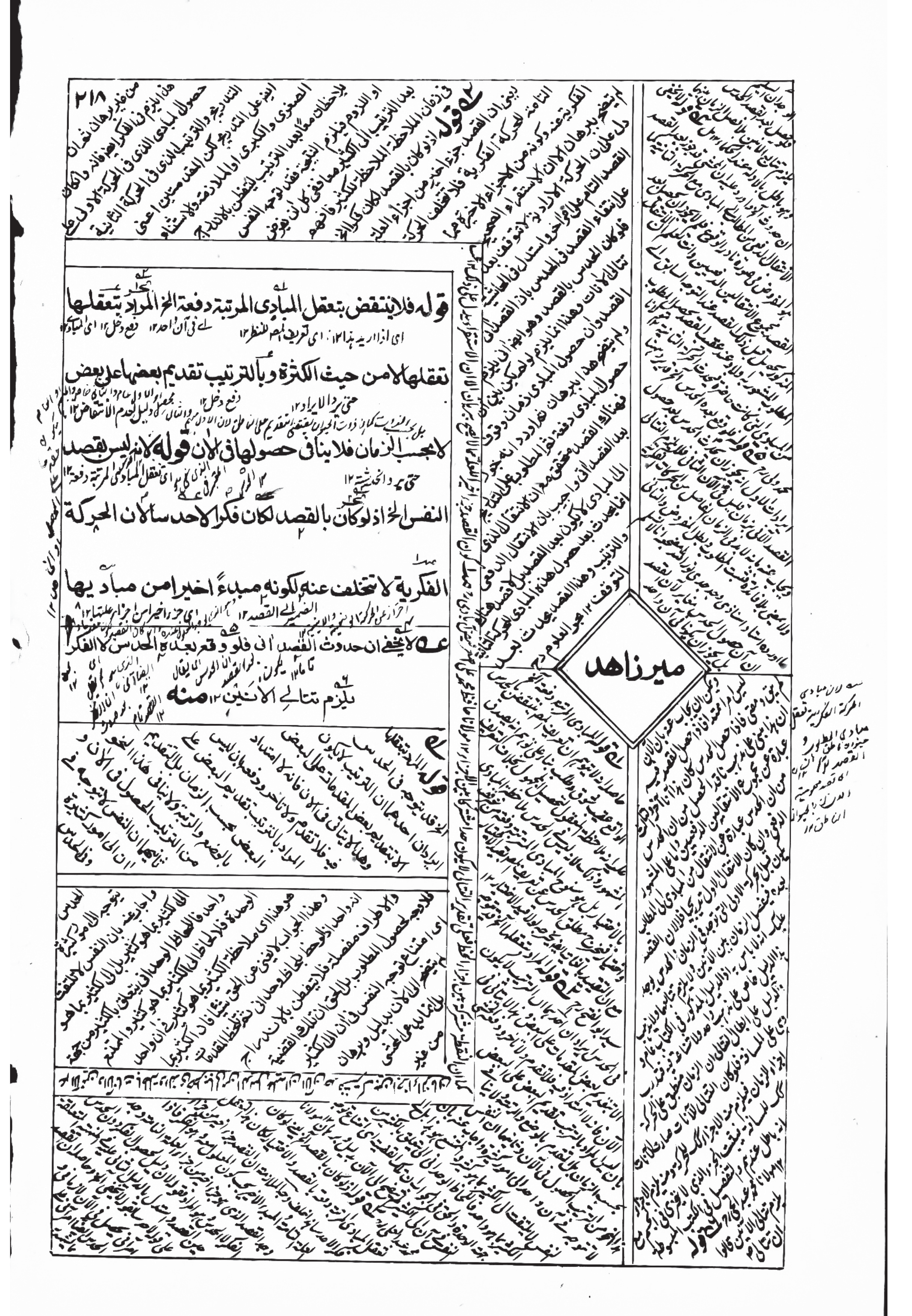
بالمعلوم المقابل للمظنون والمجهول بالجهل المركب وان كان المراد منه

المعنى الاعم ففيه اشارة الى وجه اخر للعدول قوله كما نبه عليه

السياق وهو قوله وقد يقع فيه الخطأ اه فان الخطاء هو عدم

موافقة الغرض قوله سيما قد قيده بالغاية اه وهي قوله

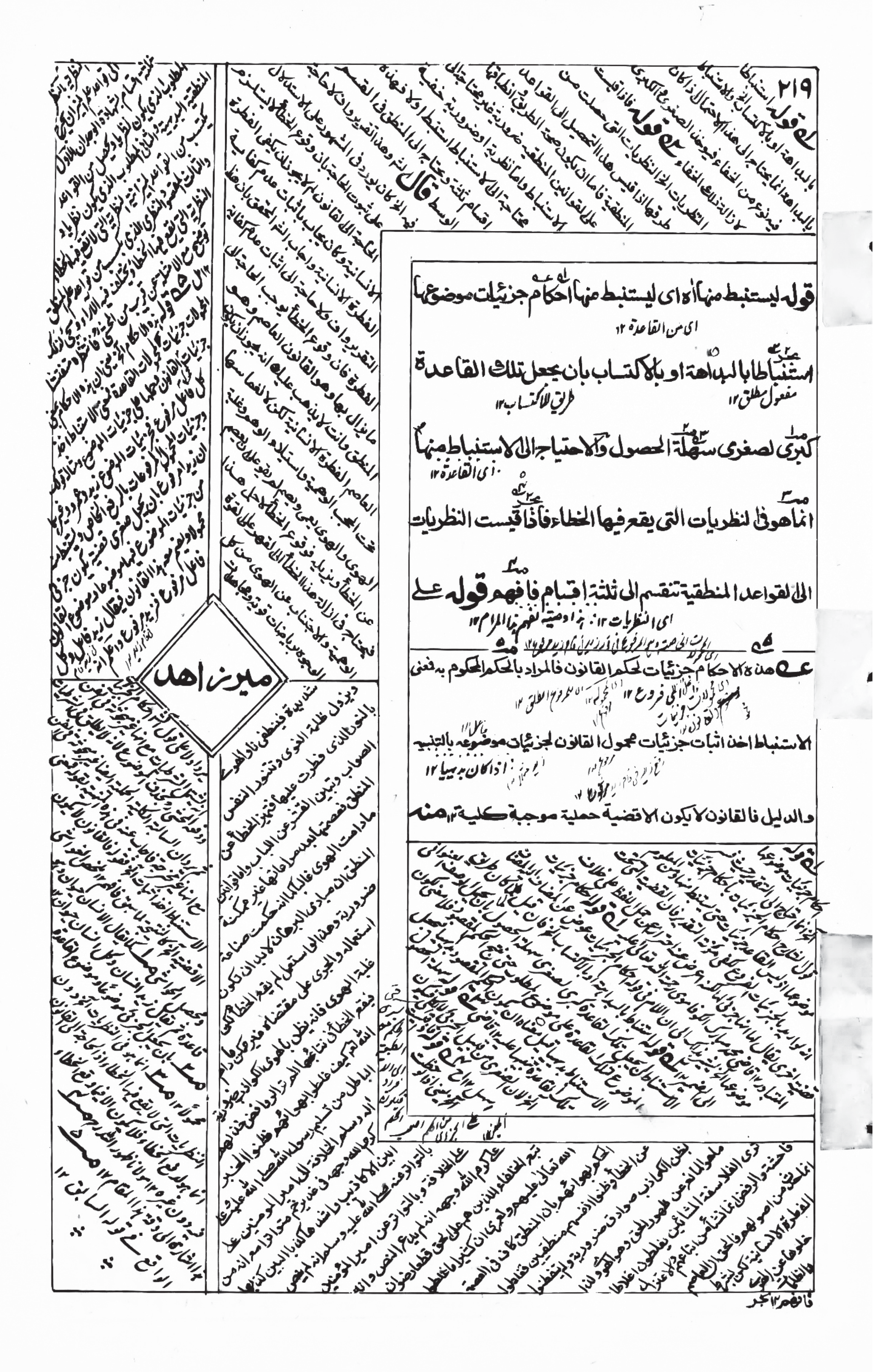
لتحصيل المجهول اه فان الغاية لا تكون الا ما هو حاصل بالاختيار



ميرزاهد

قوله فلا ينتقض بتعقل المبادي المرتبة دفعة الخ المراد بتعقلها تعقلها لا من حيث الكثرة وبالترتيب تقديم بعضها على بعض بحسب الزمان فلا ينافي حصولها في الآن قوله لانه ليس بقصد النفس الخ اذ لو كان بالقصد لكان فكرا لا حدسا لان الحركة الفكرية لا تتخلف عنه لكونه مبدءا اخيرا من مباديها

ع لا يخفى ان حدوث القصد آني فلو وقع بعده الحدس لا الفكر يلزم تتالي الآنين ١٢ منه



قوله ليستنبط منها اه اى ليستنبط منها احكام جزئيات موضوعها

اى من القاعدة ١٢

استنباطا بالبداهة او بالاكتساب بان يجعل تلك القاعدة

مفعول مطلق ١٢ — طريق للاكتساب ١٢

كبرى لصغرى سهلة الحصول والاحتياج الى الاستنباط منها

اى القاعدة ١٢

انما هو فى النظريات التى يقع فيها الخطاء فاذا قيست النظريات

الى القواعد المنطقية تنقسم الى ثلثة اقسام فافهم قوله على

اى النظريات ١٢ هذا وصية لفهم هذا المرام ١٢

ع هذه الاحكام جزئيات لحكم القانون فالمراد بالحكم المحكوم به فمعنى

الى فروع ١٢

الاستنباط اخذ اثبات جزئيات محمول القانون لجزئيات موضوعه بالتنبيه

اذا كان بديهيا ١٢

والدليل فالقانون لا يكون الا قضية حملية موجبة كلية ١٢ منه

ميرزاهد

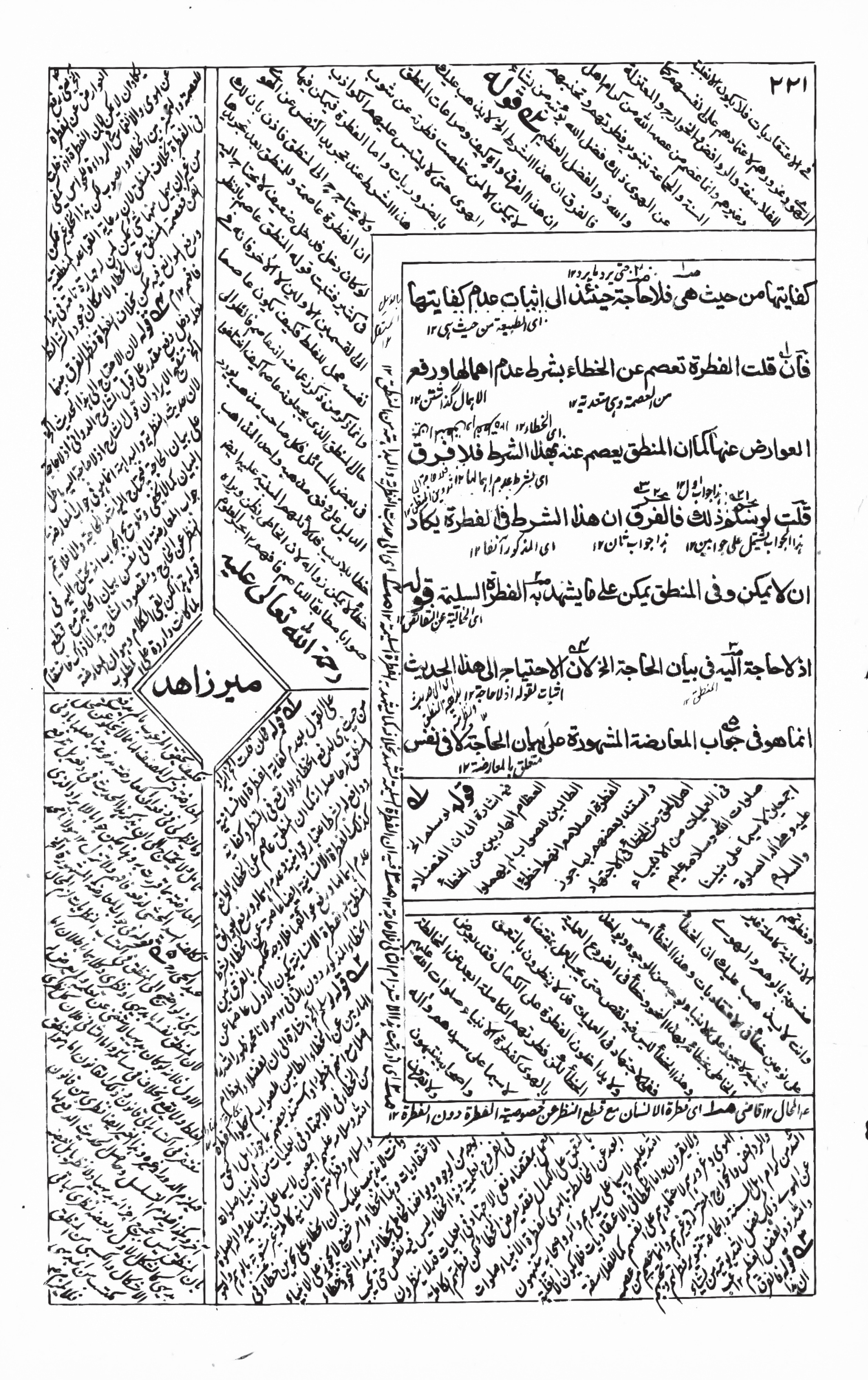


مير زاهد

انه لو كفت العلاوة حاصلها ان وقوع الخطاء يستلزم عدم
كفاية الفطرة فان عدم كفاية الفطرة المخصوصة يستلزم عدم

ع وذلك لانه لو لم يستلزم يلزم اجتماع الكفاية وعدمها في الفطرة المخصوصة
لانه ح يكون الكفاية ثابتة للفطرة من حيث هي فتكون ثابتة للفطرة
المخصوصة فان ما يلزم الطبيعة يلزم الفرد ويمكن وضع قاعدة كلية
وهي ان كل ما هو لازم الطبيعة لازم للفرد ثبوتيا كان او سلبيا وكل ما هو
للفرد من السلوب البسيطة المحضة فهو للطبيعة لانه لو لم يكن السلب المحض
للطبيعة لكان المسلوب ثابتا للفرد فان ما هو ثابت للطبيعة من حيث هي فهو
ثابت للفرد فيلزم اجتماع السلب والمسلوب ١٢ منه

نعم هذا ايضا غير مختص بالسلب البسيط بل يشتمل الثابت ايضا بل الثبوتي ايضا فافهم ١٢ بحر العلوم رح



كفايتها من حيث هي فلا حاجة حينئذ الى اثبات عدم كفايتها

فان قلت الفطرة تعصم عن الخطاء بشرط عدم اهمالها ورفع

العوارض عنها كما ان المنطق يعصم عنه بهذا الشرط فلا فرق

قلت لو سلم ذلك فالفرق ان هذا الشرط في الفطرة يكاد

ان لا يمكن وفي المنطق يمكن على ما يشهد به الفطرة السليمة قوله

اذ لا حاجة اليه في بيان الحاجة الخ لان الاحتياج الى هذا الحديث

انما هو في جواب المعارضة المشهورة على بيان الحاجة لا في نفس

قوله لو سلم الخ ثم اشارة الى ان الفضلاء العظام الهادين عن الخطاء الطالبين للصواب ان يهملوا الفطرة اصلاحهم انفسهم خطؤا واستند بعضهم بما جوز اهل الحق من الخطاء في الاجتهاد في العمليات من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين لا سيما على نبينا عليه وعلى آله الصلوة والسلام

ميرزاهد

رحمة الله تعالى عليه



بيان الحاجة واعلم ان المنطق ينقسم على ثلثة اقسام ضروري

كالحكم باحتمال المحمول للعموم ونظري لا يقع فيه الخطاء

كالحكم بانعكاس الموجبة الكلية جزئية ونظري يقع فيه

الخطاء كالحكم بانعكاس الموجبة الضرورية فانها تنعكس عند

بالعكس المستوي ١٢ — نحو الانسان حيوان بالضرورة ١٢

بعض المنطقيين ضرورية وعند بعضهم مطلقة وعند بعضهم

ممكنة والمنطق عاصم بالنظر الى القسمين الاولين قوله فان قلت

المراد بها الممكنة العامة ١٢

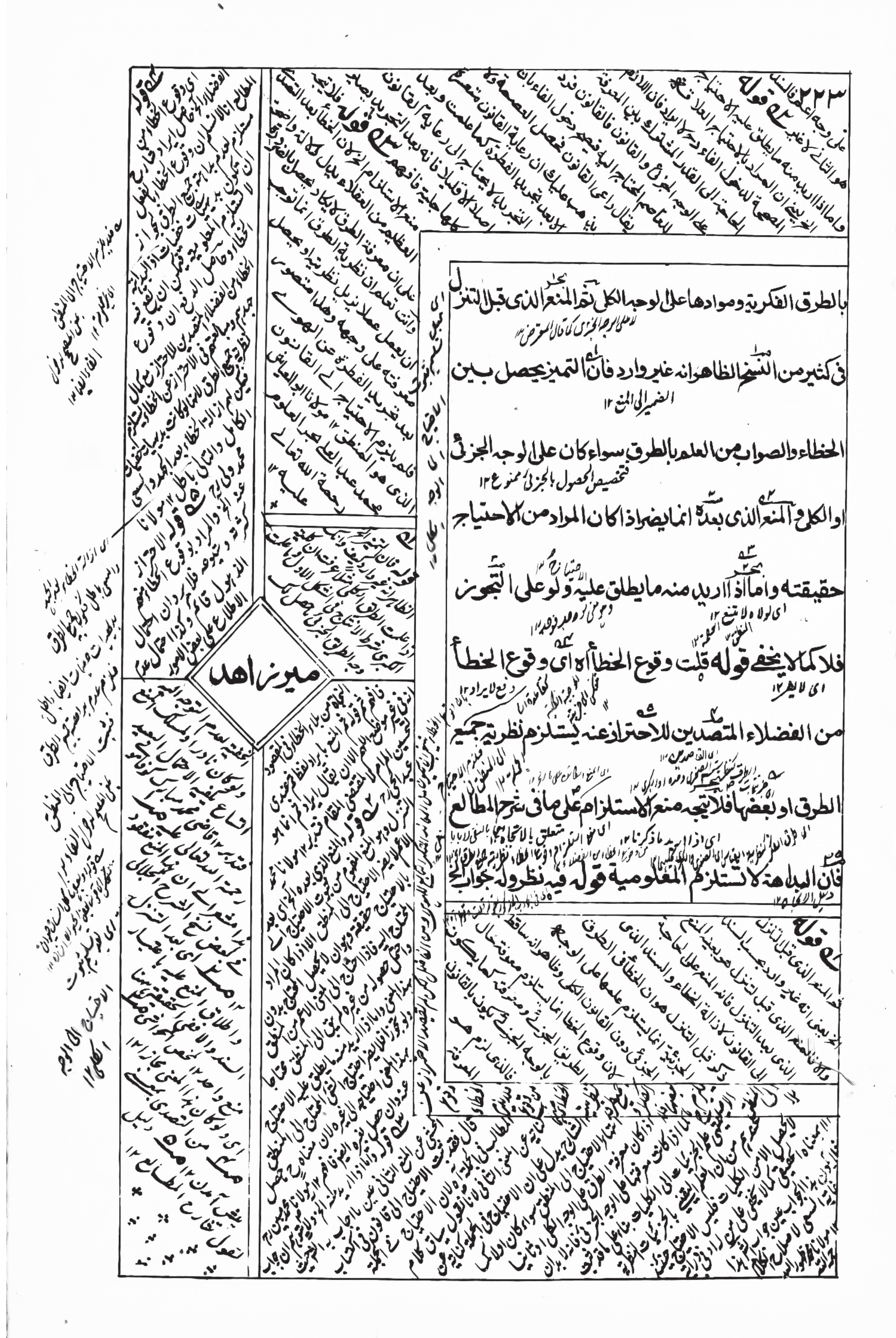
انت تعلم ان وقوع الخطاء بالفعل في فكر جزئي يستلزم احتمال

هذا رد على الشارح ١٢

وقوعه في الافكار كلها وهو يستلزم الاحتياج الى العلم

ميرزاهد

الخطاء بالفعل في فكر جزئي يستلزم احتمال وقوعه في فكر آخر وهكذا ١٢



ميرزاهد

بالطرق الفكرية وموادها على الوجه الكلى ثم المنع الذى قبل التنزل

فى كثير من النسخ الظاهر انه غير وارد فان التميز يحصل بين

الخطاء والصواب من العلم بالطرق سواء كان على الوجه الجزئى

او الكلى و المنع الذى بعده انما يضر اذا كان المراد من الاحتياج

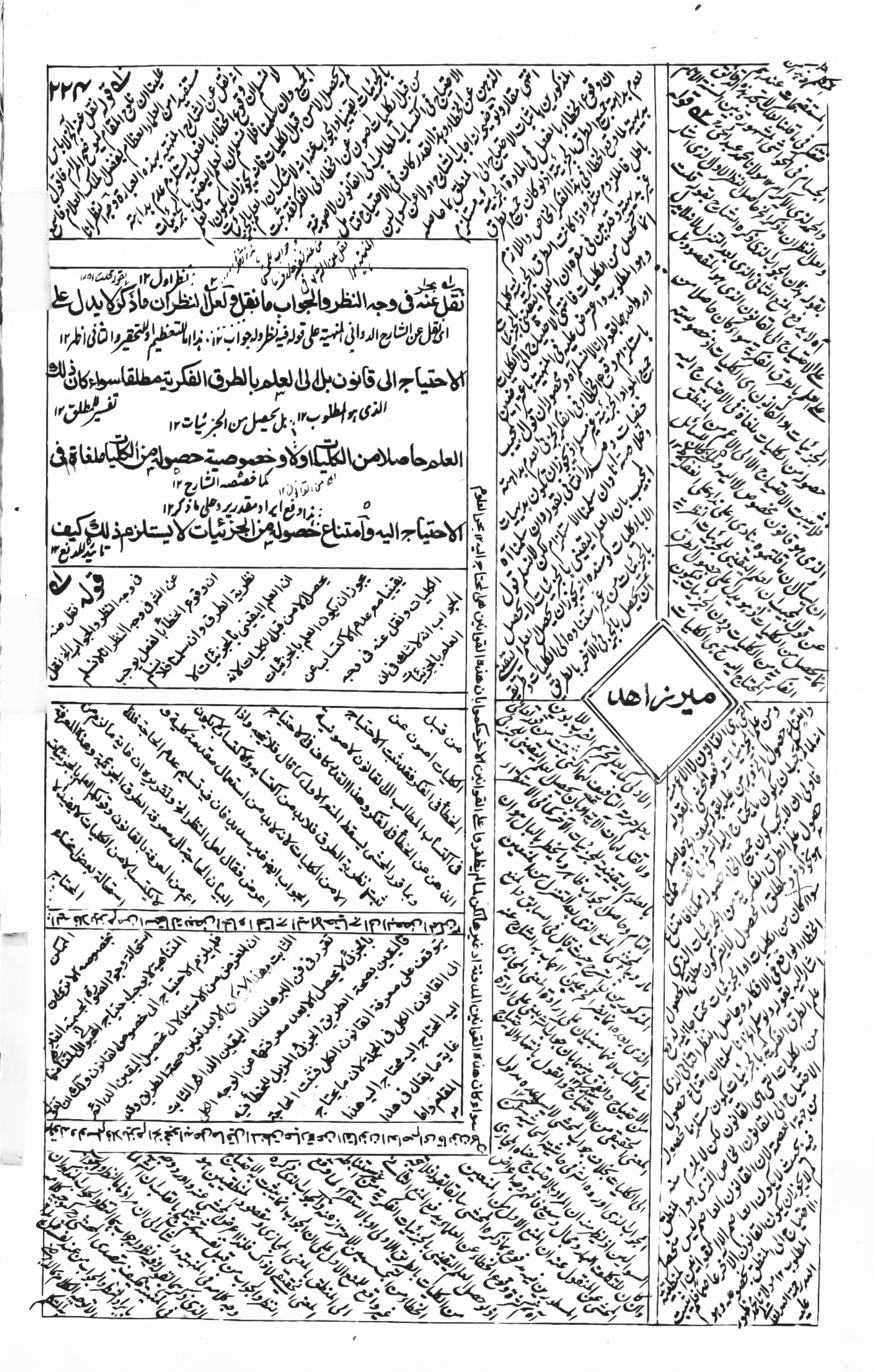
حقيقته واما اذا اريد منه ما يطلق عليه ولو على التجوز

فلا كما لا يخفى قوله قلت وقوع الخطأ اه اى وقوع الخطأ

من الفضلاء المتصدين للاحتراز عنه يستلزم نظرية جميع

الطرق او بعضها فلا يتجه منع الاستلزام على ما فى شرح المطالع

فان البداهة لا تستلزم المعلومية قوله فيه نظر وله جواب الخ



نقل عنه في وجه النظر والجواب ما نقل و لعل النظران ما ذكره لا يدل على

الاحتياج الى قانون بل الى العلم بالطرق الفكرية مطلقا سواء كان ذلك

العلم حاصلا من الكليات او لا وخصوصية حصوله من الكليات ملغاة في

الاحتياج اليه وامتناع حصوله من الجزئيات لا يستلزم ذلك كيف

ميرزاهد

والمحتاج اليه من حيث انه محتاج اليه لايلزم ان يكون ممكنا فضلا عن

مع قطع النظر عن الوجود والعدم ١٢ لا يجب

ان يكون جميع انحاء حصوله ممكنا ولو سلم فلا يلزم من الاحتياج

هذا النظر ثان ١٢

الى قانون ما الاحتياج الى القانون المخصوص الذي هو المنطق

فان القانون العاصم ليس منحصرا فيه بحيث لا يمكن ان يكون غيره

اي المنطق ١٢

والجواب انا لانعني ههنا حقيقة المحتاج اليه بل ما يترتب عليه

هذا جواب عن النظر من ١٢ — اي لولاه لامتنع ١٢ — اي يمنع المصحح لدخول الفاء ١٢

العصمة ويصح ان يستعمل كلمة الفاء فيه ولو كان على التجوز

لفظ كان للتحقيق او للشك بناء على عدم تيقن المراد للشارح الدواني ١٢ متصلة ١٢

وكان قوله ولا نعنيه اشارة الى ذلك ولا شك ان هذا المعنى

اي الشارح ١٢ — اي الى ارادة المعنى المجازي ١٢

متحقق في المنطق قياسا الى العصمة فتأمل ومن الله العصمة

اي عن الخطاء ١٢

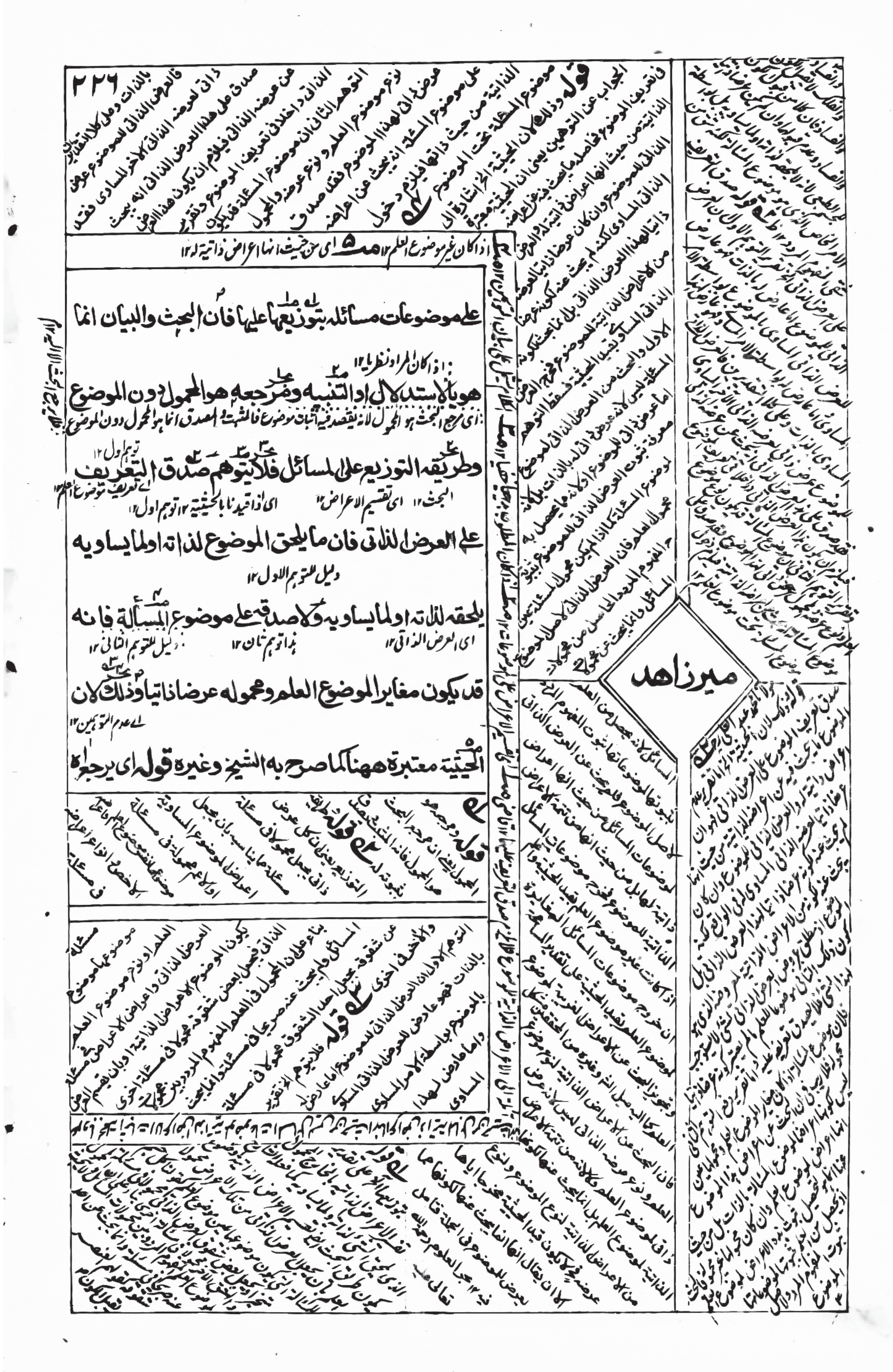
والسداد ومنه الهداية والرشاد قوله ما يبحث فيه اي يبين

الصواب ١٢ — تفسير للبحث ١٢

فيه اعراضه الذاتية من حيث انها اعراض ذاتية له ومنسوبة

اليه بالدليل او التنبيه ويحمل هذه الاعراض بهذه الحيثية

متعلق بقوله يبين ١٢



اذا کان غیر موضوع العلم ۱۲ منه ای من حیث انها اعراض ذاتیة له ۱۲

میرزاهد

علی موضوعات مسائله بتوزیعها علیها فان البحث والبیان انما

ای اذا کان المراد نظریا ۱۲

هو بالاستدلال او التنبیه ومرجعه هو المحمول دون الموضوع

ای مرجع البحث هو المحمول لانه یقصد فیه اثبات موضوع فالمثبت والمصدق انما هو المحمول دون الموضوع

توهم اول ۱۲

وطریقه التوزیع علی المسائل فلا یتوهم صدق التعریف

البحث ۱۲ — ای تقسیم الاعراض ۱۲ — ای اذا قیدنا بالحیثیة ۱۲ توهم اول ۱۲ — ای تعریف موضوع العلم

علی العرض الذاتی فان ما یلحق الموضوع لذاته او لما یساویه

دلیل للتوهم الاول ۱۲

یلحقه لذاته او لما یساویه ولا یصدق علی موضوع المسألة فانه

ای العرض الذاتی ۱۲ — هذا توهم ثان ۱۲ — دلیل للتوهم الثانی ۱۲

قد یکون مغایر الموضوع العلم ومحموله عرضا ذاتیا وذلک لان

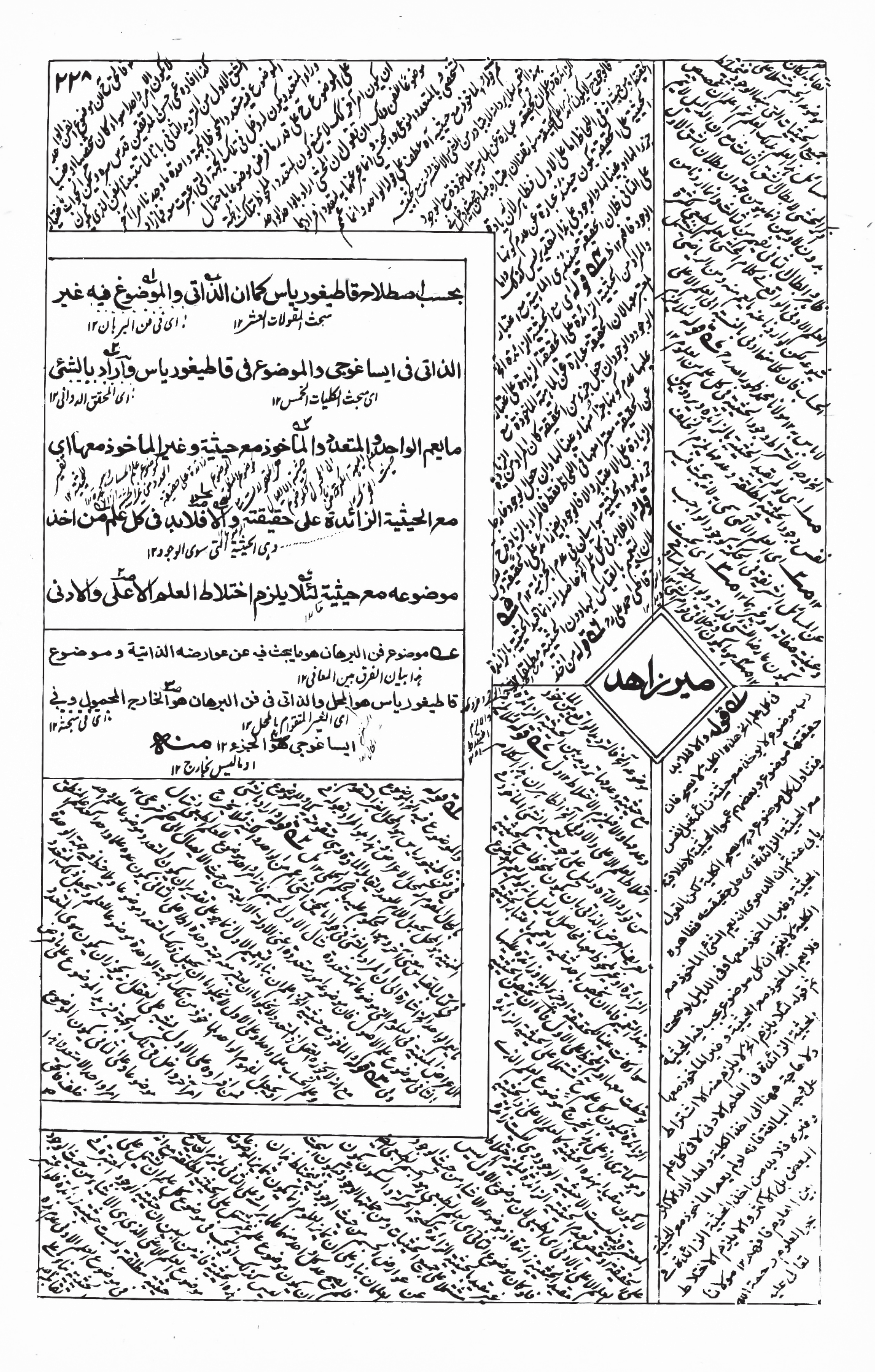
ای لعدم التوهمین ۱۲

الحیثیة معتبرة ههنا کما صرح به الشیخ وغیره قوله ای یرجع



هذا بالنظر الى ان مرجع البيان ومحط البحث هو المحمول من الموضوع
تمام او بالنظر الى الفرق بين محمول العلم ومحمول المسائل كما
سياتي قوله وهي الخارج اه اراد بالحمل اللحوق حمل المواطاة اذ
الحمل المعتبر في المسائل هذا الحمل وذكر المبادي في الامثلة من
قبيل التسامح صرح به السيد قدس سره في حاشية شرح
المطالع فالعرض بحسب اصطلاح فن البرهان غير العرض

مير زاهد



میر زاہد

بحسب اصطلاح قاطیغوریاس کان الذاتی والموضوع فیہ غیر
مبحث المقولات العشر ۱۲ — ای فی فن البرہان ۱۲

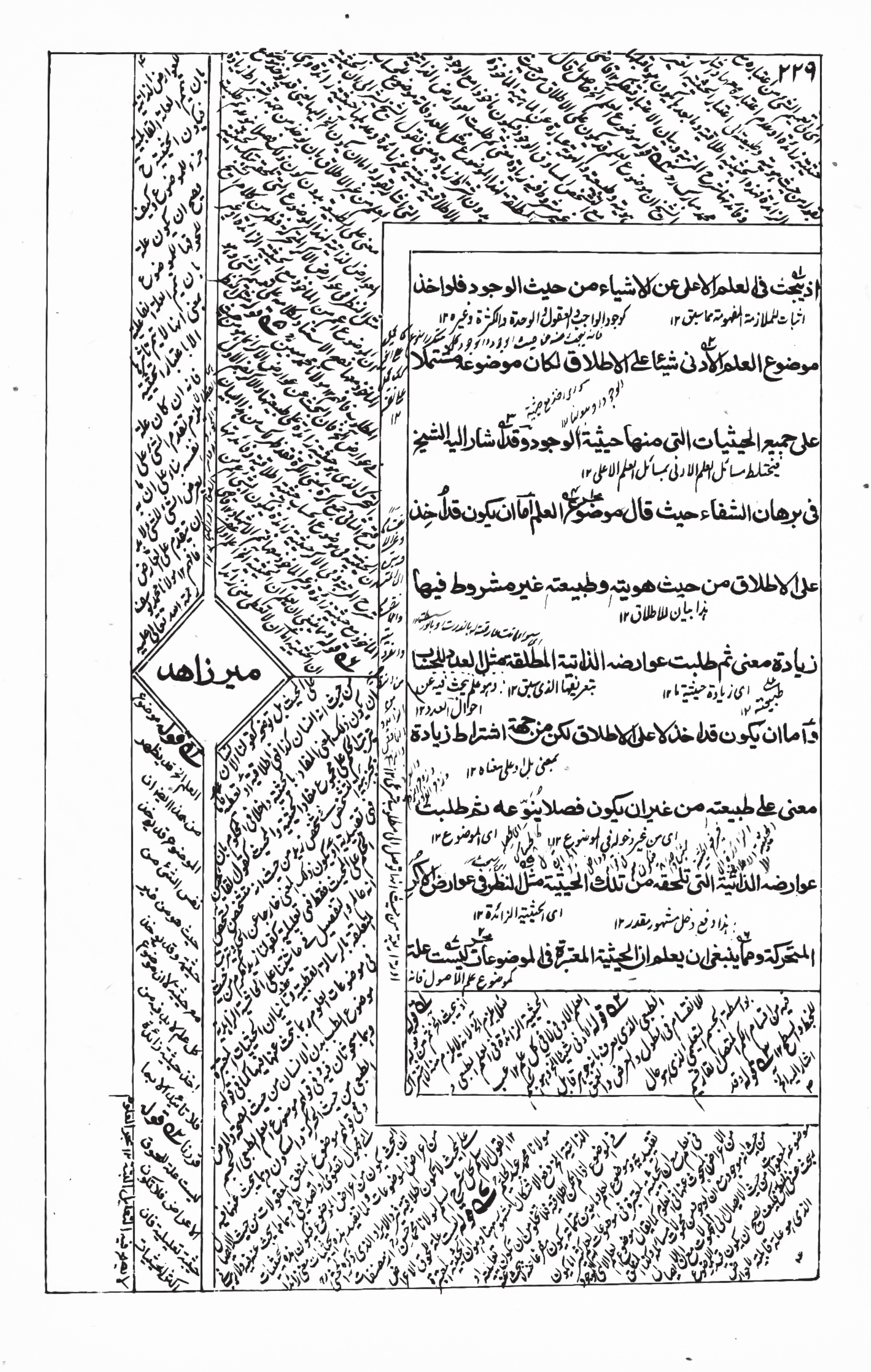
الذاتی فی ایساغوجی والموضوع فی قاطیغوریاس واراد بالشیء
ای مبحث الکلیات الخمس ۱۲ — ای المحقق الدوانی ۱۲

ما یعم الواحد والمتعدد والماخوذ مع حیثیة وغیر الماخوذ معها ای

مع الحیثیة الزائدة علی حقیقتہ والا فلابد فی کل علم من اخذ
وہی الحیثیة التی سوی الوجود ۱۲

موضوعہ مع حیثیة لئلا یلزم اختلاط العلم الاعلی والادنی

ع ۵ موضوع فن البرہان ہو ما یبحث فیہ عن عوارضہ الذاتیة و موضوع
ہذا بیان الفرق بین المعانی ۱۲
قاطیغوریاس ہو المحل والذاتی فی فن البرہان ہو الخارج المحمول و فی
ای الغیر المتقوم بالمحل ۱۲
ایساغوجی ہو الجزء ۱۲ منہ
او ما لیس بخارج ۱۲



ميرزاهد

اذ يبحث في العلم الاعلى عن الاشياء من حيث الوجود فلو اخذ
موضوع العلم الادنى شيئا على الاطلاق لكان موضوعه مشتملا
على جميع الحيثيات التي منها حيثية الوجود وقد اشار اليه الشيخ
في برهان الشفاء حيث قال موضوع العلم اما ان يكون قد اخذ
على الاطلاق من حيث هويته وطبيعته غير مشروط فيها
زيادة معنى ثم طلبت عوارضه الذاتية المطلقة مثل العدد للحساب
واما ان يكون قد اخذ لا على الاطلاق لكن من جهة اشتراط زيادة
معنى على طبيعته من غير ان يكون فصلا منوعه ثم طلبت
عوارضه الذاتية التي تلحقه من تلك الحيثية مثل النظر في عوارض الكرة
المتحركة ومما ينبغي ان يعلم ان الحيثية المعتبرة في الموضوعات ليست علة

نظر الباحث وبهذا يظهر انه لا حاجة الى تمييز المسألة المشتركة

اى بما ذكرنا من دفع دخل بالنمط المسطور ١٢

بين العلمين باختلاف البرهانين على ما هو المشهور قال الشيخ

متعلق بالتمييز ١٢ مسند لقوله لا حاجة الخ ١٢

فى برهان الشفاء جسم العالم وجرم الفلك ينظر فيه المنجم و

الطبعى جميعا ولكن الجسم الكلى هو موضوع العلم الطبعى بشرط

اى الجسم الطبعى المطلق من دون التخصيص بالعلوى والسفلى ١٢

وذلك الشرط هو ان له مبدأ حركة وسكون بالذات وينظر

اى من حيث انه للجسم قوة بها يتحرك ويسكن ١٢

بغير الشرط الاول ١٢ اى المنجم والطبعى ١٢

فيه المنجم بشرط وذلك الشرط هو ان له كما فانهما وان

اى من حيث انه يعرض له الكم والاحوالات المنسوبة اليه وهو عرض يقبل القسمة لذاته والمراد به ههنا المقدار ١٢

اشتركا فى البحث عن كرية ذلك الجسم فهذا يجعل نظره

اى الفلك ١٢ اى المنجم ١٢

من جهة ما هو له وله احوال تلحق الكم وذلك يجعل نظره من

اى ما هو للجسم وهو الكم ١٢ اى الطبعى ١٢

حيثية ما هو ذو طبيعة بسيطة قوله لذاته او لما يساويه او بواسطة

تفسير لذاته ١٢ تفسير لقوله او لما يساويه ١٢

ان يلحق شيئا آخر او بواسطته بشرط ان يكون ذلك الشئ مساويا له

اى الواسطة ١٢

ميرزاهد



میر زاهد

للحوق الاعراض لذاتية ولا قيداً لمعروضاتها بل علة للبحث عنها

فلا يكون حيثية تعليلية ...... حتى يلزم تقدم الشيء على نفسه ١٢

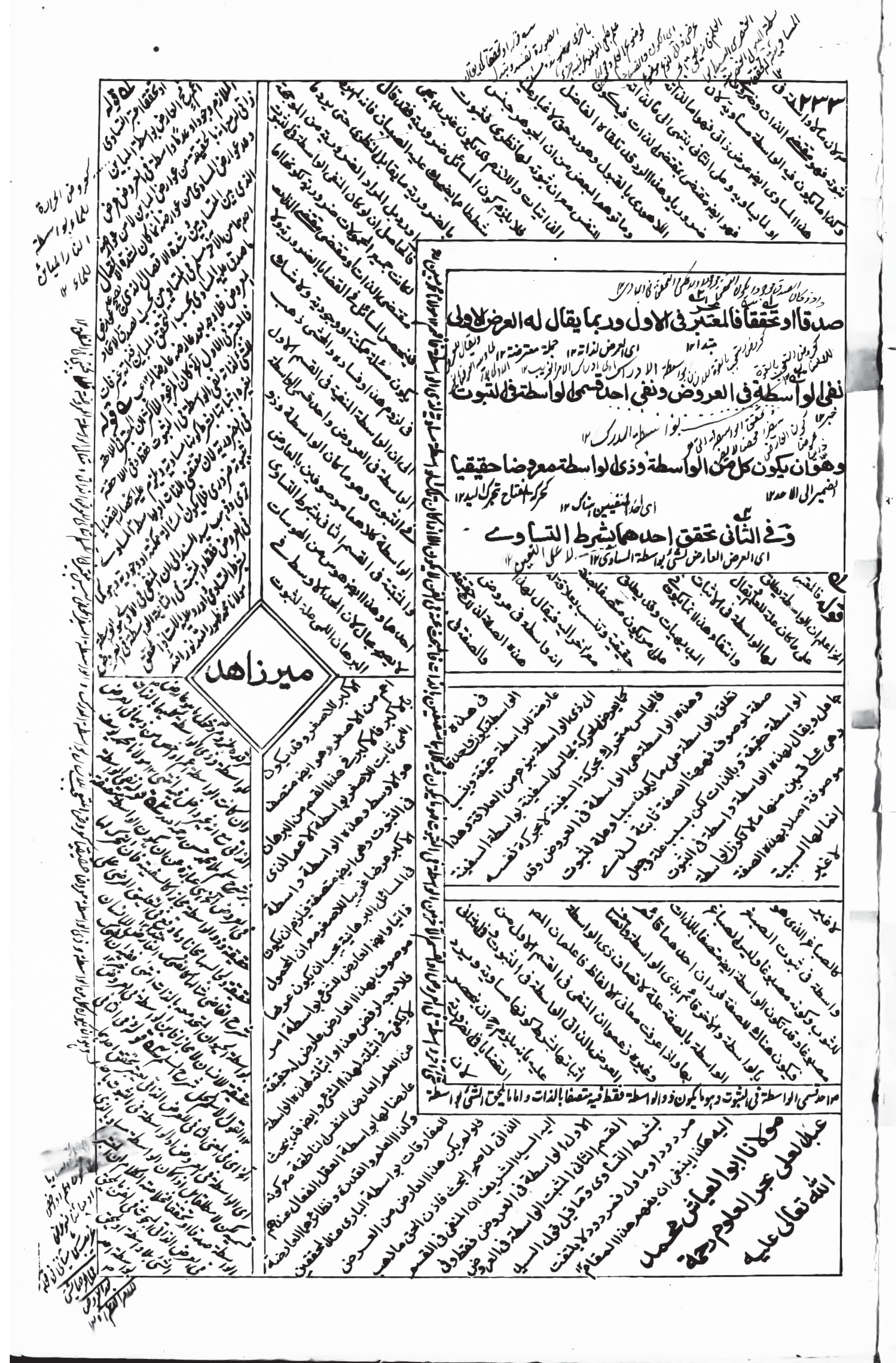
او قيداً لمعروضاتها في نظر الباحث مثلا الايصال في موضوع

لا في نفس الامر حتى يلزم المحذور ١٢

المنطق ليس شرطا لعروض الجنسية والفصلية ونحوهما

بان يكون متمما لعلتها الفاعلية ولا قيداً لمعروضاتها بان يكون

متمما لعلتها القابلية بل سببا للبحث او قيداً للموضوع في



صدقا او تحققا فالمعتبر في الاول ود بما يقال له العرض الاولي

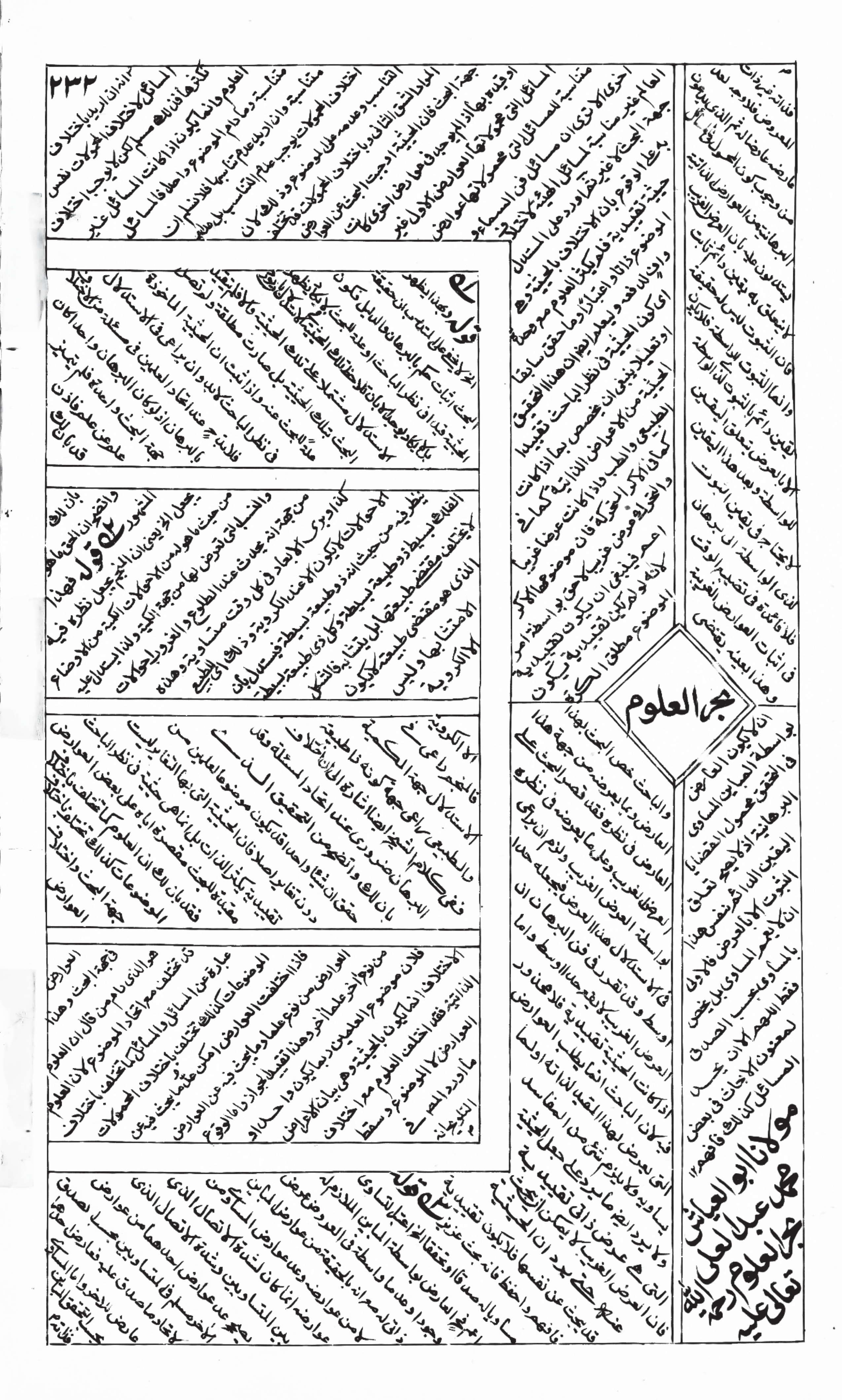
نفي الواسطة في العروض ونفي احد قسمي الواسطة في الثبوت

وهو ان يكون كل من الواسطة وذي الواسطة معروضا حقيقيا

وفي الثاني تحقق احدهما بشرط التساوي

ميرزاهد

مولانا ابو العياش عبد العلي بحر العلوم رحمة الله تعالى عليه



بحر العلوم

مولانا ابو العياش محمد عبد العلي بحر العلوم رحمة الله تعالى عليه

ميرزاهد

من حيث هي ولا يتجاوز الى الافراد لكن هذا القسم لا يبحث عنه

لان المسائل هي القضايا المتعارفة ويمكن ان لا يختص بطبيعة

من حيث هي فيكون مساويا له او الاعم او الاخص

مطلقا او من وجه لجواز ان لا يكون هناك واسطة

في الثبوت اصلا او تكون ويكون مساويا له او اعم

او اخص منه مطلقا او من وجه بحسب الصدق او بحسب

التحقق وبما ذكرنا يظهر ان في تمثيل اللاحق بواسطة المساوي

كالضحك اللاحق للانسان بواسطة التعجب اللاحق

له بواسطة ادراك الامر الغريب ونحوهما كما هو المشهور

مسامحة لان المراد من الوسائط مفهوماتها ضرورة ان المساواة

وغيرها من النسب انما هي للمفهوم ولا شك ان مفهوم المتعجب

فما يعرض الشئ بعلة لعرض للامر الاعم او الاخص فى الصدق

او التحقق او للامر المباين فيهما لا يعد عرضا ذاتيا لذلك

الشئ بل عرضا غريبا لانه احق بان يعد من احوال الاعم

او الاخص و المباين وما يعرض له بعد عروضه لما يساويه

وان كان احق بان يعد من احوال ذلك المساوى لكنه يعد

من احوال الشئ لارتباط بينه وبين ما يساويه وعدم

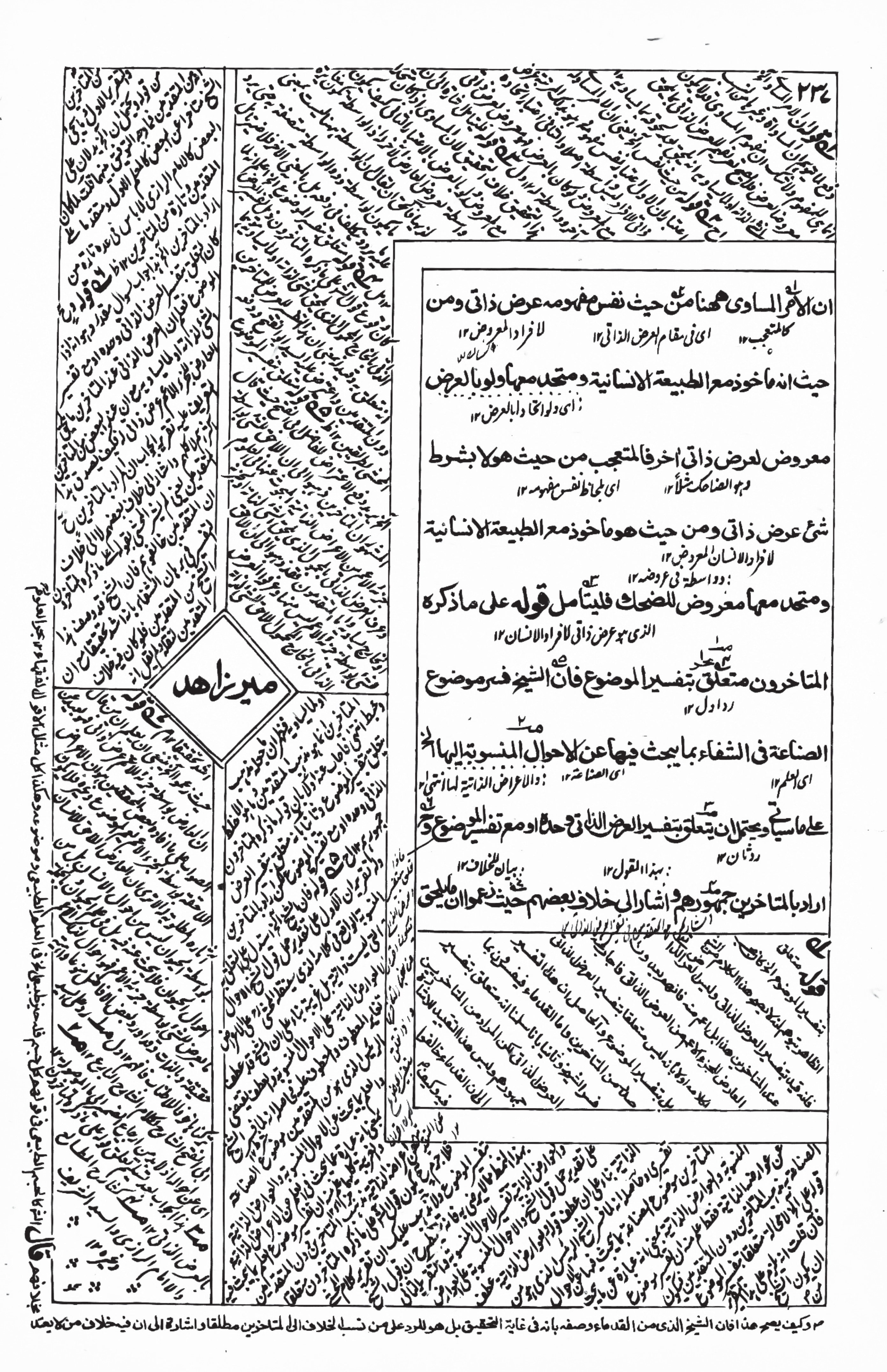
انفكاك بينهما فما ينافى العرض الذاتى هو العارض لاجل

الاعم او الاخص على الوجه الذى سبق لا العارض الاعم

او الاخص فالعرض الذاتى يمكن ان يختص بطبيعة المعروض

میر زاهد

البسيط لافراده وليس للطبيعة فافهم ١٢ بحر العلوم



میرزاهد

ان الامر المساوى ههنا من حيث نفس مفهومه عرض ذاتى ومن
حيث انه ماخوذ مع الطبيعة الانسانية ومتحد معها ولو بالعرض
معروض لعرض ذاتى اخر فالمتعجب من حيث هو لا بشرط
شئ عرض ذاتى ومن حيث هو ماخوذ مع الطبيعة الانسانية
ومتحد معها معروض للضحك فليتأمل **قوله** على ما ذكره
المتاخرون متعلق بتفسير الموضوع فان الشيخ فسر موضوع
الصناعة فى الشفاء بما يبحث فيها عن الاحوال المنسوبة اليها الخ
على ما سياتى ويحتمل ان يتعلق بتفسير العرض الذاتى وحده او مع تفسير الموضوع ايضا
اراد بالمتاخرين جمهورهم واشار الى خلاف بعضهم حيث زعموا ان ما يلحق

م وكيف يصح هذا فان الشيخ الذى من القدماء وصفه بانه فى غاية التحقيق بل هو للرد على من نسب الخلاف الى المتاخرين مطلقا واشارة الى ان فيه خلاف من لا يعتد



والمدارك ليس معروضا حقيقيا للضاحك والمتعجب فما قال المحشي في

حاشية شرح التجريد ان كل مفهوم يصدق على فرد شئ فهو يصدق

على مفهومه لابشرط شئ لاتحاده معه فكانه اراد بمفهومه

المفهوم الذاتي او اراد بالصدق على ذلك المفهوم ما يشمل

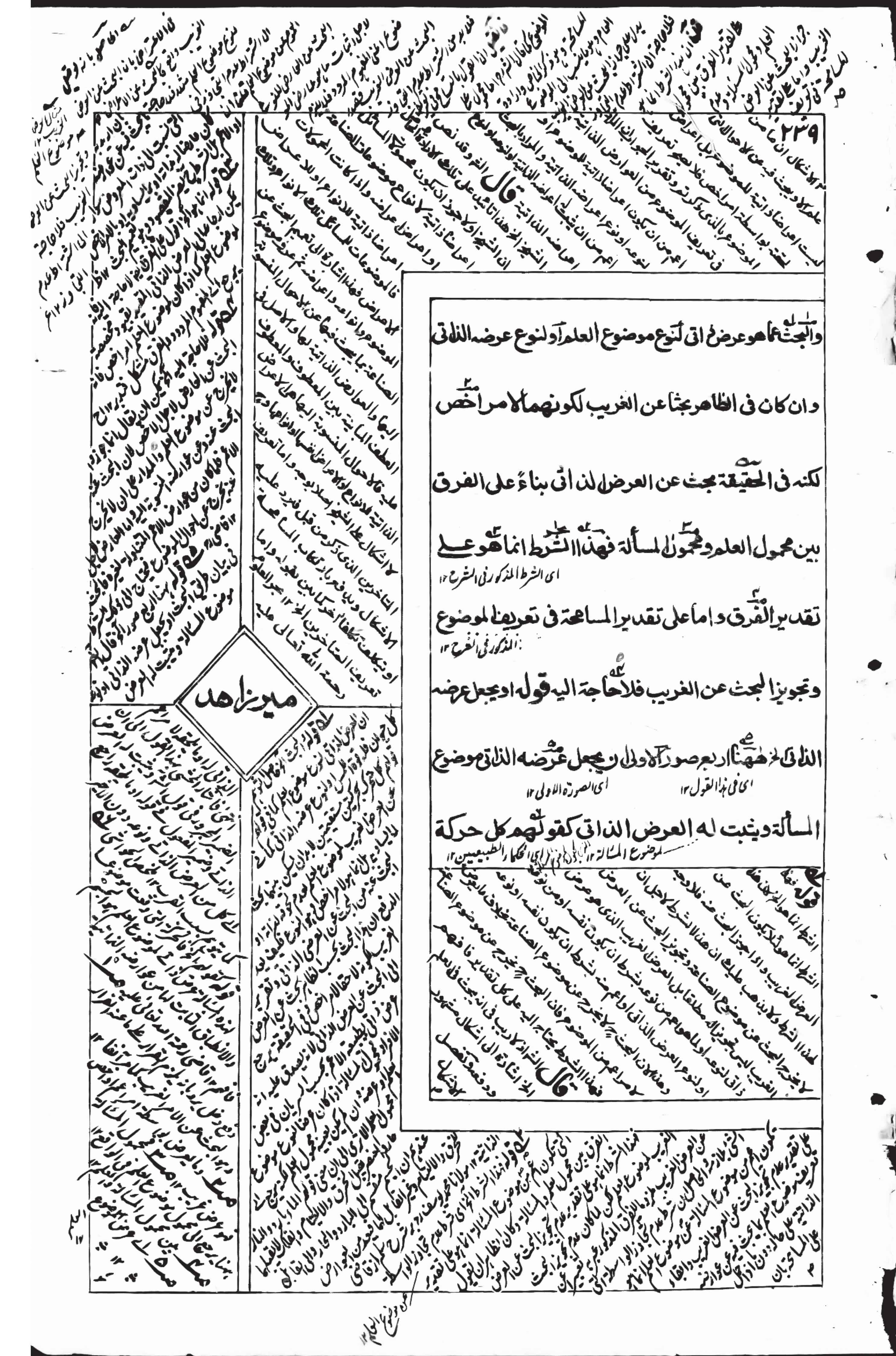
الصدق لا على سبيل الحقيقة والا فلا يخفى انه لا يصح كيف

ومناط الصدق هو قيام مبدأ الاشتقاق بالموضوع و التحقيق

ع اي مناط الصدق والحمل والاتحاد هنا قيام مبدأ الاشتقاق بالموضوع ١٢ منه

ميرزاهد

مولانا ابو العياش محمد عبد الحق بحر العلوم رحمه الله



ميرزاهد

والبحث عما هو عرض اى لنوع موضوع العلم او لنوع عرضه الذاتى

وان كان فى الظاهر بحثا عن الغريب لكونهما لامر اخص

لكنه فى الحقيقة بحث عن العرض الذاتى بناء على الفرق

بين محمول العلم ومحمول المسألة فهذا الشرط انما هو على

اى الشرط المذكور فى الشرح ١٢

تقدير الفرق واما على تقدير المسامحة فى تعريف الموضوع

المذكور فى الشرح ١٢

وتجويز البحث عن الغريب فلا حاجة اليه قوله او يجعل عرضه

الذاتى الخ ههنا اربع صور الاولى ان يجعل عرضه الذاتى موضوع

اى فى هذا القول ١٢ — اى الصورة الاولى ١٢

المسألة ويثبت له العرض الذاتى كقولهم كل حركة

موضوع المسألة ١٢ — اى الحكماء الطبيعيين ١٢



الشئ لجزئه الاعم عرض ذاتی لا الی خلاف المتقدمین فان

کالحرکة بالارادة العارضة للانسان بواسطة الحیوان

الشیخ قد وصف هذا التفسیر فی برهان الشفاء بانه اشد

ای تفسیر العرض الذاتی المذکور فی الشرح

تحقیقا قوله او بان یجعل نوعه اه او بان یجعل جزئه موضوع

المسألة کما یقال الصورة تفسد وتبدل باخری صرح به المحقق

فی العلم الطبیعی ۱۲

الطوسی فی شرح الاشارات قوله ما یعرضه لامر اعم ای ما

المسمی بنصیر الدین ۱۲

یعرضه بواسطة امر اعم واسطة فی الثبوت علی حد القسمین

او واسطة فی العروض بشرط ان لا یتجاوز ذلک الاعم فی العموم

عن موضوع العلم لئلا یکون البحث فی العلم عن العرض الغریب

قوله موضوع المسألة جزء لموضوع العلم ومحمولها ای الکون والفساد عرض ذاتی لنوع موضوع العلم فانه یلحق الجسم العنصری البسیط بواسطة الهیولی العنصریة المساویة له تحققا ۱۲ منه

میرزاهد



میرزاهد

تنطبق على الزمان الثانية ان يجعل العرض الذاتي موضوع المسألة ويثبت له

ما يلحقه لامر اعم كقولهم كل حركة تنقسم الى غير النهاية والثالثة

ان يجعل نوع العرض الذاتي موضوع المسألة ويثبت له عرض

ذاتي ومثاله ما ذكر فان المتحرك بالحركتين المستقيمتين نوع

للعرض الذاتي والسكون بينهما عرض ذاتي والرابعة ان يجعل

نوع العرض الذاتي موضوع المسألة ويثبت له ما يلحقه لامر

اعم كقولهم كل حركة بطيئة لا يتخلل سكون بينهما وبالجملة

يكون موضوع المسألة موضوع العلم ونوعه وجزئه وعرضا

ذاتيا ونوعه وعرضا ذاتيا العرض الذاتي وعرضا ذاتيا النوع موضوع

العلم وعرضا ذاتيا لنوع العرض الذاتي ويكون محمولها عرضا ذاتيا

له ونوعه وعرضا ذاتيا العرض ذاتي وعرضا ذاتيا النوع موضوع العلم



ميرزاهد

باعتبار آخر قوله وايضا قد شرط الشيخ جواب آخر عن السوال الاول

لا عن الثاني ولو اسقط قوله اعني محمولات المسائل لا يتوجه

هذا الجواب والحق ان محمولات المسائل مع قطع النظر عن مقابلاتها

اعراض ذاتية لنفس موضوع العلم لا من حيث العموم او

الخصوص والحقيقة السارية في الافراد كلا او بعضا على ما سبق

من التحقيق وتلك المحمولات بعضها تشمل جميع افراد موضوع

العلم على الانفراد وبعضها يشتمل على سبيل التقابل بان يكون

هو مع مقابله شاملا سواء كان المقابل محمول مسألة اخرى

لتعلق الغرض العلمي به اولم يقع لعدم تعلق الغرض العلمي به قال

الفارابي في التعليقات العلم الطبعي له موضوع



میرزاهد

يشتمل على جميع الطبعيات ونسبته الى ماتحته نسبة العلوم الكلية
الى العلوم الجزئية وذلك الموضوع هو الجسم بما هو متحرك او ساكن والمبحوث
عنه فيه هو الاعراض اللاحقة من حيث هو كذلك لا من حيث هو جسم فلكي
او عنصري ثم النظر في الاجسام الفلكية والاسطقسية نظر اخص فان النظر
في موضوع هذا الجسم وهو جسم مخصوص لا الجسم المطلق ثم يقع في ذلك النظر
فيما هو اخص منه وهو النظر في الاجسام الاسطقسية ماخوذة مع المزاج
وما يعرض لها من حيث هو كذلك ثم يتبع النظر فيما هو اخص منه وهو
النظر في الحيوان والنباتات وهناك يختم العلم الطبعي قوله بحسب المضادة
اعتبر تقابل التضاد والعدم والملكة دون تقابل التضايف والسلب
والايجاب لانه يمكن اجتماع المتضايفين ولو من جهتين فالتضايف
من حيث هو تضايف لا ينفع الشمول والسلب المقابل

النظر في مطلق الجسم الطبعى الشامل للفلكيات والعنصريات ١٢ اى من النظر في الاجسام الفلكية والاسطقسية ١٢ وجه لعدم اعتبار تقابل الايجاب والسلب ١٢



ميرزاهد

(ای كل جزو في السوفس ١٢)

للايجاب ليس عرضًا اذ السلب البسيط ليس له عروض بل

(بالفعل ١٢) (فلهذا لا يعتبر ١٢)

(كالعلية والمعلولية ١٢) (بحرا سلبه)

لا عروض اصلا وكون التقدم والتاخر ونحوهما اعراضًا

(ای لاان الايجاب رد على بعض الناظرين وهو الفاضل عبد الله اليزدی ١٢)

(الجزئی ١٢ ای الايجاب الايجاب الكلی)

ذاتية للموجود المطلق الذی هو موضوع الالهی لا يقتضی اعتبار

(ای التقدم والتاخر ١٢)

التضايف لان كلا منهما مع عدمه شامل لافراد الموجود ثم العدم

(والسابق والمسبوق ١٢)

المقابل للايجاب يقال له العدم المطلق والعدم المقابل للملكة

(ای بدون لحاظ الخ)

يقال له العدم الخاص نظرا الى ان الاول عدم الشیء مطلقا و

(ای سمی المسمی بهذا الاسم نظرا الخ او نظرا فی تسميته نظرا الخ ١٢)

الثانی عدم الشیء فی موضوع قابل لذلك الشیء كما يقال للاول عدم

(ای محل ١٢) (وهو الوجودی ١٢)

فقط وللثانی عدم له ثبوت نظرا الى ان الاول سلب لثابت والثانی

(بالتوصيف ١٢)

السلب لثابت فلفظ خصوصا وقع ههنا بمعنى الخاص وفي لفظ فقط قيد

(رد على بعض الناظرين وهو الفاضل اليزدی رح ١٢)

للسلب فقط او مع ملاحظة معنى الى فان المقابل المثل للشیء لا يكون

(ای بدون ملاحظة معنى الى ١٢) (دليل لما يفهم من قوله ولفظ فقط الخ ١٢)

الا مع ذلك السلب دون العكس واما كلمة الى فلغاية الحكم الذی

(ای المواقع فی قوله بل الى السلب فقط ١٢)

(ای المقابل المثل ١٢)

هو الخلو فان الخلو التام عن شیء هو الخلو عن ذلك الشیء وعن

(فی قوله وما يخلو الخ ١٢)

(لما كان فی هذا المعنى تكلف تكلمه بالاحتمال ١٢)

(كالبلوغ ١٢)

مثله ويحتمل ان يتعلق بالوصول ونحوه على التضمين والمراد بالمثل

(بان يحذف المشتق من الوصول ونحوه كواصلا او بالغا ١٢)



ميرزاهد

المثل في العارضية والحاصل ان العرض الذي يخلو الموضوع عنه

وعن مقابله المماثل له في العارضية عرض غريب ولعل الوجه في

ذلك انه لا يكون لذلك العرض خصوصية مع الموضوع

اي في كونه عرضا غريبا ١٢

ولا يكون من شانه عروضه له فتدبر **قوله** القسمة الاولية الخ

هذه الاعراض الذاتية اعراض ذاتية لانواع المقسم فقط على

اي الشيخ — كما للاقسام ١٢

ما ذهب اليه ولنفس المقسم ايضا على ما ذهبنا اليه والقسمة

كما مر من التحقيق ١٢

اليها على تقدير التقابل بين الاقسام يفيد الحصر والشمول على

كقولنا كل عدد اما زوج او فرد ١٢

تقدير عدم التقابل لا يفيد وكذا غير الاسلوب في ترك اداة الحصر

اي لما ذكرنا انفا ١٢ — اي طريق العبارة ١٢ — الحرف ١٢

في القسمة على ذلك التقدير **قوله** موضوع المنطق الخ

اي التقدير الثاني ١٢

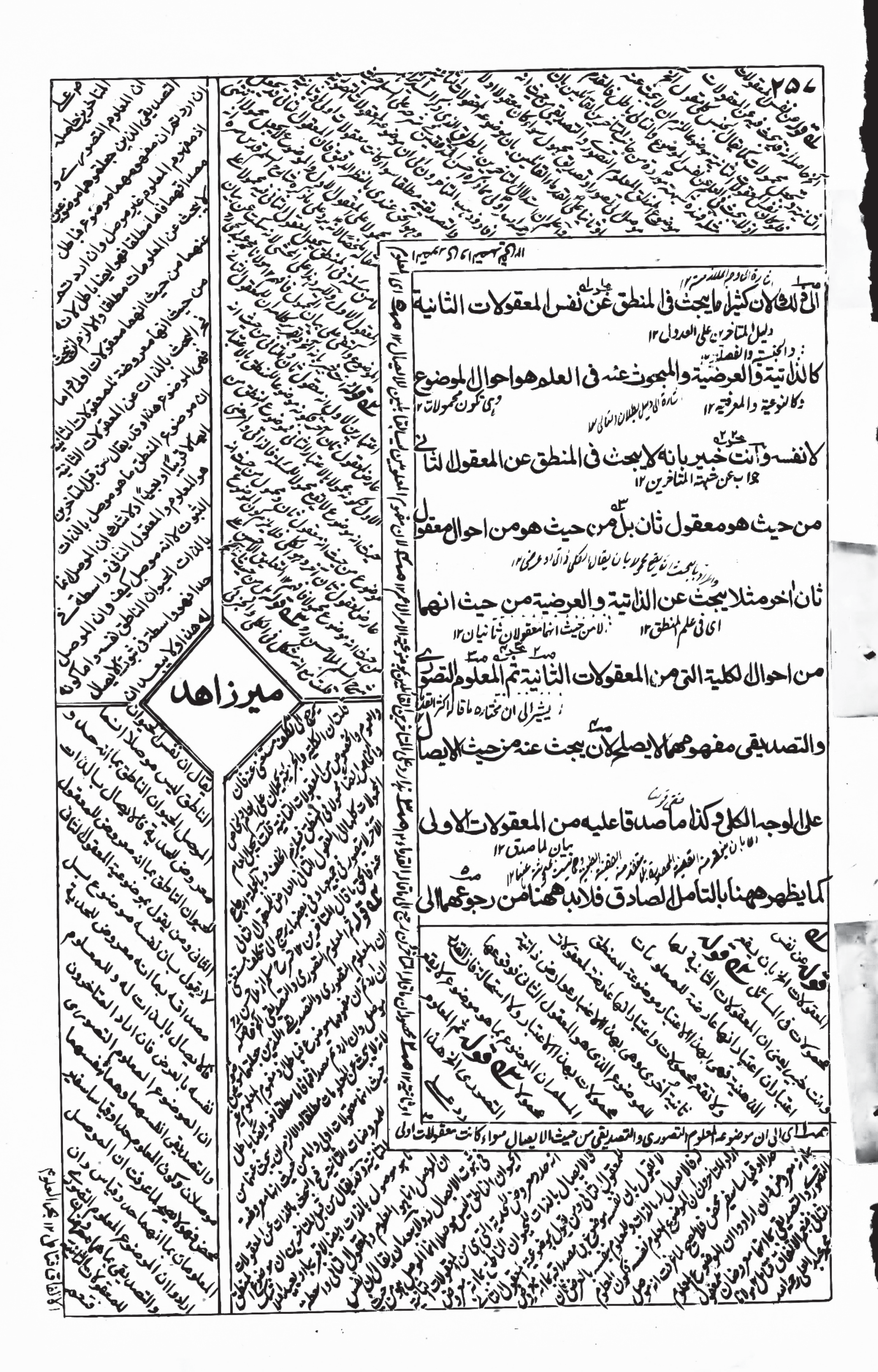
ذهب المتقدمون الى ان موضوعه المعقولات الثانية

تفصيل لما افاده المصنف ١٢ — اي المنطق ١٢

من حيث انها توصل الى مجهول وعدل المتاخرون عنه

لا بحيثية اخرى ١٢ — اي عما قاله القدماء ١٢

قوله ذهب المتقدمون اي جمهورهم والا فبعض المتقدمين ذهبوا الى ان موضوعه الالفاظ ... العلامة رحمه الله تعالى عليه



اى لان كثيرا ما يبحث فى المنطق عن نفس المعقولات الثانية

كالذاتية والعرضية والمبحوث عنه فى العلم هو احوال الموضوع

لا نفسه وانت خبير بانه لا يبحث فى المنطق عن المعقول الثانى

من حيث هو معقول ثان بل من حيث هو من احوال معقول

ثان اخر مثلا يبحث عن الذاتية والعرضية من حيث انهما

من احوال الكلية التى من المعقولات الثانية ثم المعلوم التصورى

والتصديقى مفهومهما لا يصلح لان يبحث عنه من حيث الايصال

على الوجه الكلى وكذا ما صدقا عليه من المعقولات الاولى

كما يظهر ههنا بالتامل الصادق فلابد ههنا من رجوعهما الى

ميرزاهد

هما اى الى ان موضوع العلوم التصورى والتصديقى من حيث الايصال سواء كانت معقولات اولى



المعقولات الثانية ومما ينبغي ان يعلم ان المعقول الثاني

هذا بيان لكون موضوع المنطق احد قسمي المعقولات الثانية لا مطلقا كما يدل عليه ظاهر

وهو ما يكون الذهن فقط ظرفا لعروضه على قسمين

الاول ان لا يكون الوجود الذهني شرطا للعروض

وان كان ظرف العروض هو الذهن فقط ١٢

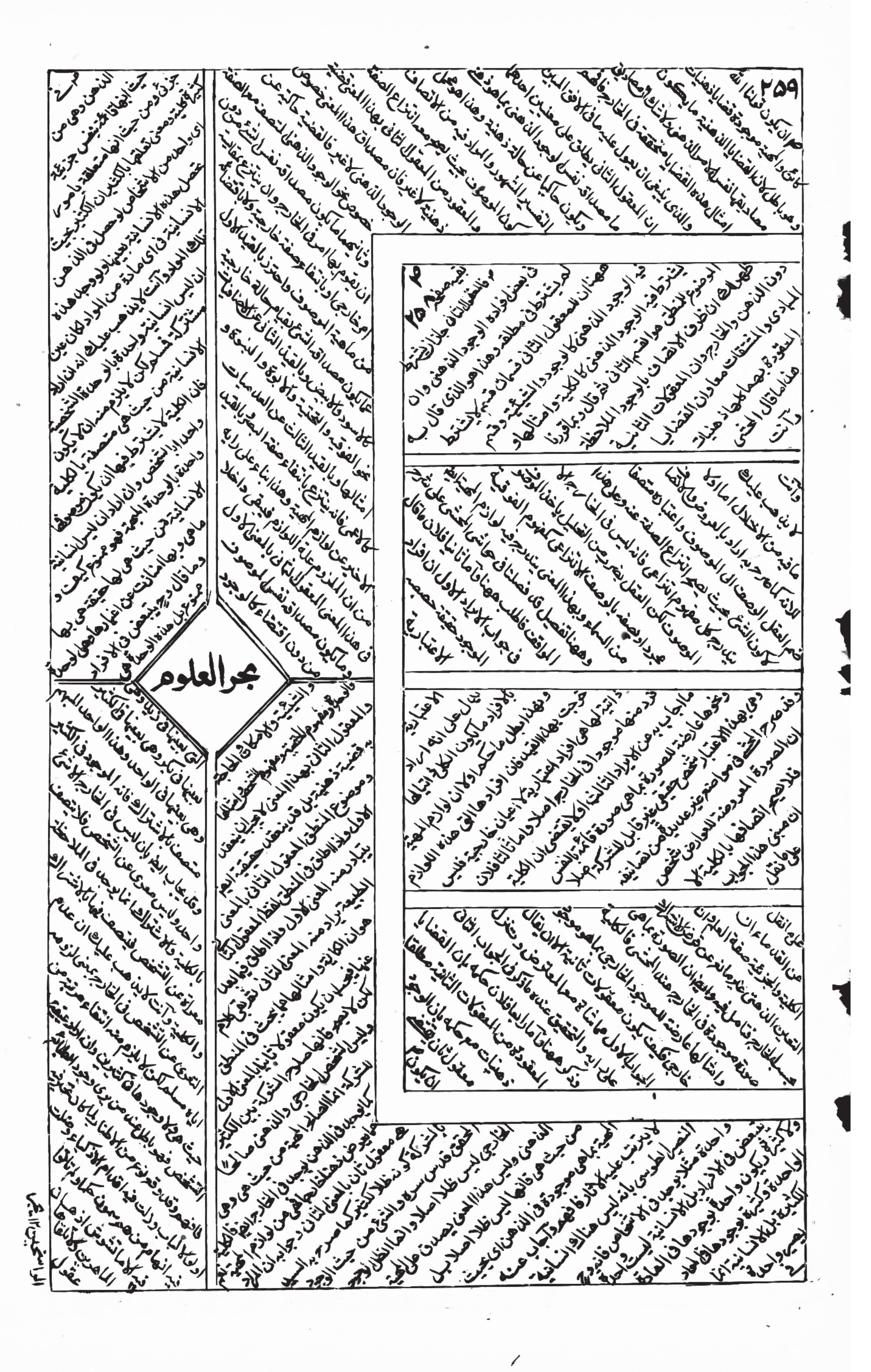
كالوجود والشيئية ونحوهما والثاني ان يكون شرطا

له كالكلية والجزئية ونظائرهما وموضوع المنطق هو القسم الثاني

قوله بل يبحث عن الايصال اه اي يبحث عن الموصل البعيد

للترقي او للاضراب ١٢

ميرزاهد



بحر العلوم



ميرزاهد

في التصورات والتصديقات كالجنس والفصل والصغرى
والكبرى وعن الموصل الابعد في التصديقات فقط كالمقدم
والتالي من حيث الايصال بان يتعلق الحيثية في البحث تقييدا
او تعليلا كما سبق ولو جعل الفصل البعيد ونحوه موصلا ابعد
في التصورات ليس ببعيد قوله حتى يكون قولهم الا المقصود راجع
محمولات المسائل الى احوال الموصل القريب فلا يتجه انه لا حاجة الى
ذلك فان موضوع المسألة قد يكون جزء موضوع العلم كما مر
مع ان ما صدق عليه الجنس جزء لما صدق عليه الحد كالحيوان
في الحيوان الناطق لا مفهومه لمفهومه وموضوع المنطق انما هو المفهوم من
حيث الانطباق على الافراد قوله من جعل موضوع الطب بدن الانسان
اشار الى ان بعضهم جعل موضوعه بدن الانسان والاغذية والادوية جميعا

تمت



كتاب خواجه جمال الملة والدين

وبهامشه اخوند شيخ رح

بسم الله الرحمن الرحيم

قال وحيد زمانه تغمده الله بغفرانه مدحت اللولؤ
على صفائها وهذا القيد وان اشتهر فى العبارات وتحقق
فى اكثر الكتب الا انه فى هذه النسخة من الاضافات فلو
بنى الكلام على تركه انتظم الكلام وارتبطت الاقوال
بعضها ببعض وان تحقق وجعل على بمعنى الباء وهذا هو
الظ فالامر كذلك والا فلا يخ عن خدشة ما وتحرير
الاحتمالات انه تارة يبنى الكلام على الترادف بينهما اما
بالتعميم فيهما او بالتخصيص فيهما واخرى بتعميم المدح
بجعله متعلقا بالفاعل المختار وغيره وتخصيص الحمد
بجعله بالفاعل المختار سواء كان ذلك وهذا من حيث
مدخول الباء او من حيث مدخول على فاحد هذه
الاحتمالات وهو التعميم فيهما لم يذهب اليه احد والباقى

جمال معا اخوند



صار من المذاهب ثم التعميم في المدح والتخصيص في الحمد
يتصور بان يكون باعتبار متعلق الباء ويتصور بان يكون
باعتبار متعلق على هذا الاخير قد صرح به في القول الاخير و
الاول انما يتضح صريحا اذا كان على صفائها بمعنى بصفائها وان كان
يلزم ضمنا ان لو كان على محمولا على الحقيقة وهذان انما يكونان
اذا لم يكن مثال اللؤلؤ مصنوعا واما اذا كان مصنوعا فتعميم
المدح لم يتضح من الاستعمال مطلقا بل الظاهر بقاء المدح
كالحمد ايضا على التخصيص بالفاعل المختار وقد يقال انه لو سلم
ورود الاستعمال المذكور وهو قولهم مدحت اللؤلؤ على
صفائها دون حمدتها فمنه انما يستفاد التعميم في المدح و
التخصيص في الحمد واما انه يكون هذا او ذاك في مدخول الباء
كما هو المتبادر اولا او في مدخول على كما هو المذكور آخرا
فلا هذا ما ذكره بعض من اجلة الاصحاب قوله واحتمال التجوز

جمال مع اخوند

عص غريب والعرض الغريب لا ينسب الى ما هو عرض غريب له ولا يبحث عنه اصلا فالاحوال المنسوبة هي الاحوال الذاتية فح لا يصح حمل كلام الشيخ على ما حمل ١٢ عب مصطلح العارض لموضوع العلم المعروض له ١٢

وعرضا ذاتيا لنوع العرض الذاتي وربما يكون موضوع المسألة

بيان للموضوعات المركبة ١٢

موضوع العلم مع العرض الذاتي ونوع موضوع العلم مع العرض

لموضوع العلم ١٢ — لموضوع العلم ١٢

الذاتي ونوع موضوع العلم مع عرضه الذاتي وعرضا ذاتيا العرض

لموضوع العلم ١٢

ذاتي مع ذلك العرض الذاتي كما يقال هل الجسم المتحرك يجتمع فيه

شروع في امثلة الموضوعات المركبة ١٢

اقتضاء قسري وطبعي معا وهل الحيوان المتحرك يخلو عن ارادة وهل

القاسر ما يكون اقتضاؤه خلاف مقتضى الطبع ١٢

الحيوان المريد يتخلف حركته عن ارادة التحريك وهل بطوء الحركة

اي الحركة البطيئة باضافة الصفة الى الموصوف واخذ المضاف بالمعنى الاسم الفاعل ١٢

يتخلل السكون بينه والحاصل ان المدار على ان لا يكون البحث خارجا

عن موضوع العلم واعراضه الذاتية المنسوبة اليه قوله قد نص

الرئيس ابو علي بن سينا ١٢

اسم ان ١٢ — مفعول التعريض ١٢

الشيخ الخ لا خلاف في ان ما يعرض لشيء لامر اخص عرض غريب

الضمير الى ما الموصول ١٢ — خبر ان ١٢

فهذا يدل على تجويز البحث عن الاعراض الغريبة ايضا واذا عرفت هذا فاسمع ان قول المحشي لا خلاف الخ

میرزاهد

موضوع الصناعة الذي هو عرضه الذاتي للموضوع عرضا غريبا ...

لان اعراض موضوع الصناعة ...

لم يجز البحث الا عن الاعراض الذاتية لموضوع ...

ميرزاهد

الشيخ ١٢ ۔ لا غير كما هو الظاهر من المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ١٢

تفريع على ما سبق ١٢

لموضوع العلم لا ينسب الى الموضوع ولا يبحث عنه فى العلم فالاعراض

اى العرض الغريب ١٢ — اذ يبحث فيه عن المنسوب اليه ١٢

الذاتية فى تعريف الموضوعات هى الاحوال المنسوبة وذكرها

بعدها للبيان واما العوارض الذاتية فى تعريف المسائل فكان

والعطف تفسيرى ١٢ — دفع دخل مقدر ١٢ — للتحقيق او للشك بناء على عدم التيقين بما ذكره ١٢

المراد منها العوارض الذاتية الشاملة لافراد الموضوع المعروض

على الاطلاق فان العارض الذاتى منه ما يشتمل افراد الموضوع

من تبعيضية ١٢ — اى بلا استعانة التقابل ١٢ — اى مع مقابله ١٢

على الاطلاق كالتحيز للجسم ومنه ما يشتملها على التقابل

اى بعض منه ١٢ — فانه يشتمل العدد مع مقابله وهو الفرد ١٢ — تلميذ للشيخ ١٢ — اسم الكتاب ١٢

كالزوجية للعدد وقال بهمنيار فى التحصيل لو كانت الاعراض

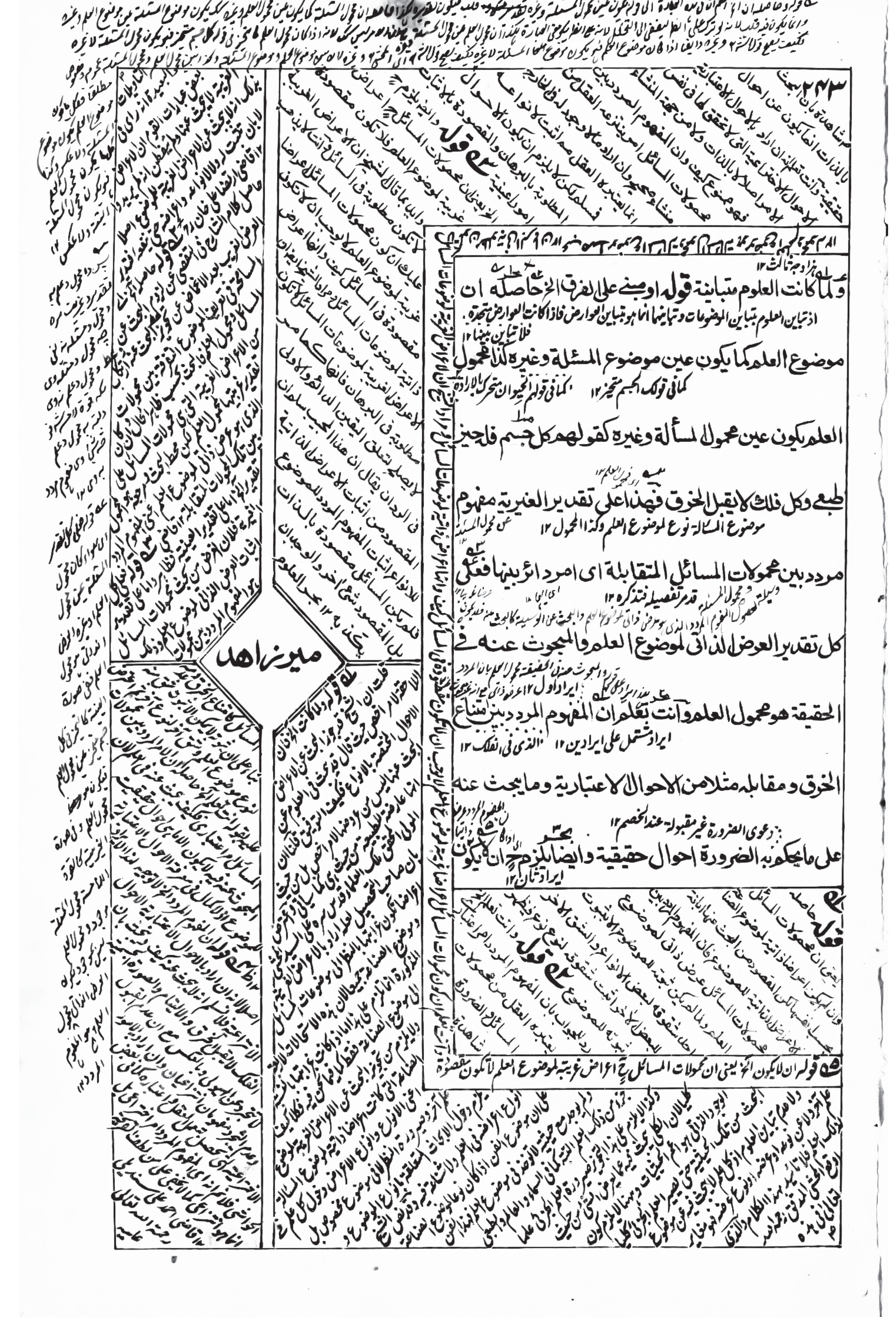
العدد ان انقسم بمتساويين كالاربعة فهو زوج والا فهو فرد كالخمسة ١٢

هذا وجه اول ١٢

الغريبة يبحث عنها فى العلوم لكان يدخل كل علم فى كل علم

هذا من متعلقات الوجه الاول لعدم البحث عن الاعراض الغريبة ١٢ — هذا وجه ثان ١٢

وصار النظر ليس فى موضوع مخصوص لكان العلم الجزئى علما كليا



ميرزاهد

ولما كانت العلوم متباينة **قوله** او مبنى على الفرق الخ حاصله ان

اذ تباين العلوم بتباين الموضوعات وتباينها انما هو بتباين العوارض فاذا كانت العوارض متحدة فلا تباين بينهما ١٢

موضوع العلم كما يكون عين موضوع المسئلة وغيره كذا محمول

كما فى قولك الجسم متحيز ١٢ — كما فى قولهم الحيوان متحرك بالارادة

العلم يكون عين محمول المسألة وغيره كقولهم كل جسم فله حيز

طبعي وكل فلك لا يقبل الخرق فهذا على تقدير الغيرية مفهوم

موضوع المسألة نوع لموضوع العلم وكذا المحمول ١٢

مردد بين محمولات المسائل المتقابلة اى امر دائر بينها فعلى

قدم تفصيله فتذكره ١٢

كل تقدير العرض الذاتى لموضوع العلم والمبحوث عنه فى

ايراد اول ١٢

الحقيقة هو محمول العلم وانت تعلم ان المفهوم المردد بين امتناع

ايراد مشتمل على ايرادين ١٢ — الذى فى الفلك ١٢

الخرق ومقابله مثلا من الاحوال الاعتبارية وما يبحث عنه

دعوى الضرورة غير مقبولة عند الخصم ١٢

على ما يحكم به الضرورة احوال حقيقية وايضا يلزم ح ان لا يكون

ايراد ثان ١٢

قوله ان لا يكون الخ يعنى ان محمولات المسائل ح اعراض غريبة لموضوع العلم لا تكون مقصودة

ف۵ حاصله انه اذا كان المتميز الموضوع نفس الطبيعة فالتحيز مثلا اذا عرض للجسم واخذ الجسم بلحاظ العموم يكون عرضا ذاتيا له وان اخذ بلحاظ الخصوص ای اذا اخذ متحدا مع الافراد ای الحيوان مثلا يكون ... الی تقییل العموم والخصوص ۱۲

ميرزاهد

فيه ان دعوى الضرورة لا يسلمه المناظر ۱۲

محمولات المسائل مقصودة بالذات والضرورة تشهد بخلافه

التی هی لیست اعراضا ذاتیة لموضوع العلم فان محموله المفهوم المردد ۱۲ ۵ لقوة الاستدلال ۱۲

قال الشيخ في برهان الشفاء الاعراض الغريبة لا تجعل مطلوبات

تائید لان محمولات المسائل مقصودة بالذات ۱۲ محمولات ۱۲

في مسائل الصنائع البرهانية وتحقيق المرام ان المعتبر في

دفع للاشكال المسطور ۱۲ ای العلوم الحکمیة ۱۲

موضوع العلم نفس الطبيعة من حيث هي هي لا من حيث

بیان لقوله من حیث هی هی ۱۲

الخصوص ولا من حيث العموم فما يلحقها من حيث العموم

مبتدأ ۱۲ ای الطبیعة ۱۲ ای العموم و فروع ...

والخصوص فهو عرض ذاتي لها من حيث هي وان كان عرضا

خبر ۱۲ کلمة ان وصلیة ۱۲

غريبا من حيث العموم او الخصوص مثلا موضوع العلم

فی الثانی ۱۲ فی الاول ۱۲

الطبعي هو الجسم من حيث هو لا من حيث العموم او الخصوص

الذی یبحث فیه عن احوال الجسم الطبعی ۱۲ المراد به الوضع ای الاشارة الحسیة وقد مر وجهه ۱۲

فما يلحقه من حيث العموم كالتحيز او من حيث الخصوص كالقوة

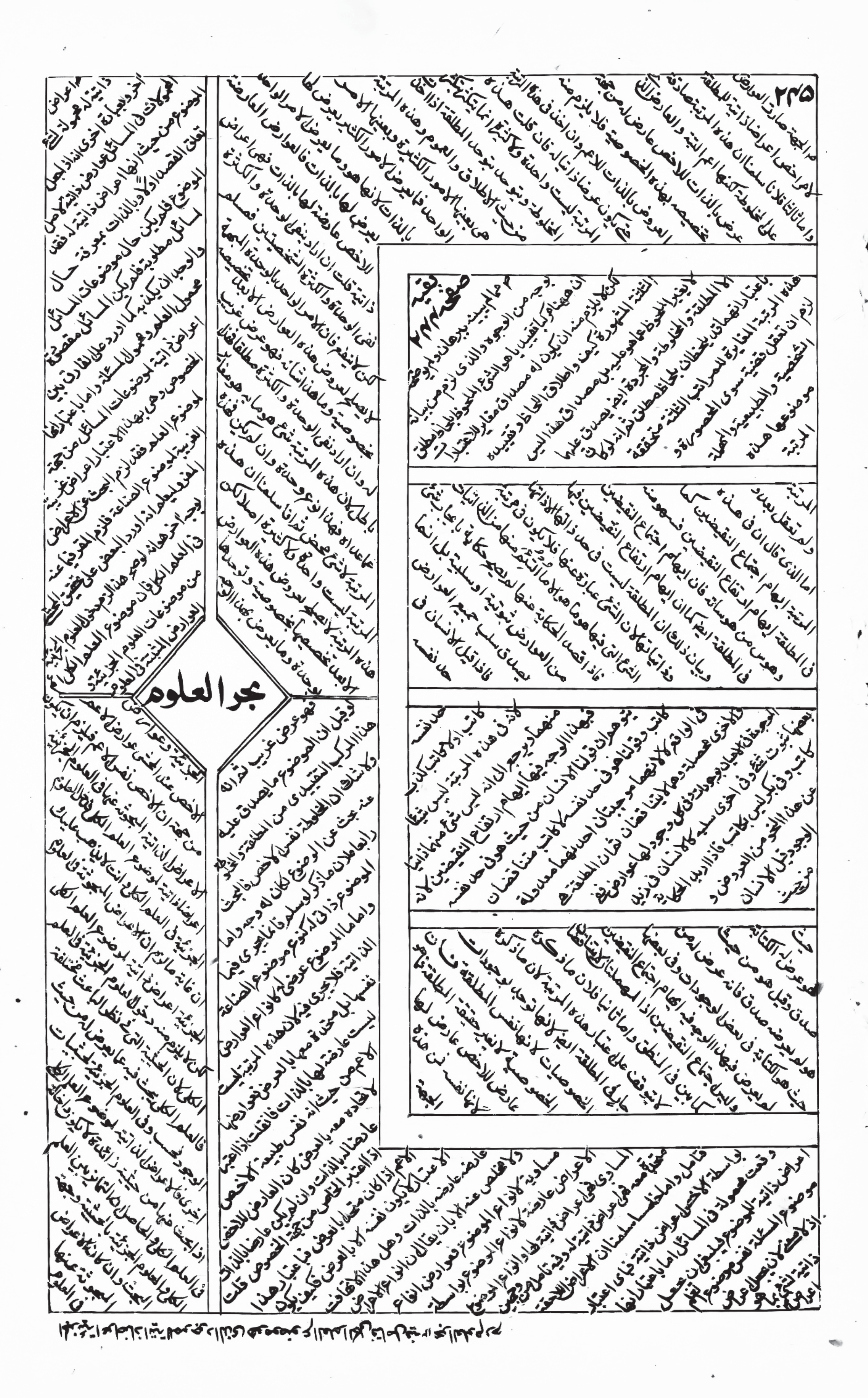
الجسم بلحاظ العموم ۱۲ ... فانه عام شامل لجمیع افراد الجسم ۱۲ ... الطبیعة فی مرتبة ... مطلق الشیئ ...

اللامسة اعراض ذاتية لطبيعته من حيث هي وان كانت اعراضا

العارضة للحیوان الذی هو نوع للجسم ۱۲ وصلیة ۱۲

قوله ۵ وتحقيق المرام الى ... الجواب ... المذكورين في الشرح ... اراد ان يجيب من ... نفسه وحاصله ان المعتبر ... الموضوع نفس الطبيعة ... حيث هي لا الطبيعة من حيث ... العموم اي من حيث انها متناولة لكل فرد ولا من حيث الخصوص ... انها موجودة في البعض ...

(بقیه در صفحه ۲۴۵)



بحر العلوم



م بحكم الاتحاد ان ما يعرض للاعم عارض للاخص بالذات وان كان غير مختص فيلزم الا يكون عرضا ذاتيا له هف فافهم ١٢ بحر العلوم رحمة الله تعالى عليه

غريبة لطبيعة العامة او الخاصة فالعارض لامر اخص ان
اعتبر اتحاد ذلك الاخص مع المعروض ولو بالعرض فهو من
الاعراض الذاتية وان اعتبر خصوصيته والاحوال العارضة له
من حيث الخصوصية فهو من الاعراض الغريبة وهذا الايجي
في العارض لامر اعم فان الاعم بوحدته المبهمة متحد مع الاخص
بالذات او بالعرض والاخص ليس كذلك فتأمل جدا

ميرزاهد



ميرزاهد

أو يقال ان موضوع العلم هو حقيقة الجسم الطبعي من حيث

اى فى علم الطبعى ١٢

انها سارية فى الافراد جميعها او بعضها فيبحث فى العلم عما

اى موجودة ١٢

هو عرض ذاتى لموضوعه بهذه الحيثية فبعض اعراضه

الذاتية يلحقه من حيث هو سار فى جميع الافراد كالحيز

اى الموضوع ١٢ — فالاعراض الذاتية متنوع على قسمين ١٢

الطبعى والشكل الطبعى وبعضها يلحقه من حيث هو سار

اى المعروض ١٢



میرزاهد

في بعض الافراد كقوة اللمس و امتناع الخرق فما ظن انه عارض لامر
اخص هو ليس عارضا لامر اخص هذا ما حصل لي في هذا المقام و من
الله الفضل و الانعام قوله فان قلت لا حاجة الى ذلك الخ
السوال على توهم ان الاشكال في العارض لامر اخص و حاصل الجواب
ان الاشكال انما هو في العارض لامر اخص فان ما يلحق الشيء بعد
تخصيصه نوعا ليس عرضا ذاتيا لذلك الشيء على ما صرح به الشيخ وغيره
وقد عرفت ان المعتبر في موضوع العلم نفسه من حيث هو
لا من حيث الاطلاق ولا من حيث الخصوص فما يلحق الشيء
بعد التنوع وان لم يكن عرضا ذاتيا لذلك الشيء من حيث الاطلاق
لكنه ربما يكون عرضا ذاتيا من حيث هو وان المعتبر في موضوع
العلم حقيقته من حيث انها سارية في الافراد كلا
او بعضا وما يلحق الشيء بعد التنوع ربما يكون عرضا ذاتيا
لا من هذه الحيثية قوله ان المستقيم والمنحنى الخ



ميرزاهد

وذلك لان اختلاف اللوازم يستلزم اختلاف الملزومات

اى كون المستقيم والمنحنى مختلفين بالنوع ١٢

فيه كلام مشهور ١٢

فالمستقيم نوع واحد والمنحنى انواع مختلفة باختلاف الانحاء

لعدم الاختلاف فى الاستقامة فتامل ١٢ قاضى — كالدوائر ١٢

كالزوج والفرد باختلاف الزوجية والفردية **قوله** بل انما اخرجه

للاضراب عمار ١٢

عن القسم المختص على الاطلاق الخ اى عن القسم الذى له

بيان معنى قوله عن القسم المختص وتمهيد لما فى المنهية ١٢ — على الانفراد ١٢ — كموضوع العلم ١٢

خصوصية واختصاص بالمعروض على الاطلاق لامر المقابل

اى الانفراد ١٢ — المرام ان للعرض الاولى ثلثة معان ١٢

قوله القسمة المستوفات الاولية الخ العرض الاولى يطلق

ع فيه اشارة الى ان الخاصة هى الخاصة الشاملة وغير الشاملة فى الحقيقة

اى فى قول الشارح ١٢

خاصة للاخص كما ان اللازم الاعم فى الحقيقة لازم للاعم ١٢ **منه**

فيه ما فى حاشية بحر العلوم

قوله وذلك لان اختلاف اللوازم الخ فيه كلام مشهور وهو انه انما يتم اذا كانت اللوازم لوازم الحقيقة وهو ممنوع لجواز ان تكون لوازم الصنف ونحوه وقد يقرر بان اختلاف اللوازم يوجب اختلاف الملزومات قطعا فان كانت

لعروض العارض لا يحتاج الى تخصيصه نوعا وغير الشاملة يحتاج فى المعروض الى تخصيصه نوعا فى عارضة حقيقة للاخص وبعد بقى فى الكلام كلام فتامل ١٢ مولانا محمد ولى رحمة الله تعالى عليه

ميرزاهد

ـه ورد المجيب بعينه ان المراد من قول الشيخ في هذا الموضع بحث الموضوع وكلامه بطريق المهملة لا الكلية فيصح حمله على الاولى

لم يكونا عرضين ذاتيين له ايضا لان انتفاء الاعم يستلزم انتفاء الاخص ١٢ خط قوله قال الشيخ الخ فيه بحث

على العرض الذاتي وعلى ما يلحق الشيء لذاته وعلى ما يلحق الشيء لامر

(وهو ما يلحق الشيء لذاته وهو العرض الاولي ولما يساويه وهو العرض الاولي ١٢)

(يمكن ان يراد بالاستشهاد مطلقه ١٢)

اعم والاستشهاد انما يتم اذا كان الاول قال الشيخ الاولية

(اي المورد والمجيب ١٢)

(فليست اولية ١٢)

المعنى الثاني اخص من العرض الذاتي ونفي الاخص لا يستلزم نفي الاعم والمعنى

(اي للعرض الاولي ١٢) (الذي هو المعنى الاول للعرض الاولي ١٢) (لجواز وجوده في الاخص الآخر ١٢)

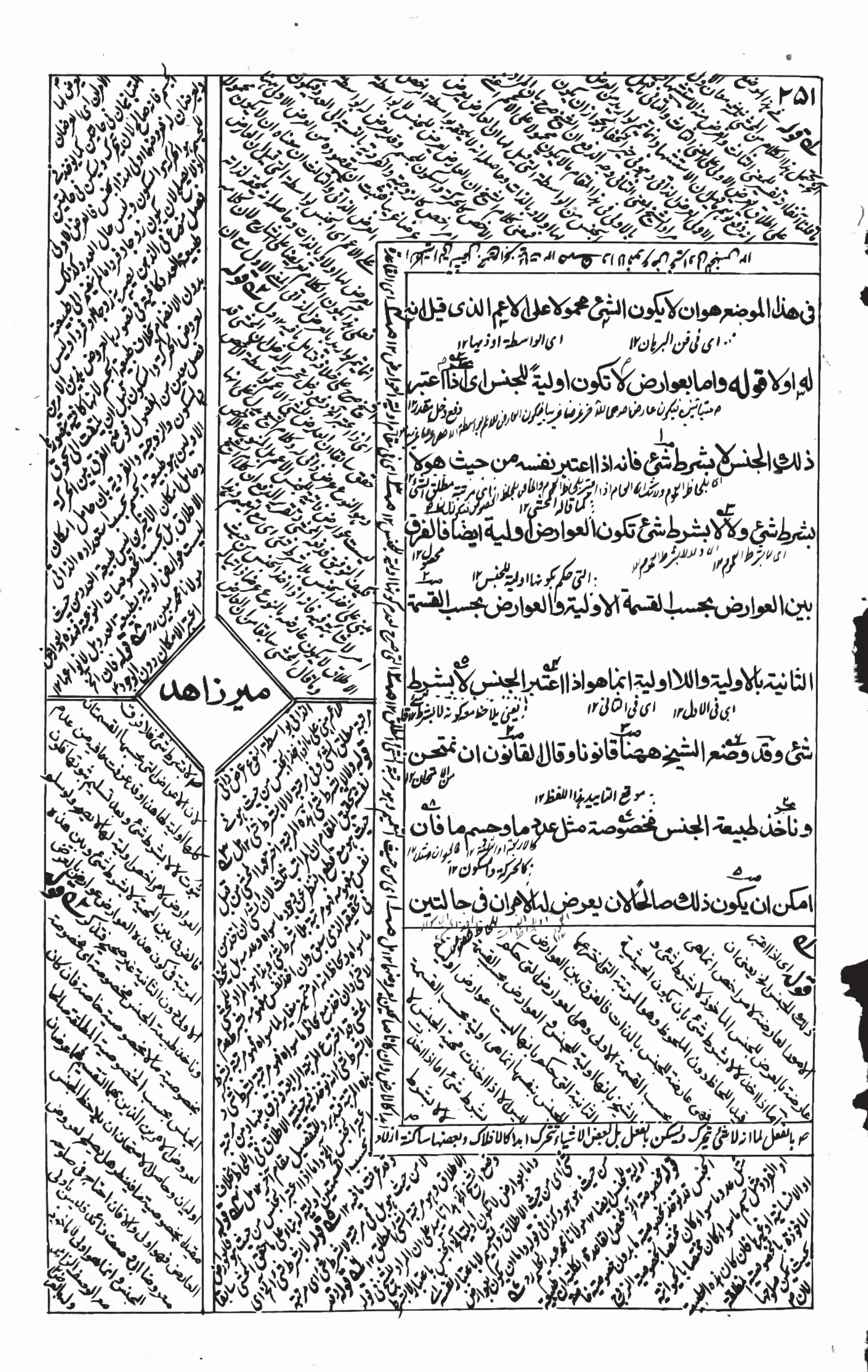
الثالث اعم منه ومن المعنى الثاني ونفي الاعم وان يستلزم نفي الاخص لكنه ليس

(اي المعنى الاول ١٢) (فيفيد في هذا الاستشهاد ١٢)

بمراد ههنا والا لا يكون الحركة والسكون ونحوهما اعراضا ذاتية ١٢ منه

(مع ان خلاف ذلك واقع ١٢)

… يفهم المقام ١٢ مولانا ابو العياش عبد العلي بحر العلوم رحمه الله تعالى عليه



ميرزاهد

فى هذا الموضع هو ان لا يكون الشئ محمولا على الاعم الذى قيل انه

له اولا قوله واما بعوارض لا تكون اولية للجنس اى اذا اعتبر

ذلك الجنس لا بشرط شئ فانه اذا اعتبر نفسه من حيث هو لا

بشرط شئ ولا لا بشرط شئ تكون العوارض اولية ايضا فالفرق

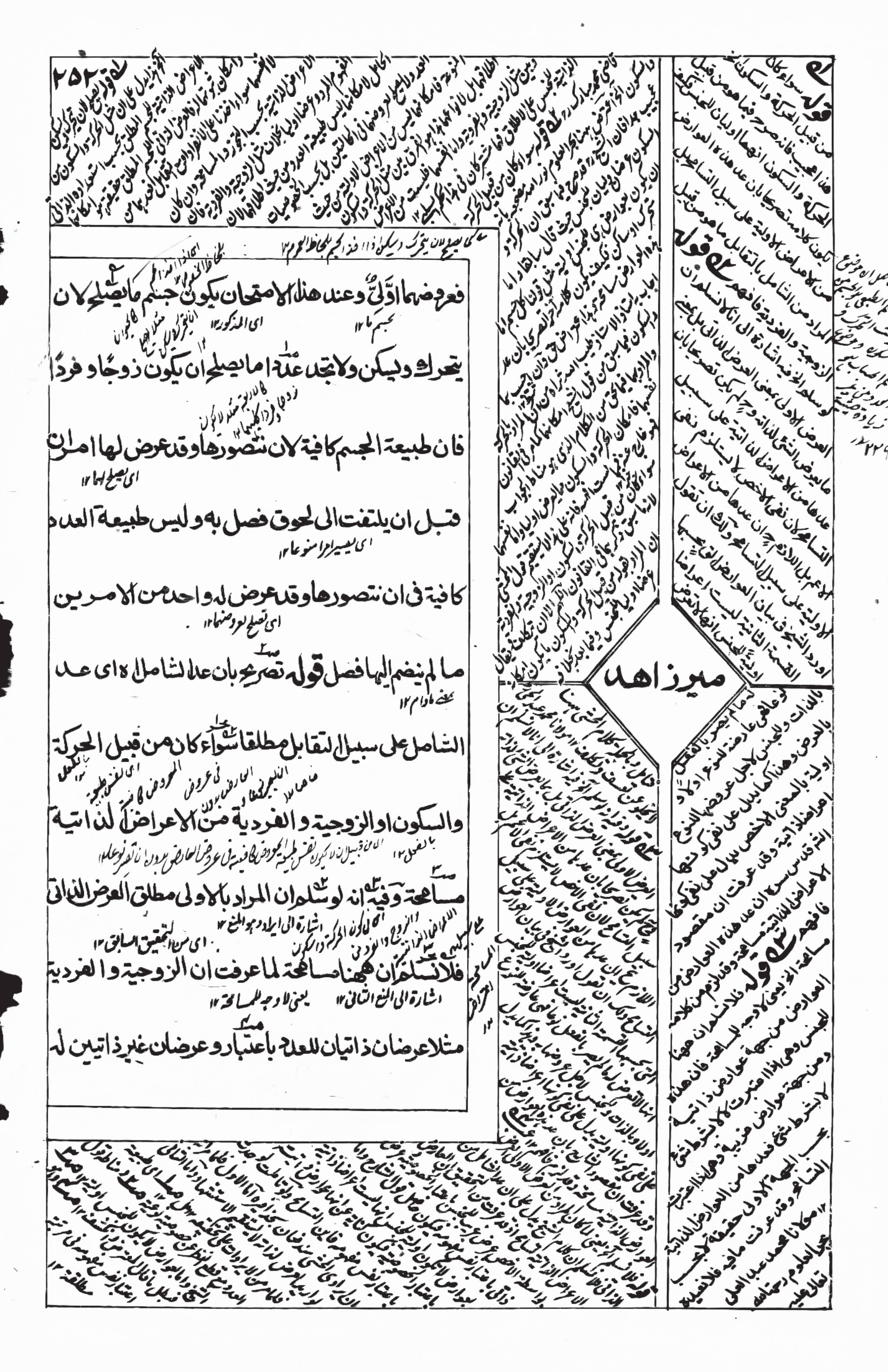
بين العوارض بحسب القسمة الاولية والعوارض بحسب القسمة

الثانية بالاولية واللااولية انما هو اذا اعتبر الجنس لا بشرط

شئ وقد وضع الشيخ ههنا قانونا وقال القانون ان نمتحن

ونأخذ طبيعة الجنس مخصوصة مثل عدد ما وجسم ما فان

امكن ان يكون ذلك صالحا لان يعرض له الامران فى حالتين



مير زاهد

فعروضهما اوّلي وعند هذا الامتحان يكون جسم ما يصلح لان
يتحرك ويسكن ولا تجد عددا ما يصلح ان يكون زوجا و فردا
فان طبيعة الجسم كافية لان نتصورها وقد عرض لها امران
قبل ان يلتفت الى لحوق فصل به و ليس طبيعة العدد
كافية في ان نتصورها وقد عرض له واحد من الامرين
ما لم ينضم اليها فصل قوله تصريح بان عدا لشامل له اى عد
الشامل على سبيل التقابل مطلقا سواء كان من قبيل الحركة
والسكون او الزوجية و الفردية من الاعراض لذاتية
مسامحة وفيه انه لو سلم ان المراد بالاولى مطلق العرض الذاتي
فلا نسلم ان ههنا مسامحة لما عرفت ان الزوجية والفردية
مثلا عرضان ذاتيان للعدد باعتبار و عرضان غير ذاتيين له



مشترك اقول واحتمال الاشتراك مجوز وتجويز الاشتراك
محتمل **قوله** وللمناقشة فى الا فانه يجوز ان يكون من قبيل
ما رميت اذ رميت بمعنى ان الدلالة على ما يوصل الى
المط وان ظهرت منك ظاهرا الا انها صادرة من الله تعالى
حقيقة وهذا ما افاده قدّه فى الحاشية وقائله اهل السنة
والجماعة وفيه تامل لأن قوله تعالى من احببت يقتضى
ظاهرًا تخصيص الهداية بالبعض وهم الاحباء مع ان الهداية
بمعنى التبليغ والارشاد والدلالة على ما يوصل الى المط عامة
شاملة لجميع الامة وان صح انه عليه السلام احب جميع الامة
لكن اللفظ يقتضى نوع تخصيص وهو منتف فى الهداية العامة
التى يق انما فعلها النبى عليه السلام بتمكين الله تعالى واقداره
عليها فكانه لذلك قال فتامل **قوله** يتعدى بنفسها
اى الى المفعول الثانى مثل اهدنا الصراط المستقيم ويهدى للتى
هى اقوم وانك لتهدى من تشاء الى صراط مستقيم **قوله**
وعلى الثانيين اه وفيه نظر لان قوله تعالى انك
لا تهدى من احببت ولكن الله يهدى من يشاء الى صراط
مستقيم الهداية الواقعة فيه فى الموضعين بمعنى احد وهو



الايصال لا الاراءة بدليل التخصيص فى من احببت وفى من
يشاء على ان التخصيص فى الاول يقتضى التخصيص فى الثانى
ايضا واستعمال الثانى بالى مع انه قد تحقق انها ليست بمعنى
الاراءة بل بمعنى الايصال وكلام حاشية الكشاف منتقض بالاية
الكريمة وهذه عبارة حاشية الكشاف قال سيجئ من كلامه
ما يدل على الفرق من جهة المعنى بين المتعدى بنفسه
والمتعدى بالحرف وبالجملة لا كلام فى مجئ هديته الطريق
وهديته للطريق والى الطريق وقد يفرق بينهما بان المعنى
الاول الاذهاب الى المقصود والايصال ولهذا يسند الى الله
تعالى خاصة ومعنى الثانى الدلالة واراءة الطريق فيسند
الى النبى صلى الله عليه وسلم مثل انك لتهدى الى صراط مستقيم
والى القران مثل ان هذا القران يهدى للتى هى اقوم انتهى كلامه
قوله التوفيق جعل الاسباب اه هذا وان كان بحسب ظ
اللفظ شاملا لجميع المسببات من الخير والشر الا ان العرف
والشرع لا يستعمله الا فى الخير كما ذكره الش بقوله ثم خص
بالخير **قوله** لامتناع تقدم اه فان لنا اذا كان متعلقا
بالرفيق فالرفيق لكونه المضاف اليه فى حيز خير وهو المضاف

جمال معاخوند

المرتبة الاجزاء وتقدم الجزء الاخير منها عليها ممتنع وارجاع ما ذكره المحشى الى ما ذكرنا مستبعد جدا ١٢ مولانا اخوند شيخ البخارى رحمه الله تعالى عليه



جمال معہ اخوند

كان فى حيز المضاف فكما ان المضاف اليه فى حيز المضاف كذلك
ما يتعلق به ايض فى حيزه فكان لنا ايض واقعًا فى حيزه وتقدم ما فى
حيزه عليه غير مجوز هذا هو الدليل الاول والدليل الثانى هو ما اشار
اليه بقوله ولان المعمول لا يقع الا حيث اه يعنى ان لنا ههنا وقع مقدما
على المضاف فلو كان هو معمولا للمضاف اليه يصح وقوعه ههنا مقدما
على المضاف وهو غير جايز وفى بعض النسخ هكذا لامتناع تقدم ما فى
حيز المضاف اليه عليه اى على المضاف لان المعمول اه بذكر كلمة اليه
وعدم الواو وهذا ظ لا غبار عليه والتفصيل ان النسخ باعتبار وجدان
كلمة اليه وفقدانها مختلفة وبحسب وجدان الواو وفقدانه ايض مختلفة
فالمحتملات ههنا اربعة اثنان منها هو وجدان كلمة اليه مع وجدان
الواو وبدونه وكلاهما صحيح وبدون الواو اظهر مع فقدان كلمة اليه
فان كان مع وجدان الواو فهذا له وجه واما بدونه ففيه تامل بل غير
موجه لان الدليل لا يفيد دعوى الكلية لان ما فى حيز المضاف لا يلزم
ان يكون معمولا للمضاف بطريق الكلية بل قد يكون معمولا للمضاف اليه
كما فى ما نحن فيه **قوله** تركيك اه لانه يكون معناه جعل لنا دلا
دخل لنا بالرفيق ولا بالتوفيق فجاز ان يكون التوفيق خير رفيق لنا
وجاز ان يكون لغيرنا فيفوت المعنى المقص ولبعض الافاضل ههنا
مناقشة مستندة بمثل ما ورد فى قوله تعالى وجعل لكم الارض
فراشًا والسماء بناءً الى غير ذلك ولا يخفى ان الفرش والفراش

اما مصدر واما مشتمل على المعنى المصدري هو البسط والانبساط كما يستفاد من الصحاح والبناء لا شك في كونه
مصدرا فجاز تعلق الظرف بهما فاندفعت المناقشة **قوله** واكثرها للاصول جمعا اى اكثر الكتب
للاصول هو متعلق بمحذوف تفسيره المذكور هو قوله جمعا لان معمول المصدر لا تتقدم عليه
والحق جواز ذلك في الظرف لانه مما يتوسع فيه اذ يكفيه رائحة من الفعل هذا ما قاله في شرح
التلخيص **قوله** اسم للحاصل بالمصدر اى الاثر المترتب عليه **قوله** ولا يليق تعلقه اه فان
اقتداءنا بما انما يليق بنا لان اقتداءنا به يليق به فالاقتداء لائق بنا لا به وههنا سهو كانه وقع
من قلم الناسخ وهو قوله به متعلق بالاهتداء والنسخة الصحيحة الموافقة للمتن متعلق بالاقتداء
قوله ويحتمل الاستقرار اه اعلم ان المستقر من الظرف ما يكون متعلقه مقدرا عاما وما لا يكون
كذلك فهو لغو سواء كان متعلقه مذكورا او مقدرا خاصا وهذا هو المشهور والحق كما صرح به
السيد الشريف في حاشية الكشاف ان الظرف المستقر ما حذف عامله سواء كان خاصا كقولهم زيد
من العلماء اى معدود منهم او عاما كقولهم زيد في الدار اى حاصل او كائن فيه واللغو ما ذكر عامله كذلك
فظهر منه ان ما ذكروا اولا في تحقيق الظرف المستقر ليس على ما ينبغي لان المثال الاول مع كونه ظرفا
مستقرا البتة يخرج منه وكذا هذا المثال الواقع في كلام المص فان الباء ههنا متعلق بالتلبس وقد
صرح بذلك في الحاشية حيث قال ح فالباء للملابسة اى هذا الحكم متلبس بالتحقيق كما بقي كلمة من
في المثال الاول متعلق بالمعدود وكل منهما مستقر مع عدم التعلق بالفعل العام وامثال ذلك كثيرة
وانما ذكروا الفعل العام للظرف المستقر لانه لو لم يوجد فعل خاص يناسبه فهذا هو المتحقق في
جميع المواد فاعتبروا ذلك تيسيرا للامر وتحصيلا لما هو متحقق دائما واما بحسب خصوصية
المواد فلو حصل فعل خاص ويكون هو لائقا بالمقام فهو المعتبر لاجل التعلق والفعل
العام غير منظور اليه وان كان حاصلا هناك ايضا **قوله** اشارة الى المرتب اه المراد به الاشارة
العقلية وظاهر ان الاشارة الى المرتب الحاضر في الذهن لا يكون الا كذلك وهو اعم من ان يكون
لفظا او غيره على جميع الاحتمالات **قوله** اذ لا حضور للالفاظ ولا لمعانيها اما المعاني فانما هي صور
عقلية ليست هي الا موجودات ذهنية واما الالفاظ فهي وان كانت موجودات خارجية الا
انها ليست قارة بل هي غير مجتمعة الاجزاء في الوجود فلا يصلح شئ منهما للاشارة الحسية
اذ لا حضور للالفاظ مجتمعا ولا لمعانيها مطلقا في الخارج **قوله** دون الالفاظ اذ لا حضور مجتمعا



لشئ من هذه الاحتمالات الستة فى الخارج وان كان بعض
منها موجودًا فى الخارج فهو الالفاظ الصرفة بدون الاجتماع واما النقوش
الكتاب فلا اجتماعها فى الوجود العينى ليستقيم الاشارة الحسية الى عين
النقوش الموجودة المرتبة المجتمعة اللهم الا اذا لوحظ النظر الذى يذكره
الآن **قوله** تسمية للمعبر الذى هو نقوش الكتاب باسم المعبر عنه الذى
هو الكلام المركب من الالفاظ والعبارات وفى بعض النسخ تسمية للمعرب
باسم المعرب عنه **قوله** لاحضور لهذا الكل اه هذا بناء على قول من لا
يقول بوجود الطبائع فى الخارج ومنهم المص ظ واما على قول من قال به
فان اريد باللاحضور هو الانعدام فليس كذلك وان اريد به عدم
الاحساس به فهذا وان ذهب اليه الشيخ وصرح به فى الاشارات
لكما سيجئ تفصيله ففيه تامل كما سيجئ و
بعد ان يتقرر ان الطبائع لا احساس لها فظ ان هذه الاشارة لما كانت
الى نوع النقوش لا يكون اشارة حسية فيكون الاشارة الى المرتب
الحاضر فى الذهن اشارة عقلية على ما اختاره اولا فهذا هو فذلكة الكلام
والتلخيص **قوله** على جميع التقديرات اه اى من الاحتمالات السبعة
قوله من اعلام الاجناس وهى الموضوعة للمهية من حيث هى هى بيان
ذلك ان من المعلوم ان لمن له القصد الى تسمية شخص معين بالاسم
المخصوص حتى لا يصح اطلاقه وضعا على امثاله وهذا ظ وان اطلاق
الاسم على الواحد من الكثير من تلك الخصوصيات واقع من غير تفرقة
فليس مسماه واحدا منها لا بعينه ايضا فتعين ان يكون المسمى هو الطبيعة
من حيث هى ضرورة انحصار الاحتمالات فى الثلث فيكون من اعلام

المسائل ادق بيان ادراكاتها على ان اضافة العلوم اليها لا تخلو من خلل واحتمال تقدير المضاف ابعد منه فافهم ١٢ اخوند شيخ رحمة الله تعالى عليه

جمال مع اخوند

الاجناس الموضوعة للمهية من حيث هي لا من الاعلام الشخصية الموضوعة للمهيات
المعينة ولا من الاسماء الاجناس الموضوعة للفرد المنتشر وقد يوجد في بعض النسخ
بدل اعلام الاجناس اسماء الاجناس وهو على تقدير صحته انما يستقيم على ما ذهب
اليه المحققون من ان اسم الجنس موضوع للطبيعة من حيث هي والفرق بينه
وبين علم الجنس ح ان علم الجنس موضوع للطبيعة بشرط الوحدة الذهنية
والتعين العقلي كما يقتضيه اطلاق لفظ العلم لكن هذا لا يوافق ما تشبث به
الاستاذ في حواشيه على التجريد ونقله عن ابن الحاجب وهو مذهب جمهور
النحاة من ان الموضوع للحقيقة من حيث هي هو علم الجنس وان اسم الجنس
انما وضع للفرد المنتشر هذا وفي المقام بعد نظر ووجه النظر انه لم لا يجوز ان يكون
اسما الكتب من اسماء الاجناس الموضوعة للفرد المنتشر مثل رجل وعلم فكما ان
اسمي رجل وعلم مع التنوين لا يطلقان على المتعدد كذلك اسمي مفتاح وايضاح
معه ايضا لا يطلقان عليه وكما ان اسمي المفتاح والايضاح بلا تنوين يطلقان
على المتعدد كذلك اسمي رجل وعلم بدونه يطلقان عليه **قوله** من اعلام الاجناس
لا من اعلام الشخصية **قوله** والثاني كما ترى وفي بعض النسخ
والثاني انسب كما ترى وليس هذا انسب كما ترى والنسخة المصححة والثاني كما ترى
والمقصود ان الانسب بالمقام توصيف الكتاب وتحسينه لا تحسين التصنيف
وتوصيفه مع ان النسخة الثانية خالية عن الاشارة الى التسمية المطلوبة واتضح
منه توجيه الاول كما لا يخفى **قوله** واستعارة نفوله هذا ما قاله السيد الشريف
في توجيه كلام المفتاح حيث قال القسم الثالث في علم المعاني والبيان قال في
شرحه القسم الثالث هو هذه العبارات والالفاظ المخصوصة اي هذه العبارات
والالفاظ في بيان معلوماتهما او عن ما هو تتمة لهما من الحدين والغرض فيكون



بیان مدلولات الالفاظ ظروفاً لها وهذا توسیع شائع حتی یقال
هذه الایة فی تحریم الخمر وتلک القصیدة فی مدح فلان ای
فی بیانهما ولاینافیه ما اشتهر ایضاً من کون الالفاظ اوعیة
وقوالب لانفس المعانی لکونها ماخوذة ومستفادة منها قوله
ای هذا مقرب فقد عطف التقریب علی التهذیب قوله غایة تقریب
المراد بالتقریب معناه اللغوی لا الاصطلاحی قوله والمعنی هذا غایة
اه فالمعنی علی الاول ان هذا الکتاب مهذب علی صیغة اسم المفعول
ومقرب علی صیغة اسم الفاعل فی الغایة وعلی الثانی هذا الکتاب
مهذب فی الغایة فی التحریر وفی التقریب ثم الظاهر علی الاول علی حمل
التقریب علی المعنی اللغوی وعلی الثانی قد حمله الاستاذ علی المعنی
الاصطلاحی والحمل ههنا علی المعنی اللغوی ایضاً محتمل قوله والتعلق
الخ اما باعتبار اللفظ فللواسطة واما باعتبار المعنی فلانه کان
معناه تقریب المرام من تقریر عقائد الاسلام فیکون المرام
شیئاً وتقریر عقائد الاسلام شیئاً آخر والظاهر انه لیس کذلک

جمال مع اخوند

بل المرام هو نفس تقرير عقائد الاسلام قوله الاضافة بيانية بحضل لعينية او للملابسة من حيث المغائرة و صح
تقدير الحروف الثلثة اللام وكلمتا من في قوله او مجاز الحذف على ما ذكره المفسرون في قوله تعالى واسئل القرية اي اهلها
على كلا الوجهين والاولى في العبارة ان يق ويمكن ان يراد امل الاسلام لا ان يراد بالاسلام اهله لان هذا المخصوص
بالمجاز المرسل قوله بمعنى اسم الفاعل اي جعلته للمتعلم مبصرا حين التعليم والافهام ولذا تذكرة اي جعلته مذكرا لمن
اراده قوله اي تفهيما لغيره هذا التفسير لئلا يغلط الافهام بالكسر بالافهام بالفتح فكانه اراد ان يقول لتعيين كلمة
بالكسر فجعل هذا مقامه قوله سي بمعنى المثل اعلم ان سي مثل مثل وزنا ومعنى اصله سوا وسيو وكلا في لاسيما لنفي الجنس
وسي اسمها قوله وما زائدة كما في قوله تعالى ايما الاجلين قضيت وفي قوله غضبت من غير ما جرم وليس موصولة
ولا موصوفة والا لزم بقاء الموصول والموصوف بلا بدون الصلة او الصفة ثم اعلم ان على جميع ما ذكر من
التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لا مثل لولا موجود من بين من اراد ان يذكر من في ذوي الافهام فان
تبصرة بحاله احق من جعله تذكرة وتبصرة بحال غيره منهم وعنده ما خبر لا ويلزمه قطع سي عن الاضافة
من غير عوض و قيل يكون خبر لا معرفة وجوابه انه يقدر ما نكرة موصوفة واما الجواب باحتمال انه قد رجع
الى قول سيبويه كما في لا رجل قايم من ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية فلا يفيد كما لا يخفى
قوله قد يحذف لا في اللفظ تحقيقا لكنه مراد من حيث المعنى كما في قوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ لكن
ذكر البلباني في شرح التلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا نظير له في كلام العرب و قد يخفف الياء مع وجود
لا وبدونها وقد يق لاسواء مقام لاسيما والسواء ايضا بمعنى المثل و الواو التي تدخل عليها في بعض المواضع
كما في قول امرء القيس اعتراضية ذكره الرضي وقيل حالية وقيل عاطفة وقد يقتصر على لاسيما وينقل
عن معناه الاصلي الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع
ولاسيما راكبا فهو بمعنى خصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول فعل محذوف اي اخصه بزيادة الشجاعة خصوصا
راكبا وكذا في قوله زيد شجاع لاسيما وهو راكب الواو التي بعده للحال وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل لاسيما
هو لابس السلاح وهو راكب عدم مجئ الواو قبله كثير الا ان المجئ اكثر قوله و الجملة صلة ما في على
الرفع يتعين ان لا يكون كلمة ما زائدة بل موصولة او موصوفة حتى يكون الجملة صلة او صفة

قوله خبر مبتداء محذوف فيه انه يلزم حذف صدر الجملة الواقعة صلة اوصفة وهو قليل صرح به
الشيخ الرضى قوله والنصب على الاستثناء اى سواء كان مابعده معرفة او نكرة وعدم تجويز
النصب اذا كان معرفة وهم من انه ليس نعم ان نصب مابعده وقف على السماع و ليس
بقياس ويجوز النصب بتقدير اعنى اوعلى انه تميز ان كان نكرة لا ان ما بتقدير التنوين قوله
والجر على الاضافة اوعلى ان ما لبيانية من ما وهى نكرة غير موصوفة قوله القسم الاول فى المنطق
خص المنطق بالذكر مع انه فى بيان المقدمة ايض جريا على ماهو المعتاد من تخصيص المقصود
بالذات بالذكر فى العنوان ويمكن ان يراد بالمنطق نفسه ما يتعلق به تبعا قوله وعلى تقادير الظاهر
فى جميع الاحتمالات سوى المعنى الثالث لفظ البيان مقدر كما هو المتعارف فى مثال هذه العبارة
فى جميع الكتب وقد صرحوا بان القسم الثالث فى علمى المعانى والبيان تقديره هكذا فى بيان علمى
المعانى والبيان وللبيان ههنا احاطة شمولية للقسم الاول حمله على المعانى الستة واما المعنى الثالث
فكانه لا حاجة فيه الى التقدير والمنطق اما يوخذ بالمعنى الكلى والكل من حيث الكل فعلى الاول
يصدق المنطق بالمعنى الكلى على المعانى المخصوصة ويشمله شمول الكل للجزئى وعلى الثانى يندرج
تلك المعانى فى المنطق هو كل المسائل دخول الجزء فى الكل والمنطق شامل محيط بها احاطة الكل
للجزء فتامل قوله اقامة الشمول العمومى مقام ان النسخ ههنا مختلفة ففى البعض هكذا تشبيها
للشمول العمومى بالشمول الظرفى وفى البعض اقامة للشمول العمومى مقام الشمول الظرفى و فى
البعض على النسختين اى التشبيه والاقامة تدبر و كان قوله قدس سره او بحسب الصدق وهو
فيه اشارة الى المعنى الاول وقوله قده وفى المعنى الثالث خاصة اشارة الى المعنى الثانى ولا يخفى
نوع من المسامحة فى العبارة قوله مجموع المسائل التى عبر عنها بالقسم الاول عن بعض منها وفيه
نظر اذ كل مسئلة من مسائل المنطق لا ويشتمل عليه القسم الاول لا ان المنطق عبارة عن مجموع
المسائل التى لها مدخل فى عصمة الذهن عن الخطأ فى الفكر سواء جاز من القوة الى الفعل
اولا قوله مقدمة بكسر الدال اما على الفتح فظ واما على الكسر فاما من قدم بمعنى تقدم
فيكون لازما بمعنى المتقدم واما من قدم المتعدى اما بمعنى انها المقدمة لمعانيها فى الادراك
او بمعنى انها المقدمة لمن يتصور فى الشروع على من لم يتصورها ولكن ذكر صاحب الكشاف فى

التقدم دلما فى المعنى بان يعتبر تقدم اما صورا لمن كرة نفسها لما فيها من استحقاق التقديم او يعتبر تقديم مقدمة الجيش لمن يعرف ما علم من لم يعرفها كما يحتاج فى الاطلاق

الفائق بان المقدمة بفتح الدال خلف من القول قوله وهو معرفة حده فالمعرفة ههنا
بمعنى العلم اعم من التصور والتصديق فالتصور هو تصور حده والتصديق هو التصديق بكون الشيء الفلاني
غاية وكون الشيء الفلاني موضوعه قوله بيان الامور الثلثة اى المبنيات حتى يصح ان مقدمة
الكتاب هى الالفاظ والعبارات قوله فلا يرد ما قيل الخ توضيح المقام ان المص قال فى
شرح الرسالة هكذا مقدمة الكتاب ما يذكر قبل الشروع فى المقاصد لارتباطها به وهى
ههنا امور ثلثة الاول بيان الحاجة الى المنطق اعنى معرفة غايته ومنفعته الثانى
بيان مهيته اى تفسيرها بما يعم جميع مقاصده على وجه تميزه عما عداه الثالث بيان موضوعه
اعنى تعيين ما به يتميز هذا العلم فى نفسه من العلوم الاخر حتى يحصل له اسم واحد على الانفراد
فان تمائز العلوم فى ذواتها ليس الا بحسب تمايز الموضوعات ثم قال وقد يجعل
من المقدمة ايض بيان مرتبة العلم فيما بين العلوم وبيان شرفه وبيان
واضعه واما ما ذهب اليه الشارحون من ان المراد بالمقدمة ما يتوقف الشروع عليه
فى العلم ففيه نظر وخلاصة ما اورده فى وجه النظر ونقله قدس سره الشريف
فى حاشية المطول وهو امكان الشروع بدون هذه الامور وان البصيرة ليس
امرا مضبوطا يقتضى الاقتصار على ما ذكروه ثم قال السيد الشريف قده وظهر
لك منه ان ما جعله فى هذا الكتاب مقدمة العلم من الحد والغاية
والموضوع جعله فى شرح الرسالة مقدمة الكتاب بالتفسير الذى



ذكره قده ههنا ونفى توقف الشروع فى العلم على هذه الامور فح لا يثبت
عنده الا مقدمة الكتاب فقط ويحتاج فى توجيه قولهم المقدمة
فى حد العلم وغايته وموضوعه الى تكلف لان هذه الامور عين
مقدمة الكتاب بالمعنى المذكور كما يحتاج اليه من اثبت مقدمة
العلم فقط على ما بينه انتهى و لا يخفى ما فى هذا الكلام اما اولا فهو
ما اشار اليه الاستاذ قده حيث قال ان المصنف رح انما جعل فى شرح الرسالة
بيان الامور الثلثة مقدمة الكتاب كما صرح به فيما نقلناه فكيف
يصح ان يق ما جعله فى شرح الرسالة مقدمة الكتاب هو الحد و
الموضوع والغاية ومن ههنا يتضح ان ما ذكره الاستاذ قده بقوله
لا ادراكاتها ليس على ما ينبغى بل ينبغى ان يق لا نفس الامور الثلثة كما هو
مقتضى عبارة السيد الشريف و اما ثانيا فلان المصنف رح لم يجعل فى المطول
مقدمة العلم نفس الحد و الموضوع والغاية بل ادراكاتها على الوجه الاعم
حيث قال ويق مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده
وغايته و موضوعه و مقدمة الكتاب طائفة من الكلام اه ومن العجب
العجيب منه قدس سره ان ما نقله فى عنوان حاشية المطول هذه العبارة
التى نقلناها بعينها ومن ههنا اتضح انه لا تسامح فى عبارة المطول

اصلا ثم الظاهر من كلام السيد الشريف انه يتوجه على المص بحسب ما نقل عنه اعتراضان الاول المخالفة المذكورة حيث جعل شيئا واحدا هو الحد والغاية والموضوع فى شرح الرسالة مقدمة الكتاب وفى المطول مقدمة العلم مع ان المقدمتين متباينتان والثانى ان المص لما جعل الامور الثلثة مقدمة الكتاب فى نفى توقف الشروع فى العلم على هذه الامور فح لا يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فقط وانتفى مقدمة العلم بمعنى ما يتوقف عليه الشروع فكما يلزم بحسب زعمه على من لم يثبت الا مقدمة العلم ظرفية الشئ لنفسه كذلك يلزم هذا المحذور عليه ذهولا ناشئا من حذف المقدمة سواء كانت مقدمة العلم فقط او مقدمة الكتاب فقط فهذا ما يستفاد من كلامه قدس سره الشريف اما الاول اعنى المخالفة فقد نفاه الاستاذ قدس سره كما اشرنا اليه مع ما فيه من الوجهين وخلاصة الدفع ان المص صرح فى احد الكتابين بان مقدمة الكتاب هو بيان الامور الثلثة وفى المطول بان مقدمة العلم هى ادراكات امور الثلثة وهذا بلا جزئيه عند المص صحيح ولا يرى اليه مخالفة اصلا واما الثانى فلم يتوجه الى دفعه اصلا فكأنه قدس سره سلم وروده بقى ههنا شئ وهو النظر فى قوله فح لا يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فتامل

قوله الا انه تسامح فى العبارة من حيث انه جعل الامور الثلثة مقدمة العلم واراد ادراكاتها ومن حيث انه جعل الامور الثلثة فى الكتابين مقدمة الكتاب ومقدمة العلم ولا اشارة فيهما الى المعنى المراد **قوله** لانه من مقولة الكيف على الاصح ذهب المتكلمون الى ان العلم ليس بحصول صورة الشئ فى الذهن وانما ينكشف الاشياء لنا بمجرد اضافة وتعلق بين العاقل والمعقول وقال الحكماء المثبتون للوجود الذهنى لا يحصل العلم والانكشاف الا بحصول صورة مطابقة للمعلوم فى الذهن فح ههنا ثلثة اشياء حصول الصورة فى العقل وارتسام النفس بالصورة الحاصلة والصورة المرتسمة فقيل العلم هو الاول فيكون من باب الاضافة وقيل هو الثانى فيكون من باب الانفعال وقيل هو الثالث فيكون من مقولة الكيف ومن ههنا فسر العلم بالصورة الحاصلة من الشئ عند العقل قال قده الشريف وهذا هو المذهب المنصور وكان الوجه فيه ان الصفات التى يتصف بها العلم مثل البداهة والنظرية والاكتساب من الحد والبرهان والانقسام الى التصور والتصديق



انما ينطبق على الصورة الحاصلة لا على الاضافة والارتسام وقد
اورد الحكيم الفاضل صاحب الاشراق الدليل على اثبات حصول
الصورة فى العلم والانكشاف ذكره فى كتاب المطارحات ونقله
الاستاذ فى شرح الهياكل فليراجع اليه وايضاً دليلهم على الوجود
الذهنى لو تم لدل على ذلك فليراجع الى دلائلهم المذكورة فى
كتبهم هذا ولا يذهب عليك ان هذا الاختلاف الواقع بين الحكماء
فى اطلاق العلم على هذه الامور الثلثة اختلاف بحسب الاصطلاح
ولا اختلاف فى المعنى اصلاً نعم الاختلاف بين الحكماء والمتكلمين
فى اثبات الصورة العقلية وعدمه فهو نزاع معنوى **قوله** عند
من يقول بارتسام صورها قد اتفق المحققون على ان المدرك
للكليات والجزئيات هو النفس الناطقة وان نسبة الادراك
الى قواها كنسبة القطع الى السكين لان المدرك للكليات هو
النفس الناطقة ومدرك الجزئيات هو الآلات على ما ذهب
اليه الآخرون واختلفوا فى ان صور الجزئيات الجسمانية يرتسم
فيها او فى الآتها فذهب جماعة الى الثانى بناء على ان الصورة
الشخصية الجسمانية منقسمة فلو ارتسمت فى النفس الناطقة
لانقسمت بانقسامها وذهب الآخرون الى ان الصور
كلها مرتسمة فيها لانها هى المدرك للاشياء الا ان ادراكها
للجزئيات الجسمانية بواسطة الآلات لا بذاتها وذلك لا ينافى



قوله وهو مطلق الصورة الحاضرة في الحاشية الجديدة تفسير آخر للعلم المطلق وما وقع من التعميمات انما هو في هذا المعنى لا الاول وما وقع في بعض النسخ من تجديد قوله العلم فكانه من تصرفات الناسخين انتهى

فلا يحتاج الى الجواب بالتكلف فافهم ولا تغفل ١٢ مولانا اخوند شيخ البخاري رحمه الله تعالى عليه

ارتسام الصورة فيها غاية ما في الباب انا ما لم نفتح البصر مثلا لم ندرك الجزئي
ولم يرتسم فيها صورته واذا فتحناه ارتسمت فيها صورته وادركته قيل هذا هو التحقيق لانا اذا ادركنا
شيئا بالبصر مثلا ورجعنا الى عقولنا وجدنا انه قد حصل لانفسنا حالة هي كيفية
ادراكية بواسطتها يمتاز ذلك الشئ المرئي عندنا وعلى هذا القياس سائر
المحسوسات هكذا افاد قدس سره الشريف **قوله** وهو مطلق الصورة الحاضرة
تفسير آخر للعلم المطلق وما وقع من التعميمات انما هو في هذا المعنى
لا الاول وما وقع في بعض النسخ من تجديد قوله العلم فكانه من تصرفات
الناسخين **قوله** سواء كانت عين مهيته اي ماهية المدرك بالفتح **قوله**
التصور بالكنه اي الحاصل من الحد التام **قوله** وهو في غيره اي هو الحاصل
من غير الحد التام باقسام الثلثة **قوله** كما في علمها بالمحسوسات كما ذهب
اليه جماعة **قوله** وسواء كانت عين المدرك بالفتح او الكسر وتوضيح المقام
ان العلم اما حضوري او حصولي والحضوري هو ان يكون الصورة العلمية
عين ذات المدرك وعلمه تعالى بذاته كعلمنا بذواتنا كذلك والحصولي
هو ان يكون الصورة العلمية غير عين المدرك كعلمه تعالى بسلسلة الممكنات
على حد المذهبين وقيل انه ايضا حضوري وعلمه تعالى بها عين اعيان
الممكنات ويشكل ذلك بعلمه تعالى بالحوادث اللهم الا ان يبتنى على مذهب
المعتزلة القائلين بثبوت اعيان الحوادث وذواتها في الازل الآزال بعين
ذواتها او يبتنى تحقق الحوادث في موطن آخر غير الاعيان في الازل الآزال
حتى يتحقق علمه تعالى الازلي الحضوري باعيان الحوادث في الازل واما
اذا قيل بان علمه تعالى لسلسلة الممكنات ومنها الحوادث ليس حضوريا
بل يكون حصوليا اما بعين ذاته تعالى كما ذهب اليه جمهور الحكماء او بصورة

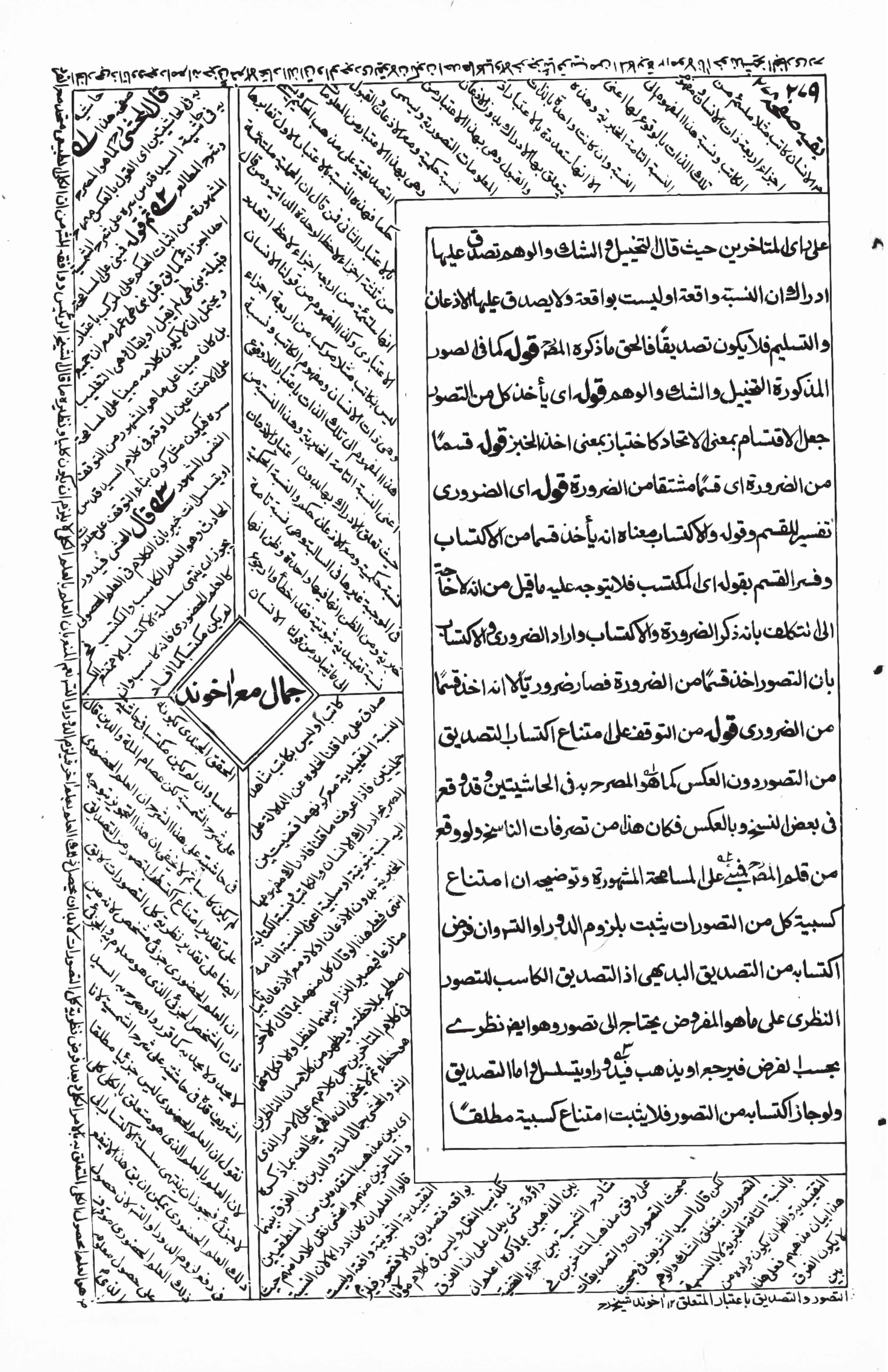
جمال معراخوند

حاصلة قائمة بذاته تعالى على ما يستفاد من كلام الشيخ فى الاشارات او بصفة قائمة بذاته تعالى كما ذهب
اليه الاشاعرة فلا اشكال فيه من الوجه المذكور نعم يلزم على الاخيرين كون الشئ الواحد قابلا وفاعلا
بالنسبة الى الصورة الحاصلة او الصفة القائمة وللبحث فيه مجال ومن ههنا اتضح الوجه فى جواز كلا الوجهين
من الفتح والكسر الا ان النظر الى كلام السابق يقتضى الكسر حذرا من التكرار واما قوله او غيره كما فى علمه
تعالى بسلسلة الممكنات فخصص بما عدا مذهب جمهور الحكماء والمعتزلة من المذاهب الثلثة الاخيرة
قوله وقد يخص هذا لا ينافى التعميم الذى اشار اليه انفا لان التعميم انما هو فى اصل المعنى والتخصيص
انما هو فى معنى المراد حسب ما اقتضاه المقام كما ادعاه وههنا اشكال وهو ان مقتضى العبارة كفاية
احد التخصيصين والدليل لو صح انما يقتضى وجوب تخصيصين معا وقد تفطن بعض الاذكياء
من المترددين **قوله** على انه تخصيص للفظ اه الظاهر ان من ارتكب التخصيص ذهب الى ان الحضورى
وهو عين وجود المتحصل للمعلوم والعلم القديم وهو العلم الالهى لا يوصفان بالبداهة والكسبية
فان البداهة كالكسبية صفة وجودية وانها تقابل الكسبية تقابل العدم والملكة فكما لا يتصفان
بالكسبية كذلك لا يتصفان بالبداهة فهما وصفان للعلم الحصولى والحادث يختصان بهما
ولذا جعلهما مورد القسمة فهذا ليس تخصيص من غير ضرورة اذ ح يلزم عدم الانحصار والتعميم
انما يراعى بقدر الامكان ثم نعود ونقول من المعلوم المتيقن ان العلم الحضورى وكذا علم الله القديم
لا يتصفان حقيقة بالبداهة كما لا يتصفان بالكسبية فهذا هو اصل الباعث على التخصيص باحد
الامرين واما عبارة التعليل وان كان يقتضى ظاهرها اتصافهما مطلقا بالبداهة الا انه لما كان
هذا خلاف الواقع وامكن حمل التعليل على المعنى الواقع وجب حمله عليه وح يلزم الضرورة فى احد
التخصيصين بل فى مجموعهما كما اشرنا اليه **قوله** مع ان التعميم انسب نعم ان تيسر التعميم والكلام
فيه **قوله** وفى هذا اشارة اه وفيه اشارة اخرى وهى ان التصديق ليس ادراكا واذعانا لثبوت النسبة
الحكمية الثبوتية التقييدية او لا ثبوتها على ما ذهب اليه المتاخرون بل هو ادراك واذعان لنفس
النسبة التامة الخبرية الثبوتية او السلبية واعلم ان بين المتقدمين والمتاخرين فى هذا المقام



اختلافا من وجوه فالمتقدمون على ان اجزاء القضية ثلثة المحكوم
عليه والمحكوم به والنسبة التامة الخبرية الثبوتية او السلبية و
المتاخرون على ان اجزاء القضية اربعة المحكوم عليه والمحكوم به و
نسبة ثبوتية تقييدية ووقوع هذه النسبة اولا وقوعها وايضا المتاخرون
اعتبروا التمايز بين التصور والتصديق بمحض المتعلق حيث قالوا
العلم ان كان ادراكا لان النسبة التقييدية الثبوتية واقعة اوليست
بواقعة فتصديق والا فتصور سواء كانت ادراكا للنسبة الانشائية
او التامة الخبرية المشكوكة فيها او التقييدية او لامور متعددة مع
نسبة او بلا نسبة او لامر واحد وقال المتقدمون التصديق نوع من
العلم مغاير بالذات والحقيقة واللوازم للنوع الاخر المسمى بالتصور
وهذا النوع انما يتعلق بالنسبة التامة الخبرية وليس من شانه الا
ذلك بخلاف التصور فانه يتعلق بما يتعلق به التصديق وبغيره ايضا
مطلقا فليس التمايز عندهم بين التصور والتصديق باعتبار
المتعلق بل بحسب النوع والحقيقة ورجح الاستاذ رأى المتقدمين

(بقیه در صفحه ۲۷۹)



علی ای المتاخرین حیث قال التخییل والشک والوهم تصدق علیها
ادراک ان النسبة واقعة اولیست بواقعة ولا یصدق علیها الاذعان
والتسلیم فلا یکون تصدیقا فالحق ما ذکره المصؓ قوله کما فی الصور
المذکورة التخییل والشک والوهم قوله ای یأخذ کل من التصور
جعل الاقتسام بمعنی الاتحاد کاختباز بمعنی اخذ الخبز قوله قسمًا
من الضرورة ای قسمًا مشتقا من الضرورة قوله ای الضروری
تفسیر للقسم وقوله والاکتساب معناه انه یأخذ قسما من الاکتساب
وفسر القسم بقوله ای المکتسب فلا یتوجه علیه ما قیل من انه لا حاجة
الی التکلف بان ذکر الضرورة والاکتساب واراد الضروری والاکتساب
بان التصور اخذ قسما من الضرورة فصار ضروریا لا انه اخذ قسما
من الضروری قوله من التوقف علی امتناع اکتساب التصدیق
من التصور دون العکس کما هو المصرح به فی الحاشیتین وقد وقع
فی بعض النسخ بالعکس فکان هذا من تصرفات الناسخ ولو وقع
من قلم المصؓ فمبنی علی المسامحة المشهورة وتوضیحه ان امتناع
کسبیة کل من التصورات یثبت بلزوم الدور او التسلسل وان فرض
اکتسابه من التصدیق البدیهی اذ التصدیق الکاسب للتصور
النظری علی ما هو المفروض یحتاج الی تصور وهو ایضا نظری
بحسب الفرض فیرجع او یذهب فیلزم الدور او یتسلسل واما التصدیق
ولو جاز اکتسابه من التصور فلا یثبت امتناع کسبیة مطلقًا



جمال معه اخوند

ولادور ولاتسلسل على فرض جواز اكتساب التصديق من التصور
وقد صح كلامه من ان المط ههنا موقوف على امتناع اكتساب
التصديق من التصور دون العكس ثم توقفه على حدوث
النفس من المشهور المقرر وقد صرح به الاستاذ قده بقوله على
ماهو المشهور واشار بهذا الى ما تفرد به الاستاذ على هذا
التوقف واشار اليه فى الحاشية بقوله اشارة الى ان فيه كلامه وقد
فصله فى حاشية الشمسية ومحصله انه على تقدير قدم النفس
ايضا ليس لنا الاقتدار على الاكتساب لوكان الكل نظريا قال
الاستاذ قده اقول على تقدير نظرية الكل لا يمكن اكتساب
كنه الشئ من الاشياء اذا لم يحصل شئ من الاشياء بالوجه
اما الملازمة الثانية فظاهرة ضرورة ان ماهو وجه لشئ فهو
كنه لشئ اخر فاذا لم يحصل كنه ما لم يحصل وجه ما واما الملازمة
للاولى فلان حصول كل شئ بكنهه مسبوق بحصوله بوجه
اذ الشئ ما لم يعلم اولا بوجه لم يكن اكتسابه وحصوله بوجه على
تقدير نظرية الكل موقوف على صرف الزمان من الازل الى حد
معين فى اكتسابه وانما يتصور الشروع فى كسب كنهه من ذلك
الحد من الزمان وذلك زمان متناه ولا يمكن اكتساب كنهه فيه
وتفصيله انا اذا فرضنا ان كنهه مثلا حصل للنفس من الازل
الى الان فنقول هذا محال لان اكتساب كنهه انما يتصور بعد



معرفته بوجه ما ومباديه الغير المتناهية نظرية على ذلك التقدير

فحصول ذلك الوجه موقوف على صرف الزمان من الازل الى

حد معين فى اكتسابه ثم من ذلك من الزمان لا يمكن اكتساب

كنهه لانه زمان متناه من جانب المبدأ فلا يمكن حصول كنهه

وقد فرضناه حاصلاً هف وهذا يجرى فى كل كنه يفرض حصوله

فلا يمكن حصول شئ من الاشياء بكنهه اذا لم يحصل شئ من الاشياء

بكنهه لم يحصل شئ من الاشياء بوجهه لان كل وجه كنه لشئ فتامل انتهى كلامه **قوله**

من جانب المبدأ اقول من جانب الابد ايضا ليس اللاتناهى الا بمعنى

انه لا تقف عند حد وان كل حد يفرض فزمان حصول الكنه

هو زمان متناه لا يمكن حصول العلوم الغير المتناهية فيه مع

ان نظرية الكل يقتضى توقف العلم بالكنه على العلوم الغير المتناهية

التى لا يمكن ان يحصل الا فى الزمان الغير المتناهى وذلك انما يمكن

اذا لم يكن لزمانه مبدأ هف وهذا من الخصائص التى تفرد به

الاستاذ قده فى هذه التعليقات ولى فيه نظر ثم اقول النظر هو

ان من الجائز ان يكون شئ من العلوم التى يحتاج اليها تحصيل

جمال معراخوند

الكنه بعينه شيئا من العلوم التی يحصل بها الوجه اولا من الازل الی حد معين فح لا يلزم حصول
العلوم الغير المتناهی فی الزمان المتناهی علی تقدير تحصيل كنه النظر بحسب الفرض المذكور نعم
لو لزم ان يكون العلوم التی يفرض انها محصلة للكنه مغائرة بالكلية وبالاسر العلوم التی حصل بها
الوجه اولا فيلزم ان يكون هذه مغائرة بالتمام لتلك بالاشتر نعلی لفرض المذكور يلزم حصول
علوم غير متناهية فی الزمان المتناهی الذی هو زمان حصول الكنه وهذا محال لكن لزوم المغائرة
المذكورة مم لو لا يجوز ان يكون شيئا من هذه شيئا من تلك لابد لنفی ذلك من دليل علی ان الظ
هو الجواز فتدبر والله اعلم قوله لايتم الا بدعوی لبداهة فان المستدل اذا اورد الدليل علی امتناع
كسبية الكل بلزوم عدم الاقتدار علی تحصيل شئ لان التحصيل ح يستلزم اما الدور او التس وهما
محالان والمستلزم للمحال محال فيلزم استحالة التحصيل لكنه بط فيلزم استحالة كسبية الكل وهو
المط فللمعترض ان يمنع المقدمات وعلی لمستدل اما ان يدعی البداهة فيها او ان يورد الدليل عليها
والثانی ان لم ينته الی دعوی لبداهة يؤدی اما الی الدور او التس فيبطل الاستدلال فدعوی بداهة
المقدمات فی شئ من المراتب كاف فی نفی كسبية الكل بل هو عليه وظان دعوی بداهة المقدمات
علی وجه لا يحتاج فيها الی نظر اصلاً منوط ببداهة الاطراف فلا حاجة الی الاستدلال و ترتيب
المقدمات قوله ثم لابد من دعوی لبداهة اه القوم استدلوا علی عدم بداهة الكل بانه لو كان
الكل بديهيا لما احتجنا فی تفصيل شئ الی فكر ونظر والتالی بط فالمقدم مثله واعترض عليه
بان التالی عين المقدم واجيب عنه ببيان المغائرة فاذا كان بداهة العلوم مغائرة لعدم
احتياجنا الی الفكر والنظر فيمكن ان يمنع كون هذا الاحتياج عينا لعدم بداهة الكل بل الظ المغائرة
فلا يتم كما ادعی المحشی ح حيث قال وذلك بعينه دعوی البداهة فی عدم بداهة الكل بل لا يصح
كون دعوی البداهة فی الاول عين دعوی لبداهة فی الثانی والحاصل انه ان اريد احتياج
العلوم فلا نسلم انه لابد من دعوی البداهة فی ثبوت هذا الاحتياج بل الماخوذ فيه ثبوت احتياجنا
انفسنا الی الفكر بديهة وان اريد احتياجنا انفسنا اليه فسلم ان مناط الدليل علی وجوب
دعوی لبداهة فيه لكن لانسلم انه عين الدعوی اذ الدعوی هو احتياج العلوم الی الفكر وهو

غير احتياج انفسا غاية الامر انه مستلزم له وهذا لا يضر الدليل بل مدار صحته على هذا الاستلزام **قوله** فظهر ان الاستدلال فى كلا المطلبين اعنى نفى بداهة الكل ونفى كسبية الكل فليكتف به اولا من غير حاجة الى التورط فى ورطة التكلف لاستدلال **قوله** نظائره المنثورة من مفاداته الشريفة المنظومة فى هذه الحواشى **قوله** لان صاحب القوة القدسية اه التى يمكن حصولها لكل واحد من النوع الانسانى كما سيصرح به **قوله** كلها بالحدس لا بالنظر فلم يتوقف علم على نظر اصلا فلم يكن شئ من العلوم نظريا على تفسيره بل كلها بديهية بتفسيره **قوله** بغير هذا الطريق من الحدس والالهام والتعليم **قوله** هو مراد من عرفهما فيه تامل لان التوقف والاحتياج معناهما واحد وكما يصح التعريف بالاحتياج باعتبار فقدان القوة القدسية كذلك يمكن ان يصح التعريف بالتوقف بهذا الاعتبار ايض **قوله** والجواب ثالثا انتم ههنا حاشية هكذا الاسهل فى الجواب ان يقال البداهة والكسبية صفتان للعلم بالذات وللمعلوم بالعرض والعلم الحاصل بالنظر موقوف على النظر وهو مغائر للعلم الحاصل بدونه بالشخص فليس علم واحد بالتشخص يمكن حصوله بالنظر واخرى بغيره ليرد النقض ومجرد المنع لا يكفى للناقض بل عليه اثبات ان العلم الشخصى يمكن حصوله بالنظر وبدونه ودون ذلك خرط القتاد ولو قيل النظرى ما يحصل بالفكر والبديهى ما يحصل بدونه لم يتوجه السؤال انتهى واعترض السيد السند عليه فى الحاشية المطالع حيث قال قوله والعلم الحاصل بالنظر لا يمكن حصوله بدون النظر ان اراد انه لا يمكن حصوله بدون النظر بعد حصوله به فهو مسلم وغير نافع اذ الكلام فى حصوله ابتداء لا فى حصوله بعد حصوله وان اراد انه لا يمكن حصوله بدونه مطلقا فهو ممنوع وانما يكون كذلك لو كان حصوله امرا لازما له او امتناع حصوله بدونه وليس كذلك كما لا يخفى انتهى فظاهر ان المراد هو الشق الثانى وادعى الاستاذ قده البداهة فى المغائرة الشخصية وامتناع هذا الحصول فبقى النزاع فى مجرد تجويز المغائرة كاف فى دفع النقض كما صرح به الاستاذ قده **قوله** فانهم جوزوا هذا التجويز مشهور بين القوم وللاستاذ ههنا تحقيق وهو ان فى هذه الصورة ليس كل من الامرين علة فى الحقيقة بل العلة حقيقة هو القدر المشترك وهو المفهوم المردد بين الامرين لا شئ منهما بخصوصه قالوا والعلة بمعنى ما يتوقف عليه الشئ ليس الا واحدا لا بعينه واطلاق العلة على كل منهما بخصوصه ليس بمعنى التوقف بل بمعنى الصدق رمنه **قوله** حصول ذلك العلم ههنا حاشية منسوبة اليه قده هكذا اريد بذلك العلم العلم بذلك المطلوب فلا ينافى ذلك قوله لكن لا نسلم امكان حصول هذا العلم المخصوص فتامل انتهى والمراد بغير هذا الطريق الحدس والالهام والتعليم **قوله** سلمنا ذلك اه اى ان التوقف ما ذكرتم **قوله** هذا العلم المخصوص اى الذى حصوله بالكسب **قوله** غير الحاصل بالحدس بالتشخص اه وان كان المعلوم فى الصورتين متحدا **قوله** فالامر عليه اهون فيه تامل فان الظاهر ان التوقف والاحتياج معناهما واحد وكما يصح التعريف بالاحتياج باعتبار فقدان القوة القدسية كذلك يمكن تصحيح التعريف بالتوقف بهذا الاعتبار ايض وتوضيحه انه لا يخ اما ان يعتبر المشروطة العامة ههنا بشرط الوصف او فى وقت الوصف وعلى الاول كما يتحقق الاحتياج ههنا يتحقق التوقف ايض وعلى الثانى كما ينتفى التوقف ينتفى الاحتياج ايض **قوله** كما فى معانى الحروف فان معانى

قوله غاية الامر انه مستلزم له اه اى ان احتياج مستلزم للاحتياج العلوم الى الفكر والاستلزام لا يضر الدليل بل مدار صحته على الاستلزام لا يمكن ان يقال ان هذا الدليل كان مستلزما لذلك لان دعوى بداهة هذا مستلزما لدعوى بداهة ذلك ونعم ومنع هذا الاستلزام مكابرة اذ اقتضاء انما يكون فى العلم الى الفكر فيما فيه الاحتياج هو العلم فلو لم يكن مراد انه من العينية ذلك الاستلزام يكون هذا الكلام عين ابتناء على المستدل اثبات استدراك الدليل غيرهما ذكره الشارح ١٢ مولانا اخوند شيخ البخارى رحمة الله تعالى عليه



الحرفية والنسبة مع حصول صورها في الاذهان ليست منظوراً
ولا منتفياً اليها لعدم استقلالها في انفسها **قوله** فالنظر هو فحو لا يظهر
في ذلك فرق بين الصورتين اصلا كما لا يذهب على ذي مسكة **قوله**
تصديقاً اي مصدقاً به **قوله** فاعلم ان النظر والفكر كالمترادف فيز
الفكر يطلق على ثلثة معان الاول انتقال النفس في المعقولات



جمال معراخوند

وهذا یعد من خواص الانسان ویقابله التخیل و هو الانتقال
فی المحسوسات والثانی مجموع الحرکتین من المطلب الی المبادی
ومنها الی المط وهذا هو اصطلاح المتقدمین و یلزم الحرکة الثانیة
الترتیب فی المبادی وقال المتاخرون الفکر هو هذا الترتیب لا مجموع
الحرکتین لان حصول المجهول من مبادیه یتوقف علیه وجودا وعدما
والحرکة الثانیة لازمة له فبینهما تلازم وتدور علیهما اکتساب النظریات
وقد ینفک عن الحرکة الاولی والثالث هو الحرکة الاولی من هاتین
الحرکتین وحدها وهذا هو الفکر الذی یستعمل بازاء الحدس
بانه الانتقال من المبادی الی المطالب دفعة فتقابل عکسه الذی
هو الانتقال من المطالب الی المبادی وان کان هذا تدریجیا تقابلا
یشبه تقابل الصاعدة والهابطة وقد یجعل الحدس ایض بازاء مجموع
الحرکتین فانه لا یجامعه فی مطلب معین اصلا وقد یجامع الحرکة
الاولی کما اذا تحرک فی المعقولات فاطلع علی مبادی المرتبة فانتقل
الی المطلب دفعة **قوله** لا یتم بعضه اه اما الجواب الاول فضعفه ظ
اذ من المعلوم ان صاحب التعریف لا یلاحظ فیه الوجه الذی تصور
المط به علی انه کثیرا ما یکون هذا الوجه عرضیا لا یصلح ان یکون جزءا
للحد و ایض لو دخل ذلک الوجه فی المعرف دخل فیه مطلقا اذ لا وجه
للتخصیص فیکون التعریف بالحد التام مشتملا علیه فان کان
ذاتیا لزم اعتبار جزء واحد مرتین و هو غیر جائز وان کان
عرضیا فلا یکون الحد التام حدا هف واما الجواب الثانی فلان

ماذكره من الحصر ثم فان الوجود يعرف بالثبوت والنطق بالتعقل الى غير ذلك ثم لو كان المشتق مركبا من الذات والصفة ولاشك ان الصفة خارجة عن الماهيات والذات المعتبرة فيه انما هو على وجه العموم والابهام ولاشك انها عرضي فيلزم ان يكون المشتقات مطلقا عرضية فالحد الناقص بالمشتقات غير صحيح واما التمثيلات المشهورة فهي كما قالوا مبني على المسامحة حيث ذكروا انهم عبروا عن الفصول الحقيقية لخفائها وعدم الاطلاع على حقائقها بالمفهومات المشتقة القريبة الى معانيها الحقيقية مثل الناطق والمفترس معبرا عما هو الفصل الحقيقي للانسان بالناطق وعما هو الفصل الحقيقي للاسد بالمفترس واما الجواب الثالث فلانه يلزم منه ان يكون التعريف بالجنس والفصل اعني الحد التام مشتملا على القرينة لان الجنس اعم حقيقة والفصل ايضا بحسب المفهوم فيكون المجموع اعم بحسب المفهوم فلابد من وجود القرينة المخصصة وضمها اليها فلا يكون الحد التام مركبا من الجنس والفصل القريبين فقط هف ثم لا يخفى ان القرينة ليست ذاتية فلا يكون المجموع حدا هف واما الجواب الاخير فالتكلف فيه ظ قوله سيما وقد قيده بالغاية فيه ان الظ كون توجه النفس نحو المعلوم بالقصد والاختيار انما يستفاد من التقييد بالغاية لا من غيره وعبارته قدہ يدل على خلاف ذلك وفيه تامل قوله فلا تنتقض بتعقل المبادي ان اراد حصول المبادي في الذهن في صورة الحدس ليس بالقصد والاختيار فحصولها في صورة النظر كثيرا ما يكون كذلك كيف لا واكثر مباديه امور بديهية لا يعلم انها كيف حصلت ومتى حصلت وان اراد التوجه والالتفات الى المبادي الحاصلة في صورة النظر بالقصد والاختيار دون صورة الحدس فمم ولا يظهر في ذلك فرق بين الصورتين اصلا كما لا يذهب على ذي مسكة قوله بل سنح بغير اختياره اعلم ان الحدس وهو سنوح المبادي المرتبة دفعة اعم من ان يكون عقيب طلب اولا فعلى التالي لا يصدق التعريف عليه على اي وجه اخذ الملاحظة سواء قيد بالقصد والاختيار

جمال معراخوند

مولانا اخوند بن يمين البخاري رحمة الله تعالى عليه

اوكلا لان الملاحظة ليس لتحصيل شئ وعلى الاول يصدق التعريف عليه اذا اخذت الملاحظة
على الوجه الاعم وان قيد بالقصد والاختيار فلا كما افاده قده وكون الحدس عقيب التشوق
والتعب كانه انما هو في الوجه الاول فهو بعيد ونهاية في الوجه الثاني **قوله** كاف في الاستلزام
اى في استلزام الفكر الاحتياج ووقوع الخطاء في الفكر وان كان دالا على عدم كفاية فطرة
الانسانية في التميز الا انه بمجرده يقتضى الاحتياج الى العاصم ولا حاجة الى اخذ المقدمة
الاخرى اللازمة منه **قوله** وطوى حديث النظرية اه وهذا حديث متعارف في
المقام في كتب المنطق ولا شك ان الذكر احسن لان العارضة يخل بالمطمعان هذا
المطمن عظام المطالب فالاشارة الى السوال والجواب يكون به اولى كما هو المتعارف **قال**
المحقق في شرح الاشارات المنطق يشتمل اكثره على اصطلاحات بينه عليها او اوليات
يتذكر وبعد الغيرها او نظريات ليس من شأنها ان يغلط فيها كالهندسيات برهن عليها
وجميعها غير محتاج الى المنطق فان احتيج في شئ منها على سبيل الندرة الى قوانين
منطقية فلا يكون ذلك الاحتياج الا الى الصنف الاول فلا يدور الاحتياج اليه انتهى
والصنف الاول اما اشارة الى الاوليات بتذكير او نظريات ليس من ان يغلط شأنها
فيها وكلا الحصرين غير ضروري على ان في العبارة مناقشة ولو جعل اشارة الى
الاصطلاحات فالحصر ايضا منظور فيه ولو جعل الصنف الاول عبارة عن مجموع
الاصناف فيجعل هذا صنفا ثانيا لكان ابعد منه **قوله** فان قلت عبارة السوال مختلفة
ففى بعضها بعد قوله لا على الوجه الكلى فقد ثبت الاحتياج الى الجزئيات لا اليه وقد زيد
في بعض النسخ بعد قوله لا على الوجه الكلى فانه لما لم يعرف طرق الجزئية لا يحصل التميز بين
الصواب والخطاء ولئن نزلنا عن ذلك فنقول انما يثبت الاحتياج اما على الوجه الكلى او على
الوجه الجزئي فقد يثبت الاحتياج الى الاعم من المنطق لا اليه وكلاهما صحيحان **قوله** يستلزم عدم
البداهة الا ان اراد انه يستلزم عدم البداهة مطلقا فمم وان اراد انه يستلزم عدم البداهة الاولية
فسلم لكن لا يثبت الاحتياج الى قانون العاصم ههنا مناقشة للاستاذ **قوله** وفيه نظر وله
جواب **قال** في الحاشية المنسوبة اليه وجه النظر انا لا نم ان وقوع الخطاء بالفعل يستلزم عدم

النظريات **قال** المحشى في الحاشية انا لا نم ان وقوع الخطاء بالفعل يستلزم عدم بداهة الجميع لجواز ان يكون الجميع بديهيا لكن لم يلتفت اليه ١٢ اخوند



بداهة الجميع ولئن سلمنا ذلك فلا نم ان العلم اليقيني بالجزئيات لا يحصل الا من قبل الكليات فانه يجوز ان يكون العلم بجميع الجزئيات يقينيا مع عدم الاستنباط من الكليات والجواب انه لا شك ان العلم بالجزئيات من قبل الكليات اصون عن الخطأ في الفكر وهذا القدر كاف في الاحتياج انتهى كلام الشرح وفي بعض الحواشي وجه النظر انه انما يلزم الحاجة الى القانون المذكورة لو لم يكن له طريق آخر الى تحصيل المطالب العلمية غير الفكر لكنه مم فان من الطريق تخلية الباطن من الشواغل والتوجه الى مبدأ الفياض ليفيض عليه الحق الصريح ولعل الجواب بان الحاجة الى المنطق انما هي بالنسبة الى الذين يستفيدون المطالب العلمية بالنظر والكسب وهم الاكثرون ومن سواهم كالمؤيدين بالقوة القدسية نادر وجودهم يستفدون انتهى اقول في وجه النظر انه لا يلزم من الدليل الاحتياج الى جميع قوانين المنطق فانه يدل على انا نحتاج الى قانون عاصم للذهن عن الخطأ في الفكر ولعل الجواب انه ما من مسئلة من مسائل المنطق الا ولها دخل في العصمة اما من خلل قريبا او بعيدا على حسب مراتب المواد والصور فان قيل اذا كانت العصمة محتاجة الى جميع المسائل فكان حصول العصمة من قبيل المحال اذ المسائل انما يحصل بتلاحق الافكار

قد ثبت الاحتياج في اكتساب المطالب الى القانون لا صونية عن الخطاء في الفكر

جمال مع اخوند

اليه في المنطق وان كان بالكلف فتدبر واحسن التدبر ١٢ اخوند رح

م الادور اقلنا قد مران معنى التوقف والاحتياج عند التحقيق يرجع الى المعنى المصحح لدخول الفاء
ولاشك فى حصوله بالنسبة الى كل بعض من ابعاض مسايل المنطق سيما هو بمنزلة الرؤس من اصوله
فقد يثبت الاحتياج الى المجموع فى الجملة ولا يذهب عليك ان الدعوى ههنا ان يق النظر يحتاج
الى المنطق والاعتراض انما يتصور ان لو حصل لعصمة فى النظر بدون المنطق فلا يصح الاعتراض
عليه بان العلم قد يحصل بطريق اخر غير النظر وانما يتوجه هذا الاعتراض على من يدعى ان العلم
لا يحصل الا بالنظر فظهر ح توجه الاعتراض عليه بان الحصر مم اذ قد يحصل العلم بطريق اخر هو
التصفية واين هذا من ذلك **قوله** اى يرجع البحث فيه اليها هذا بالنظر الى الفرق بين محمول العلم
ومتضح محمول لمسئلة اما بالنظر الى لتفصيل وحمل العبارة على المسامحة فغير متضح **قوله** اولما
يساويه اعم من ان يكون جزءاً له اوخارجاً عنه هذا على رأى بعض المتأخرين وقال بعضهم العرض
الذاتى ما يلحق الشئ لذاته اولجزئه سوأ كان اعم اومساوياً اوخارج يساويه وهذا غير مرضى عند
المحققين ومنهم العلامة الرازى صرح به فى شرح المطالع قال فى تعريف العرض الذاتى على
ماذكره نظر لانهم عدوا ما يلحق الشئ لجزئه الاعم منه وليس كذلك لان الاعراض التى يعم الموضوع
وغيره خارجة من ان يفيد اثرا من الاثار المطلوبة له اذ تلك الاثار انما يتوجه فى الموضوع وهى
يوجد خارجة عنه الا ترى ان علم الحساب انما جعل علما عليحدة لان له موضوعا عليحدة وهو العدد
ينظر صاحبه فيما يعرض له من جهة ما هو عدد فلو كان الحساب ينظر فى العدد من جهة ما هو كم
لكان موضوعه الكم لا العدد فالاولى ان يق العرض الذاتى ما يلحق الشئ لما هو هو اوبواسطة
امر يساويه كالفصل والعرض الاولى ويق ما يختص بذات الشئ ويشمل افراده اما على
الاطلاق كما للمثلث من يساوى الزوايا الثلث للقائمتين او على سبيل التقابل كما للخط من الاستقامة
والانحناء ثم منه ما يحمل على كلية الموضوع لكن لا يكون ذلك الحمل لامر اعم ومنه ما لا يكون كذلك لكنه
لا يحتاج فى عروضه ان يصير نوعا معينا يتهيأ لقبوله كما لا يحتاج الجسم فى ان يكون متحركا اوساكنا
الى ان يصير انسانا وايضا منه ما هو لازم مثل قوة الضحك للانسان ومنه ما هو مفارق كالضحك
بالفعل انتهى كلامه ثم ان ههنا وقع خلاف بين العالمين النحريرين قدس سرهما فقال الاستاذ

المحقق كما ترى فى هذه الحاشية ان قولهم موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية محمول على
المسامحة و المراد انه ما يبحث فيه اما عن اعراضه الذاتية او عن الاعراض الذاتية لنوعه او عن الاعراض
الذاتية لعرضه الذاتى او عن الاعراض الذاتية لنوع عرضه الذاتى و قال السيد السند العلامة ليس الامر
كذلك بل ما يبحث عنه فى العلم ليس الا الاعراض الذاتية لنفس الموضوع نعم انهم قد يجعلون موضوع
المسئلة نفس موضوع العلم او نوعه او عرضه الذاتى او نوع عرضه الذاتى و فى جميع الصور انما يبحث عن
الاعراض الذاتية لنفس الموضوع و عبارة شرح المطالع ناظرة اليه حيث قال المراد من البحث عن
الاعراض الذاتية حملها اما على موضوع العلم او انواعه او اعراضه الذاتية او انواعها كالناقص فى
علم الحساب على العدد على الثلاثة و الفرد و زوج الزوج انتهى كلامه و هذا بعبارتهما انسب الا انه
وقع فى عبارة الشيخ على ما سيجئ نقله انه عرف موضوع الصناعة بما يبحث فيها عن الاعراض الذاتية له
و الاحوال المنسوبة اليها و بعد ذلك صرح بان المسائل القضايا التى محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع
او لانواعه او لعوارضه قال السيد السند المبحوث عنه فى العلم هو الاعراض الذاتية لموضوع العلم و فى
ابواب العلم هو الاعراض الذاتية لانواع موضوع العلم التى هى موضوعات الابواب و اورد الاستاذ قده
على هذا نظرا و هو انه لا شك ان الذاتية للانواع لا يكون اعراضا ذاتية لموضوع العلم فيلزم عدم
صحة احد من الامرين المذكورين و سيجئ لهذا تتمة **قوله** و ذلك البحث اما بان يجعل موضوع العلم
و فى المطارحات فصل فى المسائل و موضوعاتها اما موضوع العلم كما سئل فى الطبيعى هل الجسم متحرك
لذاته و اما نوع منه كما يقال الحيوان هل له قوة هى غير المزاج و قد يكون موضوع المسئلة عرضا ذاتيا
لموضوع العلم كما يق هل الحركة يقع فيه التضاد او عرضا ذاتيا لانواع موضوع العلم كما يق هل الشوق يكفى
فى اقتضاء الحركة فان الشوق عرض ذاتى للحيوان الذى هو نوع موضوع العلم الطبيعى و يكون موضوعها
عرضا ذاتيا لعرض ذاتى موضوع العلم كقولنا هل الزمان يصح انصرافه فان الزمان عارض للحركة و الحركة
للجسم الذى هو موضوع العلم الطبيعى و يكون موضوع المسئلة موضوع العلم مع عرض ذاتى كقولنا
هل الجسم المتحرك يجتمع فيه اقتضاء قسرى و طبيعى معا او يكون موضوع العلم المسئلة نوعا من موضوع
العلم مع عرض ذاتى لموضوع العلم كما يق هل الحيوان المتحرك يخلو عن ارادة او نوع موضوع العلم مع

عرض ذاتی لذلك النوع كما يق هل الحيوان المريد يتخلف عن ارادة التحريك وربما يكون موضوعها عرضًا ذاتيا العرض ذاتی مع ذلك العرض لذاتی كما يق هل الحركة يتخلل السكون انتهى فاحفظه فانه ينفعك **قوله** ويثبت له ما هو عرض اه ای للنوع وقال السيد السند فی جميع هذه الصور انما يثبت لموضوع المسئلة ما هو عرض ذاتی لموضوع العلم وفيه تامل **قوله** فی قولهم كل حيوان اه الظاان المحمول ههنا عرض ذاتی للحيوان ولا يكون عرض ذاتی للجسم الطبيعی بهذا يتضح وجه المسامحة فی تعريف الموضوع كما ذكره الشارح فی وجه التامل الذی مر انفا **قوله** كقول الفقهاء فان الموضوع فيها نوع موضوع اعنی كل مسكر حرام ضرورة ان الحرمة وما عداها من الاحكام انما يتعلق بالافعال دون الاعيان وهو نوع من افعال المكلفين لحقه الحرمة لامر اعم منه وهو انه فعل منهی وهو امر اعم منه ولم يتجاوز فی العموم عن موضوع العلم **قوله** او نوعه ای نوع من العرض الذاتی للنوع من موضوع العلم هذا مشتمل على صور اربع والمثال واحد لان المتحرك عرض ذاتی والمتحرك بحركتين مستقيمتين نوع منه يثبت له سكون بينهما وهو عرض ذاتی له لحقه لذاته **قوله** ويثبت له عرض ذاتی له الضمير فی قوله له فی الموضعين راجع الى كل من العرض الذاتی ونوعه على سبيل التبادر والترديد **قوله** او ما يلحقه لامر اعم اه ای يلحق العرض الذاتی او نوعه والاول يقتضی ان يكون العرض الذاتی اخص من موضوع العلم اذ لو كان متساويا لم يثبت له ما يلحقه لامر اعم اذح يلزم تجاوز العلوم عن الموضوع وخلاف الشرط المذكور ضرورة ان الاعم من مساوی الشئ اعم منه او يق بناء الشرط المذكور يجب ان يكون الامر الاعم اخص من موضوع العلم او مساويًا وعلى التقديرين يلزم ان يكون موضوع المسئلة اخص من موضوع العلم ضرورة ان الاخص من الاخص او المساوی للشئ اخص من ذلك الشئ وهو خلاف المذكور واما فی صورة اثبات العرض الذاتی له فيمكن حمله على المساوات والاخصية والتخصيص انما هو بحسب مقتضى ما يثبت له **قوله** من الاحوال المختصة اه وانما هی احوال لا يعرض لموضوع الا اذا صار الموضوع نوعًا معينا القبولها كقوة اللمس مثلا فانه يبحث عنها فی العلم الطبيعی الذی موضوعه الجسم الطبيعی وعروضها للجسم الطبيعی انما يكون اذا صار حيوانا حتى يتهيأ لقبول هذه القوة وغير ذلك من الامثلة **قوله** ويمكن ان يكون

انما لم يجزم بذلك لان الحمل على المساهلة ايضا طريق فى التصحيح كما اشار اليه فى العبارة
المشهورة عن المتأخرين قوله واما تعريف اه اراد ان يصحح العبارة فى تعريف الشيخ
فما الوجه فى تصحيح تعريف المتاخرين فاشار اليه واما تعريف اه قوله او مبنى على الفرق
اه حتى يكون محمول العلم وهو المفهوم المردد مساويا لموضوع العلم ومحمول المسئلة هو احد
الاقسام مساويا لموضوع المسئلة فكل محمول يكون عرضا ذاتيا لموضوعه اى محمول العلم
لموضوعه ومحمول المسئلة لموضوعها قوله ما يحمل اليه على اه كان المحمول مفهوم
ب واذا احمل ب او ج كان المحمول مفهوم احد الامرين وهذان المفهومان
متغائران ولا معنى لرجوع احدهما الى الاخر كما لا يخفى بخلاف الموضوع اذ عنى به الافراد
وافراد نوعه وعرضه الذاتى افراده فالحكم عليها لا محالة يكون على افراد موضوع
العلم وهذا معنى رجوع موضوعات المسائل الى موضوع العلم قوله لا يخ عن احدهما اه
ثم المفهوم منه ظاهرا انه يلزم فى عرض الذاتى عدم خلو المعروض عنه وهم قد صرحوا
بان الذاتى قد يكون اخص من المعروض فيجوز انتفائه عنه كالحركة مثلا او السكون
فانهما من العرض الذاتى بل الاولية للجسم الطبيعى غاية الامر انه انما يجوز ذلك
اذا لم يكن الموضوع واجبا لان يصير نوعا معينا يتهيأ لقبول ذلك العرض الاخص و
الحال فى الحركة والسكون كذلك قوله قلت قد صرح الشيخ المقص ان ما يلحق الشئ و
يشمل جميع افراده اما على الاطلاق او على سبيل التقابل قد لا يكون عرضا ذاتيا لذلك
الشئ لجواز ان يكون عارضا للشئ لامر اخص وح يلزم كونه ليس عرضا قوله عليه ومن
الظاهر ان بعض المحمولات فى المسائل على هذا النهج ومحتاج فى عروضه للموضوع الى
ان يصير نوعا يتهيأ لقبوله وعروضه عليه وح فلا احتياج الى احد الامرين المذكورين ظ

فافهم مولانا اخوند شيخ البخارى رحمة الله تعالى عليه

جمال معاخوند

قوله فى لحوقه اى ملحوقية ذلك الشئ لما يلحقه او لاحقيته له فالمصدر يحتمل الوجهين **قوله** وكذا الزوجية فيحتاج الخط و العدد فى لحوق الاستقامة والانحناء والزوجية و الفردية لهما الى ان يصير نوعا معينا من الخط وهو المستقيم والمنحنى والعدد هو الاربعة وغير ذلك وبالجملة الازواج والافراد **قوله** عن القسم المختص الخ الصحيح ان يق عن القسم الشامل على الاطلاق فى مقابلة الشامل على سبيل التقابل لا على الاطلاق والتوجيه خفى **قوله** للجنس ايض اولية وكان هذا صريح فى خلاف ما قاله الاستاذ فيما سيجئ حيث قال قلت هذا الكلام من الشيخ صريح الخ كيف واذا كانت العوارض للجنس اولية حقيقة فكيف يكون المسامحة فى كونها من الاعراض الذاتية وبعد هذا اين ذلك التصريح المخالف لهذا التصريح ثم دلالة كلام الشيخ على ما ذكره السائل حيث قال بل انما اخرجها الخ غير واضحة فتفكر لعله تيسر التوجيه **قوله** مثل قولنا كل كم الخ كان المراد ههنا المساواة بالنسبة الى كم اخر ولو حمل المساوى على المساوى فى نفسه بالمعنى المشهور وهو ما يكون كسره من العدد لم يكن من الاعراض الاولية للعدد بل ما لم يصر العدد نوعا معينا من انواع معينة لم يتهيأ لقبول المساوات بهذا المعنى بخلاف المساوات بالقياس الى عدد اخر فانه يعرض جنس العدد اولا وبالذات وايض لو كان المساوات بهذا المعنى لم يصح كل كم اما الخ بل انما يصح كل عدد اما الخ **قوله** من الاعراض الذاتية مسامحة الخ فالتمثيل يكون مسامحة فلم يصح ان الشيخ لم يجعله خارجا عن العرض الذاتى مطلقا وهذا هو الظ والسند مدخول كما ذكره **قوله** ولا شك ان البحث الخ فلم يبحث فى العلوم عما هو

غير عرض ذاتى فى الحقيقة بل مما يرجع البحث فيها اليه لهذا قال فلا بد ان يصار الى ما ذكرنا يعنى اما الى الحمل على
المسامحة باعتبار التفصيل بل باعتبار ترك التفصيل واما الى الفرق المذكور ومحصله ان البحث فى المسائل يرجع
الى البحث عما هو عرض ذاتى لنفس الموضوع وليس محمول العلم واما محمولات المذكورة فى المسائل وهى المساوات
بمجهول فلا بأس بان لا يكون عرضا ذاتيا لموضوع العلم لا محمول المسئلة قوله بين القسمين اى القيدين
فى القسمين قوله وايضا قد شرط الشيخ اه جواب آخر عن السوال الاول الذى نفى فيه الحاجة الى ارتكاب
احد الامرين من الحمل على المسامحة والفرق قوله او بحسب العدم الذى الخ اى بحسب التقابل الذى يق له
تقابل العدم والملكة ولا يخفى ان الموصول صفة العدم وجعله صفة لمقابله وجه غير متضح قوله مثل الخط
بالنسبة اه التمثيل نشر مرتب فان الانحناء ضد الاستقامة والزوجية هى الانقسام بمتساويين والفردية
عدم الانقسام بمتساويين عما من شانه الانقسام من حيث انه عدد قوله لا الى المقابل مثله اى المقابل بحسب
المضادة او بحسب العدم و يعتبر ههنا تضمين غير متصل و اصل المقابل مثل ما ذكر بل متصلا منه وواصلا الى
سلب فقط قوله من الافلاك والمعادن فان احوال الافلاك على زعمهم امتناع الخرق ولبعض المعادن والنباتات
والحيوان صعوبة ولبعضها سهولة والعناصر ايضا لبعضها سهولة ولبعضها صعوبة وهذه الاحوال
ليس بين كلها تضاد حقيقى اذ التضاد الحقيقى لا يكون الا بين الاثنين فقط فالتضاد بين هذه
الاحوال مشهورى غير معتبر ههنا كما يدل عليه كلام الشيخ فالتقابل الحقيقى ح لا يكون الا بين كل حال من هذه
الاحوال وسلبه السلب ايضا غير معتبر ويدل عليه كلام الشيخ كما مر قوله عن الايصال البعيد اه للتصورات بالقياس
اليها وللتصديقات بالقياس اليها قوله والابعد فى التصديقات للتصورات بالقياس الى التصديقات بل
للتصديقات ايضا على حدة لوجهين بالقياس اليها فان قيل لا مسئلة فى المنطق محمولها الايصال البعيد او
الابعد نعم الايصال القريب قد يكون محمولا فى بعض المسئلة اجيب عنه بان المنطقى انما يبحث عن الايصال
القريب او عن اعراض ذاتية للتصورات والتصديقات متكثرة مشتركة فى معنى الايصال بل فى معنى
البعيد او الابعد لما تعذر تعداد تلك الاعراض على سبيل التفصيل عبر عن الكل بالايصال او عبر عن تلك
الاعراض بالايصال البعيد او الابعد على سبيل الاجمال قطعا للتطويل المتعذر اللازم من التفصيل قوله
الدلالة فالمقسم ههنا هو الدلالة اللفظية الوضعية وهذا هو المعتبر من بين اقسام الستة للدلالة اذ بناء
العلوم والمحاورات عليها وهى العمدة فى افادة المعانى على الاطلاق واستفادتها قوله كاح اح وكذا دلالة اخ
بضم الهمزة وسكون الخاء المعجمة المشددة على وجع المطلق واذا فتحت الهمزة دل على التحسر
وكذا دلالة اف على التضجر قوله وطبعى اه ربما يق فى الحصر الدلالة اما ان يكون للوضع مدخل فيها

اولا والاول هى الوضعية والثانى اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهى الطبعية اولا وهى العقلية والمناقشة فى الاخيرة مافيه وتدفع بالاستقرأ وقولهم بحسب مقتضى الطبع يحتمل كما افاده قدس سره وجوها ثلثة بان الطبع يحمل على طبع اللافظ وعلى طبع اللفظ وعلى طبع السامع فان طبع اللافظ يقتضى التلفظ باللفظ الدال عند عروض المعنى له فطبع اللفظ يقتضى ان يتلفظ صاحب المعنى وطبع السامع يقتضى تأدية ذهنه من اللفظ الى المعنى عند سماعه **قوله** وهى لا ينحصر اه كما اشتهر بين المتاخرين فانهم حصلوا دلالة نامة ولم تجد الدلالة الطبيعية الغير اللفظية مع نفعها كما افاده **قوله** لا سيما عند اشتداد المرض قول على انه يمكن ان يق مرادهم بالدلالة الطبيعية ما يكون صدور الدال ناشيا عن الطبيعة وهذا صادق مع اضطرار الطبيعة ايض بل اذا كان بها اضطرار فهذا ادخل فى صدق القول بالصدور عن الطبيعة فان افعال الطبيعة ما لا يكون صدورها عن المصدر بمداخلة الشعور والاختيار ففى صورة الاضطرار يكون الطبيعة اتم فليس فى الفرق على تقدير التسليم فائدة **قوله** تنبيها على ان التمام اه التفرقة بين الجميع والتمام يحتاج الى تأمل فلو اختير العين على التمام كان اولى واتم **قوله** عقلى دالة على ثلاثة والايجاب فان هذه الدلالة اما على تمام المعنى الموضوع له اولا والثانى اما على جزئه اوليس بجزء منه وهو الخارج والاولى مطابقة والثانى تضمن والثالثة التزام **قوله** فان اللزوم اشارة الى جواب شبهة هى ان الدلالة الالتزامية على الخارج اللازم وح لم يكن الحصر عقليا لانه يجوز عنده ان يدل اللفظ الموضوع على الخارج الغير اللازم فاجاب عنه بان الدلالة الالتزامية على الخارج وليس اللزوم معتبرا فى نفس مفهومها فان اللزوم اه **قوله** وليس معتبرا فى حده ولو كان معتبرا فيه فالحصر ح ليس عقليا اذ العقل يجوز الدلالة



على الخارج الغير اللازم فهذا يكون قسما آخر يجوزه العقل
فكيف يكون الحصر عقلياً نعم لما كانت الدلالة الالتزامية مجرد
الدلالة على الخارج فالحصر يكون عقلياً الا ان الدلالة عليه
لا يتحقق بدون اللزوم ثم اقول لا يخفى ان اعتبار اللزوم في
حد الدلالة الالتزامية لا يخل في كون الحصر عقليا اذ العقل
لا يجوز الدلالة الوضعية الدائمة كما هو المعتبر في اصل
الدلالة على الخارج الذى لا يكون تصوره لازما لتصور الموضوع
له كيف لو لم يكن تصوره لازماً لتصوره فلا دلالة للفظ عليه
فضلا عن ان يكون وضعية ولو كان لازماً فلم يتصور قسماً
آخر غير الدلالة على احد الوجوه الثلاثة **قوله** في الحاشية
وههنا بحث اورده الفاضل المولوي الشيخ حسين الهروى
نقضاً على حصر الدلالة الوضعية في اقسامها الثلاثة الدلالة
مثل هذا اللفظ على ذلك الجزء من حيث انه يلزم الجزء
الآخر ليست دلالة على تمام ما وضع له فلا يكون مطابقة ولا على
الجزء من حيث الجزئية فلا يكون تضمنية وليست على الخارج
فلا يكون التزامية اذ دلالة الالتزام هى الدلالة على الخارج
من حيث كذلك فخرجت عن الاقسام الثلاثة مع صدق المقسم
عليها هذا تقرير سواله ان اريد نقضاً على الحصر ويمكن ارادة
نقضاً لتعريف دلالة الالتزام كما ذكره الاستاذ المحقق رحمه الله
وتقريره ان هذه الدلالة الالتزامية لا يصدق عليها تعريفها
لعدم كونها دلالة على الخارج والالتزام
هى بالدلالة على الخارج من حيث هو كذلك
فلا يكون تعريفها جامعاً ولا يمكن ان يقال انها ليست التزامية
فلا ضرورة في عدم صدق التعريف عليها الا انها ليست

م مسلم الفهم الا ان يقال ان حصول تلك المادة لما كان بمجرد فعلنا وجعلنا يجب دفع النقض بتلك المادة اذ للناقض ان يوضع لفظا لها فتامل ١٢ اخوند

علاقة اللزوم ولذلك لو فرض انتفاء كونه جزءً اللموضوع

له دل اللفظ بتلك العلاقة عليه وايضًا معلوم انها ليست

مطابقة والظاهر انها ليست تضمنية لانها من حيث

الجزئية والتضمن منحصر فى الدلالة على الجزء من هذه

الحيثية فتعين ان يكون التزامية والجواب المذكور جواب

عن السوال على التقديرين لان حاصله ان هذه الدلالة

التزامية يصدق تعريف الدلالة الالتزامية عليها

فلا يتوجه نقض الحصر لدخولها فى احد الاقسام ولا

يكون تعريف الالتزام غير جامع لصدقه عليها او وجه

صدقه عليها ان محصل تعريف الدلالة الالتزامية

دلالة اللفظ على ما لا يعتبر دخوله ولا عليه من حيث

هو كذلك سواء لم يكن داخلا او كان داخلا ولم يعتبر

دخوله او دل عليه من تلك الحيثية وهذا صادق

على المادة المفروضة لان مدلولها وان كان داخلا لكن

لم يعتبر دخوله ولم يدل عليه اللفظ من حيث الدخول

وهذا كاف فى صدق التعريف عليها قوله كما بين

العمى والبصر عدل عن الامثلة المشهورة لظهور عدم الانطباق

علیه تعالی رحمه الله البخاری شیخ اخوند

مولانا

جمال معراخوند

قوله وايضًا معلوم انه عطف على قوله لانها ليست علاقة اللزوم وفى الوجه الاول ثبت كون تلك الدلالة التزامية بتحقق علاقة اللزوم المعتبرة فى الدلالة الالتزامية وانها هذا الوجه باثبات انتفاء المطابقة والتضمن بعد انحصار الدلالة اللفظية فى الاقسام الثلاثة

قوله قال المحشى عدل عن الامثلة المشهورة لانطباق جملة الامثلة المشهورة على مثال قابل العلم وصغر مثال قابل العلم لا يصلح مثالا الا بالقياس الى الانسان وقوله لظهور عدم الانطباق بالقياس الى عدم الانطباق على المثال وقوله واما صحة المثل ... بيان لها انه قال به من جعل المثال المذكور مثال الدلالة الالتزامية لانه اعتراض عليه بان بناء كلامه على الخروج عن المفهوم والحق ان بناء الدلالة الالتزامية على الخروج عن الحقيقة اذ ليس فى كلامه ... منه



واما صحة هذه المثال فبنى على كون البصر خارجا عن حقيقة العمى وهذا مما لا اشك فيه كيف ولو كان داخلا لزم اجتماعهما فى الوجود العينى واما الدخول فى المفهوم يعتبر به عن حقيقته فلا يضر الالتزام الذى هو مبنى على الخروج عن نفس الحقيقة قوله والاصل الحقيقة اى اصل الكلام ان الفعل لا يسند حقيقة الى جزئه ولما اسند العمى اى الابصار والاصل هو الحقيقة علم البصر خارج عن العمى

جمال مع اخوند

خاتمة الطبع

بفضل خداوند ارض وسما
بتائید آل نبی کریم
شده طبع این نسخهٔ بی‌مثال
حواشی اخوند وتعلیق هم
بفرمائش تاجر نامدار
چه گویم ز صدق ز اسلام او
چو همت گمارد بطبع کتاب
بزر صرف کردن ندارد دریغ
همانا که طبع کتاب ضخیم
وکانش بشهر بخارا خجند
خدا همتش را وزر افزون کند

بعون محمد شه دوسرا
بامداد اصحاب پاک وعظیم
که موسوم گشته به ملا جلال
شده با حواشی دیگر بهم
کردار وبفضل وشرف اشتهار
که صدیق خواجه بو ذنام او
کند صرف زر بی حد و بی حساب
زر افتد ز دستش چو باران ز میغ
نیاید بجز صرف زرها وسیم
بشهر مرغنان بشهر قوقند
دلش را چو دریای جیحون کند

مولانا اخوند مرحوم البخاری رحمه الله تعالى عليه

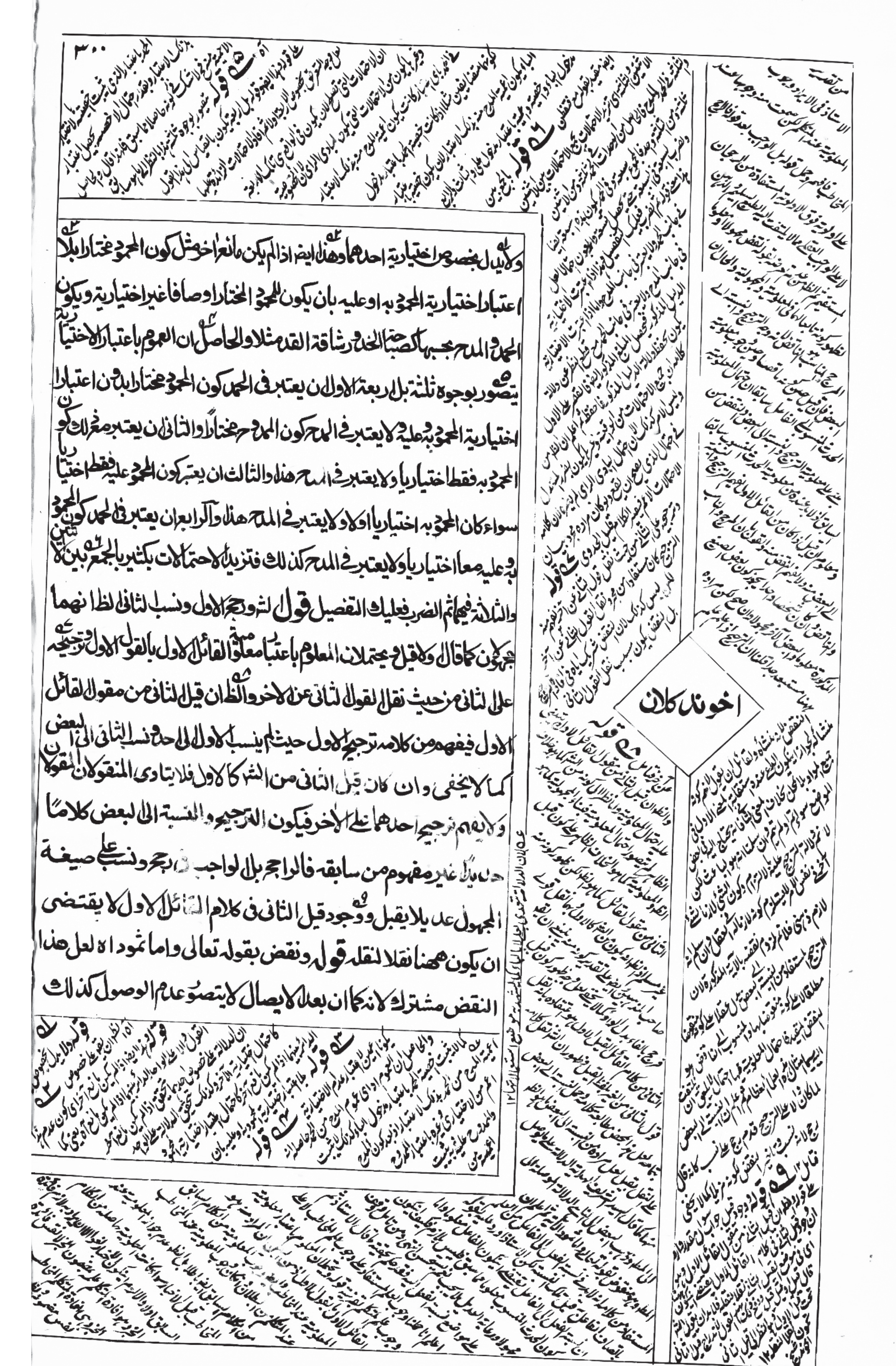


اُخوند کلان وبہامشہ اخوند شیخ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

قوله الحمد لله قالوا الحمد هو قول خاص يرد عليه انه يلزم منه ان يكون المقول هو المحمود لانهما مفعولاهما فان فى كل حمد حامدا ومحمودا ومحمودا به ومحمودا عليه ففى حمدنا للواجب تعالى بالقدرة والعظمة بسبب نعامه لنا نحن حامدون والواجب محمود والقدرة والعظمة محمود به والانعام محمود عليه فلو كان الحمد هو قول خاص يجب ان يكون المحمود مقولا والمحمود به مقولا به والمحمود عليه مقولا عليه شئ منها لم يسمع بل المقول متعين فى الكلام سمعا **قال المحشى رح** فلا يخلو عن خدشة ما لعل وجهها ان الصفاء هو الممدوح عليه والكلام فى الممدوح به بانه يجب ان يكون اختياريا ام لا فلا يكون مما نحن فيه بخلاف ما اذا كان على بمعنى الباء فيكون ممدوحا به فيكون مما نحن فيه لا يخفى عليك انه لا دخل لكون الصفاء ممدوحا عليه او به فى صحة الاستشهاد فان اللؤلؤ ممدوح فلا بد له من ممدوح به ومعلوم بالضرورة ان ليس له فعل اختيارى يكون ممدوحا به لكونه جمادا فيدل هذا المثال على ان فى المدح لا يجب ان يكون الممدوح عليه وبه اختياريا سواء اورد هذا القيد اولم يورد وسواء جعل على بمعنى الباء اولا واما عدم القول حمد تها فيدل على ان فى الحمد يجب ان يتحقق امر اختيارى سواء كان هو المحمود به او عليه

اخوند کلان



ولا يدل بخصوص اختيارية احدهما وهذا ايضا اذا لم يكن مانع آخر مثل كون المحمود مختارا بلا
اعتبار اختيارية المحمود به او عليه بان يكون للمحمود المختار اوصافا غير اختيارية ويكون
الحمد والمدح بحسبها كصباحة الخد ورشاقة القد مثلا والحاصل ان العموم باعتبار الاختيا
يتصور بوجوه ثلثة بل اربعة الاول ان يعتبر في الحمد كون المحمود مختارا بدون اعتبار
اختيارية المحمود به وعليه ولا يعتبر في المدح كون الممدوح مختارا والثاني ان يعتبر مع ذلك كو
المحمود به فقط اختياريا ولا يعتبر في المدح هذا والثالث ان يعتبر كون المحمود عليه فقط اختيا
سواء كان المحمود به اختياريا اولا ولا يعتبر في المدح هذا والرابع ان يعتبر في الحمد كون المحمود
به وعليه معا اختياريا ولا يعتبر في المدح كذلك فتزيد الاحتمالات بكثير بالجمع بين الا
والثلثة فيهما ثم الضرب فعليك التفصيل **قوله** لشروح الاول ونسب الثاني الظان انهما
جهلون كما قال ولا قيل ويحتمل ان المعلوم باعتبار معلومية القائل الاول بالقول الاول وترجيحه
على الثاني من حيث نقل القول الثاني عن الاخر والظان قيل الثاني من مقول القائل
الاول فيفهم من كلامه ترجيح الاول حيث لم ينسب الاول الى احد ونسب الثاني الى البعض
كما لا يخفى وان كان قيل الثاني من الشارح كالاول فلا يتادى المنقولان المقولان
ولا يفهم ترجيح احدهما على الاخر فيكون الترجيح والنسبة الى البعض كلاما
جديدا غير مفهوم من سابقه فالراجح بل الواجب ان يحمل ونسب على صيغة
المجهول عديلا يقبل ووجود قيل الثاني في كلام القائل الاول لا يقتضي
ان يكون ههنا نقلا لنقله **قوله** ونقض بقوله تعالى واما ثمود الخ لعل هذا
النقض مشترك لانه كما ان بعد الايصال لا يتصور عدم الوصول كذلك

اخوند كلان



بعد الاراءة لا يتصور عدم الرؤية فكما[١] ان استحباب العمى على الايصال هو عدم الوصول كذلك استحباب العمى على الاراءة هو عدم الرؤية فكما لا يتصور بعد الايصال عدم الوصول لانه مطاوعه كذلك لا يتصور بعد الاراءة عدم الرؤية لانها مطاوعها و[٢] احتمال التجوز فى احد الطرفين مشترك وهذا كاف[٣] الا ان يق بعدم ترتب الرؤية وجب السلوك ولم يبق[٤] بعد الوصول مرتبة فلا يسع استحباب العمى بعده وفيه ان الكافر المعاند بعد العلم يعاند فعلمه هو الوصول وعناده[٥] استحباب العمى عليه فيتساويان فتامل[٦] قول المحشى رح هذا ما افاده قده فى الحاشية اى السيد الشريف فى حاشية المطول فى بحث احوال الاسناد الخبرى حيث نقل عن صاحب المفتاح دعوى ان وجود الشئ علما او غيره قد ينزل منزلة عدمه ونظيره فى الاثبات والنفى وما رميت اذ رميت قال قدس سره ما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان اثر ذلك الرمى كان خارجا عن طوق البشر وقيل ما رميت تاثيرا اذ رميت كسبا وليس بشئ لجريانه[٧] فى جميع الافعال

اخوند كلان



عند من يقول بالكسب وعدم صحته عند من ينكره انتهى فاعلم ان تنزيل الشئ
منزلة عدمه يقتضي ثبوت ذلك الشئ حقيقة ليكون التنزيل تصرفا من المتكلم
ويعد من صنائعه وفضائله وخواص كلامه وليس فيما ذكراه تصرفا منه بل على
ما ذكره قده بل على ما ذكراه لكون تنزيل العدم منزلة الوجود حيث قال ذرميت
الامع التكلف فالمراد به ما افاده قده في حاشية المطول ان كان فيه ما فيه
اذ كان الواجب ان يقول او يمكن قد عرفت التعليق به ١٢
ايضا لا ما افاده الشر في الحاشية بقوله ويمكن ان يق اه اذ كان الواجب
ان يقول اذ يمكن اه دليلا لمجال المناقشة وبيانا لوجهها وايضا لا يوافق بما
ذكره لانه نظر في التبعيض ورفع الكلية والفرق بينهما وايضا الايراد بقوله وفيه تامل
انما يتوجه اليه لا على التبعيض بل يوافقه ووجه امر المحشي بالتامل اخيرا ان
امثال هذا النوع من التخصيص لا يكون مانعا من الحمل على ما هو الحق
فان الخلل قليل والنكات لامثاله كثيرة في الخلاف فتامل تحقيقا تجد قول
المحشي لان قوله انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي اه سمعنا من
بعض حفاظ القرآن ان الآية قد تمت ههنا ولم يوجد بعده الى صراط مستقيم
ثم على تقدير وجوده فقوله الهداية الواقعة فيه في الموضعين بمعنى واحد
كان كافيا في البحث على حاشية الكشاف بان اولهما بلا الى والثاني مستعمل
مفعول الاول لم يذكر صريحا اي المفعول الثاني للفعل الاول
بالى فلا فرق بينهما بما ذكرت لايق مفعول الاول لم يذكر صريحا فيقدر

اخوند كلان

مع اقتضاء الثاني مفعول الثاني او مفعوله الثاني هو ثاني مفعول الثاني بطريق التنازع فلا يتم البحث بهذا القدر فلا بحث على ما ذكره في حاشية الكشاف لانا نقول هذا لا يضرنا لان المحشي صرح اخرا بان كلام حاشية الكشاف منتقض بالاية الكريمة باعتبار استعمال الثاني بالى الا ان يق ذكر استعمال الثاني بالى ليس لان الاول ليس بالى بل لانه صريح فيه ثم العلاوة باعتبار تخصيص من يشاء فقط نعم لو قال على ان التخصيص في احدهما يقتضي التخصيص في الاخر يكون علاوة باعتبار كل واحد من التخصيص و قد بقي في المقام شيء بل اشياء لا يسعني وقتي والله هو الهادي الى صراط مستقيم حاصل السوال بقوله ثم على تقدير وجوده انه استدراك في كلام المحشي من حيث ذكر التخصيص وفهم الايصال منه وتخصيص البحث بما فيه الى بل يكفي ان يق الهداية الواقعة في الموضعين بمعنى واحد للمقابلة و في احدهما بلا الى و في الثاني مع الى فينتقض القاعدة اما بهذا او بذاك الموضع و حاصل قوله لا يق اه انه لا فرق بين الموضعين بل في الاول ايض بالى مقدر امع المفعول او تنازعا في المذكور و حاصل قوله لانا نقول اه ان هذا لا يضرنا بل انما يضر على المحشي لانه قد صرح بان الثاني مستعمل بالى دون الاول وانما نحن نثبت الاستدراك في كلامه بعد التسليم وعدم التسليم بحث اخر يرد عليه حاصل قوله الا ان يق اه ان المحشي ايض لم يفرق بين الموضعين بكونه بالى و عدمه بل لا يفرق اصلا بل يدعي انه في كلا الموضعين مستعمل بالى و يفهم كونه بمعنى الايصال من التخصيص فيكون كل واحد من الموضعين مادة النقض فح لا يبقى على المحشي شيء لا الاستدراك و لا ما اورد بقوله لا يق الا في العبارات قليلا وكثيرا و ذكر المقدمة القائلة بان الهداية في الموضعين اه لاثبات انه مفعوله مقدر بالى لانه بمعنى الايصال لان الى لكون كافيا في البحث و لعله بقي شيء بعد ايض قوله الظ فيه من حيث المعنى فح لم يتوجهوا الى احتمال تعلق لنا الى التوفيق و الخير خيرا و شرا صحة و فسادا و هو اسلم من الاحتمالين المذكورين قوله و لان المعمول اه لا يخفى ان عدم صحة وقوع العامل في ذلك الموضع انما هو للزوم تقدم ما في حيز المضاف عليه فيرجع حاصل الدليلين الى شيء واحد الا ان يفرق بان في الاول دعوى كون المعمول نفسه في حيز المضاف و الحكم بان ما في حيز المضاف لا يتقدم عليه و في الثاني بدون هذه الدعوى و اثبات

اي القول المنفي ١٢

اي يدعي انه في كلا الموضعين مستعمل بالى لعل هذا الدعوى يعلم من القول بكون الهداية بمعنى

كالا الفرق بحسب الظاهر لا الفرق بحسب المعنى ايض ١٢

قوله موافقا للثاني على جعل فقيد بفعل الاولى تعدد الى التنبيه الى المفعول المراد ثاني بفعل ثاني وضع اي الرابع و يكون مفعول اي على مفعول اي الثاني ثاني المراد ثاني مفعول ثاني يكون مفعول بنسبه للفعل الاول بفعول الى الثاني و اضافة الثاني بيانية

ذلك حكم بان المعمول لا يقع الاحيث يصح وقوع العامل فيه غايته ان وجه ان العامل لا يقع هناك انه فى حيز المضاف وهذا لا يستلزم دعوى كون المعمول فى حيز المضاف ايض ولا كونه فيه ايض والحق هو هذا قوله على محاذاة ما ذكره المص ولم يقل مثل ما ذكره المص لان المثال المذكور ليس مما يقدم فيه ما فى حيز المضاف عليه ولا مما وقع المعمول حيث لا يصح وقوع العامل من جهة كونه فى حيزان لا يصح التقديم لان المصدر انما يعمل اذا كان بتأويل المضارع مع ان كما قال المص فى شرحه للتلخيص فوجه صحته او صحته لا يكون هو وجه الصحة ما نحن فيه مما يمتنع التقديم فيه فان قيل المثال المذكور مما لا يصح وقوع العامل حيث وقع المعمول من وجه اخر ايض وهو ان المعمول وقع بين اكثرها وجمعًا والعامل هو جمعا لا يصح ان يقع بينهما والا يلزم تقدم الشئ على نفسه قلنا ان فى صورة تاخير المعمول عن العامل ايض وقع المعمول حيث لا يصح وقوع العامل فيه والا يلزم تاخر العامل عن نفسه بل يلزم تقدم المعمول على نفسه او تاخره عنها دائما لان موقع العامل اما قبل المعمول فيلزم وقوع المعمول قبل نفسه او بعده فيلزم تاخره عن نفسه فالمخلص عن هذا ان لا يلاحظ فى تعيين الموقع بهما نسبة احدهما الى الاخر فتامل قول المحشى ما مصدر ولا يفهم ان ما معنى جعل المفعول الثانى لجعل مصدرًا فى هذا التركيب فانه من دواخل المبتدأ والخبر فكيف يحمل على السماء والارض الموضوعين فى المثالين المذكورين وهذا لظهوره قد خفى علينا وايض انما يكون سندًا لو تعين كون لكم متعلقا بجعل ولم يصح تقدير العامل وجعل المذكور مفسرا والظرفية توسعا ايض والافنقول ههنا مثل لسابق قول المحشى اى الاثر المرتب عليه قال به فى تفسير الحاصل بالمصدر ويوافقه التمثيل بنقش الخاتم فى الشمعة كما فى عبارة بعض فيكون هو الاثر الحاصل فى مفعول الفعل وفى التلويح هو الحاصل فى الفاعل حيث قال فى المقدمة الاولى من المقدمات الاربعة التى اوردها تمهيدًا التحقيق مقدمة فى بحث ان الحسن والقبح شرعيان او عقليان لفظ الفعل قد يطلق على نفس ايقاع الفاعل ذلك الامر وهو المعنى المصدرى وقد يطلق على الوصف الحاصل للفاعل بذلك الايقاع وهو المعنى الحاصل بالمصدر كالقيام انتهى كلامه فالحاصل من الايقاع يكون امرين احدهما فى المفعول وهو ظ ويستفاد من قوله ايقاع الفاعل ذلك الامر ايض وثانيهما فى الفاعل ومثله بالقيام وسماه وضعا وبالحرارة وسماه كيفية فتامل فى المثالين خصوصا فى الاخير وترتبه باى فعل كان فانه يستلزم تعميم الحاصل بالمصدر اولا فى الافعال كلها متعدية او لازمة ثم تعميم الفعل من الفعل والانفعال المفعولين ثانيا فيكون الحرارة حاصلا بالمصدر ليسخن كما قال فى التلويح تمثيلا فيسخن فحصل منه الحرارة وفيه لو عمم تعميما ثانيا يلزم التسلسل لانه يلزم ان يحصل انفعال اخر بعد حصول الحرارة وله حاصل اخر وهكذا نعم لو اعتبر التعميم الاول

نقط ولو جعلت الحرارة حاصلاً بالمصدر لسخن لا لتسخن لكان له مخلص فتامل بعد فانه لا مخلص عن
لزوم فعل وفاعل ولا اقل انه قابل لذلك الحاصل وانه يتردد في الافعال اللازمة في تقدم المعنى المصدري
على ما سماه حاصلا بالمصدر وفي الافعال المتعدية في ترتب ما هو حاصل في الفاعل وفي تعدد الحاصل بالمصدر
فيها في الفاعل والمفعول ثم اعلم انه يجوز ان يكون هذه مفعولاً لمثل تاديباً في ضربت تأديباً تميز الرسالة
قول المحشي فان اقتدأنا به اه اعلم ان الاقتدأ له تعلق بنا تعلق المصدر بالفاعل وتعلق به صلى الله عليه
وسلم تعلق المصدر بالمفعول فاذا قلنا اقتدأنا بما يليق به يكون معناه اللائق لان يكون متعلق اقتدأنا
هو كما يليق اللائق للمحمودية هو الواجب وحمدنا لائق به لانه لا صالح للمحمودية سواه فيكون المراد عن قوله
يليق به بيان متعلق الاقتداء فلا غبار وفي كلام المحشي قوله لان اقتدأنا به يليق به لا يكون على طبق
كلام المصنف لان لفظ به في كلام المصنف في موضع واحد اذا تعلق بيليق يكون المراد
بيان متعلق الاقتدأ وهو مفعوله فيتم الكلام بخلاف المحشي فان لفظ به فيه في الموضعين حيث قال اقتدأنا
به افاد تبيين متعلق الاقتدأ ومفعوله فاذا قال بعده يليق به يجب ان يحمل على معنى اخر فيحصل عدم اللياقة
من هذا الوجه واما اذا ذكر الاقتداء مطلقا بدون بيان المفعول ثم ذكر يليق به بيانا له وكذا اذا ذكر
الاقتداء مقيداً بذكر المتعلق ثم ذكر يليق مطلقا فلا يظهر وجه نقصان الكلام ولعل الشارح اشار بقوله فافهم
الى ما ذكرنا قول المحشي علم ان اه والغرض من هذا التحقيق اولا دفع التدافع بين كلامي الشارح في الاصل
والحاشية على المشهور وتوفيقهما ايضا على المشهور اخيرا كما ترى حاصل التدافع ان ما ذكره في الاصل ينافي
ما في الحاشية من تقدير متلبس فان المستقر ما يكون عامله عاما مقدرا كما هو المشهور وحاصل الدفع
ان الحق ان المستقر هو ما يكون عامله مقدراً سواء كان عاما او خاصا فليس بناء كلامه على المشهور
بل على التحقيق فيلزم مخالفة المشهور اولا توفيقا بين كلاميه حقا ثم يتصدى التوفيق ثانيا بين الكلامين
على المشهور اخيرا فقوله على المشهور اولا متعلق بالتدافع لا بالدفع وثانيا على التوفيق قوله فهذا اشارة
الى المرتب قال المحشي المراد به الاشارة العقلية لا الاشارة الحسية والاشارة الحسية هي ان يقال لشيء انه
ههنا او هناك ومرجعها الى كونه متحيزا بالذات او بالعرض فالمرتب في الخيال مما لا يقبل هذه الاشارة
لان الخيال مما يقبلها وهو حال فيها فيقبلها فان اريد بالعقلية ما لا يكون من هذا القسم ايضا فقوله
وظاهر ان الاشارة الى المرتب اه مم لجواز ان يكون المرتب من هذا القبيل خياليا وان اريد بها ما يشمله
فلا ينافي كونها حسية بالمعنى المذكور المعروف فلا وجه للصرف هذا اذا كان مراد الشارح من المرتب الحاضر

في الذهن اعم من الخيالي مقابلا من الخارجي كما هو الظ والا فالخيالي جواب اخر واشارته حسية قوله
الى المرتب الحاضر في الذهن اعلم ان للايراد بتصور وجهان احدهما تقدم لفظ هذا على الكتاب
لفظا كان الكتاب او معنى او نقوشا على الاحتمال السبعة فتاخر وضع الديباجة يكون جوابا عنه
كما قيل وكذا جواب الشر ترقيا اذ لم يعتبر تاخره عن الالفاظ والنقوش والمعاني المدلولة بالالفاظ
لكن يجب ان يلتزم تاخره عن المرتب الحاضر ايض وثانيهما عدم وجود الالفاظ ومعانيها في الخارج
كما قال اذ لا حضور للالفاظ فالجواب هو جواب الشر وتاخر وضع الديباجة لا ينفع فالتعميم بقوله
سواء كان وضع الديباجة اه تعميم لالتزام الصحة بهذا الجواب وحصر ما فيه وبيان لعدم صحة
ما قيل ح بخلاف الاول فان التعميم فيه لعموم الجواب على التقديرين بخلاف ما قيل فانه كان صحيحا
على تقدير التاخير فقط وبناء كلام الشر على الثاني وعدم صحة ما قيل في غير النقوش ايض على تقدير
كون الايراد هو الثاني والحاصل ان ترجيح جوابه على ما قيل على الاول باعتبار صحته في صورتي التقدم
والتاخر وصحة ما قيل في صورة التاخر فقط وعلى الثاني باعتبار صحته على التقديرين وعدم صحته
في صورة اصلا فالترجيح ح اتم ثم في جعل الاشارة التي في الخطب الى غير ما هي فيه لا يخلو عن تامل
فان الخطب لبيان حال ما هي فيه فان الاشارة ان كانت في اللفظ يجب ان يكون اشارة الى الالفاظ
وعلى هذا القياس تامل قوله المحشي اذ لا حضور للالفاظ مجتمعا بل لا حضور لالفاظ الكتاب
اصلا حين الاشارة بهذا لا مجتمعا كما قال ولا متعاقبا وان كان قبلها لها وجود تعاقبي ثم كان
المناسب ان يقول بدل قوله فهو الالفاظ الصرفة فهو المركب من الالفاظ والنقوش لانه القريب
الى الوجود من الالفاظ لان اجزائه بعضها موجود مجتمع الاجزاء بعضها مع بعض ومع المتعاقبات
منها ايض فهو اقرب الى الوجود والى الاشتباه بانه موجود بل مجتمع خارجا فاللايق بالرفع هو هذا
الاشتباه قوله ولا يخفى انه لا يناسب لا يخفى انه يرد اذا اريد المرتب الحاضر في الذهن ايض ويحتاج
الى التوجيه بانه من قبيل تسمية المعبر عنه باسم المعبر على عكس الاول والظ على الوجهين انه في مجاز
في الاسناد لا التسمية الا ان يراد من التسمية الاعم من التوصيف فهذا التضعيف لا يختص بكلام
ذلك القائل ان يخفى وان رد عن احدهما رد عن الاخر ايض والكلام النفسي يدفع عن الشر ولعله
لهذا اخص قوله المحشي اشارة عقلية بعد التزام كون الاشارة عقلية لعله يصح بالنسبة الى المعدوم

فى الخارج وان نوقش فيه فى الظانه لامناقشة فى الموجود الغير المحسوس كالكلى الطبيعى على مذهب الشيخ

فتامل ومهنا احتمال اخر هوان يكون اسما لكل واحد من نقوش الكتابة بان يكون الوضع عاما والموضوع له

اشارة الى ان هذه المناقشة مشتركة بين المعدوم الخارج والموجود الخارج الغير المحسوس كما لا يخفى ويحتمل ان يكون اشارة الى ان تقول لوجود الكلى الطبيعى ليس مع اتفاق

خاصا **قوله** فالاشارة الى الحاضر فى الذهن احسن اه لا يخفى ورود الترديد المذكور فى النظر ههنا ايض

فان الحاضر فى الاذهان اشخاص ذهنية متغائرة متمايزة فيما بينها والاستحالة كما ذكر ووجود الكلى الطبيعى

فى الذهن لا يصححه لان الذهن انما يقدر على تجريده عن العوارض الخارجية عن المشعر المدرك له لا عن

الذهنية وان بالغ فى التجريد وقال مثلا الانسان مجرد عن جميع العوارض الخارجية والذهنية حتى

عن هذا التجرد عن تجرد هذا التجرد وهكذا لا يتحقق فى مرتبة تجرد تام عن جميع العوارض والشارح صرح بمثل

هذا فى استشكال عروض الوجود المطلق والذهنى فى الذهن بعد ما قرران عروض الوجود الخارجى

ليس فى الخارج بل فى الذهن لعدم امتياز مرتبة المعروض عن العارض فيه لعدم بقاء المعروض فى الخارج

بعد اخذ الوجود عنه واعتباره فى مرتبة العارض الا ان يجاب عنه ههنا بما اجاب به هناك بان

عروض الوجود المطلق والوجود الذهنى للموجودات الذهنية فى الذهن لان للذهن ان يعتبرها

مجردة عن الوجود مطلقا لا ان يجعلها مجردة وغير الممكن هو هذا الثانى لا الاعتبار والاعتبار لا يستلزم

التحقق وههنا يعتبر المرتب الحاضر فى الذهن مع قطع النظر عن جميع المشخصات الحاصلة الحاضرة

له بذهن دون ذهن وان لم يتصف فى نفس الامر بهذا الوصف لا خارجا ولا ذهنا بل كان محض اعتبار

ولا يوجد فى الخارج مثل هذا الاعتبار لان الخارج ليس صاحب الاعتبار مثل الذهن شيئا فى الخارج

مجردا عن جميع الاعتبارات الخارجية فهذا الاعتبار يوجد فى الذهن وكذا اذا بنى الكلام على ان الطبيعة

غير محسوسة كما فى الحاشية تامل تحط باطراف الكلام فان الاشارة العقلية الى الافراد الذهنية

ليست اشارة عقلية الى الطبيعة الموجودة فى ضمنها مثل الاشارة الحسية الا ان يقول قبول الطبيعة

الاشارة الحسية فى ضمن الافراد انما كان تبعا للشيخ لا تحقيقا وفى الذهن لم يقل به الشيخ فحن ملتزمه

اذ لا خلاف لاحد وخطاء الشيخ هناك لا يستلزم خطأه ههنا ايض الشارح ممن يبالغ فى وجود الكلى الطبيعى

فى ضمن الافراد بوجود واحد ولا يقول بتعدد الذهن ايض كما صرح به فى حكمة العين من ان الوجود واحد والموجود

متعدد هربا عن قيام العرض الواحد بالمحلين فلعل بناء كلامه على انه فى تصحيح كلام الغير وبيان

مراده فيجب رعاية مذهب صاحب الكلام او انه اراد من عدم الحضور عدم الاحساس حيث لم

يصرح فى الآتى بعد كلام الشيخ كالمحشى وان قال به هناك وتحقيق المقام يقتضى بسطا فى الكلام فعم هذا

القول هو ههنا ايض **قوله** تشبيها للشمول العمومى وليس المراد من العموم هو العموم المجموعى فان شيئا من المعانى

وعلمها وبيانها لا يكون محمولاً على الالفاظ والعبارات بل المراد من العموم هو اللزوم والاحاطة بحسب
الوجود كاحاطة الظرف للمظروف وسيجيء قريباً ازيد مما ذكره ههنا بل لا تعين المجازية الا بسبب جميع المعاني
الحقيقية المحتملة نفي وبعد المجازية يحتمل من اي معنى وباي علاقة فتثبت الاحتمالات ثم في يحتمل ان يتعلق
بالكلام او تهذيب او غاية او يكون خبرا بعد خبر لقوله فهذا فعليك بالتفصيل قوله المحشي لا نفس المعاني
الا اعلم ان كون الالفاظ اوعية وقوالب للمعاني لا ينافي كونها مظروفا لبيان المعاني ولا يحتاج الى بيان
تغاير الجهة كما يفهم من قوله لكونها ماخوذة ومستفادة منها او اللازم ههنا كون المعاني مظروفا
لمظروف بيانها او مظروفا لبيانها بواسطة ثم القالب لا يجب ان يكون ظرفا كما في قوالب الالبان بل قد
يكون مظروفا كما في الحقوق فيجوز ان يكون المراد بيان جهتي مظروفية وظرفية معاً في كل من اللفظ
والمعنى فلا يتوهم منافاة هذا الكلام لما ذكره من ظروفية الالفاظ بل لصحته قوله غاية تهذيب
الكلام يحتمل ثلثة اوجه الاول ان جملة مبالغة مثل رجل عدل مجازاً في النسبة مصدر مبني
للمفعول ههنا والثاني ان يكون مصدر بمعنى اسم المفعول مجازاً في الظرف هذا ظ ما ذكره الشرح
دون الاول وعلى اي حال فمراده واحد منهما والثالث ان لا يراد من الغاية التوصيف
بل يراد من الغاية المنتهى والحاصل بالمصدر مثل حاصل الضرب ولهذا رابع
لا تصرف فيه وهو ما ذكره الشرح ثانياً والتصرف فيه في جانب الموضوع فقط بالتقدير اولاً ان امكن
قوله المحشي شيئاً اخر ان اريد بالاخر الاخر بالذات فهو مم وان تم بطلانه ودليل بطلانه وان اريد به
الاخر في الجملة فهو مسلم لكن نفي التالي غير مسلم وقوله بل المراد هو نفس التقرير ان اريد به انه نفسه
من جميع الوجوه فهو غير مسلم وان اريد به انه يصدق عليه فهو مسلم لكن لا ينافي الغيرية في الجملة
لكن في دعوى الظهور والبعد توسعة ثم الفائدة لقوله بل المراد هو نفسه بعد قوله والظ انه ليس
كذلك انما يظهر اذا اريد بالاخر الاخر بالذات والاعتبار معاً فيكون رفعه وهو قوله والظ انه ليس كذلك
رفعاً للايجاب الكلي فيبقى للترقي محل تامل تامل ولم يتم قوله المحشي وقيل يكون خبراً معرفة والظ انه ايراد
عطف على الايراد الاول هو قوله ويلزم قطع شيء عن الاضافة والايراد اما بان ما موصولة وخبر لا يجب ان يكون
نكرة فالجواب بانه يقدر ما نكرة موصوفة يحتمل ان يراد مع كونه موصوفاً بجعل في تقدير النكرة الموصوفة
وحكمها وان يراد كونه خبرا على تقدير ان يكون ما نكرة موصوفة لا على تقدير كونه موصوفاً ايضاً وقوله في الجواب
القدر لا يلائم الاول بخلاف توصيف النكرة بالموصوفة واما بان ما نكرة وخبر لا يجب ان لا يكون نكرة بل يجب
ان يكون معرفة فيجاب عنه بانه وان كان نكرة لكنه يقدر موصوفة فتكون في حكم المعرفة

وليصح ان يق ايض يقول به على تقدير كونه موصولا وعلى اى حال فالايراد على احد احتمالى ما واحتمال الاخر يكون وجها لجعله خبرًا نعم اذ اصح النقل عن الاخفش بانه جعله خبرًا موصولًا او موصوفًا لا يكون صحة احد احتمالين كافية فى الجواب بل جعل محل الايراد فى حكم الاخر يكون جوابًا عنه ثم قوله واما الجواب باحتمال انه قد رجع اه حاصله انه لا يفيد رجوعه الى ان رافع خبره هو الرافع السابق لان الكلام فى انه خبر لا يكون معرفة او نكرة والرجوع فى هذا القول ينفعه والنزاع المذكور بعده فى مقام اخر فانظر حتى تيسر ملاحظة محل الخلاف بين سيبويه والاخفش فى هذا المقام تفصيلًا وان الايراد من اى جه لعل الله تعالى يوفقكم **قوله** المحشى ذكر البلبانى الظ انه ليس مراده ان هذا مناف لما وجد من قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف لان ما وجد مثال لحذف لا فى غير سيما وماذكره البلبانى فى الحذف فى خصوص سيما بل مراده انه يوجد مثال مطلق الحذف ولا يوجد مثال حذفها عن سيما كماذكره البلبانى فيكون ايرادا على المص وحاصل الاستدراك على الاول انه يحذف لا كما فى قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف لكن البلبانى يقول انه لا يوجد فيكون ايرادا على البلبانى ونسبة عدم الوجدان على الاحتمال الثانى على البلبانى لعدم اعتماده على تتبع نفسه وعلى اى حال لا يخلو عن تكلف فتامل فان المجازات لا يجب ان يوجد بخصوصه فى كلام العرب بل نظيرها كاف كما مر فى عقائد الاسلام واسئل القرية وكذا لا يرد على البلبانى شئ لانه لم يسلب الجواز لا مطلقا ولا خصوصًا وكذا لا يرد على المحشى شئ لان مقصوده مجرد نقل لا اثبات المغايرة وهذا الاخير حاصل الامر بالتامل **قوله** المحشى لفظ البيان مقلد وبعد تقدير لفظ يبقى الكلام فى ظرفيته وكيفيته **قوله** فالظرفية مجازية فيه ان الظرفية غير مقررة قال فى شرح الملخص لفظة فى مستعملة فى معان كثيرة اما بالاشتراك او بالتشابه كما يق فى المكان وفى الزمان وفى الحقيقة وفى العرض وفى الغاية وفى الكل والجزء الى غير ذلك الا انا نعنى ههنا اى من قولنا الموجود اما ان يكون فى شئ ان يكون مختصا به ساريا فيه بحيث ان يكون الاشارة احدهما عين الاشارة الى الاخر فمع هذه الاحتمالات كيف يجزم بمجازية الظرفية لا يق مراده انه ان كانت للظرفية فمجازية كذا وكذا لانا نقول بناء الكلام على احتمال واحد ارتكاب تكلفات وترك احتمالات كثيرة

ظاهرها الصحة كلًا او بعضا لعله لا وجه له للمتفطن وبعد المجازية يحتمل المجازية من تلك المعاني بعلاقات
اخر او بتلك المذكورة ايض فالحاصل ان الاحتمالات فى القسم الاول سبعة كما قال فكذا فى المنطق
تلك الاحتمالات السبعة فاضرب السبعة فى السبعة فيحصل تسعة واربعون ثم احتمالات المعانى
فى حقيقة كثيرة فاضرب الحاصل فيها ثم مجازاتها بحسب كل حقيقة ثم علاقاتها فاضرب الحاصلات
فى كل مرتبة الى الاحتمال بعده ففصل ان ساعدك وقتك **قوله** بمعنى ما يذكراه لا يخفى ان السابق من
ان القسم الاول فى المنطق ايض مقدمة بل سابقه ايض الى قوله وبعد فهذا غاية تهذيب الكلام فما وجه
ذكر المقدمة ههنا احتمال كونها خبر المجموع المذكور قبله اى هذا المجموع مقدمة تخرج الاحكام السابقة
عن كونها مقصودة بالافادة نعم يجوز ان يقدر مبتدأ مشيرا الى مجموع المذكور لكن يبقى ان اللواحق
ايض مقدمة الا ان يق المراد من المقدمة مقدمة العلم وليس لسابق منها او مقدمة الكتاب
وليس للواحق منها تامل **قوله** فى الحاشية هذا ظ الى ظاهر قولهم اى مجزوم او بديهى لكن بالنظر
الى ظ قول اخر فيكون هذا ايض ظاهر ثم كونه ظاهرا مراده انه بالقياس الى معانى كذا وكذا اذا كان مراده
انه ظ بالقياس الى مقدمة الكتاب والبيان كالبيان مع الغير فى التقرير فى الجملة هذا احوج وانسب
فى مقام الفرق بين مقدمة الكتاب ومقدمة العلم **قوله** بيان امور الثلثة آه الا انه فسر بيان
الحاجة لقوله اعنى معرفة غايته وكذا الباقيتان فتامل فان التفسير يحتمل ان يكون الحاجة بمعنى
ان المبين هو معرفة الغاية والفائدة ويلزم الحاجة لفاقد هذه ففائدة المنطق وغايتها عصمة الذهن
عن الخطأ فى الفكر فقط والاحتياج اليه ثبت لمن ليس منطقيا بالطبع وفى الباقية لا يحتاج الى هذا
التوجيه **قول** المحشى بل ينبغى الانبغاء غير مسلم نعم الكفاية مسلمة بل فيه فائدة بل هى مفسرة بها
قول المحشى ومن العجب العجيب اه ولا العجب بعد جعل بيان الحاجة المفسر بمعرفة الغاية والمنفعة
مقدمة الكتاب كما فى شرح الرسالة **قول** المحشى متباينان انما يكون بحثا فى المقام اذا كان الاحتجاج
الى الدعوى العينية فالفرق بين هذا وما يليه ان ههنا ظرفية الشئ لنفسه بدون دعوى منصوص
احدى المقدمتين واثبات الظرفية ههنا لنفسه فيها **قوله** من مقولة الكيف بناء على المشهور لا على
ان العلم لكل مقولة من المقولة كما هو عنده **قول** المحشى فيكون من باب الاضافة فيه ان القائلين بان

اخوند کلان

العلم هو اضافة منكرون للوجود الذهنى وكذا القائلين بالانفعال يقولون انما اضافة بين العالم والمعلوم الخارجى وكذا الانفعال عنده ولذا استشكلوا عليهم بالعلم بالمعدومات نعم مشهور من الامام انه مع القول بالوجود الذهنى يقول بانه اضافة فيحمل من كلامه بان يريد هذا الى ان يبين لاحتمال ان يكون مصرحا هو الاضافة الاولى كما قال به جمهور المتكلمين ولا افبعد قبول الوجود الذهنى فالخلاف فى انه نفس الصورة او اضافة او انفعال عنه سهل قريب الى النزاع اللفظى بل نزاع لفظى راجع الى الاصطلاح ولكل احد ان يصطلح ما يشاء ولا مشاحة فى الاصطلاح والمصرح فى المباحث المشرقية هو هذا وقد نقلناه فى التتمة فى اواخر بحث حدوث العالم ثم قوله وايضا دليلهم على الوجود الذهنى لو تم لدل لا يكون وجها للمنصورية بل التمامية يكون وجها نعم يكون وجها لكون مرادهم هذا ان كان الخلاف فى ان مرادهم ماذا بل لا حاجة الى التمامية فيه ايضا فالحاصل ان الشرطية لا يفيد المنصورية بالفعل بل التمامية المنصورية بالفعل نعم الشرطية يفيد كون مرادهم هذا ثم اضراب عنه بانه اصل الاستدلال يدل على ان مرادهم هذا تم او لم يتم فتامل قوله ولان المتبادر اه والحق ان يجعل الوجوه الثلثة وجها واحدا للعدول ويؤدى بلام واحد ويعطف الثانى والثالث بلا لام على الاول او على الاول والثانى الا ان يق المدعى مطلق العدول لا المجموع ولا كل واحد فتامل قوله المحشى ما بعين ذاته فان قيل مثل ما اورد الشريد فى الحاشية ايراد على مذهب جمهور الحكماء ان العلم الحصولى هو وجود ظلى للمعلوم فيلزم ان يكون الوجود العينى للواجب تعالى وجودا ظليا للممكنات وان يكون وجود الواحد عينيا وظليا فجوابه ان معنى عينية الصفات عندهم نفى الصفات والقول بترتب اثار الصفات على الذات فمعنى عينية العلم نفى الصورة المرتسمة واثبات اثرها للذات فلا اشكال ولعله يمكن ان يق ايضا ان معنى الوجود الظلى انه لا يترتب الاثر المطلوب الى الظل فبهذا المعنى لا استحالة فى كون الشئ الواحد خارجيا وغير خارجى



معاً خارجي بالنسبة الى اثر المط من نفسه وغير خارجي بالنسبة الى ماهو علم له
وهذا يكون جواباً بالنسبة الى ماذكره الشر في الحاشية ايض فان الصورة العلمية
وجود ظلي بالنسبة الى معلوماتها وخارجي بالنسبة الى نفسها فان الاثار
المطلوبة منها يترتب عليها ولا يترتب على صورة هذه الصورة لو ادركها
الاخر بالارتسام فافهم ولا تغفل قوله وان لم يجر في كل نوع اعلم ان التقسيم
العام يقتضي ان يدخل كل فرد وكل نوع منه في الاقسام او يكون منقسما
مثله لان التقسيم بالايجاب والسلب كما في البداهة والكسبية يقتضي الحصر
فالحضوري في القديم ليسا قسمين ولا منقسمين فلو كان مراد المخصص هذا
لم يرد ماذكره الشر ولعل هذا مراد المحشي من قوله الظ من ارتكب التخصيص اه
ومنتهى مرامه نعم لو كان الكلام في نفس التقسيم وكانا من الاقسام وكان
كونهما مسلما يرد ما يرد ماذكره ثم لو كانا من الاقسام يكونان من اقسام البداهة
وقول المحشي فان البداهة صفة وجودية لا يضر لان العلم القديم والحضوري
ايض وجوديان بل هما اقدمان فيه من الظلي وحاصل كلام الشر ظاهراً
اولا انه لا حاجة لنا الى التخصيص بسبب التقسيم وهذا لا ينافي الحاجة اليه
من وجه اخر فيكون دفعا للتعليل المذكور فقط مع تجويز الحاجة من وجه
اخر كما يؤيد تقييده بوجه بقوله معللا بان الانقسام اه وثانيا انه لا حاجة
اليه لا من هذا الوجه ولا من وجه اخر ترقيا لكن عدم الوجه الاخر كان
مسلما عند الخصم فلسبه لا يكون جوابا اخر فمدار الجواب على نفي اقتضاء
الدليل المذكور التخصيص فالاحسن ان يجعل على في قوله على انه
تخصيص للفظ اه تجيا الاعلاوة ثم قوله مع ان التعميم انسب ترق على
اي حال وادعاء بان التخصيص غير مناسب زائد على دعوى عدم الحاجة
اثباتا للحاجة الى نقيضه فهو جواب ثالث بناء على الظ وثان بناء على
الاحسن تدبر واحسن التدبر ثم لا تغفل ان كون وجه التخصيص عدم

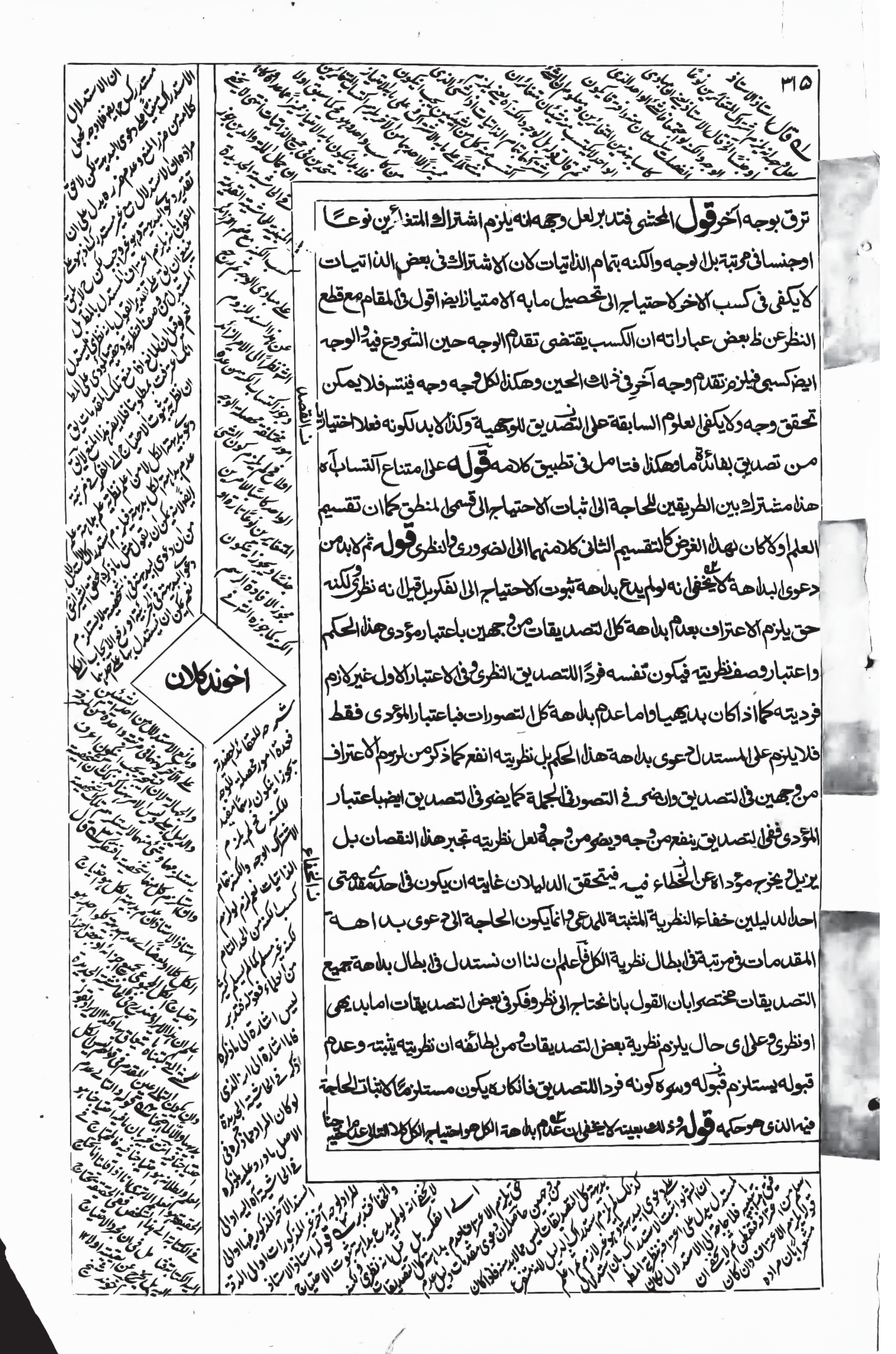
اخوند كلان

الحصر لاعدم الانقسام فی العلم الحضوری والعلم القدیم احتمال منا ومن المحشی
بلا استناد الی الشئ من کلامه والشر ناقل ولعله وجد نقلاً صریحًا ممن نقل عنه کان
بحثه علیه لا علی من تخصص لعدم الحصر وقد عرفت تأییده بتقییده ثم قول المحشی
وهو ای العلم الالٰهی لعله لم یرد به علم الالٰهی فقط بل اعم من العلم العقول المجردة و
النسبة لا ینافیه ثم قوله فان البداهة کالکسبیة صفة وجودیة وکما لا یتصفان الخ یفهم
منه ان کونهما وجودیة مانعة عن اتصاف الحضوری والقدیم بهما ولعله لو کانت مانعة
لکانت مانعة عن اتصاف الذهنی الظلی بهما ولا اقل انهما مثلان فی عدم الاتصاف بهما ثم وجودیة
الکسبیة ان کانت بمعنی الموجودیة فی الخارج فغیر مسلم لا فیها ولا فی البداهة الی
ان یبین وان کانت بمعنی ان لا یکون السلب جزء من مفهومه ففی الکسبیة مسلم
وفی البداهة نقیضه حق فان البداهة عدم الحاجة الی النظر وقس اذا تخالفت
فی الکسبیة والبداهة بان تکون احدهما باحد المعنیین وفی الاخر بالاخر قول المحشی
بل هو ادعاء لنفس اه لا یخفی ان ثبوت النسبة الحکمیة الثبوتیة هو نفس النسبة التامة
الخبریة نعم المراد من النسبة فی کلامهم هذا هو التقییدیة وفی کلام المتقدمین هو
التامة الخبریة ومتعلق لتصدیق امر واحد فیهما ولا تفاوت الا فی العبارة قول
المحشی اعلم ان ادعی الاختلاف بین الفریقین من وجوه وذکر فی بیانه وجهین
ولعل ثالثها هو سابقه بلا واسطة فاکتفی عن ذکره ههنا بذکره هنالک فکان اللائق
فاعلم ان اه بالفاء التفریع قول المحشی حیث قالوا العلم اه المنقول لا یدل علی
ان امتیازهما بالمتعلق فقط لجواز امتیازهما بالذات ایض کما اذا میزنا الانسان عن الفرس
وقلنا مثلاً هذا الشبح ان کان کاتبا فانسان فلا ینافی امتیاز الانسان عنه بالذات
ایضًا بل التمایز بحسب المتعلق واقع علی مذهب المتقدمین ایض لکنه عاما وخاصًا
لا متباینًا فتامل فانه لیس کلیا عندهم قوله سواء لم یکن ادراکا لیس المراد ان اذعان
النسبة مرکب ومقید مع قید فسلبه اما بحسب سلب القید فقط او مع السلب
المقید ایض واما احتمال سلب المقید فقط مع بقاء القید فبطل لان المقید اعم

اخوند کلان

الخبریة المضافة الی النسبة التقییدیة الثبوتیة فلا یکون کلامه موافقاً لما ذهب الیه المتقدمون فتدبر واحسن التدبر ۱۲ اخوند شیخ

فبطلان الاعم يستلزم بطلان الاخص ان كان محتملا بحسب اللفظ والعبارة نعم اذا كان بينهما
عموم وخصوص من وجه لا في المطلق كما في الحيوان الناطق بل العموم ههنا في متعلق الاذعان
والمنفي اولا هو الاذعان الاخص والثاني هو النسبة التامة الاعم منه وجودا وعلما ثم
بحسب اعتبار المقسم في القسم عليحدة جنسا بخلاف العبارة المشهورة فان الادراك مقسم فيها
وجنس له وسلبه بحسب القيد فقط كقولنا الحيوان ان كان حيوانا ناطقا فانسان والا فرس
او بقر او غيرهما من الانواع ثم الاولى ان يدخل ادراك النسبة التقييدية في غير ادراك النسبة
المذكورة لان المراد من النسبة المذكورة هو التامة الخبرية عند المحققين نعم اذا اريد بقوله
سواء لم يكن ادراكا للنسبة اصلا سلب ادراك النسبة بجميع افرادها لا سلب قسمي الادراك
عنها ومقابله يكون ادراك شيء من افراد النسبة بالمعنى الاعم من التقييدية والتامة لا
التامة فقط فيصح ادخال ادراك غير التقابل للاذعان في اذعان النسبة وقس الحال اذا
عمم السلب في الادراك والنسبة فاعلم ان الاول والاخير من النسبتين يجب التوفيق بينهما
فتامل يعني ان المراد من النسبة في قوله اذعان للنسبة هو النسبة التامة الخبرية كما هو عند القدماء
اذ لا يثبتون سواها فالاخير ايضا يكون كذلك فالتوفيق اما بالتعميم في المقامين وان صح
التخصيص في احدهما والتامل في الوجوب فتامل قوله اصلا يحتمل ان يكون تعميما بالنسبة الى
قسمي ادراك النسبة التامة وان يكون تعميما بالنسبة الى قسمي النسبة وافرادهما بل افراد النسبة
الى كليهما معا فتامل قوله بان لا يقبل اه هذا اذا كان المراد من النسبة في قوله اذعانا
للنسبة مطلق النسبة واما اذا كان المراد هو النسبة التامة فهو داخل في قوله والا فتركه
كما كان انه تصور قول المحشي بانه ذكر الضرورة بيان التكلف زعما منه ان التفسير
بقوله اي الضروري الضرورة فدفعه المحشي بانه تفسير قسم التصور والتصديق الا اخذ
الضرورة وبيان له او بدل من التصور والتصديق المذكورين بدل الخاص عن العام
بدل الاشتمال ثم قوله بان التصور احد قسما من الضرورة وجه عدم الحاجة ثم قوله
لا انه اخذ قسما اه ترق باعتبار المدعى بانه لا يكون صحيحا فكيف يكون عدم الحاجة عدم
الحاجة ربما يقع فيما له صحة بلا حاجة او وجه لعدم الحاجة فان غير الصحيح مما لا يحتاج اليه
هذا اذا كان هذا القول من كلام ذلك القائل وعلى تقدير كونه من كلام المحشي



ترق بوجه آخر **قوله** المحشى فتدبر لعل وجهه انه يلزم اشتراك المتغايرين نوعا او جنسا فى مرتبة بل لوجه والكنه بتمام الذاتيات لان الاشتراك فى بعض الذاتيات لا يكفى فى كسب الاخر لاحتياج الى تحصيل ما به الامتياز ايضا اقول فى المقام مع قطع النظر عن ظ بعض عباراته ان الكسب يقتضى تقدم الوجه حين الشروع فيه والوجه ايضا كسبى فيلزم تقدم وجه آخر فى ذلك الحين وهكذا لكل وجه وجه فينسد فلا يمكن تحقق وجه ولا يكفى العلوم السابقة على التصديق للوجهية وكذا لا بد لكونه فعلا اختياريا من تصديق بفائدة ما وهكذا فتامل فى تطبيق كلامه **قوله** على امتناع الانتساب آه هذا مشترك بين الطريقين للحاجة الى اثبات الاحتياج الى قسمى المنطق كما ان تقسيم العلم اولا كان لهذا الغرض كالتقسيم الثانى كل منهما الى الضرورى والنظرى **قوله** ثم لا بد من دعوى البداهة لا يخفى انه لو لم يدع بداهة ثبوت الاحتياج الى الفكر بل قيل انه نظرى لكنه حق يلزم الاعتراف بعدم بداهة كل التصديقات من وجهين باعتبار مؤدى هذا الحكم واعتبار وصف نظريته فيكون نفسه فردا للتصديق النظرى وفى الاعتبار الاول غير لازم فرديته كما اذا كان بديهيا واما عدم بداهة كل التصورات فباعتبار المؤدى فقط فلا يلزم على المستدل دعوى بداهة هذا الحكم بل نظريته انفع كما ذكر من لزوم الاعتراف من وجهين فى التصديق وان ضر فى التصور فى الجملة كما يضر فى التصديق ايضا باعتبار المؤدى ففى التصديق ينفع من وجه ويضر من وجه لعل نظريته تجبر هذا النقصان بل يزيل يخرج مؤداه عن الخطاء فيه فيتحقق الدليلان غايته ان يكون فى احدهما مقدمة متى احد الدليلين خفاء النظرية المثبتة للمدعى وانما يكون الحاجة الى دعوى بداهة المقدمات فى مرتبة فى ابطال نظرية الكل فاعلم ان لنا ان نستدل فى ابطال بداهة جميع التصديقات مختصرا بان القول بانا نحتاج الى نظر وفكر فى بعض التصديقات اما بديهى او نظرى وعلى اى حال يلزم نظرية بعض التصديقات من طائفة ان نظريته يثبته وعدم قبوله يستلزم قبوله وسره كونه فردا للتصديق فانكاره يكون مستلزما لاثبات الحاجة فيه الذى هو حكمه **قوله** وذلك بينة لا يخفى ان عدم بداهة الكل هو احتياج الكل لا التالى عدم احتياج

اخوند كلان

وبطلانه احتياجنا وهذا ليس عين عدم بداهة الكل واحتياجه كلا
اوبعضا والاستلزام لاينافى الاستدلال به عليه كما فى الكبريات الكلية المشتملة على النتائج وعلى
تقدير العينية وعدم اعتبار مغائرة المضاف اليه وادعاء عدم تأثيرها فى وحدة المضاف اليهما وجب
ان يقول يلزم المصادرة وانيكون التالى عين المقدم فى قولهم ليس الكل بديهيا والا لما احتجنا انهما
اشد ايرادا من الاستغناء به عنه ثم قوله فى الاخير وصية فى الفهم والنظم فانه لايجد من غيرنا العلة هو هذا
الايراد الاخير والا فالايرادات السابقة موجودة فى الشروح والحواشى التفتازانية والشريفية وقد عرفت
حاله والحق ان يق حاصل المذكور فى الحاشية الشمسية ان المدعى موقوف على امتناع اكتساب التصديق
من التصور والتصور من التصديق بان الدليل مبنى على امتناع الاكتسابين حيث اورد هذا فى جواب
من اوردها بانه يجوز انيكون كل التصورات نظريا ويكتسب من التصديق البديهى كلا او بعضا
وكذا يجوز ان يكون كل التصديقات نظريا ويكتسب من التصور البديهى كلا او بعضا فاجاب بان
الدليل مبنى على امتناع اكتسابين وحاصل كلام الشـ ايراد عليه قدس من وجهين احدهما ان نظرية
التصور بط وان لم يمتنع اكتسابه من التصديق وثانيهما انه يجب بيان وجه الامتناع ولايكفى القول
بانه مبنى على امتناعه حيث قال الشـ بهذا فى وجه تضعيف الاستدلال والسيد قدس سره فى
جواب منع الدليل وتضعيفه تقوية واتماما للدليل لكنه يوافق بما ذكره فى الحاشية **قوله** المشهور
تعريف الضورى ليس المراد ان المصـ عدل عنه فلا يرد عليه ما يرد عليه اذ الفرق بينهما مثل الفرق
بين مفهوم الكاتب وشئ له الكتابة فالمحتاج الى التعريف فيهما فى الحقيقة هو الكتابة بل مقابلة
المشهور هو ما سيجئ من تعريفهما بما يحتاج وما لا يحتاج فى تحصيله الى نظر وفكر ويرجع الى الفرق
من التوقف والاحتياج وسيجئ ما فيه ايضـ مع ما فيه **قوله** فى الحاشية فتامل لعله اشارة الى
انه لاحاجة فى دفع المنافات الى ذلك لان فى الاول منع مقدمة على تقدير تسليم مقدمة اخرى
وفى الثانى منع المقدمة المسلمة اولا على تقدير تسليم المقدمة الممنوعة اولا **قول** المحشى لان
التوقف والاحتياج ولعل الفرق من جهة ان الاحتياج فى التحصيل يستلزم رعاية جانب المحصل
بخلاف توقفات التصور والتصديق فانه لم يلاحظ فيه جانب المحصل ظاهرا بل لعل وجه التامل
ان المراد من النظرى ح اما احتياج كل شخص فى كل وقت او كل شخص فى بعض الاوقات او بعض
الاشخاص فى كل وقت او فى بعض الاوقات فالاحتمالات اربعة وكذا البديهى فيحصل ستة عشر
احتمالات لكن التقابل يقتضى انيكون هذا رفع ما اعتبر فيه فيبقى اربعة احتمالات فعلى الاول لايوجد النظرى فرد وعلى الثانى
لايمكننا الحكم بنظرية الشئ والثالث كالاول لامكان قوة القدسية فى كل شخص وقس الباقى والاحسن فى توجيهه ان يق لما كان
الحال بالكسب مغائرا بالشخص للحاصل بالحدس فلا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات لان المدار على طريق الحصول



لا المدرك ولا المدرك **قوله** كما فى معانى الحروف آه لا يخفى ان معانى
الحروف كمعانى الاسماء والافعال لها صورة ذهنية هى تصوراتها ونفس المعانى
معلومات تلك الصور والآلية بين معانى الاسماء والافعال انما هى لمعانى الحروف لا التصورات
وتصوراتها فيما بين تصوراتهما والفاظها فيما بين الفاظهما كما فى الرابطة لفظا او معنى
وكونها آلة لملاحظة غيرها ان معناها ليس مقصودا بالذات كالمحكوم عليه وبه
لا انه ليس ملحوظا ومقصودا بالذات بالنظر الى نفس تصوره كيف لا والمقصود
بالافادة فى القضايا الخارجية والذهنية هو بيان حال الطرفين فى نفس الامر
محمولا او ظرفا زمانيا او مكانيا او غيرهما ابتدائيا او انتهائيا او نحوهما وعدم مقصودية
معانيهما بالقياس الى المحكوم عليه اصل القياس الى المحكوم به والمقصود معرفة حاله
ولا يضر فى ملحوظية المحكوم به بالنسبة الى تصوره **قول** المحشى وقد يجعل الحدس
ايضا آه وهذا التقابل بالنسبة الى مجموع الحركتين هو تقابل عدم الاجتماع فقط لجواز
ارتفاعهما معا بان ينتفى مجموع الحركتين بانتفاء الحركة الاولى وينتفى الحدس بوجود
الحركة الثانية وبالنسبة الى الحركة الثانية وترتيبها التقابل العدم والملكة او التضاد
وبالنسبة الى الحركة الاولى التى هى جزء من مجموع الحركتين والفكر على الخلاف لا تقابل
بينهما لجواز اجتماعهما وارتفاعهما وكذا بين الحركة الاولى والثانية لا تقابل وتقابل
الصاعدة والهابطة تقابل مشهورى والهبوط والصعود متقابلان حقيقيان
وضلال القول بانه يشبه تقابل الصاعدة والهابطة بلفظ التشبيه لعله لانه لم يوجد الهبوط والصعود

اخوند كلان

لانه هو الحركة ولا حركة في الحدس او لان الصعود والهبوط في مسافة واحدة معنيين متقابلان كالابوة
والبنوة والسواد والبياض قال قدس سره والتحقيق ان الحدس بحسب
المفهوم تقابل الفكر باى معنى كان اذ قد اعتبر في مفهومه الحركة
وفي الحدس عدمها واما بحسب الوجود بالنسبة الى شئ معين فلا يجامع
مجموع الحركتين وتجامع المعنى الاول والثالث قوله فلا بد من قرينة الى اخره يبقى الكلام
في ان القرينة ايضا عام بحسب المفهوم فيحتاج الى قرينة اخرى وهكذا فيتسلسل ولا توجد
قرينة اخص من فصل الشئ وخاصته وليس القرينة مما لا يعتبر في مفهوم الشئ
لان المقصود اثبات التركيب في كل تعريف والحكم بانه لا يوجد تعريف بالمفرد اصلا
قوله المحشى فلا يكون الحد التام حدا فيه انه لما كان هذا مشتركا بين جميع اقسام
التعريفات يجوز ان يكون التسمية باعتبار دخول هذا بل يكون المسمى ما هو خارج
عنه فان امتياز التعريفات بعضها عن بعض انما هو بما سوى هذا ولا تغفل عما يلحق
هذا ايضا من وجه ضعف الاجوبة الاخيرة على ان اكثرية كون الوجه عرضا لا ينافى
تحقق الحد غايته انه يكون قليلا وهذا لا يضر بل واقع كان اللازم لكل شئ واحد
والذاتى بحسبه والعرض والعرضى كثير قوله المحشى ولما التمثيلات تصحيح التمثيلات
تفصيل من جانب المورد والا فيكفيه مثال واحد مثل الثبوت في تعريف الوجود لمادة
النقض فان قيل على هذا يكون سابقه ايضا تفصيلا قلنا نعم لكن له وجه هو جواب تسليمى
وبعد لا وجه لهذا اصلا لانه عين سابقه فهو بالنظر الى سابقه بلا واسطة مستدرك
وبالنظر الى سابق سابقه تفصيل ففيه اشارة الى حال سابقه انه ايضا تفصيل بعينه كما
في حال التصحيح واستدراك بالنسبة الى سابقين قوله المحشى فيكون المجموع اعم فيه نظر كان
الطائر الولود في تعريف الخفاش كل جزء منه من الطائر والولود اعم
منه والمجموع مساو له فان قيل هذا ايضا تعريف فهذا ايضا عام بحسبه
قلنا مرادنا ان الاعمية بحسب نفس الامر في كل واحد من الجزئين
اما لو يستلزم الاعمية فيه كذلك فلا يجوز ان يكون الاعمية بحسب المفهوم
ايضا كذلك فان قيل المنع وظيفة صاحب التعريف لا المورد قلنا
المجوز للتعريف بالمفرد هو معرف بالحقيقة ايضا فان اعتبر تقدم النهى

من تجويز التعريف بالمفرد والتزام التعريف بالمركب فيطلب للعدول وجها ووظيفة السابق المنع بل كل منهما ان
ادعى صحة تعريفه بدون القدح فى تعريف الآخر فوظيفته المنع وان ادعى القدح فى تعريف الآخر فيجب له اثبات مادة
نقض والتحقيق ان القول بجواز مساواة مجموع الاعمين عن شئ بحسب المفهوم له بحسبه من القائل بترتيب
امور معلومة فى تعريف النظر وهو المعرف اوكان البحث بجواز التعريف بالمفرد على تعريفه اولا ثم على جوابه بمثال
الطائر الولود كان من جانبه ثم الايراد عليه بانه ايضا اعم مفهوما يراد على المعرف والجواب بجواز المساواة
فى مجموع الاعمين يكون من قبله له فلا يتخلف الوظائف **قوله** المحشى فلا يكون الخ وفيه مثل ما مر فى ضعف
الجواب الاول لجواز ان يكون الاصطلاح فيما سوى القرينة والمدار عليه فى الحدية والرسمية **قوله** فلذلك
عدل المص الخ لا يخفى ان العدول من الترتيب فى التعريف واخذ الملاحظة وتقع فى دخول التعريف بالمفرد فى حد
النظر لكن يضر فى التعريف بالمركب لان النظر على ما قرره من مذهب المتأخرين هو ترتيب الامور المعلومة
وكان النقصان فيه باعتبار انه لم يكن شاملا على التعريف بالمفرد وملاحظة المعقول للتأدى وان كان
شاملا بملاحظة المفرد والمركب لكن الملاحظة ليس نفس الترتيب فى المركب ولا فرده فردها وان كان
كل منهما صفة لواحد كالكتابة والضحك ففى تعريفه عدول عما ذهب اليه المتأخرون من جهتين من جهة
الشمول على المفرد كما هو المقصود ومن جهة اعتبار الملاحظة بدل الترتيب فى المركب والاول لا يكون وجها للثانى
لانه مذهب والتعريف تابع للمذهب **قول** المحشى سنوح المبادى المرتبة دفعة كونها دفعة مع ترتيبها
اما بمعنى سلب نفس الترتيب وفعله عن صاحب الحدس وان كان حصوله بالترتيب عنده ايضا او بمنزلة انه لا ترتيب
عنده كما انه لا يفعل الترتيب والترتيب انما هو عند غيره كما يقول القائلون بعدم الكلام اللفظى له تعالى ان الترتيب
عندنا فقط وعنده تعالى نسبة الاول والاوسط والاخر على السواء يحصل جميعا معا لا متعاقبا عنده لا يشغله شأن
عن شأن ومثاله ان الشئ العظيم كالعسكر اذا دخل من باب وخرج منه يتعاقب حين الدخول والخروج لضيق الباب والمحو واذا
خرج من الضيق ينبسط فالترتيب عندنا لاحتياجنا الى الآلة قصورا لنا فصاحب الحدس ليس له حاجة مثلنا لكن
الحاصل هو تبادر صنع العالم يكون خارجا ثم الحدس كان قسما من النظرى وواسطة فتامل **قوله** وقد يقع
الخ لعلك تقول لثابت المذكور فيما سبق على تمام الدليل ان النقض من كل من التصور والتصديق بديهى والآخر
نظرى فيجوز ان يكون كل معلوم بديهيا وكل مجهول نظريا فان قيل مرادنا من قولنا وليس الكل من كل منهما بديهيا
ولا نظريا ان المعلوم منهما ليس بديهيا ولا نظريا فلك ان تقول لا يتم ابطال بديهة الكل لعدم صحة استثناء
نقيض التالى بقولنا لكنه قد جهلنا لان الكلام فى المفهوم نعم اذا قيل المراد من التالى لما جهلنا لاحد منافى وقت
يصح استثناء نقيض التالى لكن الجهل فى وقت لا يستلزم الاحتياج الى نظر لان البديهى قد يحتاج الى استعمال الآلة لا تغيرها



ان تم الدليل تم وان لم يتم لم يتم فامعنى لا يتم التقريب **قول المحشى** ولعل الجواب

آه لا يخفى ان الكلام ههنا بعد لمحى هو اثبات ان النظرى هل يحتاج الى النظر بمعنى

لولاه لامتنع ام بجواز ان يحصل بطريق اخر كالحدس وتجويزه لكل مدرك

ومدرك معلوم وعالم والجواب عنه كما مر فى تعريف النظرى فبعد ما تقرر ان

النظرى يحتاج فى النظر فالكلام ههنا فى ان خطأ النظريات الجزئية المستعملة فى العلوم

وصوابها ايض نظرية هل يحتاج فى معرفتها الى المنطق الذى هو قوانين كلية

او يجوز ان يحصل لنا بطريق فكرية جزئية ولا يحتاج الى طرق كلية كما فى

المنطق فالنزاع ههنا من كلية الفكر وجزئيته والقدح بعدم الحاجة الى

الفكر يكون اعادة للبحث السابق مع انه مجاب بجواب صحيح بعد الجواب

الذى ذكره ههنا فالحق فى جوابه ان يق هذا النظر ههنا ليس فى محله فهو قدم

والكلام ههنا بعد واما عدم صحة الجواب المذكور فيمكن ان يقول مرادى

آه فانه لم يرد اولا صحيحا اخر فيكون حاصله ايراد سوال وجواب سابقين

قول المحشى هذا بالنظر الى الفرق بين محمول العلم آه هذا انما يصح اذا اريد

من الرجوع اعم من ان يكون مغايرا راجعا الى محمول العلم او نفس محموله

والا فيخرج البحث عن نفس محمول العلم فلا يصح الحكم بالرجوع على تقدير التفصيل

ايض غايته ان تحقق فى ضمن ما هو نفس محمول العلم دائما فلا يصح قوله واما بالنظر

الى التفصيل فغير متضح نعم اذا قيل غير متضح بمعنى غير محتاج اليه يصح لان البحث

عن احوال نوع الموضوع مثلا معتبر فى نفسه كالبحث عن احوال نفس الموضوع

فلا حاجة الى اعتبار الرجوع اليها وان لم يكن من احوال نفس الموضوع ثم لا يستقيم تعقل

عن الفرق بين ايراد من البحث يرجع اليها او يراد به معناه ففى الاول يكون

الاعراض الخاصة منظورا فيها فى البحث لكونها راجعة وفى الثانى لا ينظر

اخوند کلان



اه ويؤيد هذا الاحتمال قوله اذا صح هذا التكلف **قول المحشي** فيلزم عدم صحة الامرين هذا النقل الثاني
وهذا النقل الثاني فان السابق يفهم منه ان البحث منحصر في الاعراض الذاتية لموضوع العلم وهذا الاخير
يفهم منه العموم ولو حمل الاول على ما حمله الاستاذ فلا يظهر الخلل الا اذا التكلف وقيل مراده من الامرين اول كلام و
آخره في هذا النقل الثاني فان الابواب من العلم لكن اذا صح هذا التكلف والتزام الخلاف بين اوله وآخره
في خلاف هذا النقل اما باعتبار الجزء الاول والثاني على ما حمله الشارح ايضا بل هذا الخلاف يستلزم خلاف
هذا الكلام للكلام السابق اى معنى حمل الاول على معنى الاول احد على اى حال ما ذكره الاستاذ او ما
ذكره استاذ المحشي في **قوله** او نوعه يحتمل الرفع والجر عطفا على عرضي او على الضمير المضاف اليه في عرضه
بلا اعادة المضاف فيوافق لما نقل عن المطارحات لما قال وعرضا ذاتيا لانواع موضوع العلم و
الاتحاد في المال محتمل ففي الاحتمال الاول نوعية العرض الذاتي يكون مقررا واما كونه
عرضا ذاتيا لنوع موضوع العلم فغير معلوم بل يكون مسكوتا عنه وعلى الثاني يكون كونه عرضا
ذاتيا لنوع موضوع العلم مسلما مقررا واما كونه نوعا من العرض الذاتي لموضوع
العلم فمسكوت عنه فان كان كل ما هو عرض ذاتي لنوع موضوع العلم نوعا من العرض
الذاتي لموضوع العلم وكل نوع من العرض الذاتي لموضوع العلم عرضا ذاتيا لنوع موضوع
العلم يكون مآل الاحتمالين متحدا وان تغاير مفهوما والا فيختلف المآل ما اختلافا كثيرا كما
في بطلان الكليتين معا او قليلا كما في بطلان احداهما فقط ايتهما كانت وفي التفصيل ان نوع العرض
الذاتي لموضوع العلم يجوز ان يشترك بين نوع موضوع العلم مثلا فلا يكون عرضا ذاتيا
لنوع منه مع انه نوع من العرض الذاتي له فيبحث عنه على الاحتمال الاول دون الثاني وكذا
يجوز ان يكون عرضا ذاتيا لنوع موضوع العلم غير داخل تحت عرض ذاتي لموضوع العلم ويكون
داخلا ولكن ليس نوعا منه فيبحث عنهما على الاحتمال الثاني دون الاول ففي بطلان الكليتين
معا يتحقق مادة الاختلاف كثيرا وعليه فقس ولبا والتوضيح بالمثالين المذكورين فتامل
قول المحشي للنوع من موضوع العلم اه ليس هذا قيدا للعرض الذاتي بان يكون العرض الذاتي عرضا

اخوند کلان



عن هذا المتوسط لعدم شموله اصلا اليلزم خروج عن الاعم ايضا عن الاشمل فيشترك المتوسط فالا كما ذكره الشارح ادا الشامل لا على الاطلاق ومختص لا على الاطلاق فانهما اسما المتوسط باعتبار الطرفين الشامل على الاطلاق كما ذكره المحشي ولكن في خفاء هذا التوجيه خفاء فحمل كلام الشارح على هذا بعيد نعم هو توجيه حسن في نفسه في كلام الشارح بخلاف التوجيه الاول فان الارادة من المختص المذكور في هذا الكلام الشامل على الاطلاق بمعنى انه مختص بكونه عرضا ذاتيا خطاء اذ ذكر في المقام مكررا بعض المختص بالانواع مقابلا للشامل فتامل بعد فانه كان اللائق بل الواجب ان يذكر الشيخ في السلك الاسم الخاص المخرج عنه مثل البيس شاملا على الاطلاق او ليس مختصا لا على الاطلاق الاسم المشترك ومثل البيس عرضا ذاتيا فتامل قول المحشي صريح في خلاف الكلام وان كان ظاهرا في الخلاف كما ذكر لكن لا حق الكلام من نفي كون الزوجية والفردية من العوارض الذاتية صريح في الوفاق لكن في كون امثال الزوجية مما يعرض نوعا معينا قيل بخلافه ثم المساواة عام اذا لم تتعين في الطرد وكذا الحركة والسكون اذا لم يتعين انواعا سيما بالاطلاق ثم بعد الحكم بان هذا صريح في خلاف ما قال الاستاد كيف يرد انه لا لته غير واضحة على ما ذكره الشارح فتامل ثم فتامل فان الغرض الذي ههنا تحقيقه هو القسمة لا يخفى ان هذا خلاف ما قرروا من ان مسائل العلوم يكون قضايا متعارفة طبيعية فان قيل يعلم من القسمة ان بعض الاقسام كذا وبعضها كذا ليفيد في احوال الاقسام قلنا فيجب ان يكون المقصد الاصلي في المباحث هو اثبات هذه الاحوال لبعض الموضوعات فيجب ان يكون المنظور فيه الاعراض الذاتية لعلها لطبائع العام من حيث هي وقولهم حقيقة القسمة انما هي في تقسيم الكل الى الاجزاء لا تقسيم الكلي الى الجزئيات انما هو بحسب مناسبة لفظ القسمة ولا مشاحة في العبارة بان القسمة التجزية والتجزية في الاول لا ينافي كون المقصد الاصلي هو الثاني وعلى تقدير ان لا يكون سندا في مقابلة كلام الشيخ وعلى تقدير يكون الموضوع شخصا واحدا في جميع العلوم المدونة هو جميع افراد موضوع كل علم مثلا مجموع الموجودات في الحكمة ومجموع افراد الكلمة في النحو لا خصوص موجود موجود وكلمة كلمة قول المحشي جواب اخر عن السوال الاول لعله وجه ان السوال الثاني كان حاصله منع حمل كلام الشيخ المنقول في جواب السوال الاول يعني اخر مستندا لنقل كلام اخر منه فالجواب عنه اما بان يقول معنى الكلام الاول هو ما ذكرنا لا ما اوليه واما بان يقول ما اوردته في المستند لا يدل على ما ذكرت بل يدل على ما ذكرنا كما هو المذكور قبله بلا واسطة وفي هذا ليس شيء من الامرين فتامل فان ايرادهم

اخوند کلان

قد تم الكتاب بعون الملك الوهاب في ... في شهر ربيع الثاني